د. عبد الله مقلاتي

العلاقات الجزائرية المغربية

إبّان الثّورة الجزائريّة



الجزء الثّاني

دار بوسعادة للنشر والتوزيع
وزارة الثقافة الجزائر

الدكتور عبد الله مقلاتي

العلاقات الجزائرية المغاربية
إبان الثورة التحريرية

« الجزء الثاني »

العلاقات الجزائرية التونسية وانعكاساتها على نشاط الثورة الجزائرية

لقد واجهت تونس مخاطر عديدة وهي تشيد مشروعها القطري، إذ عرقلت مفاوضات الاستقلال التام،وكبلت الإدارة الفرنسية السيادة التونسية وفرضت نفوذها السياسي والاقتصادي، كما مثل الانقسام السياسي والوضع الاقتصادي معوقات أساسية، وواجه النظام التونسي خطر المشكلة الجزائرية وتبعاتها المؤثرة على المنطقة، ومنها انتشار الإيديولوجية الثورية والقومية، وعلى الرغم من كثرة المشاغل القطرية فإن القضية الجزائرية تصدرت اهتمامات الساسة التونسيين، إذ وجد النظام التونسي نفسه منذ بداية الاستقلال واقعا بين ضرورات التضامن المغاربي واتفاقات التعاون الفرنسية - التونسية، ولم يكن بمقدوره الحياد وفك ارتباطاته بالمشكلة الجزائرية خاصة أمام امتداد الحرب إلى تونس، وانتهاك السيادة التونسية من قبل طرفي النزاع

وقد وجدت تونس نفسها في خضم حرب الجزائر،متأثرة بصراع طرفي النزاع، ومتهمة بخدمة طرف على حساب الأخر، وإن كانت النظرة البورقيبية تركز كثيرا على خدمة المصالح القطرية إلا أن استراتيجية الثورة الجزائرية

عرفت كيف تعزز أهدافها وتخدم مصالحها وتتعايش مع هذه السياسة، ونحاول في هذا المبحث التعرف على الموقف التونسي وحدود علاقاته مع جبهة التحرير الوطني واثر ذلك على نشاط الثورة الجزائرية .

اولا ـ الضغوط الفرنسية وتأثيرات حرب الجزائر

لقد أتمت تونس مفاوضات الاستقلال التام في جويلية 1956،وتخطت حكومة بورقيبة عقبات كأداء لضبط العلاقات مع فرنسا، ولاشك أن تونس قدمت تضحيات من أجل ذلك حتى يتسنى لها ضمان سيادتها الدفاعية والخارجية، والاستفادة ماليا وفنيا من المساعدات الفرنسية، وقد بدت سياسة بورقيبة معتدلة إزاء بقاء النفوذ الفرنسي العسكري والاقتصادي في تونس، ولكن تلك التنازلات قدمها بورقيبة ضمانة لتحسين العلاقات التونسية الفرنسية وخدمة لإستراتيجيته الوطنية، والتي كانت تقوم على تركيز سلطته الحزبية، وإرساء ركائز الدولة القطرية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد كانت الآفاق مظلمة في وجه السياسة البورقيبية بحكم أن المشكلة الجزائرية تؤثر بثقلها وتبعاتها على تونس وعلى علاقاتها مع فرنسا.

ولعلنا لا نغالي في القول أن تونس كانت أكثر الدول تأثرا بالحرب الجزائرية، وذلك بحكم ارتباطاتها الوثيقة مع الثورة الجزائرية، وموقعها الاستراتيجي في طريق الإمدادات العسكرية، وتمركز جيش التحرير الجزائري على طول الحدود التونسية الجزائرية، وقد سبب موقفها الداعم للثوار الجزائريين تعكر العلاقات التونسية الفرنسية وانقطاعها مرارا، إذ كانت السلطات الفرنسية تطمح في أن يتعاون بورقيبة مع سياستها الجزائرية، لكن تلك السياسة كانت تثير حفيظة التونسيين وغضب بورقيبة،ثم إن اعتداءات عسكري الجزائر والقوات المرابطة بتونس كانت تزيد في حنقة التونسيين، وقد انقطعت العلاقات الفرنسية مرات عدة، اثر اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين في أكتوبر1956، وبعد حوادث ساقية سيدي يوسف، واما قبل ذلك فلم تستقم العلاقات التونسية الفرنسية على نسق واضح بسبب تأثيرات حرب الجزائر.

وقد هدفت السياسة البورقيبية إلى خدمة استقلالها القطري، الذي لم يكن مجسدا في اتفاقية 20 مارس 1956، ولم تتوضح ملامحه إلا بإرساء خطة جلاء القوات الفرنسية عام 1958، وقد استفادت سياسة المراحل (الخطوة خطوة) كثيرا من وضعية فرنسا المتأزمة في شمال افريقيا بسبب المشكلة

الجزائرية، وأدت حوادث المصادمات في تونس بين القوات الفرنسية والمجموعات الجزائرية إلى اضطراب الوضع،وعدم القدرة على إرساء السيادة التونسية، واضطرت الحكومة والحزب الدستوري الحاكم إلى احتواء المجموعات الجزائرية المسلحة و قطع تعاونها مع المعارضة اليوسفية، ولوحظت مظاهر التعاون الشعبية والرسمية مع الثورة الجزائرية منذ استقلال تونس، وأدى ذلك إلى معاداة فرنسا للسياسة البورقيبية وتزايد ضغطها على تونس بحجة قطع دعمها لثوار الجزائر.

وتحفل يوميات الصحف والتقارير العسكرية بالأحداث التي تثير الامتعاض في تونس،وتتسبب فيها القوات الفرنسية باسم ملاحقة الثوار الجزائريين والمتعاونين معهم ([1])، ففي نهاية جويلية 1956 شهدت بلدة أم العرائس في الجنوب مقتل تونسيين على يد القوات الفرنسية ([2])، وتعرضت مناطق الجنوب والمناطق الحدودية مع الجزائر إلى مضايقات واعتداءات

---

[1] Rey Gold ZEIGUER :La Frontiere Algero- Tunisienne pendant la guerre d Algérie dans les archives Militaires de Vincennes، in actes du 7 colloque international sur **la resistance armee en tunise aux 19 et 20 siècles** ،Organise par LISTMN ،(novembre 1993) .Publication de LISHMN ،Tunis ،1995 ،p 58 et suivants

[2] **LE Petit Matin** :du 28/07/1956

هدفت إلى ترهيب السكان، وإرغامهم على قطع تعاونهم مع الثوار الجزائريين، وأمام الاحتجاجات التونسية اقترح بعض قادة الجيش الفرنسي تدخل السلطات التونسية لإفراغ مناطق الحدود التي يؤمها الثوار والمدنيون الجزائريون من سكانها تجنبا للحوادث([1])، وشهدت مناطق عين الدراهم وسوق الأربعاء اعتداءات متكررة في سبتمبر1956 ([2])، واثارت هذه الاعتداءات ردود فعل شعبية غاضبة وكانت منطقة الحدود تعرف احتجاجات ومظاهرات منددة وداعية الى استئناف المقاومة، كما سجلت الحكومة التونسية احتجاجاتها الرسمية وشجبها للاعتداءات الفرنسية المتكررة، نافية الادعاءات الفرنسية، ومطالبة باحترام الجيش الفرنسي للسيادة التونسية ([3])، وانتظر بورقيبة طويلا واثر حادثة اختطاف زعماء جبهة **التحرير الوطني في 22 أكتوبر 1956وقطع العلاقات التونسية** الفرنسية جند الجماهير الشعبية الناقمة لخوض معركة السدود، وذلك بهدف الضغط اكثر لمنع اعتداءات القوات الفرنسية والمطالبة بجلائها عن تونس.

---

[1] تقرير القطاع العسكري بالجنوب التونسي، مؤرخ في فيفري 1956 **S.H.A.T** : 2H 310 DOS 1

[2] انظر عن الاعتداءات التي ارتكبها الجيش الفرنسي في تونس المستقلة،**الصباح**، عدد يوم 9 سبتمبر 1956 .

[3] **L ACTION** : du 8 septembre 1956

وخلال عام1957 تدعم الوجود الجزائري في تونس وارتكزت كثير من المجموعات المسلحة في المناطق الحدودية،وكانت تلجا إلى التراب التونسي كلما أجبرت على ذلك، ولكنها لا تخوض المواجهات ضد القوات الفرنسية نزولا عند تعليمات السلطات التونسية، وقد تم ضبط مسألة مرور الأسلحة وأصبحت تديرها الحكومة التونسية، لكنها لم تكن بعيدة عن أعين الفرنسيين، اذ حامت الشكوك حول تورط بورقيبة ورددت في باريس شعارات معادية له، ومنددة بموقف تونس المساند للثوار الجزائريين، حتى أن أحد العارفين بالشؤون التونسية كتب في عام 1958 قائلا:" يبدو أن السيد بورقيبة قد اختار أن يرد لنا الجميل على طريقته فالمساعدات المقدمة الى الجزائريين قد تواصلت وتضخمت في الآن نفسه، وذلك بوجود خمسة عشر ألف جزائري مسلحين يخيمون في تونس في بداية سنة 1958 إلا انه لا يقدر الأمور حق قدرها فالقوات الفرنسية قاتلت لصالح السيد بورقيبة و ليس لفائدة ملك بروسيا."([1]) .

---

[1] انظر، تقرير، م . برسو ; M Bersent بعنوان "اليوسفية" ،حرره بتاريخ 28 نوفمبر 1958 ، ومحفوظ بمركز الدراسات الإدارية العليا حول إفريقيا وآسيا الحديثين بباريس ، سالم البيض: وثيقة عن الحركة الاستقلالية في المغرب العربي "اليوسفية" : المجلة التاريخية المغاربية،ع 97 _ 98،تونس، 2000، ص 319.

إن الإدارة الفرنسية التي راهنت على بورقيبة كانت تعتقد أنه سيمضي في الوقوف إلى صفها إلى ابعد الحدود، ويمنع وصول الأسلحة إلى الثوار الجزائريين ويضع حدا لنشاطهم في تونس،لكن بورقيبة اظهر امتعاضا من السياسة الفرنسية وجاهر بذلك لمجرد تحسن موقفه وعلاقاته مع جبهة التحرير الوطني، وعليه خططت الإدارة الفرنسية لإيجاد هوة بين النظام التونسي وقيادة الثورة الجزائرية، وذلك بتحميل الثوار الجزائريين المسؤولية عن اعتداءات القوات الفرنسية على المناطق التونسية، وإبراز عجز السلطات التونسية عن حماية مواطنيها، وإثبات أن سيادتها منتهكة من قبل الجزائريين قبل أن تنتهكها القوات الفرنسية، وأنها تقوم بحماية السكان التونسيين من اعتداءات الخارجين عن القانون([1]).

ولم يقتصر الأمر على التهديد العسكري المباشر، إذ وضعت مخططات باشراك المعمرين المتعصبين لبث الفوضى وإثارة الاضطراب ونسبته إلى الجزائريين المعارضين للتوجه البورقيبي، وقد اكتشفت في ماي 1956 مجموعة إرهابية

[1] عبد الحميد الهلالي : المرجع السابق ، ص 228.

مأجورة لليد الحمراء في تونس([1])، كما نجحت ضغوط أنصار الاستعمار القديم في إرغام الحكومة الفرنسية لتشديد الخناق على تونس، وقطع المعونات الاقتصادية والتقنية، فأمر "قي مولي" بتعليق الإعانة الخاصة بتجهيز الدولة التونسية والمقدرة بأربعة عشر مليار فرنك،وأعلن سفير فرنسا في تونس أن الإجراء اتخذ بسبب موقف بورقيبة من المشكلة الجزائرية ([2])، وبذلك نجحت مساعي المعمرين والعسكريين في الضغط على سلطات باريس، وتكريس خيار معاداة الاستقلال التونسي، وبدا للأوساط اليمينية أنها وجهت ضربة قاضية للتصرفات التونسية التي تخدم الثوار الجزائريين، وأنها بذلك تمنع وصول الأسلحة للجزائريين([3])، وعلى الرغم من حاجة الحكومة التونسية لهذه المعونة وتشابك العلاقات التونسية الفرنسية، فقد اعلن بورقيبة انه لا يقبل بأية معونة فرنسية مشروطة "إنني أصرح بصفتي رئيس حكومة أننا لسنا بحاجة إلى تلك القروض

---

[1] انظر 1956 du16 m ai **LE PETIT MATIN** ، وقد أوضح تقرير سري لمحمود الشريف قائد ولاية الأوراس أن الجزائريين براءى من حوادث التفجيرات والاعتداءات المشبوهة في تونس ،انظر GPRA B12 **A.N.A.**، DOS 4 -5

[2] **LE PETIT MATIN** du 24/05/1957

[3] **LE MONDE** . du 29/05/1957

إذا أريد بها استعمالها وسيلة ضغط علينا[1]، واعلن بورقيبة ولائه للغرب واعتماده على الولايات المتحدة الأمريكية لتسليح بلاده، وبلغة التهديد والتشفي في فرنسا كان يأمل في أن تلعب هذه الدولة دورا مهما في إعانة ا لسياسة البورقيبية، سواء تعلق الأمر بالإعانة الاقتصادية أو بالوساطة في القضية الجزائرية، وقد سمحت فترة فتور العلاقات مع فرنسا لبورقيبة من الاعراب عن استيائه العميق من السياسة الفرنسية وما ترتكبه القوات الفرنسية من حماقات[2].

وهكذا خيمت تبعات حرب الجزائر بثقلها على العلاقات التونسية الفرنسية، فعاشت مناطق الحدود التونسية الجزائرية الحرب بكل ويلاتها، وتعرض سكانها للقتل والاضطهاد والتهجير،واضطر سكان المناطق الشرقية الجزائرية للجوء إلى التراب التونسي هروبا من تهديدات الجيش الفرنسي الذي كان يخطط لتهجير مناطق الحدود من سكانها وقطع الإعانة التونسية عن ثوار الجزائر، ومن اجل ذلك سنت قيادة الجيش الفرنسي مبدأ(حق المتابعة) داخل التراب

[1] انظر، محمد حسني عباس: حول اتجاهات السياسة التونسية، مجلة العلوم السياسية، تصدرها الجمعية العربية للعلوم السياسية، القاهرة، ع3، (ديسمبر 1957)، ص - ص، 31 ـ 32.

[2] المرجع نفسه ،ص 32.

التونسي، وهو قرار زاد في تردي العلاقات التونسية الفرنسية، اذ ضبطت تعليمات الجيش الفرنسي حدود حق المتابعة في حالتين هما: الرد على أي هجوم للعناصر المتمردة ينطلق من البلاد التونسية ويوجه ضد القوات الفرنسية في الجزائر،ومتابعة العمليات العسكرية التي يشرع فيها بالجزائر ويلجا خلالها الثوار إلى البلاد التونسية ([1])، وكانت كل الدلائل تشير إلى أن القوات الفرنسية الموجودة في الجزائر وتونس تقوم بحملة مشتركة لتطهير مناطق الحدود واضطهاد السكان العزل، وأنها تعتدي على القوانين الدولية وتنتهك السيادة التونسية،وبالرغم من حجم الترسانة العسكرية الجندة لهذه المهمة فان رد فعل السكان أكد على الصمود والاستماتة، ونصرة الثوار واللاجئين الجزائريين، وبدورها تحملت السلطات التونسية الانتهاكات الفرنسية، وواجهت فرق جيش التحرير الجزائري هذا الوضع الجديد بكثير من رباطة الجأش، وخلال الأسبوع الأخير من ماي 1957 عرفت حملة الاعتداءات الفرنسية حدثا مهما، إذ لجأت السلطات التونسية إلى محاصرة فوج من القوات الفرنسية وحجز أفراده ببلدة عين الدراهم، وقيل أن ذلك تم بمساعدة فرقة جيش التحرير

---

[1] انظر امرية لقيادة الجيش الفرنسي لقطاع قسنطينة ،بتاريخ 10 جانفي 1957 : **S.H.A.T** 2H 237 DOS 1

الجزائري المتمركزة بأولاد مسلم[1])، فكان رد فعل الجيش الفرنسي عنيفا، إذ حاصر منطقتي أولاد مسلم والمخابرية وشن عمليات تمشيط وحرق وإرهاب للسكان التونسيين والجزائريين الذين لجئوا حديثا إلى المنطقة، وكان يهدف إلى تطويق التونسيين ومنع إعانتهم للثوار الجزائريين، وإلى إرجاع اللاجئين الجزائريين إلى الجزائر حتى لا يكونوا دروعا للثوار الجزائريين وورقة ضغط ضدهم، وقد قررت تونس إرسال قوات عسكرية لنجدة السكان بأولاد مسلم والمخابرية، ورافقهم كل من قائد السبسي الملحق بديوان وزارة الداخلية وخميس الحجري الكاتب العام لوزارة الخارجية، واعترضت القوات الفرنسية مرور الموكب التونسي في منطقة المريج،وأثناء المفاوضات وقع تبادل إطلاق نار أدى إلى مقتل سبعة تونسيين وجرح أربعة عشرة آخرين، كان من بينهم خميس الحجري الذي جاء ليحقق في قضية اللاجئين قبل سفره إلى جنيف([2]).

وقد تجنبت السلطات التونسية تصعيد الموقف لكنها قررت استغلال الحادثة سياسيا، وقدمت احتجاجات رسمية إلى وزارة الخارجية الفرنسية وإلى مجلس الأمن الدولي، واعلن

---

[1] انظر شهادة عدد من الذين عايشوا أحداث الواقعة ،عبد الحميد الهلالي :المرجع السابق ، ص ،ص، 231ـ 238

[2] انظر بتفصيل واقعة المريخ **op cit** : Rey Gold ZEIGUER، p 63

بورقيبة في خطاب شديد اللهجة عن قرار حكومته منع تنقل القوات الفرنسية دون إذن مسبق من السلطات التونسية وضرورة جلاء القوات الفرنسية([1])، وأبقى بذلك الباب مفتوحا أمام انفراج العلاقات التونسية الفرنسية،ولم يشفي غليل الجماهير الناقمة على تكرار هذه الاعتداءات، كما انه لم يستجب لرغبة جيش التحرير الجزائري في التصدي للقوات الفرنسية المعتدية، وذلك درءا لتهمة محاربة جيش التحرير للجيش الفرنسي داخل الأراضي التونسية، وتجنبا لاتساع رقعة المعارك التي لم تكن خلال هذه المرحلة تخدم السياسة البورقيبية([2]).

ومن واقعة المريج الى حادثة الساقية عايش التونسيون الحرب القائمة في الجزائر يوما بيوم، وتجند بورقيبة ليوضح تصوراته للعلاقات مع فرنسا ولطبيعة المشكلة الجزائرية، وليدعوا إلى جلاء القوات الفرنسية ولو جزئيا عن تونس وإلى حل القضية الجزائرية حلا سلميا يضمن تكافل مصالح الطرفين.

[1] انظر خطابه العمل ، ع.د يوم 2 جوان 1957

[2] انظر العروسي بن إبراهيم: أضواء على معركة المريخ بعين الدراهم، جريدة الصباح ، عدد يوم 18 جوان 2003.

وفي جويلية 1957 قبلت السلطات الفرنسية بجلاء جزئي عن بعض المناطق التونسية، ووجه بورقيبة في خطابه الأسبوعي رسالة إلى عسكريي الجزائر حملهم فيها مسؤولية توتر العلاقات بين تونس وفرنسا، مؤكدا لهم أن ملاحقتهم للثوار الجزائريين داخل التراب التونسي يضع استقلال تونس في مهب الريح، وعبر بورقيبة عن استعداده للتوسط في المشكلة الجزائرية، وأمله في إنشاء "منظومة تعاون فرنسية-شمال إفريقية"([1])، وسجلت هذه السياسة التونسية تحفظ جبهة التحرير الوطني،ولكن بورقيبة عرف كيف يحافظ على الموقف بإعرابه عن الاستمرار في دعم الثورة الجزائرية سريا وبشكل جدي، وكان يأمل في أن ينال منها موافقة غير مشروطة على مشروع الوساطة الذي يتوج بورقيبة في حالة نجاحه زعيما شمال إفريقيا.

ولكن استمرار اعتداءات عسكريي الجزائر على التراب التونسي وبوتيرة اكبر منذ سبتمبر1957 أعاد إلى الوضعية التونسية حالة اللااستقرار والتذمر الشعبي، وأعلن بورقيبة أمام رفض فرنسا تزويد بلاده بالأسلحة أن تونس

---

[1] انظر الخطاب الأسبوعي لبورقيبة ،يوم 11جويلية1957 ،جريدة الصباح ، عدد يوم 12، جويلية 1957

ستكون مضطرة لمراجعة موقفها من الغرب، وان إهانة الكرامة والفقر يمثلان أحسن أرضية لانتشار الإيديولوجيات المناهضة للغرب، وانه يستغرب كيف أن العالم الغربي لا يبادر إلى مقاومة هذه الآفات([1])، وأراد بورقيبة أن يعوض المساعدة الفرنسية بمساعدات الغرب مستغلا صراع الحرب الباردة، وكان يأمل في المساعدة الأمريكية وهو يؤمن بأن مستقبل تونس لا يقوم إلا في أحضان الغرب، ومن اجل ذلك ضحى بعرض المساعدة المصرية، وهو موقف استغربته جبهة التحرير الجزائرية.

وإضافة إلى خطة حق المتابعة طالبت السلطات الفرنسية بإقامة منطقة حدودية محايدة تفصل الجزائر عن تونس،تراقبها القوات الأممية أو قوات مشتركة تونسية فرنسية، ويبدو أن الفشل العسكري في قطع التضامن التونسي دفع إلى مثل هذه المناورات الهادفة إلى منع نشاط الثوار بهذه المناطق ووضع حد للمساعدات التونسية، وقد أتت ضغوط عسكريي الجزائر على الحكومة الفرنسية ثمارها، إذ شدد رئيس الحكومة أمام المجلس الوطني الفرنسي مهددا ومتوعدا تونس:" ستعمل الحكومة الفرنسية جميع

[1] دمق محمد: وفاء للشهداء، ط1، شركة العمل للنشر، تونس، 1968، ص 95.

الوسائل اللازمة لإنهاء الإعانة التي تمنحها تونس (للجزائريين) يجب أن يفهم السيد بورقيبة بأنه يعرض الصداقة التونسية الفرنسية إلى الخطر، ويعرض أيضا للخطر إمكانية خروج بلاده من صعوباتها المالية[1]، وأرسلت وزارة الخارجية الفرنسية إلى الحكومة التونسية مذكرة احتجاج تتهم فيها تونس بالوقوف إلى جانب الثوار الجزائريين، ومن جهتها أوضحت السلطات التونسية أن السياسة الفرنسية المنتهجة في حل المشكلة الجزائرية ستزيد الوضع تعفنا، وأن الاعتداءات التي تطال المدنيين التونسيين والجزائريين تعد انتهاكا للسيادة التونسية ولا يمكن لتونس أن تقبل بإقامة منطقة حدودية معزولة ومحروسة بأي شكل من الأشكال لان ذلك لن يكون في صالح الجزائريين ولا يحل المشكلة الجزائرية [2].

وكانت حنقة العسكريين والمعمرين في الجزائر كبيرة على هذا الموقف، فعملوا على التشهير بسياسة بورقيبة والدعوة إلى الوقوف في وجه أي تعاون تونسي - فرنسي، ومن اجل ذلك كثفت القوات العسكرية اعتداءاتها وانتهاكاتها للسيادة التونسية، وردا على الهزيمة التي لحقت بها في معركة

---

[1] انظر **المجاهد**، ع17، (1 فيفري 1958) ص2

[2] **المجاهد**، ع 17 ، (1 فيفري 1958) ص2.

جبل كوشة واسر عدد من جنودها روجت للراي العام أن المعركة وقعت في التراب التونسي، وأنها متعمدة من الجزائريين لإحباط المفاوضات التونسية الفرنسية([1])، ومن يومها بدأت القيادة العسكرية في الجزائر تخطط لتوجيه ضربات عسكرية تطال الجزائريين والتونسيين، وتكون درسا لتونس حتى تكف عن دعمها للثوار الجزائريين، وفي الثامن فيفري1958 وقع الهجوم على ساقية سيدي يوسف،قصفت خلاله الطائرات الفرنسية سكان القرية واللاجئين الجزائريين لتخلف مأساة حقيقية تمثلت في مقتل تسعة وسبعون شخصا وجرح أزيد من مائة وثلاثين، وقد أثارت هذه الحادثة ردود فعل محلية ودولية مستنكرة، واعتبرها الرئيس بورقيبة مدعاة لتدويل القضية الجزائرية وللمطالبة بالجلاء، وقد حاول جاهدا طمأنة شعبه واستغلال الحادثة سياسيا لرفع الضغوط الفرنسية،وإيجاد حل للازمة الجزائرية([2])، وأمام الفشل في إيجاد تسوية سلمية رفعت تونس القضية إلى الأمم المتحدة، وطالبت بإيجاد حل للقضية الجزائرية كشرط أساسي لحل المشكلات

[1] المجاهد ع 16 (15 جانفي 1958)، ص 5 .

[2] حول وقائع حادثة ساقية سيدي يوسف وانعكاساتها انظر ،المنصف بن فرج :ملحمة النضال التونسي ـ الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، ط1، مطبعة المغرب للنشر، تونس، 2006، ص141 وما بعدها.

التونسية الفرنسية، وردت فرنسا محتجة على موقف تونس المؤازر للثوار الجزائريين،معتبرة إياه سببا كافيا لتدهور علاقاتها مع تونس ([1])، وخشية من التدخل الدولي في قضايا الشمال الإفريقي بادرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى طرح وساطتهما لإيجاد تسوية للقضية، وكانت المساعي الحميدة فرصة للرئيس بورقيبة ليؤكد للغرب أنه يتوجب عليه المساهمة في تسوية القضية الجزائرية، وأن تونس لا يمكنها أن تكون بلدا محايدا والحرب قائمة على أطرافها وتهدد الاستقرار بالشمال الإفريقي، وظل بورقيبة مصرا على موقفه في ربط الأزمة التونسية الفرنسية بمسالة حرب الجزائر، إذ خاطب رجلي المساعي الحميدة قائلا:"إن مهمتكما سيكون محكوما عليها بالفشل إذالم تعالجوا جوهر المشكل وهو حرب الجزائر"([2])، وعلى الرغم من فشل جهود الوساطة فان قضية ساقية سيدي يوسف وأزمة العلاقات التونسية الفرنسية أثارت تدخل الغرب وانتباهه لخطورة المسالة الجزائرية، وساهمت في تدوين المشكلة الجزائرية وإضعاف الموقف الفرنسي الذي وجد نفسه مرغما للقبول بمخطط جلاء القوات الفرنسية عن تونس .

[1] انظر ، جريدة العمل ، ع 5420 (8 فيفري 1973) ص ـ ص 8-7 .

[2] انظر محمد الميلي : مواقف جزائرية ، مرجع سابق ، ص 61.

وهكذا يتأكد لنا أن ضغوطا كبرى سلطت على تونس،وأن السياسة البورقيبية حاولت تجاوز هذه الضغوط وحماية الاستقلال القطري،فعملت على التوفيق بين علاقة التعاون مع فرنسا وخيار التضامن مع الثورة الجزائرية، وقد كان وقع هذه الضغوط مؤثرا على سكان المناطق الحدودية الذين احتضنوا وأزروا الثوار الجزائريين، وعلى الحكومة التونسية التي كان عليها أن تدعم سيادتها وتبني استقلالها الفتي، وأن تأطر علاقاتها مع الحركة الثورية الجزائرية بشكل ينظم سبل دعمها ومؤازرتها، ويحمي السيادة التونسية بإيجاد حل للمعضلة الجزائرية، وأن كانت تونس اعتمدت المساعي الحميدة والوساطة مع طرفي النزاع بادئ الأمر فان تطور حوادث الحدود والخشية من التدخل الدولي دفعها لاستنهاض همم الغرب وتحسيسهم بمخاطر السياسة الفرنسية.

ثانيا ـ نشاط الثورة الجزائرية وتطور العلاقات مع السلطات التونسية

خلال المرحلة المدروسة ساهمت عدة عوامل في صياغة موقف تونسي متضامن مع الثورة الجزائرية، وأرسيت علاقات وطيدة بين نظام بورقيبة ولجنة التنسيق والتنفيذ، وقد

سمحت سياسة التضامن هذه والعلاقات الوطيدة برعاية نشاط الثورة الجزائرية الذي عرف وتيرة متزايدة في تونس، وان كنا تحدثنا سابقا عن مظاهر الدعم والمؤازرة المقدمة للجزائريين فانه من المفيد التعرف على الموقف التونسي إزاء نشاط الثورة الجزائرية وعلى تطور العلاقات التونسية ـ الجزائرية.

لقد كان النظام التونسي مدفوعا لاحتضان نشاطات الثورة الجزائرية السياسية والعسكرية في تونس، وذلك بحكم حتمية التضامن المشترك وواقع الارتباط القائم بين الثوار الجزائريين والتونسيين، وضرورات احتواء جموح القادة الجزائريين والتفاعل مع القضية الجزائرية، وكل هذا أوجد فضاءا للاحتكاك والتعاون بين النظام التونسي وجبهة التحرير الوطني، وقد اجتهد النظام البورقيبي في إرساء علاقات تعاون مع قيادة الثورة تضمن له تأطير سياسة التضامن المغاربية ودعم سيادته وفرض خياراته السياسية وهو يواجه المعارضة اليوسفية والضغوط الفرنسية([1]) .

وفي وقت عصيب من فرض السيادة اهتم النظام التونسي بمسالة تواجد الثوار الجزائريين ونشاطهم في

---

[1] انظر ،عبد القادر لعربي :المرجع السابق ، ص ـ ص157ـ160

الأراضي التونسية، ولم يكن مجديا إن يتم التخلص من حركة المعارضة وان تضبط تحركات العدو دون اللجوء الى محاورة الطرف الجزائري، إذ يشكل تواجد الثوار الجزائريين في تونس طرفا أساسيا في المعادلة الأمنية، وليس بالإمكان تثبيت النظام وتأكيد السيادة التونسية دون إشراك المجموعات المسلحة الجزائرية، خاصة وان مبادئها في العمل المغاربي المشترك وتحالفها مع مصر يثير مخاوف بورقيبة من العصف بمشروعه القطري، ولهذا بادر إلى احتواء الموقف ومحاورة الطرف الجزائري حول الخيار الأجدى نفعا لدعم الثورة الجزائرية.

وساهمت مغرياته في كسب القادة الجزائريين إلى جانبه تدريجيا، وبدا لقادة جبهة التحرير الوطني أن التعامل مع حكومة بورقيبة اصبح أمرا واقعا، وهو يفيد في خدمة استراتجية الثورة التي اعتمدت تونس قاعدة أساسية في دعم قدراتها العسكرية، ويمكننا التأكيد ان نشاط الجزائريين تطور في ثلاث مراحل أساسية، ليرسوا في وضع منظم ويلقي الدعم الرسمي التونسي.

لقد تطور نشاط الثورة الجزائرية في تونس عبر ثلاث مراحل رئيسية لينتظم عام 1958 ([1])، امتدت المرحلة الأولى من اندلاع الثورة الجزائرية والتحامها مع المقاومة التونسية، وتعاملت خلالها المجموعات المسلحة مع الثوار التونسيين ومع السكان في إطار وحدة المعركة والتضامن المشترك، وخلفت هذه المرحلة توحيدا للأهداف الثورية، وتحالفا بين المجموعات المسلحة الجزائرية والتونسية وإرساءا للوجود الجزائري في تونس، وخلال مرحلة استقلال تونس لم يكن بمقدور التوجه البورقيبي فصل تضامن الشعب التونسي مع ثورة الجزائر، فأعلن بورقيبة مساندته للقضية الجزائرية، واجتهد في كسب قادة جبهة التحرير الوطني وإبعادهم عن التحالف مع اليوسفيين، وعلى الرغم من محاولات الاحتواء فان ممثلي الثورة في تونس رفضوا إغراءات السياسة البورقيبية، واجتهدوا في خدمة الثورة الجزائرية وفق منحيين : منحى إظهار التعاون مع السلطات التونسية ومنحنى استمرارية التعامل مع اليوسفيين، ويبدوا أن الخيار الذي انتهجه عبد الحي الاوراسي ومن بعده احمد محساس لم يكن ليسمح ببناء علاقة ثقة وتعاون منتظمة، ولهذا اجتهدت جبهة التحرير

---

[1] انظر، عبد الحميد الهلالي : المرجع السابق، ص ـ ص،223 ـ 230.

الوطني خلال المرحلة الثالثة في ترسيم علاقات تعاون متينة مع النظام التونسي، ومنذ عام 1957 والعلاقات بينهما تحتكم إلى اتفاقية تعاون مشتركة، أقرت اعتراف لجنة التنسيق والتنفيذ بسلطة وسيادة تونس بمقابل تقديم السلطات التونسية دعمها ومساندتها لنشاط الثورة الجزائرية، وقد كان من مصلحة الطرفين التوصل إلى مثل هذا الاتفاق الهام الذي تحدثنا عن مضمونه وأهميته ([1])، ومن المفيد لنا في هذا الباب أن نسجل بعض الملاحظات عن التطور الحاصل في العلاقات الجزائرية التونسية خلال هذه المرحلة، ومنها :.

- إن اعتراف جبهة التحرير الوطني بالسيادة التونسية كان يعني خضوع الثوار الجزائريين القصري لاحترام النظام،وعدم إثارة أي مشاكل أو أعمال عسكرية داخل التراب التونسي، ومعنى ذلك أن النظام التونسي سيجسد سيادته بالتعاون مع الجزائريين بعد أن كان الثوار الجزائريين طرفا في المشكلة ويقفون حائلا أمام تكريس النظام.

- إفساح المجال أمام تدخل السلطات التونسية في شؤون الثورة الجزائرية، إذ أن خيار التعامل مع السلطات التونسية كان مشروطا باطلاعها على جميع نشاطات الثورة المدنية

[1] انظر،عن هذه التفاقية المبحث السابق

ويبدوا أن هذه الاحترازات التي تعمدها بورقيبة أفادت في تعزيز الموقف التونسي وتسببت في خلافات مع جبهة التحرير الوطني، وشكلت ضغوطا على نشاطاتها وعلى مواقفها السياسية، وفي مجال نشاط الثورة الجزائرية يمكننا الوقوف على حدود التوافق والاختلاف في تجسيد التضامن التونسي مع الثورة الجزائرية في النقاط الآتية:

1ـ تنظيم النشاط العسكري والتصدي للقادة المعارضين للسياسة الجديدة:

لقد اجتمعت مصلحة الطرفين التونسي والجزائري على وضع حد لفوضى نشاط الجزائريين في تونس، واتخذت إجراءات صارمة ضد بعض قيادي جيش التحرير الوطني الذين رفضوا الاحتكام لسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ، وتأكيدا على ضرورة احترامهم للسيادة التونسية ولقرارات القيادة العليا للثورة الجزائرية تمت ملاحقة بعض القادة واعتقالهم ومحاكمتهم، ولوحظ تنسيق محكم وتوافق على مبدا توحيد القيادة وتنظيم شؤون الثورة، ووضع حد للتجاوزات السابقة كحمل السلاح واستعماله داخل تونس، وشن العمليات العسكرية في الأراضي التونسية والتعدي على السكان، وهذا ما أكده ممثل جبهة التحرير الوطني في تونس، "لقد فرض على

كل الجزائريين في تونس أن يتصرفوا وفق القوانين التي تنظم هذه الدولة التونسية الفتية " ([1])، ولم تكن مهمة فرض سلطة التنسيق والتنفيذ بالسهلة لولا المساعدات المقدمة لها من السلطات التونسية، إذ صدرت التعليمات الأمنية إلى السلطات الإدارية والحزبية بمراقبة نشاط المجموعات المسلحة والقادة المعارضين لسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ كالطالب العربي ولزهر شريط وعباس لغرور...الخ، وفي هذا الشأن يذكر قائد الولاية الأولى محمود الشريف انه اجتمع يوم 28 افريل 1957 مع واليي قفصة وسبيطلة لتباحث موضوع مشكلة بعض المنشقين عن القيادة الثورية المتنكرين لمؤتمر الصومام،وانه تم في نهاية النقاش اقتراح خيارين للتخلص منهم، فإما أن يبادر الطرف الجزائري بشن حملة عسكرية، واما أن يضع تحت تصرف السلطات التونسية وحدات من المجاهدين لتقوم بهذه المهمة،وقد اقترحا الواليين في الأخير توقيف المعنيين بوسائلهم الخاصة، مع قطع أية علاقة معهم ومنع الإمدادات والتموين عنهم، وتعزيز مراقبة الحدود لمنع تسللهم([2]).

---

[1] Mohammed HARBI . op cit . p 452

[2] أنظر تقرير محمود الشريف المقدم الى لجنة التنسيق والتنفيد، بتاريخ 27 أفريل 1957، GPRA: A.N.A.، B12 DOS 4 - 5

وهكذا فان لجنة التنسيق والتنفيد سمحت للسلطات التونسية بالتدخل وحسم الموقف مع قادة المجموعات الذين لا يعترفون بحدود السيادة التونسية، ووجد النظام التونسي بذلك مبررا للتدخل في الشؤون الجزائرية،حتى انه عدا طرفا في الصراع الناشب بين لجنة ألتنسيق والتنفيد والمجموعات المعارضة لقراراتها، وقد سمح لنفسه بمحاصرة قوات الطالب العربي في الجنوب وإرغامها على الاستسلام، وساعد والي قفصة على اعتقال لزهر شريط ورجاله([1])، وقد اعتقل كثير من قادة الأوراس ومنهم عباس لغرور في السجون التونسية ونكل بهم،وفي حين تتحدث السلطات التونسية وتقارير لجنة التنسيق و التنفيذ عن استسلام هؤلاء.([2]) فان شهادات الشهود، وخاصة أولئك الذين كانوا عرضة للملاحقات والاعتقالات تؤكد أن مصلحة الطرفين اجتمعت على معاداة التوجه الثوري المغاربي لقادة أوراس النمامشة، والتخلص من غرماء سياسيين اثبتوا صمودهم في المعركة ولم يجنحوا إلى لعبة السياسة، إذ تتظافر الشهادات في التأكيد على أن

---

[1] محمد زروال : المرجع السابق، ص ـ ص، 378 ـ379 .

[2] انظر سبيل المثال، جريدة الصباح، عدد يوم 14 ماي 1957 و تقرير محمود الشريف، الذي يتحدث عن استلام لزهر شريط لقيادة الثورة ، واستقالة الطالب العربي من مسؤولياته طواعية .انظر GPRA A.N.A.، B 12، DOS 4-5

السلطات التونسية تعمدت إهانة لغرور وشريط والطالب العربي لأنهم عارضوا الخط السياسي الذي انتهجه بورقيبة، وأرادوا أن يفرضوا خيارهم بمغربة الحرب والتحالف مع اليوسفيين، وكانوا يثورون في وجه العراقيل التونسية ويخوضون المواجهات ضد الفرنسيين فوق الأراضي التونسية([1])، وقد أعلنها شريط صراحة في وجه اوعمران ومحمود الشريف اللذين حاولا إقناعه بعدم شن الاشتباكات فوق التراب التونسي حتى يتسنى لقيادة الثورة كسب دعم السلطات التونسية، فكان موقفه معارضا لهذه السياسة و أكدا لهما انه سيقاتل العدو أينما وجده، وأن فكرة إقامة مراكز في الحدود تنسي المجاهدين في الجهاد([2])

ويبدوا أن السلطات التونسية وجدت تفهما من قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في ضرورة فرض النظام وحفظ الأمن في أراضيها وتنظيم نشاط الجزائريين الذي يتوجب أن يعتمد السرية، وان تتركز القوات المسلحة في الشريط الحدودي وألا تجعل من التراب التونسي ساحة قتال، لان ذلك يعرض

---

[1] انظر شهادة علي فارس كاتب عباس لغرور،مقابلة مع الباحث ،وشهادة محساس، مقابلة مع الباحث .وكذا، الطاهر عبد الله ، <u>المصدر السابق</u>، ص ـ ص ، 170 ـ 171

[2] تؤكد أساسا على شهادة علي فارس ،مقابلة مع الباحث ، وشهادات الوردي قتال، مقابلة مع الباحث

البلاد للفوضى و السيادة التونسية للانتهاك من قبل الجزائريين والقـوات الفرنـسية ولا يـسمح بالقـضاء علـى العناصـر اليوسفية[1]، غير أن تورطها المفضوح ومشاركتها في الـتخلص من قادة أوراس النمامشة جعلـها طرفـا في النـزاع الجزائـري، ولان بعـضا مـن هـؤلاء القـادة قبعـوا في الـسجون التونـسية لسنوات دون محاكمة أو سلموا للجنة التنسيق والتنفيذ لتقتص مـنهم فـان أنـصارهم المتواجـدون في الحـدود أظهـروا غـلا للسلطات التونسية، ولم يغفروا لها هذا الموقف طوال سنوات الثورة، وكانت مظاهر مقتهم تسطع خصوصا في ظـرف تـأزم العلاقات، وهكذا يتـضح لنـا أن مهمـة فـرض النظـام وإقـرار سـلطة لجنـة التنـسيق والتنفيـذ في تـونس جابهتهـا كـثير مـن الصعاب، وانعكست أثارهـا بوضـوح علـى طبيعـة العلاقـات الجزائرية ـ التونسية .

2- تنظيم مشاركة الجزائريين في الكفـاح التحريـري :

مثلما تم تنظيم نشاط الثورة العسكري على جبهة الحـدود فـان النـشاط المـدني أعيـد النظـر في تنظيمـه ليكـون في خدمـة الإسـتراتيجية الجديـدة للثـورة، وقـدمت الـسلطات التونـسية تسهيلات مختلفة لتنظيـم شـؤون الجاليـة الجزائريـة في تـونس

---

1 شهادة عبد الجليل المهيري ، سبق ذكرها .

وتأطيرها، وأقرت لجبهة التحرير الوطني بحق الإشراف على الجالية، ولكنها اختلفت معها في بعض القضايا القانونية والتنظيمية، وقد كانت الجالية الجزائرية بتعدادها الضخم (50 ألف جزائري)، ووضعيتها المختلفة(فرنسيون، محايدون،منخرطون في جبهة التحرير الوطني...الخ) تخلق كثير من الاشكالات الإدارية والقانونية [1]، هل يؤطرون جميعهم قصرا في صفوف جبهة التحرير الوطني؟، وهل يحق للثورة تنظيم مشاركتهم المالية والسياسية بالوجه الذي تراه مناسبا دون مراعاة أوضاعهم القانونية؟، ولا شك أن القوانين الدولية المنظمة لنشاط الرعايا الأجانب تختلف كثيرا عن حالات الحركات التحريرية التي لا يعترف بشرعيتها القانونية أصلا، وان الجزائريين الحاصلين على الجنسية الفرنسية كانوا يثيرون مشكلات قانونية للسلطات التونسية، لكنها ومع ذلك منحت جبهة التحرير الوطني سلطة الإشراف على الجزائريين المستوطنين في تونس وعلى اللاجئين حديثي العهد[2]، وتجندت لجنة التنسيق والتنفيذ لممارسة سلطتها على هذه الجالية في إطار المنظمة المدنية، وأنشأت العديد من المصالح

---

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول تونس بورقيبة والثورة الجزائرية . **A.N.A.** GPRA...B302. DOS .7 4

[2] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول العلاقات الجزائرية التونسية افريل 1960. Mohammed HARBI : op cit .p 448

الاجتماعية كمديرية الصحة والشؤون الاجتماعية ومصلحة اللاجئين، وقد عين الرائد قاسي ممثلا للجبهة في تونس والطيب الثعالبي مسؤولا عن المنظمة المدنية، وحصرت مهمة هذا الأخير في الإشراف على مختلف الشؤون المدنية للجزائريين المتواجدين في القطر التونسي، وقد واجهته كثير من الصعوبات قال عنها : "سادت بعض المشاكل ووقعت بعض الحوادث.وعلى مستوى التنظيم لاحظت انعدام التنسيق في العمل، فكل ولاية كان لها مراكزها بالحدود، وكل مركز كان يعمل بمفرده بدون أي تنسيق، وعلى مستوى المصالح أيضا كانت كل مصلحة تعمل لوحدها"([1])، وبعد بذل كثير من الجهود تم إرساء التنظيم السياسي المدني لجبهة التحرير الوطني بتونس، وقد شكل من سبع مناطق، تشمل كل منطقة نواحي وقسمات وأفواج وخلايا، وعين مسؤول سياسي على كل منطقة يسهر على تمثيل الثورة ورعاية شؤون الجالية السياسية والإدارية والثقافية، ويتدخل لفض المشاكل اليومية بما في ذلك تلك التي ترتبط بالسلطات التونسية ويمكننا أن نقول أن مسؤول المنطقة عد بمثابة والى ولاية يمارس صلاحياته الإدارية

---

[1] انظر شهادته في حوار مع مجلة أول نوفمبر.ع 90_91(افريل 1988) ،ص 45.

على الجزائريين، وينسق أعماله مع نظيره الوالي التونسي، ولكنه لا يتدخل في القضايا السياسية والعسكرية [1].

لقد كانت جبهة التحرير الوطني تأمل من وراء تجنيدها للجالية الجزائرية إعزاز قوة هذه الجالية، والاستفادة من مؤازرتها المادية والمعنوية، وقد شكلت هذه الجالية المهيكلة في خلايا وجمعيات قوة نافذة في تونس، نهضت بمهام عديدة منها احتضان اللاجئين وتأطير نشاط الثورة السياسي الاجتماعي وتعبئة الشعب التونسي للوقوف بجانب الثورة الجزائرية، والضغط أحيانا على القرار السياسي التونسي، وقد أدركت جبهة التحرير الوطني أهمية الدعم الاسنادي الذي تقدمه الجالية الجزائرية في تونس، خاصة وان السلطات التونسية تحرص على تشجيع النشاط المدني والسياسي للجزائريين على حساب النشاط العسكري، وان التضامن الشعبي التونسي يؤازر نشاط الجزائريين السياسي والعسكري، ولكن السياسة التونسية المحترزة من تزايد نشاط الجالية الجزائرية والحريصة على مراقبة جميع نشاطاتها، اصطدمت مع الأهداف الثورية التي كانت الثورة الجزائرية تؤجج بها مشاعر الجالية الجزائرية

---

[1] شهادة الطيب الثعالي، مقابلة مع الباحث وكذا 711 ـ 710 Mohammed GUENTARI: op cit، T2، p-p

والتونسيين، ومع الاختلافات السياسية والإيديولوجية التي زادت في تحفظها.([1])

2- مشكلة اللجوء الجزائري إلى تونس: يطرح مشكل اللاجئين الجزائريين قضيتين أساسيين :الأولى سياسية تتعلق بالاعتراف بالوضع القانوني للاجئين والدفاع عن قضيتهم أمام المنظمات الدولية والهيئة الدولية للصليب الأحمر، والثانية ترتبط بمسالة الإغاثة والرعاية، فهل كانت تونس نصيرة لقضية اللاجئين الجزائريين خاصة وأنها احتضنت ما يقارب تلثي اللاجئين الجزائريين.

لقد تعرض سكان الحدود الشرقية الجزائرية لاعتداءات القوات الفرنسية، فهجروا مناطقهم وفروا إلى الحدود التونسية، وتدفقت خلال عام 1957 أعداد كبيرة منهم إلى تونس بعد أن شرعت السلطات الفرنسية في تطهير منطقة الحدود وإقامة الأسلاك الشائكة، وعبرت الحكومة التونسية عن تخوفها وانشغالها بمسالة اللاجئين الجزائريين الإنسانية، وباشرت اتصالاتها الدولية بالتنسيق مع جبهة

---

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول تونس تونس والثورة الجزائرية. GPRA :A.N.A، B 302 ، DOS ،4 7 .

التحرير الوطني من اجل طرح القضية على هيئة الأمم المتحدة وعلى المندوبية السامية للاجئين([1]).

وقد حرص الرئيس بورقيبة على استغلال قضية اللاجئين كورقة سياسية رابحة للتنديد بالسياسة الفرنسية وشجب أعمالها الإجرامية ضد الشعب الجزائري، وكان يستحضر في كثير من المناسبات التي كان يوجه فيها دعوته لتسوية القضية الجزائرية مآسيها وتبعاتهاء ويؤكد أن مشكل اللاجئين يصعب علاجه دون تسوية المشكل السياسي القائم بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني([2])، والحق أن مشكل اللاجئين الجزائريين المتدفقين على تونس بكل تبعاته كان يسبب صعوبات كثيرة للحكومة التونسية الفتية، إذ أن تبني قضيتهم سياسيا يثير حفيظة فرنسا، كما أن مسالة الإشراف على تقديم المساعدات بعبئها الثقيل يخلق صدامات مع جبهة التحرير الوطني حول التأطير والصلاحيات.

ومنذ ظهور مشكل اللاجئين كلفت الحكومة التونسية الهلال الأحمر التونسي، بالإشراف على رعاية شؤون اللاجئين وتقديم المساعدات وطلب الإغاثة الدولية لهم،

[1] انظر المقاومة الجزائرية ، ع 16 (3 جوان 1957) ص 12 .
[2] انظر خطاب بورقيبة، المقاومة الجزائرية ،ع 3 (3 ديسمبر 1956) ص2

وسخرت أجهزتها الإدارية والحزبية للتكفل بتأطيرهم، وبدورها حرصت جبهة التحرير الوطني على رعاية مجموع اللاجئين وتأطيرهم و الاستفادة من خدماتهم في دعم الثورة الجزائرية، وعليه أثارت مسالة التنسيق بين الطرفين الجزائري والتونسي صدام السلطتين المتنافستين على نفوذ الاحتواء، فبخصوص إحصاء أعداد اللاجئين حصل التباين بين تقديرات الطرفين، إذ أعلنت مصلحة اللاجئين لجبهة التحرير الوطني عن رقم مائة ألف لاجئ في أكتوبر 1957 في حين أن الحكومة التونسية قدمت لمنظمات الإغاثة الدولية رقم 85 ألف لاجئ، وقلل هذا الأمر من حجم المساعدات التي كانت مقدرة حسب إحصائيات السلطات التونسية([1])، وقد احتكر الهلال الأحمر التونسي مهمة توزيع المساعدات الدولية، ولم يتمكن من إيصال المساعدات إلى جميع المناطق، ولم يضبط مهمته بالشكل اللائق وذلك لعدم تنسيقه الجيد مع مصالح جبهة التحرير الوطني وعلى رأسها مصلحة اللاجئين والهلال الأحمر الجزائري، وعليه فقد طالبت جبهة التحرير الوطني بمنحها صلاحيات توزيع المساعدات وتخويل الهلال الأحمر الجزائري بممارسة مهامه ([2])، وكانت تهدف إلى ضمان التكفل

---

[1] Farouk . BEN ATIA **op cit** p-p 93-94 :

[2] انظر **المجاهد** ع 58 (28 ديسمبر 1959) ص 9 .

باللاجئين وتنظيمهم وتاطيرهم في إطار مؤسسات الثورة، بعيدا من الإشراف الإداري أو الرقابة التونسية التي تخلق كثيرا من المشاكل غير أن السلطات التونسية لم تستجب لهذه المطالب إلا بعد تزايد ضغوط جبهة التحرير الوطني، ولم ترفع قيودها على المساعدات الإنسانية إلا في عام 1960([1])، وإن كانت تونس قد احتضنت اللاجئين الجزائريين وقدمت لهم كل المساعدات الممكنة فان إجراءاتها الإدارية في الوصاية والمراقبة أثارت تحفظات جبهة التحرير الوطني، وقد كانت حساسيتها من نشاط الجزائريين مبالغ فيها، ودفعتها إلى عدم التفريق بين النشاط العسكري والعمل الإنساني الموجه لإغاثة المدنيين والنشاط الاجتماعي الذي حرصت الثورة الجزائرية على ضمانه لتأطير وتوجيه اللاجئين في المراكز الحدودية التي يشرف عليهما أحيانا جيش التحرير الوطني ([2])

ويتضح لنا أن اتفاقات التعاون الموقعة سريا بين الطرفين لتنظيم ومراقبة نشاط الثورة الجزائرية واجهتها كثير من العراقيل الميدانية، وهي ترتبط أساسا برغبة السلطات التونسية في مراقبة نشاط الجزائريين، وإخضاعه لمبدأ احترام

---

[1] Farouk .BEN ATIA **IBID** .p-p، 95- 96

[2] انظر، مقلاتي عبد الله : المرجع السابق، ص – ص، 160ـ161 .

السيادة التونسية، وتمكنت جبهة التحرير الوطني من تجاوز هذه الضغوط، واستثمار المساعدات التونسية لتعزيز قدرات الثورة في هذه القاعدة الإستراتيجية التي كانت تعتمد في تمرير الأسلحة وتدريب الوحدات وتجنيد الجزائريين المتواجدين في تونس.

ثالثا ـ البورقيبية وحلول القضية الجزائرية

أكد بورقيبة في خطبه باستمرار على تعاطفه مع الكفاح الجزائري، وقد أملت عوامل عديدة تدخله المستمر لإيجاد حلول سلمية للمشكلة الجزائرية، ولم تكن مقترحاته لترضي مطامح جبهة التحرير الوطني التي بدأت تشعر أن بورقيبة يقحم نفسه في المشكلة، ويتدخل كثيرا في الشؤون الجزائرية، فهل سنشهد على ضوء ذلك انسجاما وتوافقا في العلاقات، أم أن البورقيبية تناقض سياسة جبهة التحرير الوطني ؟

لقد تخطت تونس مصاعب كثيرة في سبيل إعزاز استقلالها القطري، وكانت المشكلة الجزائرية والتدخلات الفرنسية تهدد باستمرار المشروع القطري، ولم يكن بورقيبة يخشى العقبات التي يثيرها الفرنسيون لوحدها ذلك أن نشاط الجزائريين المرتبط باليوسفية والناصرية كان يقف في وجه استقرار البلاد ويهدد سيادتهم، ولهذا طالب باحترام السيادة

التونسية وبإيجاد حلول للمشكلة الجزائرية ضمانا لاستقرار شمال إفريقيا، ودعا الجزائريين الى اقتفاء التجربة التونسية وانتهاج خيار البورقيبية سبيلا لتحقيق أهدافهم التحررية ([1]).

وقد أعلن بورقيبة أن استقلال بلاده مرتبط باستقلال الجزائر، وأن الحياد الذي تطلبه فرنسا لا يمكن تحقيقه في الواقع لان امتدادات الحرب تطال تونس وتكاد تجرف معها التونسيين"... فحتى لو اعتبرنا تونس محايدة بالنسبة إلى الحرب القائمة بين فرنسا والشعب الجزائري فلا يمكن للحكومة التونسية الموافقة على أن تصبح أرضها ميدانا للحرب هذا من الوجهة القانونية، أما من الوجهة المنطقية فانه لا يمكن للحكومة التونسية أن تتحمل مسؤولية الاشتباكات التي يتولد عنها رد فعل من طرف الجزائريين أو أن تندلع بينهم وبين الفرنسيين بتونس حرب قد تتسع رقعتها حتى تشمل التونسيين بحكم ما يشعرون به من رغبة في شد أزر إخوانهم "([2])، وأكد بورقيبة على ضرورة حل المشكلة الجزائرية، حتى

---

[1] انظر بخصوص الموقف من المشكل الجزائري ومفهوم البورقيبية ،محمد الصباح: <u>الحبيب بورقيبة مؤسس الدولة الجديدة **1956 ـ 1958**</u>، ج1 (سلسلة تاريخ الحركة التونسية)،ترجمة علي الشنوفي ،طبع و ش و ف ر، تونس، 1984، ص 302 وما بعدها.

[2] انظر خطاب بورقيبة يوم 21 جويلية 1956 ، الحبيب بورقيبة :<u>المصدر السابق</u> ، ص-ص 222-223 .

تتفرغ بلاده لمشاغلها القطرية الضاغطة، وبناء علاقات شمال إفريقية فرنسية مستقرة، وعليه لم يكتف بتنظيم علاقاته مع جبهة التحرير الوطني وتقديم بعض المساعدات والتسهيلات الإدارية لنشاطها في تونس بل أكد اشتغاله بالمشكلة السياسية الجزائرية باعتبارها قضية المغرب العربي الأولى([1]).

ومنذ استقلال البلاد وإلى غاية انقطاع العلاقات مع فرنسا اثر حوادث ساقية سيدي يوسف عقد بورقيبة الكثير من الاجتماعات مع قادة الثورة واقترح عليهم مشاريع حلول عديدة،وانبرى أمام الرأي العام مدافعا عن وجهة نظر البورقيبية في حل القضية الجزائرية طارحا الحلول المرحلية،ومتمسكا بخيار الوساطة([2])، وبالرغم من أهمية الإسهام البورقيبي الداعم للقضية الجزائرية فان إملاء الحلول السياسية واللجوء إلى أساليب الضغط المختلفة أثار توترا في

---

[1] انظر تصور بورقيبة للقضية الجزائرية في إطارها المغاربي :عبد اللطيف الحناشي:موقف الحبيب بورقيبة من قضايا الوحدة العربية والمغاربية(1956_1974): <u>الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية،قراءة علمية للبورقيبية</u> ، أعمال الملتقى العالمي الأول (1_3 ديسمبر 1989)، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، 2000 ، ص ـ ص 88_91 .

[2] للاطلاع أكثر على الموقف البورقيبي يمكن الرجوع إلى خطب بورقيبة ، وقد بادرت وزارة الإعلام التونسية إلى نشر جميع خطبه ، وعثرنا في وثائقها على مقتطفات من تصريحات ومحادثات بورقيبة حول المشكل الجزائري من سنة 1956 إلى سنة 1962 انظر .وثائق <u>مركز التوثيق القومي</u> ،تونس ،علبة الجزائر ، كما أن الحزب الاشتراكي الدستوري نشر في كتاب مقتطفات خطب بورقيبة حول المغرب العربي الكبير، عام 1984 .

العلاقة مع جبهة التحرير الوطني، ولئن كانت للثورة الجزائرية أفضالها على الاستقلال التونسي فان النظام البورقيبي حاول جاهدا تقديم نفسه انه محرر شمال إفريقيا، وأن التجربة التونسية في الاستقلال المرحلي تحقق مكاسب كبيرة للشعوب المناضلة وحري بالقادة الجزائريين اقتفائها والعمل وفق منهاجها، ولكن جبهة التحرير الوطني التي انتقدت السياسة البورقيبية في التحرير، وصادمت المشروع القطري المغاربي، قدمت بديلا ثوريا لأسلوب التفاوض الذي اعتمدته تونس والمغرب، ودعت إلى إستراتيجية مغربة الحرب.

وقد مثل تحالف الثورة الجزائرية والمعارضة اليوسفية مع القاهرة تهديدا مباشرا للنظام التونسي الذي كان يطمع لإنجاح تجربته الاستقلالية، التي بدأت منذ جويلية 1954 ولم تنتهي بالتوقيع على وثيقة 20 مارس 1956 بل بدأت معه، ولم تكن تصفية التركة الاستعمارية تامة ونهائية لان المفاوضات التونسية ـ الفرنسية تعطلت مرارا، وواجهتها عقبات كأداء حتى أن بورقيبة هدد باستئناف الكفاح "لان كفاح البناء والتشييد تعترضه في بعض الأحيان أزمات وعراقيل وعقبات

يلزمنا أن نكون دائما وأبدا منها بالمرصاد حتى لا تتوقف أعمالنا ويتسنى لنا مواصلة مسيرتنا..."[1]

ومزاحمة لإستراتيجية مغربة الحرب دعت البورقيبية إلى مغربة السلام والبحث عن حلول سلمية للمشكلة الجزائرية على غرار ما حصل في تونس والمغرب، وقد حث بورقيبة القادة الجزائريين للتعويل على الحل السياسي و القبول بالحلول الجزئية والمرحلية، قياسا على التجربة التونسية في التحرير، واعتبر أن أفضل خدمة يمكن تقديمها للقضية الجزائرية هي إنجاح تجربة التعاون التونسية- الفرنسية، "وإذا أدرك الجزائريون قيمة هذه النصائح فأنا على يقين انه بإعانة كل من تونس والمغرب المستقلين سيزول شبح الاستعمار من الجزائر، فعلينا أن نعمل على إقناع الشعب الفرنسي وحكومته أن من مصلحة فرنسا والفرنسيين المستوطنين بالجزائر أنفسهم السير بالبلاد في الطريق الذي سلكه المغرب وتونس لان الكفاح واحد..."[2]

---

[1] انظر خطابه يوم 14 جويلية 1956 ،الحبيب بورقيبة: خطب ، ج 2 ، مصدر سابق ،ص 198

[2] انظر الحبيب بورقيبة : من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة ، مصدر سابق ، ص 47 .

وفق هذا النهج تصور بورقيبة حلول المشكلة الجزائرية معتبرا أن طبيعتها لا تختلف عن طبيعة المشكل التونسي والمشكل المغربي، وان استقلال الجزائر سيتحقق قريبا دون ريب، وان تمديد هذه الحرب سينجر عنه تعميم النزاع إلى كامل الشمال الإفريقي، وعليه فانه من الأفضل التسليم باستقلال الجزائر الذاتي وإشادة علاقات تعاون مع فرنسا [1]، والنهج البورقيبي يرى انه بالإمكان التأثير على المؤسسة الاستعمارية بواسطة إخضاع رجالها "إلى تضافر ضغط القوة الأدبية لشعب اعزل من السلاح وجاذبية الحس الوسط"، وان الكفاح لا يعني حتما الحرب بل يعني العمل السلمي والمفاوضات التي تعد ضغطا معنويا على العدو يمكنه أن يحقق نتائج مهمة إذا ما كان معززا بمطالب تحررية معتدلة وأهداف سهلة التحقق [2]

وفي علاقاته مع الثورة الجزائرية اجتهد النظام التونسي في احتواء توجهها الثوري، وعمل على ربطها بالقضية التونسية وبمشروع وحدة الشمال الإفريقي، وعول بورقيبة

---

[1] انظر، "مقتطفات وتصريحات ومحادثات الرئيس بورقيبة حول المشكل الجزائري"، **مركز التوثيق القومي**، تونس، الجزائر 2

[2] انظر ، الصباح محمد: المرجع السابق ص ـ ص، 329 ـ 331 و **L ACTION**، du 23 juin 1956 .

كثيرا على إظهار التعاطف السياسي والتضامن الشعبي مع القضية الجزائرية ليحقق مطامحه السياسية، إذ أكد أكثر من مرة أن" الشعب التونسي بكل قلبه ومشاعره مع أشقائه الجزائريين وضد فرنسا في الحرب الدائرة رحاها في التراب الجزائري"، واعتبر أن وجود الجيش الفرنسي بتونس يجعلها في نظر البعض متعاونة مع فرنسا في محاربة الجزائر ([1])، وقد تبنى في خطابه دعم الثورة الجزائرية في إطار الصداقة والتضامن الشمال إفريقي، وشكلت القضية الجزائرية في نظره العامل الأساسي في التقارب المغاربي و الدافع لتجسيد الوحدة، ومن اجلها كانت الدعوة لعقد مؤتمر تونس في 23 أكتوبر 1956([2])

وأمام امتداد حرب الجزائر إلى تونس بادرت الحكومة التونسية إلى كسب القادة الجزائريين لصفها وتنظيم نشاطهم في تونس بشكل يحقق مكاسب للجانبين، وكان بورقيبة يهدف إلى تعميم الأمن والاستقرار في تونس، وإلى إنجاح سياسة التكافل مع فرنسا، وأمل من وراء سياسة التعاون مع فرنسا إيجاد تسوية للمشكل الجزائري، خاصة بعد أن تأكد أن

---

[1] مجموعة باحثين : تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ط1، م د و ع، بيروت 1986، ص ـ ص، 253 ـ 254

[2] انظر خطابه في 16 ماي 1957 الحبيب بورقيبة : من أقوال المجاهد الرئيس الأكبر الحبيب بورقيبة، المصدر نفسه، ص 87 .

استقلال تونس مرتبط باستقلال الجزائر وانه لا يمكن إشادة علاقات تعاون مع فرنسا والحرب قائمة في الجزائر([1])

ولم يكن بإمكان الحكومة التونسية الفتية تأييد سياسة وأهداف جبهة التحرير الوطني منذ البداية، واكتفت بالتنديد بالسياسة الفرنسية والإعراب عن أملها في حل المشكلة سلميا بالشكل الذي يضمن الحقوق الوطنية للشعب الجزائري، والاستقرار في شمال إفريقيا "إن تونس المستقلة تتألم من الحرب الفاشية المسلطة على الشعب الجزائري الشقيق وتصرح هذه الحكومة بأنها سوف تبذل كل ما في وسعها لتساعد على إيجاد الحلول السلمية التي تضمن للشعب الجزائري الشقيق حقوقه الوطنية ليسود الاطمئنان كامل أقطار شمال إفريقيا، ويزول آخر عامل يكدر صفو العلاقات بين الشعبين التونسي والفرنسي"([2])

وقد كانت جبهة التحرير الوطني تأمل الكثير من وراء تكريس علاقاتها مع نظام بورقيبة، خاصة بعد أن أثبتت الدلائل صدق وجهات نظرها السياسية، والتمست من وراء

[1] انظر خطاب بورقيبة في مجلس الأمة التونسي يوم 19 افريل 1956، الحبيب بورقيبة : من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة، مصدر سابق، ص 183

[2] المصدر نفسه .

تحسين علاقاتها مع السلطات التونسية كسب إعانتها ودعمها لنشاط الثورة ولأهدافها السياسية، وإن كانت لقيت أشكالا مختلفة من الدعم والمؤازرة لنشاطها في تونس اثر تجسيد اتفاقية فيفري 1957 إلا أن الموقف من الأهداف التحررية ومشروعها السياسي أثار كثيرا من الخلافات، وترتب عن تدخل البورقيبية في الشأن الجزائري حدوث عدة اصطدامات وتوتر في العلاقات .

وقد رأت جبهة التحرير الوطني أن تصبر على هذه التدخلات وألا تصادم مواقف بورقيبة ما دام أنها تستفيد من الدعم والمؤازرة لنشاطاتها، وأن هذه التدخلات لا تؤثر على مواقفها السياسية، وبينت أن طبيعة المشكل الجزائري تختلف عن المشكل التونسي ولا يمكن علاجه بأسلوب سياسة المراحل البورقيبية، لأنه مشكل متكامل وغير قابل للتجزئة لان فرنسا لا تعترف بوجود الكيان القانوني للجزائر ولا يمكنها بسهولة الاعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال لان ذلك يعني نهاية السيادة الفرنسية على الجزائر [1]

[1] أنظر، المجاهد ع 12 (15 نوفمبر 1957) ص1، ومحمد الميلي :مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص ـ ص، 46 ـ 47.

وإن كانت ندوة تونس التي أجهضت قد أجلت النقاش حول أسلوب علاج القضية الجزائرية إلا أن التشجيع الذي لقيه بورقيبة من الأوساط الأمريكية في نوفمبر 1956 وحديث الساسة الفرنسيين عن مبادرات إصلاح الوضع السياسي في الجزائر دفعه لطرح مشروع تسوية للقضية الجزائرية في إطار التعاون الفرنسي - الشمال الإفريقي، وتحمس لإقامة مشروع حلف بلدان غربي البحر الأبيض المتوسط الذي تدعمه أمريكا بعد أن فقد الأمل في فرنسا، وفي سياق ذلك أجرى عدة اتصالات مع المغرب وليبيا وإسبانيا وإيطاليا، واعتقد أن هذا التكتل الدولي يمكنه أن يوجد حلا للمشكلة الجزائرية وأن يبرز زعامته الإقليمية والدولية،وقد تحدث بورقيبة مطولا عن أهمية المشروع،واجتهد في إقناع قادة جبهة التحرير الوطني بالانضمام إلى هذا الحلف، والقبول بحل سلمي يكون في مستوى تنازلات الإدارة الفرنسية والمعمرين [1]، ولم يتوان في تقديم النصح لجميع الأطراف بالسعي لوضع حد للحرب المستعرة في الجزائر، إذ أكد للفرنسيين بان الحل العسكري لا يمكنه أن ينجح في قهر ثورة الشعب الجزائري التحررية، وأوضح للمعمرين انه بإمكانهم

---

[1] محمد الميلي : المرجع السابق ، ص ـ ص، 48 ـ 49

التعايش سلميا مع الجزائريين بدليل نجاح التجربتين التونسية والمغربية، وأعلن على لسان جبهة التحرير أنها مستعدة لإرساء تعاون وثيق بينها وبين فرنسا بشرط ضمان احترام سيادتها الوطنية، "...وغني عن البيان أن الحركة القومية الجزائرية لا تمانع كما لم تمانع حركتنا وحركة المغرب الأقصى وحركة ليبيا من قيام تعاون وثيق بينهما وبين فرنسا وبقية الدول الكبرى لكن بشرط أن يكون ذلك على أساس احترام السيادة الوطنية الجزائرية ويدخل ضمن ذلك احترام المصالح المشتركة بين البلدين "([1])، وهكذا أصبح بورقيبة يتحدث عن الإطار الذي تستعد فيه قيادة الثورة الجزائرية للتفاوض مع فرنسا، وهو يعتقد انه يعين بذلك على حل المشكلة الجزائرية ويساعد على بعث وحدة المغرب العربي، في حين أن هذه المسالة تعد من خصوصيات جبهة التحرير الوطني، وقد اضطرها التدخل التونسي لان تبلور موقفا حازما إزاء الشروط الواجب توفرها لمفاوضات في حين مضى بورقيبة بعيدا في التجاوب مع مقترح الإدارة الفرنسية الرامي إلى إرساء مشروع "القانون الإطار" في الجزائر،معتبرا أنه بادرة تسهم في تثمين مقترحه التفاوضي، ودعا الجزائريين إلى قبول

---

[1] انظر خطابه بالقيروان يوم 4 جانفي 1957 الحبيب بورقيبة :من أقوال المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة ،مصدر سابق ،ص ـ ص، ـ 26_25

العرض الفرنسي والتجاوب معه([1])، وبلغ تجرؤ السلطات التونسية إلى أن بادر الباهي لدغم إلى نشر خبر على لسان محمد يزيد مندوب الجبهة بالأمم المتحدة مفاده أن الجبهة تقبل الدخول في مفاوضات مع فرنسا دون شروط مسبقة وتدخلت جبهة التحرير الوطني لتكذب الخبر ([2])، و بمناسبة حضور الاحتفال بالذكرى الأولى لاستقلال تونس قررت جبهة التحرير الوطني أن تعلن صراحة في تونس عن موقفها من موضوع المفاوضات مع فرنسا، إذ أكد رئيس الوفد في ندوة صحفية أن أهداف الكفاح الجزائري واضحة، وأن الشعب الجزائري يرغب في التخلص من الاستعمار الفرنسي وانتزاع استقلاله، وان قيادة الثورة مستعدة للتفاوض شريطة أن تعترف فرنسا بمبدأ استقلال الشعب الجزائري" إن جبهة التحرير الوطني لا يمكن أن تقنع بحل لا يسبقه الاعتراف باستقلاله "([3])، وقد اجتهدت قيادة الثورة في تبرير موقفها الحازم، باعتبار أن شرط الاعتراف المسبق بالاستقلال ووجود الشخصية الجزائرية وحده يكفل مفاوضات مثمرة،

---

[1] انظر خطابه يوم 15 مارس 1957، الحبيب بورقيبة : خطب، ج 4، كتابة الدولة للإعلام،تونس، 1976 ص ـ ص 165 ـ 168 .

[2] انظر، عبد القادر لعربي : مرجع سابق، ص 216 .

[3] المقاومة الجزائرية ، ع 10 (25 مارس 1957) ص 3 .

ولكن بورقيبة المصطدم بهذا الموقف دعى القادة الجزائريين للتخلي عن شرط الاعتراف المسبق بالاستقلال، وإظهار الليونة في المواقف من اجل تفويت الفرصة والضغط أكثر على الطرف الآخر، وحاول وفد جبهة التحرير الوطني (دباغين، فرحات عباس، أوعمران) إقناع بورقيبة بوجهة نظر الثورة، غير أن الإصرار على هذا الموقف أثار الريبة في العلاقة مع بورقيبة، إذ فهم هذا الأخير أن جبهة التحرير الوطني تعارض المذهب البورقيبي وتحول أمام مساعيه لإيجاد تسوية للمشكل الجزائري.

ودون أن يفقد الأمل في تغيير موقف جبهة التحرير الوطني لجأ بورقيبة للاستعانة بالملك محمد الخامس في دفع الجزائريين للتخلي عن تشددهم، وقد التمس من البكاي تقبلا للفكرة في الأسبوع الأخير من شهر مارس 1957 وعلى هامش عقد اتفاقية التعاون بين تونس والمغرب انتظمت جلسة مباحثات مع وفد جزائري برئاسة دباغين يوم 26 مارس 1957 [1]، وتم تدارس المشكلة الجزائرية، وحاول المسؤولون التونسيون والمغربيون حمل قادة جبهة التحرير الوطني على

[1] لا نعرف الكثير عن مهمة الوفد و التي كانت سرية للغاية، وقد اشرف عليه دباغين و ان كان المدني قد انتقل إلى المغرب رفقة دباغين إلا انه لا يتحدث عن الموضوع مما يدعونا للاعتقاد أن دباغين أراد عدم إشراكه في مثل هذه الموضوعات السرية.

تغيير موقفهم ومجارات السياسة التي يقترحونها والهادفة إلى إيجاد حل سياسي وتحطيم جدار الارتياب القائم بين طرفي النزاع([1])، ومن الوفد الجزائري أصر على موقفه وأكد عدم تجاوبه مع الحلول الشكلية التي لا تنسجم مع طبيعة المشكلة الجزائرية ([2])، وقد علقت جريدة العمل على المباحثات قائلة أن تصلب جبهة التحرير الوطني وقف حائلا أمام حصول اتفاق شمال إفريقي على خطة تحرير الجزائر([3]).

ويبدو أن القضية الجزائرية كانت تطرح نفسها بحدة، وأن بورقيبة حاول بذل قصارى الجهد لتحقيق مكاسب لمشروعه، لقد كان اجتماعه السري مع وفد جبهة التحرير الوطني في الرباط مطولا و لكنه لم يخرج بنتيجة، وعاود بورقيبة لقاء الوفد للمرة الثانية وبحضور علال الفاسي ([4]).

وقد حاول بورقيبة كعادته إظهار تفاؤله بتجاوز صعوبات تجسيد أفكاره و مشاريعه السياسية،وها هو ذا يؤكد في تصريح صحفي أن الاتصالات مع قادة جبهة التحرير الوطني توشك أن تحقق إجماعا على مشروع الحكم الذاتي:

[1] انظر جريدة العمل ،عدد يوم 31 مارس 1957.

[2] أوضح احد أعضاء الوفد ،الطيب الثعالبي أنه شخصيا دخل في مجادلة مع بورقيبة أثارت غضبه ، انظر الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث.

[3] **L'ACTION** du 27 mars 1957.

[4] **L' OBSERVATEUR** du 29 mars 1957

إني اعتقد فعلا أن الاتصالات الأخيرة التي كانت لي في الرباط مع ممثلي جبهة التحرير الوطني ـ *بالعكس من الفكرة التي كونتها اثر اتصالات معهم في تونس*ـ سيكون لها نتائج مؤكدة، وكما كنت أعلنت من قبل فان نظام التسيير الجماعي الذي تعمل به جبهة التحرير الوطني لا يسمح باتخاذ مواقف سريعة بل أنها تتطلب بعض الوقت ([1])، واعتبر بورقيبة أن جو الثقة لم يتوفر للطرفين ذلك أن جبهة التحرير الوطني تطرح شكوكا كثيرة من التجارب الانتخابية المدلسة وأن الفرنسيين يشككون في قدرة جبهة التحرير الوطني وتقبلها للإصلاحات، وان موقفهم بقبول المراقبين الأجانب للإشراف على انتخابات تقرير المصير بعد وقف إطلاق النار يمثل فسحة الأمل التي يتوجب تشجيعها، " وهكذا يتطلب كما قلت قبل اليوم أن نبذل جهودا كبيرة وأنا من ناحيتي مستعد لان أسافر الى الجزائر العاصمة لأجري الاتصالات التي تبدو أنها ضرورية"([2])

واثر لجوء قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس في افريل 1957 بحثت مع الرئيس بورقيبة وديا مسألة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وركزت أساسا على

---

[1] IBID
[2] IBID

توحيد العلاقة مع المسؤولين التونسيين لكسب تعاونهم في مؤازرة نشاط الثورة، وأتاحت الاجتماعات المتكررة لبورقيبة الاطلاع على وجهة نظر جبهة التحرير الوطني واستثمارها في تقريب المواقف والبحث عن الحلول السلمية، ونلاحظ جليا في خطبه أنها عدلت قليلا من تصوره للمشكلة، ودعته إلى أن يركز على الضمانات الواجب تقديمها من قبل الحكومة الفرنسية، ولكن دون التخلي عن مبدأ المرحلية والتدرج المقترح على جبهة التحرير الوطني.

وقد أوضح بورقيبة في تصريحاته وخطبه الموجهة للرأي العام الدولي والفرنسي نظرته لحلول المشكل الجزائري وتصوره للعلاقات الفرنسية – الشمال إفريقية مركزا على النقاط الآتية :

1- أن جبهة التحرير الوطني تقبل بإجراء استفتاء شعبي مراقب حول تقرير المصير للجزائريين .

2- انه يتوجب أن يعطى للشعب الجزائري في هذه الانتخابات الخيار بين ما يقترحه قي مولي من استقلال ذاتي وبين خيار الاستقلال .

3- أن على فرنسا أن تفهم أنها أمام ثورة شعب موحد الكلمة ومصمم على نيل استقلاله،وانه يتوجب عليها إيقاف هذه الحرب حتى تضمن علاقاتها مع دول شمال إفريقيا، ويمكنها أن تستثمر موارد الصحراء .

4- انه يتوجب على العالم الغربي وعلى فرنسا أن تدرك خطورة المشكلة الجزائرية، وتسعى إلى تكوين تحالف دول غربي البحر الأبيض المتوسط وهو تحالف يضمن الاستقرار والتعاون ويقف في وجه التحالفات المناهضة للغرب([1]).

ويتضح لنا أن بورقيبة لم يحد كثيرا عن مشروعه وهو يدعو للتفاوض حول مشروع "قي مولي"(وقف القتال، الانتخابات، المفاوضات)، ويطالب بقبول فكرة الاستقلال الذاتي كخطوة مرحلية، والموافقة على مشروع اتحاد دول شمال إفريقيا متعاون مع فرنسا .

وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ ترى أن الوقت لم يحن بعد للمبادرة بالحل السياسي، وان الموقف الفرنسي ما يزال يناور وغير مستعد للاعتراف بحقيقة المشكلة الجزائرية، وان المرحلة تتطلب التركيز على العمل العسكري بدل المضي

[1] L' ACTION : du 27 mars 1957

وراء المراوغات الفرنسية والمبادرة بتقديم التنازلات، وأمل بورقيبة أن استقرار قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس يمكن من تقريب وجهات النظر، ويكفل تقبل مقترحاته للحل التفاوضي، ولكن قيادة الثورة حسمت نقاشها بإعلان رفضها لأي حلول سلمية لا تمكن الشعب الجزائري من تحقيق استقلاله، وأفصحت عن نظرتها الخاصة للمفاوضات مع الحكومة الفرنسية التي كانت بعيدة كل البعد عن تصورات بورقيبة ([1])، وقد رفض قادة الثورة المتواجدون في تونس مقابلة أحد مبعوثي "قي مولي" السريين واشترطوا التفاوض مع مفوضين رسميين وأن تأخذ المفاوضات طابع الجدية ([2])، وقد رأوا أن ينقلوا مقر إقامتهم إلى القاهرة،تجنبا لضغوط بورقيبة وخشية من المصادمة، مبررين قرارهم بان تونس ليست مكانا مأمونا، وأن القاهرة توفر الدعم السياسي الافرو أسيوي للقضية الجزائرية، وقد أثار هذا القرار حفيظة النظام التونسي، الذي اعتبر انه يمثل تهربا من مقترحات الحل السلمي وارتماء في أحضان الناصرية التي تشجع على تشدد الموقف الجزائري([3]).

---

[1] **EL MOUDJAHID** . n 8 (5 aout 1957);T1.P-P 83 -84

[2] انظر جوان غليسي :المرجع السابق ،ص ـ ص 186ـ 187

[3] Slimane SHIKH op cit .p 106

ويبدو أن هذا الموقف تمت بلورته بناءا على نقاشات ضافية وانطلاقا من المبادئ والنصوص الثورية، وقد نشرت جريدة المجاهد الصادرة بتونس في 05 أوت 1957 مقالا مطولا شهرت فيه بموقف الحكومة الفرنسية الرافض لأي مفاوضات حقيقية مع جبهة التحرير الوطني، وأعلنت أن موقف ممثلي الثورة لم يتغير شيئا عما أعلن في فاتح نوفمبر 1954، "وهدف ثورتنا هو تحرير وطننا واسترجاع سيادتنا واستقلالنا، وستتوقف عن القتال بوضع السلاح في اليوم الذي ستصل فيه إلى هذا الهدف، وفي ذلك اليوم الأخير لا غير، وثمة يكمن حزمنا وتتوقف إرادتنا مهما كلفنا من زمان وتضحيات .."[1]

وحمل هذا الرد رسالة واضحة لبورقيبة على أن جبهة التحرير الوطني لن تقتفي المنهج المرحلي في خيارها السياسي، وان هذا التشدد يقربها أكثر من القاهرة ويجذر توجهها الثوري بشكل يطعن في البورقيبية ومبادئها، وقد شعرت جبهة التحرير الوطني بخيبة أمل بورقيبة فيه مواقفها، ولكنها اختارت في سياستها التونسية عدم المصادمة وتحمل الانتقادات

[1] Saad DAHLAB : op، cit .p 186 .et **EL MOUDJAHID** n° 8 ، (5 aout 1957) ،T 1، P 84

التونسية([1])، و بدوره لم يشأ بورقيبة ـ رغم الضغوط المتكررة ـ أن يتسبب في مشكلة للعلاقات التونسية – الجزائرية، ووظف حكمته ودهاءه لاحتواء الموقف الجزائري مغاربيا وكسب جبهة التحرير الوطني لتجسيد مشروع مغرب عربي ـ فرنسي، و تجاوز الحديث عن الأسلوب الواجب أتباعه لحل المشكل الجزائري لكنه ظل مصرا على تسوية المشكلة في إطار التعاون الفرنسي – الشمال إفريقي ." اعتقد أن أحسن وسيلة لتسوية المشكل الجزائري هي تجنب التوازن بين سيادة الجزائر ونوع من التعاون الجديد بربط دول المغرب العربي الثلاث بفرنسا، وأنا اقترح تشكيل مجموعة فرنسية ـ شمال إفريقيا، تربح فيها فرنسا التعاون مع شعوبها الثلاث في نفس الوقت الذي تفقد فيه امتيازاتها الاستعمارية في الجزائر..." ([2])

وقد اقترح وساطة تونس والمغرب لحل المشكلة الجزائرية وضمان تجسيد التعاون الفرنسي – الشمال إفريقي،وكان في الحقيقة يهدف إلى خدمة كثير من المطامح التي بدت تخدم إستراتيجية بلاده في المنطقة كان من أهمها: إنجاح مشروع حلف بلدان الغرب المتوسط، وتشكيل

---

[1] انظر توجيهات فرحات عباس المقدمة للجنة التنسيق والتنفيذ بشان ادارة العلاقات المغاربية ،محمد حربي :المرجع السابق ،ص 184

[2] انظر تصريح بورقيبة .du 20 juin 1957 **L XPRESSE**

مجموعة الدول الإفريقية المستقلة،وإظهار زعامته للمغرب العربي، وإنجاح فكرة التعاون الفرنسية – الشمال الإفريقية التي يتوقف عليها استقرار الوضع في تونس وعودة العلاقات مع فرنسا([1])، ومن اجل هذه الأهداف كلها سيواصل بورقيبة مساعيه للظفر بحل مشرف للقضية الجزائرية وذلك رغم التناقض الواضح لطرفي النزاع، فقد تصورت السلطات الفرنسية أن مشروع بورقيبة يهدف إلى الحفاظ على الجزائر فرنسية بمساعدة تونس و المغرب، وتأكدت جبهة التحرير الوطني من عدم رضوخ فرنسا لمطالبها الوطنية في الوقت الراهن([2]).

وقد يئس بورقيبة من الموقف الفرنسي الذي اتهم تونس بإثارتها للمشكلة الجزائرية دوليا، وبإصرارها على دعم الثوار الجزائريين. وما لبث أن قطعت الحكومة الفرنسية إعانتها عن تونس، ولكن تونس وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية حليفا يشجع على تنفيذ مشروعها، ويضغط على فرنسا لحل المشكلة الجزائرية، وقد شجع المسؤولون الجزائريون تونس والمغرب لتسوية المشكلة الجزائرية، معتقدين أن بورقيبة

---

[1] انظر محمد الميلي محمد :المرجع السابق ، ص49 . وفتحي الديب :المصدر السابق ،ص ـ ص 361-362.

[2] LE MONDE .du 25 November 1957

يمكنه لعب دور رئيسي في قضية الجزائر ومواجهة الإيديولوجية الناصرية والشيوعية في المغرب العربي، وباشر بورقيبة اتصالاته لطرح مشروع الوساطة عشية انعقاد دورة الأمم المتحدة، ودعا في نوفمبر 1957 قادة جبهة التحرير الوطني للتشاور قبل لقائه بالملك محمد الخامس، طارحا أمامهم وساطته لحل المشكلة الجزائرية، والتي تقوم على حل مبدئي يمنح الجزائر استقلالا ذاتيا في إطار مجموعة دول شمال إفريقيا المتعاونة مع فرنسا والمتحالفة مع الغرب([1]).

ولكنه لم يجد التفهم المطلوب من قادة الثورة، وهو يحثهم على قبول الأمر الواقع. والتخلي عن شرط الاعتراف المسبق بالاستقلال لإجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وقد طلب موافقتهم على المشروع لتقريب وجهات نظر الطرفين، ورغم أن مفهوم الوساطة المقترح يتجنب الحديث عن توفر الشروط المسبقة للمفاوضات ويلتمس فقط من الجبهة تليين مواقفها إلا أن قادة الثورة اظهروا كثير من التحفظات على مشروع الوساطة، مؤكدين على تمسكهم بتحقيق مبدأ الاستقلال التام وتوفير الضمانات للدخول في المفاوضات وأنهم يعتنقون مبدأ الحياد وعدم الدخول في الأحلاف

[1] انظر ،عبد القادر لعريبي : المرجع السابق ص ـ ص216ـ217

الدولية([1])، وقد عبر بورقيبة إثر جلستين من النقاش عن خيبة أمله في موقف القادة الجزائريين المتشدد، موضحا أن التمسك بشرط الاعتراف بالاستقلال يضعف موقف الثورة الديبلوماسي، ولا يسمح بعلاج المشكلة الجزائرية، ولام القادة الجزائريين واصفا إياه بالمتشددين وجهل قضايا السياسة، "فأما اشتراط الاعتراف بالاستقلال مسبقا قبل الدخول في التفاوض فذلك ما لم نشاهده حتى الآن في أي بلد من الدنيا"([2])، وردت جبهة التحرير الوطني عبر صحافتها بالتمسك بشرط الاعتراف بالاستقلال قبل التفاوض '([3])، و بلغ الخلاف أشده، ولجا بورقيبة إلى سياسة الضغط والاستعانة بالطرف المغربي لتليين مواقفها، وتداركا لتجاوزها في تدارس القضية الجزائرية وخوفا من ضغوط بورقيبة رأت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تتابع محادثاتها في الرباط، وقد اجتمع وفد عنها بالملك محمد الخامس وافهمه وجهة نظرها في الخلاف مع بورقيبة حول مبدأ المفاوضات، وموقفها المرحب بوساطة البلدين إذا ما كانت تندرج في خدمة أهداف الثورة التحريرية، و لم يتمكن بورقيبة

---

[1] انظر، جوان غليسي : المرجع السابق ، ص - ص188_189

[2] انظر خطاب بورقيبة بتاريخ 22 نوفمبر 1957، الحبيب بورقيبة :خطب،ج 5 ، مصدر سابق ،ص_ص 231_238

[3] انظر المقال الافتتاحي لا تفاوض قبل الاعتراف بالستقلال ...لماذا ؟: المجاهد ،ع 12 (15 نوفمبر 1957) ص 1

من إقناع الملك محمد الخامس على حمل قادة جبهة التحرير الوطني سلوك موقف معتدل من المفاوضات كما كان يطمح([1])، وصدر البيان التونسي المغربي المشترك اثر الحادثات مؤكدا على مواقف جبهة التحرير الوطني، ومقتصرا على اقتراح وساطة الدولتين التونسية والمغربية على طرفي النزاع لحل المشكلة الجزائرية، والدعوة "لإجراء مفاوضات تؤدي إلى حل عاجل يفضي إلى تجسيد سيادة الشعب الجزائري وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة"([2])، وتوجهت جبهة التحرير الوطني في اليوم الموالي لصدور بيان الوساطة بنداء تضمن الإشادة بالجهود التي يبذلها رئيسا الدولتين، والموافقة المبدئية على خطوة الوساطة ورغبتها في التفاوض من اجل تحقيق الاستقلال([3]).

وبذلك نجحت جبهة التحرير الوطني في تفويت الفرصة على بورقيبة، وكسب موقف الدولتين التونسية والمغربية الذي يكرس دوليا نجاحات مهمة، كالاعتراف بمشروعية الكفاح الجزائري، وأهلية جبهة التحرير الوطني

---

[1] انظر فتحي الديب :المصدر السابق ، ص 362 ،

[2] انظر نص البيان ،المجاهد ،ع 13 (30 نوفمبر 1957) ص 7

[3] انظر بلاغ الجبهة جوابا على مشروع الوساطة في 23 نوفمبر 1957 ، وزارة الاعلام والثقافة (الجزائر) :المصدر السابق ،ص ـ ص 130ـ131.

لمفاوضة الحكومة الفرنسية ودعم مبدأ تجسيد سيادة الشعب الجزائري، وإن كانت الحكومة الفرنسية قد أعلنت رفضها للوساطة فان تمسك تونس والمغرب بها أدى إلى توفير الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية، إذ تعزز موقف جبهة التحرير الوطني في الأمم المتحدة بمصادقة الجمعية العامة على توصية تثمن الوساطة التونسية و المغربية في حل المشكلة الجزائرية([1])، وقد اجتهدت قيادة جبهة التحرير في إثراء النقاش حول مشروع الوساطة مؤكدة على حياد تونس والمغرب في النزاع، وعلى أن أهداف الوساطة لا تقف عند حدود وقف القتال أو الحصول على ضمانات السيادة، وأن مفهوم السيادة الوارد في بيان الوساطة يعني الاستقلال الذي تنشده جبهة التحرير الوطني،" نعم لتجسيد السيادة، إن كانت تعني الاستقلال لا إذا كانت تسجل في التراجع"([2]).

ويتبين لنا أن جبهة التحرير الوطني لم تحد عن مبادئها المعلنة بعدم الدخول في المفاوضات إلا بعد الاعتراف بالسيادة الجزائرية، وجاء قبولها بالوساطة في إطار هذه المبادئ، وارضاء لرغبة الدولتين التونسية والمغربية لكنها تمسكت بمفهومها الواضح لهذه الوساطة، وقد دخلت في سجال مع

---

[1] **EL MOUDJAHID** n° ،13 (1 Decembre 1957) T1 ،P 192 .

[2] **IBID**

أولئك المشككين في مفهوم الوساطة وأهدافها، وردت على الخطاب البورقيبي الداعي إلى الاستقلال المرحلي، والذي حاول الإيماء بان جبهة التحرير الوطني قد تخلت عن شرط الاعتراف المسبق بالاستقلال لبدء التفاوض (1) .

وقد حملت الرئيس بورقيبة للرد على الفرنسيين المشككين في مفهوم الوساطة، وللتذكير دائما بالأهداف الوطنية للجزائريين، وان كان ظل وفيا لنهجه السياسي ومعاديا لجبهة التحرير لوطني في الأسلوب الواجب أتباعه لنيل الاستقلال، فانه اكسب القضية الجزائرية كثيرا من الدعم وهو يؤكد على تجنيد مشروع الوساطة، ويدعو الفرنسيين لقبول الأمر الواقع وتغيير الوضع القانوني الذي تدعيه على الجزائر باعتبارها أرضا فرنسية،خاصة وأن الجزائريين مصممون على تحقيق استقلالهم "إن هؤلاء الناس الذين حملوا السلاح من اجل انتزاع الاستقلال لا يمكن أن يقبلوا عرض وساطة من اجل إيقاف القتال فقط عن غير أن يكون وراءه شيء غير الإطار القانوني "(2).

---

[1] انظر المجاهد ،ع 16 (15 جانفي 1958) ص 5 .

[2] انظر خطاب بورقيبة يوم22 نوفمبر 1957الحبيب بورقيبة : خطب ،ج 5، مصدر سابق، ص ص 248 – 251

ولا يمكن فهم هذا الموقف أنه يندرج في إطار تأييد وجهة نظر جبهة التحرير الوطني او يعبر عن توافق في الرأي، وإنما يصب دائما في خدمة السياسة البورقيبية التي تجتهد في الضغط على طرفي النزاع للقبول بالحلول الوسطى، وقد سمحت ظروف تعكر العلاقات التونسية الفرنسية بلورة حد أدنى من التفاهم إزاء مشكلة علاج القضية الجزائرية، والحفاظ على جو العلاقات الذي يوفر للثورة الجزائرية مساندة لأهدافها الوطنية ودعما لنشاطاتها السياسية والعسكرية في تونس([1]).

ويتضح لنا أخيرا أن السياسة البورقيبية لم تنجح في إملاء نهجها على قادة جبهة التحرير الوطني، وذلك على الرغم من سياسة الدعم و التقارب التي انتهجها النظام التونسي، ولم تكن مقترحات بورقيبة بقبول الاستقلال الذاتي والدخول في مفاوضات الحلول المرحلية لترضي قيادة الثورة أو تؤثر على مواقفها، كما انها لم تقطع علاقاتها الودية مع تونس، وقد كان بإمكانهم قطع الطريق على بورقيبة منذ البداية ووضع حد لتدخلاته في المشكلة الجزائرية، ولكنهم فضلوا عدم المصادمة حفاظا على مكتسباتهم وأهدافهم المغاربية، وأسهمت

[1] LE MONDE Dossiers et Decuments ، :n° 203 .op cit . p 8

مناسبة الوساطة في تجذر الخلاف المنهجي بين بورقيبة وجبهة التحرير الوطني، والذي سوف يعرف تأزما مع طول سنوات الحرب، وتعايش سياستين مختلفتين في بلد واحد.

ومن تتبعنا لمسيرة العلاقات الجزائرية -التونسية يتضح لنا أن الموقف التونسي ارتبط بحجم الضغوط الداخلية والخارجية المسلطة عليه، ومدى استعداد الجزائريين لتنظيم نشاطهم وتحديد سياستهم، وقد تمكنت جبهة التحرير الوطني من تجاوز مشكلاتها في قاعدة تونس وفرض نفوذها القوي والاستفادة من ضروب الدعم التي أتاحها الاستقلال التونسي، وهكذا خدمت سياسة التضامن الأخوية خلال هذه المرحلة المتقدمة إستراتيجية الثورة الجزائرية في قاعدة تونس، وثمنت الى حد بعيد علاقات التعاون والتنسيق بين النظام التونسي وجبهة التحرير الوطني.

العلاقات الجزائرية المغربية وأثرها على النشاط السياسي والعسكري للثورة

على الرغم من استقلال المغرب ظلت ارتباطاته قوية بالثورة الجزائرية، فقد نهض القصر بدور حركة المقاومة في دعم ثورة الجزائر،وتعهد بتوثيق العلاقة مع الحركة الثورية الجزائرية، ومع ذلك فرضت الاهتمامات القطرية والضغوط

الفرنسية نفسها في توجيه السياسة المغربية، وتوجب على السلطات المغربية ان تنهج سياسة دقيقة تتجنب من خلالها الضغوط الفرنسية وتدعم الكفاح التحرري الجزائري في سرية تامة، وتحافظ على استقلال وسيادة المغرب، فهل سيوفق القصر والنخب السياسية في بلورة سياسة تضامنية وارساء علاقات قوية مع جبهة التحرير الوطني تخدم أهدافها واستراتجيتها ؟

أولا ـ الضغوط الفرنسية والموقف من حرب الجزائر

خططت الإدارة الفرنسية لفصل الثورة الجزائرية عن المغرب بإنهاء تحالفها مع حركة المقاومة المغربية، وبدوره اجتهد القصر في تفهم السياسة الفرنسية وعدم مصادمتها، وكان يدرك أن المرحلة الأولى من الاستقلال تتطلب تعاونا مع السلطات الفرنسية لإتمام مفاوضات الاستقلال التام وتسلم السلطة، وهذا الموقف الحساس دفع النظام المغربي للمراهنة على كسب تفهم قيادة الثورة الجزائرية التي وعدت بمساعدات وامتيازات في المغرب المستقل مقابل احترامها للسيادة، وعليه لم يعلن المغرب الرسمي في الأشهر الأولى عن موقفه الصريح من القضية الجزائرية غير أن فترة عدم توضيح الموقف لن تطول كثيرا.

ففي سبتمبر 1956 دعا الملك محمد الخامس في خطاب وجدة الى إيجاد تسوية سلمية للقضية الجزائرية، موضحا أن المغرب لا يمكنه السكوت عما يحدث في الجزائر، وأن استقلال بلاده مرتبط بحل المشكلة الجزائرية بما يتوافق ومطامح الشعب الجزائري في الحرية، وأدى هذا الموقف الصريح وتلكم المساعدة المباشرة للثوار الجزائريين بالإدارة الفرنسية إلى اتخاذ موقف معاد من المغرب والضغط عليه بكل السبل الممكنة .

وقد ظلت العديد من القضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية معلقة لم تحسمها المفاوضات الفرنسية – المغربية، وتعمدت فرنسا التي اعترفت باستقلال المغرب اتخاذ كامل الاحتياطات للحفاظ على مصالحها الحيوية في المغرب، إذ أبقت ترسانة عسكرية موزعة على طول المغرب وعرضه، وتحكم قبضتها على المناطق الإستراتيجية وتنسق نشاطها مع القيادة العسكرية في الجزائر، وخلفت نفوذا سياسيا واقتصاديا ملحوظا، حتى ان كثيرا من الوطنيين نبهوا الى زيف الاستقلال المحقق ([1])، واعتقد القصر انه بالإمكان التخلص من تلك

---

[1] اشفورد دوجلاس : <u>التطورات السياسية في المملكة المغربية</u> ، مرجع سابق ، ص101 وما بعدها . ومصطفى العلوي : <u>محمد الخامس المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية</u>، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، ص ـ ص، 582 ـ 583.

القيود والمخلفات تدريجيا بالطرق الديبلوماسية، واستطاع أن يكسب إلى جانبه التيار الثوري في الحركة الوطنية المغربية وان يرضي مطامح جبهة التحرير الوطني في الاستفادة من استقلال أن المغرب، وهكذا وجد القصر نفسه بين سندان الضغوط الفرنسية ومطرقة دعم الثورة الجزائرية، فكيف وفق بين الحفاظ على علاقاته مع فرنسا وعلى رعاية التضامن مع الجزائريين.

لقد أجاب عن هذا السؤال الملك الحسن الثاني عندما سئل عام 1990 قائلا :"كل ما في الأمر أننا امتنعنا إلى أقصى الحدود عن أي تدخل مباشرواضح في الشؤون الفرنسية الجزائرية، بمعنى انه كلما "كان" بإمكاننا تمرير الأسلحة خفية فعلنا ذلك دون تردد، أما نقل السلاح في الشاحنات أمام أعين السلطات الفرنسية فكان من شانه أن يشكل استفزازا، ومع ذلك فالفرنسيون لم يكونوا يجهلون أن دعما مهما كان يتدفق على الجزائريين انطلاقا من وجدة إلى فكيك رغم أن المنطقة كانت محاصرة ..." (1)، وأوضح الحسن الثاني أن حساسية العلاقات مع فرنسا ومع جبهة التحرير الوطني كانت تدفع إلى لعبة توازنات صعبة، فبمقابل إظهار حسن النوايا لفرنسا كان المغرب الرسمي يساهم سريا في دعم قدرات الثورة الجزائرية

---

[1] الحسن الثاني: ذاكرة الملك ، مصدر سابق ، ص 22.

إيمانا منه أن الجزائر تخوض معركة تحررية وأن المغرب ليس بإمكانه الحياد أو الوقوف في وجه الثورة الجزائرية، وعندما كانت تقع المشاكل والمناوشات بين الجزائريين والفرنسيين داخل المغرب وتكتشف أشكال الدعم المقدمة للثوار الجزائريين يلجا المغرب الرسمي إلى التظاهر بان الأمر خارج عن نطاقه، وأدى استمرارهذا الوضع إلى تيقن الفرنسيين بان المغرب متورط في حرب الجزائر، وعليه لجأ الى أساليب أخرى لعلاج الموقف، وهذا ما اوضحه الأمير الحسن الثاني في شهادته قائلا :" من حين لآخر كانت تقع مناوشات وكانت تصل مذكرات احتجاج إلى والدي فيرسل في طلب مدير الأمن ليعاتبه على عدم مراقبة الجزائريين، أو يستدعي عمال الأقاليم ويصرخ فيهم" ماذا تفعلون ؟ كونوا اكثر يقظة ؟"،في الواقع كان كل واحد على بينة مما يجري، سواء الفرنسيون الذين كانوا يبعثون بالاحتجاجات أو المغاربة الذين كانوا يتوصلون بها، وقد أمكننا الحفاظ على تلك الحال لان نفرا من الطبقة السياسية الفرنسية بصرف النظرعن انتمائهم كانوا بإيعاز من المثقفين، يدركون أن تلك الحرب كانت قذرة، وانه يجب وضع حد لها في يوم من الأيام ."[1]

---

[1] المصدر نفسه .

وقد اثار هذا الموقف استياء لسياسيين الفرنسيين، واظهر العسكريون داخل المغرب وخاصة في الجزائر حنقتهم على المواقف المغربية الداعمة للثورة، فكانت الوحدات العسكرية الفرنسية المتواجدة في المغرب تمارس رقابتها على نشاطات الجزائريين في المغرب، وتنسق عملها مع قيادة وهران العسكرية، التي لا تكف عن شن العمليات الهجومية على الجزائريين والمغربيين، وهكذا فان الحرب الشرسة التي شنها الجيش الفرنسي في الجزائر كانت توازيها حرب أخرى متواصلة على طول الحدود الجزائرية المغربية، اتخذت أشكالا انتقامية في الاعتداء على المواطنين المغربيين عقابا لهم على احتضانهم للثوار وللمدنيين الجزائريين ([1])، وهكذا وجد المغرب نفسه في أتون حرب الجزائر فهو لا يقدر على حماية المدنيين، ولا يستطيع الحفاظ على الأمن والاستقرار، والاعتداءات والمناوشات التي تدور فوق أراضيه.

لقد تحمل المغرب الرسمي الكثير جراء حرب الجزائر، ولم يكن بمقدوره إرضاء الفرنسيين والجزائريين في نفس الوقت، ولكن سلطته وإدارته المحلية اجتهدت في علاج المشكلات والأزمات التي كانت تخيم على المغرب وتمثل عبئا إضافيا

[1] عبد الاله بلقريز واخرون: المرجع السابق ، ص71 .

على طموحاته الوطنية، وأما المواطنون المغربيون فإنهم عايشوا بتضامن الثورة الجزائرية وتحمسوا لدعمها، وفي هذا الإطار تؤكد شهادات الفاعلين من الجانبين أن حركة تضامن فريدة من نوعها عاشها المواطنون الجزائريون والمغربيون على طول مناطق الحدود، إذ يذكر قدور الورطاسي رئيس دائرة ابركان أن قرى احفير والسعيدية وأولاد الطاهر، كانت تعيش تحت رحمة القنابل والاعتداءات الفرنسية لأنها تحولت إلى مراكز رئيسية للثورة الجزائرية، "ومع ذلك فالمواطنون المغاربة هناك لا يتألمون أبدا لأي خسارة تلحقهم، بل انهم يقابلون كل ذلك برباطة جأش قوية، وحماس منقطع النظير على ما كانوا يتلقون من اذايات مستمرة..."[1]، وفي نفس الوقت تحملت السلطة الادارية والعسكرية المغربية في المناطق الحدودية مسؤوليات كبرى" نعم، انه بمواقع احفير والسعيدية وأولاد الطاهر التي كان ينطلق الجزائريون منها، وكان الجيش الفرنسي بالتراب الجزائري يدفعهم بكل قوته كان قائدا احفير والسعيدية دائما

---

[1] قدورالورطاسي: اربع سنوات مع جبهة التحريرالوطني الجزائرية ، مطبعة البلاد،الرباط ، (دت) ص 25.

في يقظة وحذر وفي الليل بالخصوص، فكم من ليال لم ينقطع فيها سقوط القنابل على تراب القيادتين [1] .

ويؤكد الورطاسي أن القوات الفرنسية بوجدة خططت مع الجيش الفرنسي بالجزائر لشن هجوم عسكري على وجدة، وذلك بهدف القضاء على الثوار الجزائريين وقادتهم، ولكن عامل العمالة محمد بن عمرو احميدو تفطن لهذه المؤامرة إثر اعتقاله لبعض العملاء المتورطين وكانت له الشجاعة في المطالبة برحيل الجيش الفرنسي من دائرة أبركان، ويكون بذلك أسدى خدمة جليلة لجبهة التحرير الجزائري [2]

ولم تتقبل السلطات الفرنسية السياسية والعسكرية ذلك التجاوب الشعبي الذي يتلقاه الثوار الجزائريون في المغرب، واستنكرت في احتجاجاتها الحماية التي يلقونها من قبل السلط الوطنية والجهوية والمحلية، وطلبت من السلطات المغربية وجوب اتخاذ موقف الحياد في النزاع الجزائري ولجأت الى ممارسة ضغوطات شتى لوضع حد للدعم الذي يقدم لنشاط الثوار الجزائريين، وقد كانت السفارة الفرنسية في الرباط وقنصلياتها ترصد مختلف أشكال المساندة وتشجب تورط

---

[1] المصدر نفسه ، ص 26

[2] انظرقدور الورطاسي :المصدر السابق ،ص، ص،33،30

المغـرب الرسمـي في دعـم نـشاطات الجزائـريين المدنيـة والعسكرية[1]، إذ نبه سفير فرنسا بالرباط إلى أشكال التضامن الـتي يلقاهـا الجزائريـون في المغـرب، واوضـح في مراسـلته للسلطات الفرنـسية أن نـشاطات الجزائـريين العـسكرية تـزداد اتـساعا، وانهـم يلقـون المـساندة الـشعبية والرسميـة، وذكـر بتفصيل مـا يقدمـه بعـض المـسؤولين الحكـوميين للثـوار مـن مساعدات وتسهيلات إدارية، ومنهم ولد اعمـر احميـدو عامـل إقليم وجدة وعبد الله الصنهاجي عامل الناظور

واكد السفير الفرنسي في ختام مراسلته على أن المغرب مـاض في دعمـه للثـورة الجزائريـة رغـم الاحتجاجـات والمباحثات الرسمية، وأن تطمينات المـسؤولين الحكـوميين لـن تغير من الأمر شيئا ."لا جدال في أن الثـورة الجزائريـة تتلقـى من المغرب وانطلاقا منه مساعدات وإعانات مهمـة تـأتي في طليعتها تلك التي تقدمها الجاليـة الجزائريـة المتواجـدة في هـذا البلد، ولقد فاتحت في هذا الشان يوم 07 فيفري 1957 السيد البكاي والسيد إدريس المحمـدي، ووجهـت مـذكرة بخـصوص هذه المباحثات إلى الدوائر المختصة، وقد أكد لي السيد إدريـس المحمدي عزم حكومته الأكيد على اتخاذ ما يلزم من الإجراءات

[1] المصدر نفسه ، ص ـ ص 30-33

للحيلولة دون تكوين مجموعات قتالية جزائرية على ارض المغرب تنطلق منه لمهاجمة القوات الفرنسية...غير أن الأيام المقبلة وحدها كفيلة لكشف مدى صدق هذه التصريحات، علما بأنها لن تغير في شيء من موقف المغرب المبدئي والعقائدي من المسالة الجزائرية ..."[1] .

لقد كانت السلطات السياسية في باريس تأمل في أن يغير المغرب من مواقفه من المسالة الجزائرية، فكانت تطلب من السلطان محمد الخامس عدم تعريض الصداقة الفرنسية – المغربية والكف عن دعم الثوار الجزائريين، في حين اقر القادة العسكريون في المغرب والجزائر انتهاج سياسة القوة مع المغرب للحد من تورطه في المشكلة الجزائرية، معتقدين أن المغرب وجه طعنة للساسة الفرنسيين وهو يعادي فرنسا التي مكنته من الاستقلال بالأمس، وان أسلوب الضغط العسكري وحده الكفيل بإرجاع الأمور إلى نصابها، ولهذا تشجعوا لتدبير عملية اختطاف القادة الجزائريين الذين نزلوا ضيوفا على المغرب في أكتوبر 1956 وتعالت لهجتهم بضرورة تأديب المغرب على مروقه، حتى أن البعض دعى إلى إعادة احتلاله من جديد .[2]

[1] **Documents Diplomatique Français** ، ministére des affaires etrangers ،Paris 311-315.، 1957. p-p ،T1، document .n° 622 du 21 fevrier 1957

[2] **LE MONDE** .du 13 Mars 1956

وفي ظل انقطاع العلاقات المغربية الفرنسية بسبب اختطاف الزعماء الخمسة تدعم حضور الثورة الجزائرية القوي في المغرب، وازداد انتظام نشاطاتها خلال عام 1957، وفي نفس الوقت تنامى ساعد المقاومة المغربية في الجنوب، وقد أدى حادث اختطافها لثلاثة ضباط جنوب أغادير إلى تصاعد الخلاف بين قيادة القوات الفرنسية والسلطات المغربية، واقترح الجنرال "كوتي" اثر فشل محادثاته مع الأمير الحسن على حكومته قيام الجيش الفرنسي بغزو المغرب غير القادر على تحمل مسؤولياته، غير أن التخوف من مقتل الضباط الأسرى وعلى مصير المستوطنين الفرنسيين وقف حائلا أمام ذلك باعتراف الجنرال كوتي نفسه [1]

وقد أرسل الملك محمد الخامس الكولونيل "تويا" لإقناع الحكومة الفرنسية بتفهم الموقف المغربي، سواء من جهة مطالبه المشروعة في تحرير بلاده أو إزاء نشاط الثوار الجزائريين في المغرب، وعقدت محادثات مغربية فرنسية فيما بعد اشترط فيها المغرب جلاء القوات الفرنسية عن مناطق الجنوب، وأصر خلالها الجانب الفرنسي على أن إرضاء بعض طموحات

---

[1] Georges Chauffard : Les carnets secrets de la décolonistion، ed ، Calmam، levy ،1972، p-p،120-121 .

المغرب الترابية لن يتم إلا اذا التـزام بعـدم دعـم الجزائـريين في حربهم ضد فرنسا وانقطعـت المحادثـات دون التوصـل إلى أيـة مفاهمة. ([1])

وباعتراف الأوساط الفرنسية فان حادثـة اسـر الـضباط الثلاث ومطالب المغرب الترابية لم تكن هي سبب الأزمة، ذلك أن العـسكريين الفرنـسيين الـذين لم يـستطيعوا منـع تـسرب الجزائريين مـن المغـرب واليـه اتهمـوا المغـرب بإيوائـه ودعمـه للعناصر المسلحة الجزائريـة، وهـددوا باسـتعمال القـوة ضـده، وعلـى اثـر حـوادث الحـدود اجتمـع الجنـرال "كـوتي" في نهايـة نوفمبر 1956 مع وزير الداخلية المغربي ادريس المحمدي، ودار بينهما نقاش ساخن، ورد المحمدي على الادعاءات الفرنـسية، مؤكدا أن على فرنسا تحمل مسؤولياتها إزاء المشكلة الجزائريـة التي تهدد الاستقرار في كامل الشمال الإفريقي وخاطب محدثـه قائلا :"إن المغرب لـيس عـدوا لفرنـسا، لكننـا في نـزاعكم مـع الجزائر لا نخفيكم أن عطفنا ودعمنا هـو مـن نـصيب الطـرف الجزائري، إن الجزائريين اخوة لنا، ونحـن ملزمـون بـدعمهم في كفاحهم من اجل الاستقلال ..."([2])

1 مصطفى العلوي : المرجع السابق ، ص ـ ص، 596 ـ597.

2 Georges Chaffard : op cit p. 121

لقد أدت حوادث الحدود التي كان يتسبب فيها نشاط الثورة الجزائرية أو إعتداءات القوات الفرنسية إلى تعريض السيادة المغربية لمخاطر جمة، خاصة أن المغرب لم يستقر وضعه الأمني والسياسي، وقد اجتهدت قيادة الثورة الجزائرية في تفهم هذه الوضعية، لكن الوحدات العسكرية الفرنسية المعادية بنشاطها كانت تثير الامتعاض، إذ واصلت نشاطها في ترصد حركات الجزائريين والمساعدات التي يتلقونها من قبل المغرب، وضاعفت القيادة العسكرية من اعتداءاتها على التراب المغربي([1])، وقد كانت تهدف أولا الى وضع حد لنشاط الجزائريين داخل المغرب، وثانيا إلى بعث الشقاق بين القيادتين الجزائرية والمغربية([2])، وقد نشطت الفرقة 30 مشاة ميكانيكية بوجدة في القيام بعدة نشاطات حربية بالتنسيق مع القيادة العسكرية في الجزائر، ودون احترام السيادة المغربية مما خلف استنكارا واسعا في الأوساط المغربية والجزائرية، واثر على تعكر العلاقات الفرنسية– المغربية.

---

[1] كانت القيادة العسكرية في الجزائر بفضل التنسيق مع شبكة استخباراتها في المغرب ترصد نشاط الجزائريين والدعم المقدم لهم من قبل المغرب، انظر، تقريرالقيادات العليا للقوات الغربية المشتركة في الجزائر بتاريخ 30 أفريل 1958

[2] Benjamin STORA: op cit ،p-p،50-51

وقد أقرت اتفاقية الاستقلال بقاء هذه الفرقة في مراكز معينة بعمالة وجدة، واتخذ العدو كامل احتياطاته للحفاظ على تمركزه الاستراتيجي في المغرب، وضمان مراقبة مناطق الحدود، وكانت الوحدات تقوم بدوريات روتينية في مناطق الحدود الشمالية والجنوبية، وتخوض كمائن واشتباكات واعتداءات على السكان ([1])

ونتج عن هذه الكمائن والدوريات والملاحقات كثير من الحوادث اليومية التي كان يتأثر لها المغرب الشعبي والرسمي، ولم تنقطع هذه الحوادث بعودة العلاقات الفرنسية – المغربية في جويلية 1957، إذ استمرت اعتداءات العسكريين باسم حق المتابعة وكثرت الحوادث في نهاية عام 1957 وبداية عام 1958، خاصة مع تزايد نشاط جيش التحرير المغربي بالجنوب، وكثرت حوادث الاعتداءات التي تزامنت مع عقد التحالف الفرنسي الإسباني لضرب جيش التحرير المغربي في الجنوب وطرح مشروع الوساطة، وقد أثرت الضغوط الفرنسية على المغرب وساهمت الى حد ما في تحديد علاقته بالثورة الجزائرية كما سيأتي بيانه .

---

[1] انظر عن هذه الفرقة تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات المغرب والثورة الجزائرية
A،N،A :GPRA B N 6 ، DOS 12:

ثانيا ـ تطور العلاقات مع المغرب وتأثيرها على نشاط الثورة.

توضح فيما سبق أن حرب الجزائر كان لها تأثير بالغ على المغرب المستقل وعلى علاقاته مع فرنسا، ويهمنا أن نتبين انعكاسات ذلك على علاقته مع جبهة التحرير الوطني، التي كانت تمارس نشاطا واسعا في المغرب، وتبحث عن تضامن حقيقي لدعم قدراتها العسكرية، فهل سيوفق المغرب في ظروفه تلك لتحسين علاقاته مع جبهة التحرير الوطني.

لقد ساعدت كثير من العوامل في تكريس القصر لعلاقات وطيدة مع قادة الثورة الجزائرية، ونتج عنها تقديم وعود سخية بمساعدة الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا ومنح تسهيلات مهمة لنشاط الثورة في المغرب، وأدى ذلك إلى تأكيد اهتمام المغرب السياسي بالقضية الجزائرية وإلى بناء إستراتيجية خاصة بقاعدة المغرب، وعليه ارتبط قادة الثورة الجزائرية بعلاقات وطيدة مع السلطات المغربية على مستويات مختلفة .[1]

واستغل قادة جبهة التحرير الوطني تلك الظروف الخاصة التي استقل فيها المغرب وارتباطاتهم مع مختلف القوى

[1] شهادة الطيب الثعالبي .مقابلة مع الباحث

العسكرية والسياسية لبناء علاقة حميمية مع القصر، وكانت المبادرات الأولى مبكرة، إذ أرسل وفد من الجزائر ليشارك في احتفالات عودة الملك محمد الخامس من منفاه ويربط الاتصال والعلاقة معه ([1])، ونجحت بعثة العربي التبسي في التقرب اكثر من السلطات بواسطة محمد خطاب ([2])، وتأكد الشيخ خير الدين مبعوث عبان رمضان إلى المغرب من إمكانية الاستفادة من الاستقلال المغربي خاصة بعد أن اعتمد ممثلا لجبهة التحرير الوطني في المغرب عام 1956.

واستعطافا لموقف الملك أرسل عضو الوفد الخارجي للجبهة حسين آيت احمد رسالة الى السلطان سلمها له محمد خطاب، ويذكر الطيب الثعالبي أنه ترجم هذه الرسالة التي تسلمها من بوضياف، وأنها اشتملت على طلب مساعدة الثورة الجزائرية وتجند السلطان لدعمها، وان آيت احمد عمد إلى مقارنة قضية الجزائر بالقضية الفلسطينية، وطالب بدعم

[1] بمناسبة عودة الملك والاحتفاء بعيد العرش (16 نوفمبر 1955) ارسل عبان رمضان اربع شخصيات لتمثيل جبهة التحرير الوطني في استقبال وتهنئة الملك ، اذ كلف الشيخ خير الدين وعلى مرحوم بالاتصال بالسلطات الفرنسية والاحزاب السياسية، وطلب من العربي التبسي الاتصال بمحمد خطاب طلبا لمساعدته ،في حين تبقى مهمة مفدي زكريا مجهولة، وكان قد انشتد بين يدي الملك قصيدة هنا فيها الملك والشعب المغربي و اكد فيها على وحدة قضايا المغرب العربي .

[2] Farouk BEN ATIA : **Si Mohammed KHATAB**... op cit ، p- p 73-74 ،

كفاح الشعب الجزائري حتى لا تضيع الجزائر كما ضاعت فلسطين والأندلس، ونقل خطاب لبوضياف والثعالبي أن الملك تأثر بما تضمنته الرسالة من استعطاف إلى درجة انه بكى، وطلب من خطاب وعبد الكريم الخطيب عقد لقاء مع مسؤولي جبهة التحرير الوطني، فذهب إليه محمد بوضياف والطيب الثعالبي، وذكر هذا الأخير أن اللقاء كان تاريخيا وأن الملك أبدى خلاله استعداده التام لمساعدة الثورة الجزائرية([1])، ولا يتذكر الثعالبي تاريخ هذا اللقاء ولكنه يشير إلى انه يعد أول اتصال بالقصر وحصل عشية رحيل بوضياف الى القاهرة، ونرجح ان يكون ذلك عشية الإعلان عن استقلال المغرب في مارس 1956 .

في هذه المرحلة استفادت ثورة الجزائر كذلك من نصيرين فاعلين هما :عبد الكريم الخطيب وحافظ إبراهيم، كانا على علاقة وطيدة مع القصر، ويبذلان جهودا لتجنيد رجال المقاومة والسلطات المغربية من اجل دعم الثورة الجزائرية، وقد ارتبطا بابن بلة وابن مهيدي وبوصوف،

[1] انظر، شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث، وكذا شهادته، في : **جيش التحرير المغاربي1948_1955** ، مصدر سابق ص ـ ص، 185 ـ 186.

وحضرا لقاء جمع محمد الخامس بقادة الوفد الخارجي في مدريد .

وخلال لقاءه بابن بلة أكد الملك محمد الخامس دعمه التام لكفاح الشعب الجزائري واستعداده الرسمي لتقديم المؤازرة المادية والمعنوية، معربا ان المغرب المستقل سيكون بمثابة عمق استراتيجي للثورة الجزائرية وسيتجاوب مع مطالبها، والتي يذكر احمد ابن بلة بشانها أنها اشتملت على خمس وعشرين بندا، تتعلق بحرية تمرير الأسلحة والرجال، واعتماد القواعد الخلفية، وتقديم التسهيلات الادارية والدعم السياسي والديبلوماسي للقضية الجزائرية...الخ، وقد قبل الملك بكل ذلك وأضاف أشكالا أخرى من صنوف الدعم، الأمر الذي جعل احمد ابن بلة يمضي بعيدا في إقرار الاعتراف بتكريس العلاقة مع القصر وتنسيق العمل معه من اجل دعم الثورة الجزائرية، ويقر فيما بعد بوفاء الملك قائلا : "والرجل كان عظيما وصادقا في كل النقط التي اتفقنا عليها في مدريد ..."[1]

وهكذا يبدو لنا أن وضعية المغرب كانت مختلفة عن الوضعية التونسية، إذ حصل إجماع قادة الثورة الجزائرية على

[1] انظر شهادة احمد ابن بلة ، جريدة <u>الاتحاد الاشتراكي</u>، مرجع سابق، واحمد ابن بلة: <u>المصدر السابق</u> ، ص،101

تكريس العلاقات مع القصر، باعتبار انه يمثل السلطة الشرعية والسياسية دون منازع، وبحكم موالات قادة المقاومة والأحزاب السياسية له، ويبدو أن الوفد الخارجي للجبهة لم يغتر كثيرا بمثالية الخطابي، وتأكد من استحالة مواصلة المعركة الموحدة مع أنصار مغربة الحرب المناوئين لسلطة القصر، كما أن نصائح حافظ إبراهيم وعبد الكريم الخطيب والمصريين كانت كلها توكد ان التحالف مع القصر هو خير ضمانة لدعم الثورة الجزائرية، وذلك وفق استراتيجية جديدة تعتمد على خيار الاستفادة من الاستقلال المغربي وعدم معاداة النظام ([1])، واما وضعية تونس المقسمة بين أنصار بورقيبة واليوسفيين كانت تسمح بالرهان على الاستقلال القطري من جهة وعلى دعم أنصار مغربة الحرب من جهة أخرى

ومنذ البداية بدا القصر متعاطفا وسخيا مع الثورة الجزائرية، وفي نفس الوقت اجتهد في احتواء جبهة التحرير الوطني حتى لا تكون عقبة في وجه استقلال المغرب وبناء مؤسساته القطرية، وفي تنظيم ومراقبة نشاط الثوار الجزائريين حتى لا يخل بالسيادة المغربية ولا يتهدد العلاقات الفرنسية -

[1] انظر، محمد خليدي وحميد خباش :المصدر السابق، ص ـ ص،39 ـ70، والديب فتحي: المصدر السابق، ص ـ ص، 185 ـ 186 .

المغربية، واهتمت جبهة التحرير الوطني بالحفاظ على وضعيتها السابقة في المغرب، والاستفادة من الدعم المغربي في تفعيل القاعدة الغربية التي أنيطت بها مسؤوليات كبرى في دعم القدرات العسكرية لمناطق وسط وغرب الجزائر ([1])

وقد ساعدت عوامل كثيرة على تحسين العلاقات الجزائرية المغربية وإحراز نفوذ قوي للثورة في المغرب نذكر من أهمها :

أولا : ان الجبهة الجزائرية كانت موحدة القيادة وجيدة التنظيم بفضل جهود قادة الولاية المشرفة على كامل الحدود الجزائرية ـ المغربية، وبفضل الانضباط السائد والنظام المحكم الذي يسير قاعدة المغرب، فقد اخضع بوصوف السلطة السياسية التي كان يمثلها الشيخ خير الدين وكذا الجهاز المدني الذي كان يديره الطيب الثعالبي في المغرب الغربي، وتجنب بذلك التداخل في الصلاحيات وحالات الفوضى، وأمكن له تسيير شؤون الثورة العسكرية والسياسية والمدنية والإشراف على توجيه العلاقات مع السلطات المغربية ([2])

---

[1] Mohammed GUENTARI : op cit ،T2، p 604 et suivant

[2] شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث .

ثانيا : الموقف المغربي المتضامن مع الثورة الجزائرية، إذ كان المغرب ملكا وحكومة وشعبا يشعر بواجب دعم كفاح الشعب الجزائري والتضامن مع قضيته، وكان على السلطات الرسمية أن تتجاوب مع شعور التجاوب الجارف الذي يكنه الشعب المغربي للثورة الجزائرية، خاصة وأن الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية كانت تعزف على وتر الوحدة المغاربية، وتمجد تلك التضحيات التي يقدمها الشعب المغربي في سبيل نصرة الثورة الجزائرية .

ثالثا : الهموم الوطنية التي كانت تجمع النخب السياسية حول مسالة التحرر والجلاء، بمقابل اهتمام الجزائريين بتحرير وطنهم ـ قلب المغرب العربي ـ تشكل إجماعا في المغرب بضرورة استرجاع السيادة على المناطق الشمالية والجنوبية الخاضعة للاحتلالين الإسباني والفرنسي وجلاء القوات الأجنبية، ومثل جيش التحرير المغربي في الجنوب عضدا لكفاح الجزائريين في تصور هذه النخب، وعندما تهدده الخطر في بداية عام 1958 صدرت الدعوة إلى وحدة الكفاح في المغرب العربي، وهو مطلب ما فتئت جبهة التحريرالوطني ترفعه بإلحاح .

رابعا : رغبة الطرفين في بناء علاقات تعاون صادقة يمليها الجوار الجغرافي، وحتمية التضامن الأخوي، والماضي المشترك فقد اهتم قادة الثورة الجزائرية بكسب الموقف المغربي،وحرص النظام المغربي بدوره على إرساء علاقات التضامن والتنسيق معهم

وقد حصل الاتفاق السياسي بين الطرفين على بناء علاقات قويمة، وبالشكل الذي يضمن مصالحهما، ويساعد على رعاية التضامن المغربي مع الثورة الجزائرية، وان كانت جبهة التحرير الوطني لم تلزم النظام المغربي بمسودة اتفاق إلا أن المحادثات الرسمية أفضت للاتفاق على صيغة تعامل وتنسيق قامت عليها علاقات الطرفين، ويمكننا تحديدها في النقاط الآتية :

- اعتراف الطرفين بشرعية تمثيلهما .

- التضامن المشترك وتنسيق العمل من اجل نصرة كفاح الشعب الجزائري وتحقيق آمال شعوب المغرب العربي .

- تعهد المغرب الرسمي بتقديم دعمه المادي المباشر لجبهة التحرير الوطني وبشكل سري، خاصة في مجال تمرير الأسلحة وإنشاء القواعد الخلفية .

- التزام جبهة التحرير الوطني باحترام السيادة المغربية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب، وأن تبلغ السلطات المغربية عن نشاطاتها، وتمنع تسرب الأسلحة للمغربيين .

- اعتماد ممثلين لجبهة التحرير الوطني لدى الملك، يقومون بربط الاتصال بالسلطات المغربية والإشراف على مختلف شؤون الثورة في المغرب . [1]

وعلى ضوء هذه العلاقات تشجع القصر لإعلان مؤازرته للقضية الجزائرية، وشجب السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، مؤكدا ارتباط استقلال المغرب بالأمن والاستقرار في الشمال الإفريقي، وفي مناسبات عديدة صعد المغرب من مواقفه الداعمة للقضية الجزائرية، معتمدا ليونة مواقف بعض السياسيين الفرنسيين، ففي المناسبات الوطنية ومن على المنابر الدولية اصبح التضامن الرسمي موازيا للتضامن الشعبي ومعبرا عنه، واستثمارا لهذا المعطى اظهر قادة جبهة التحرير الوطني تفهما للسياسة المغاربية التي ينتهجها السلطان محمد

[1] اعتمدنا في استخلاص هذه البنود على شهادات الفاعلين ، وبخاصة: شهادة الطيب الثعالبي، و منصور بوداود ،واحمد ابن بلة ،وعبد الكريم الخطيب

الخامس، واستجابوا لدعوته بحضور ندوة تونس، وعقد لقاء تشاوري في الرباط ([1])

وأكدت المباحثات المشتركة مع الأمير الحسن في تطوان ومع الملك محمد الخامس في الرباط على عمق ترابط العلاقات التي تجمع جبهة التحرير الوطني بالمغرب المستقل، واستعداد الطرفين لتنظيم علاقتهما وترسيمها باتفاقات مشتركة، وقد اعرب المغرب عن اعترافه بشرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني لكفاح الشعب الجزائري، واستعداده لدعم مطالب ونشاطات الثورة ودفاعه عن مبدأ استقلال الجزائر ووحدة المغرب العربي([2])، وقد هدف القصر من خلال هذا المسعى إلى تشجيع القادة الجز ئريين للبحث عن حلول سلمية للقضية الجزائرية، في حين ا-ستطاعت جبهة التحرير الوطني تأكيد التزامات المغرب الد ابقة بدعم كفاح الشعب الجزائري، وكان مقررا ترسيم ذلك في ندوة تونس لولا أن السلطات الفرنسية عمدت إلى قرصنة طائرة الزعماء الخمسة واجها ض الندوة.([3])

---

[1] Benjamin STORA : op cit ، p- p، 52-53.

[2] شهادة، الغالي العراقي، مقابلة مع الباحث، وكذا كتابه، الغالي العراقي: المصدر السابق، ص ـ ص، 155ـ157

[3] H ocine AIT AHMED op cit p، 126

وعلى ضوء قطع العلاقات مع فرنسا وازدياد حجم التضامن الشعبي مع الثورة الجزائرية بادر القصرإلى تثمين الدعم المقدم للثورة الجزائرية في الأراضي المغربية، وقد وجد نفسه أمام طلبات متزايدة يلح عليها قائد الولاية الخامسة بوصوف المستقر في وجدة، وفي خدمة مخطط لجنة التنسيق والتنفيذ الهادف إلى جعل المغرب واجهة رئيسية لقواعد الثورة الخلفية، ولمد ولايات الداخل بالأسلحة والجنود، وقد ارتبطت السلطات المغربية بالتزامات إزاء المسؤولين الجزائريين في المغرب، ففي المجال المدني منحوا سلطات الإشراف على اللاجئين والمستوطنين الجزائريين قصد تفعيل مساهمتهم في دعم الثورة، فكان النظام المدني يشمل جميع المدن والأقاليم المغربية، في حين تشرف القيادة العسكرية على مخيمات اللاجئين في أطراف الحدود الشرقية للمغرب، وتم الاتفاق مع السلطات المحلية على حل مشاكل اللجوء الجزائري في اطار من التعاون والتنسيق ([1])

وفي المجال السياسي اتفق ممثل جبهة التحرير الوطني في المغرب الشيخ خير الدين مع السلطات المغربية على مجالات التعاون وحدود العلاقات التي تربطه بالسلطات المغربية، وقد

---

[1] شهادة الثعالبي الطيب، مقابلة مع الباحث

ذكر أن مجال عمله التنسيقي مع السلطات المغربية شمل النقاط الآتية :

ـ تعميق الاتصالات السياسية بالسلطات المغربية والسفارات العربية والأجنبية المقيمة في

المغرب، وذلك بقصد حشد الدعم والتعريف بالقضية الجزائرية .

ـ إحصاء الجزائريين المقيمين بالمغرب، وتوثيق الاتصال بهم وحل مشاكلهم ورعايتهم

ـ تكوين لجان التضامن وجمع التبرعات بصفة منتظمة يشارك فيها الجزائريون والمغربيون

العمل على تهيئة مراكز التدريب وجمع الأسلحة، وإنشاء القواعد الخلفية للثورة في المغرب من مراكز عسكرية واجتماعية وصحية...الخ [1]

وأشاد الشيخ خير الدين بالعلاقات الودية التي جمعته مع القصر وبالرعاية والدعم الذي قدم له لأداء مهماته في المغرب قائلا :"ووجدت معاونة صادقة من رجال السلطة

---

[1] الشيخ محمد خير الدين : المصدر السابق، ص 182.

هنالك"[1]، وبمقابل ذلك اشتكى القادة العسكريون من عراقيل ومشاكل حدت من نشاطهم في المجال العسكري، فهل يعني ذلك أن سبب تدهور العلاقات الجزائرية -المغربية ارتبط أساسا بالنشاط العسكري داخل المغرب وان الشيخ خير الدين لم يكن مطلعا عليها، أم أن شهادته هذه تحكمها عوامل سياسية ودوافع شخصية ؟.

لقد أشرف بوصوف على النشاط العسكري وبعده هواري بومدين، ويبدو أن قائدي الولاية الخامسة وقاعدة المغرب اظهرا امتعاضهما من العلاقات التي تجمعهما بالسلطات المغربية خاصة المحلية منها، وذلك بسبب تزايد المشاكل والعراقيل المواجهة للنشاط العسكري في عمالة وجدة، ففضلا عن العمليات العسكرية التي كانت تشن ضد الثوار في المغرب من قبل القوات الفرنسية، وتسبب قادة الجيش الملكي والمصالح الأمنية في مضايقات طالت تحرك وحدات الجيش ومرور الأسلحة، مما اضطر مسئولي الثورة إلى تضييق دائرة السرية في التعامل مع الجيش والسلطات المغربية [2]، ومثل هذا الأمر تجاوزا وخروجا عن النظام أثار

---

[1] المصدر نفسه .

[2] شهادة الطيب الثعالبي ،مقابلة مع الباحث ، وشهادة منصور بوداود ، مقابلة مع الباحث

تخاوف للنظام المغربي، وهكذا اندفع في عام 1957 لطرح بعض المسائل الحساسة في العلاقة مع جبهة التحرير الوطني مثل التعاون القائم بين الثوار الجزائريين وجيش التحرير المغربي في الجنوب ([1])، وقضية الحدود ([2])، ونشاط الثورة الجزائرية العسكري المتزايد في المغرب، والذي يثير ردود فعل الفرنسيين، وتخاوف المغرب من انتقال المعركة إلى أراضيه و تأثره بإيديولوجيات الثورة الجزائرية.

وأمام المضايقات التي طالت نشاط الجزائريين داخل المغرب اقترح بوصوف على الوفد الخارجي للثورة التدخل لدى السلطان المغربي، ورفع انشغال ومطالب الثورة الجزائرية وتمت تهيئة لقاء مع الملك في مدريد أثناء زيارته الرسمية لإسبانيا يوم 11 فيفري 1957، وافاد احمد توفيق المدني الذي رافق دباغين للاجتماع بالملك أن هذا الأخير كان مهتما بضرورة عقد لقاء تشاوري مع قادة جبهة التحرير الوطني للنظر في بعض القضايا السياسية والعسكرية المطروحة، وقد أكد استمرار دعم المغرب للقضية الجزائرية

---

[1] كان التوجه الثوري بقيادة البصري يبحث عن تحالف مع الثورة الجزائرية، انظر، محمد البصري: المصدر السابق، ص 84.

[2] اثيرت قضية الحدود منذ استقلال المغرب واعلان الحكومة الفرنسية انشاء وزارة الصحراء في أوت ، 1957.

بكل السبل الممكنة، وتم عقد اجتماع موسع ضم من الجانب الجزائري، دباغين والمدني ومهري وبوصوف، ومن الجانب المغربي احمد بلافريج وعبد الكريم الخطيب والحسن الثاني، ودرس الوفدان تطور العلاقات الأخوية التي تجمعهما، وناقشا سبل حل القضية الجزائرية ومؤازرة الثورة الجزائرية انطلاقا من الأراضي المغربية، وقد أكد الملك استعداده الكامل لتقديم المساعدات التي يرغب فيها الجزائريون بما في ذلك المطالب المتجددة المرتبطة بحرية مرور الأسلحة، واتخاذ مناطق الحدود مراكز للنشاط العسكري، وجدد الملك تأييده للثورة الجزائرية مهما كانت الظروف والأحوال ([1])، وتوضح شهادة عبد الحميد مهري أن الوفدين اصطدما بظهور خلافات تتعلق بنشاط الجزائريين في المغرب، والمطامح الترابية التي كان وراءها حزب الاستقلال، وانه منذ تلك اللحظة بدأت الصراعات الخفية ين قيادة جبهة التحرير الوطني والقصر، وان المفاوضات كانت فاشلة بخصوص رسم الحدود في حين لاحظ بداية انحياز مغربي للجانب الفرنسي، خاصة من خلال

---

[1] انظر احمد توفيق المدني :المصدر السابق ، ص 280 .

مباشرته للمفاوضات مع فرنسا وقبوله المشاركة في مراقبة الحدود الجزائرية المغربية [1]

ويبدو أن المغرب اعتقد أن ذلك يساعد على وضع حد لسلطة جيش التحرير المغربي في الجنوب ويدعم نشاط الثوار الجزائريين، وفي الحقيقة فإن تمركز القوات الملكية المسلحة على الحدود خلق مضايقات لنشاط الجزائريين من جهة وقدم خدمات لفرنسا من جهة اخرى، الأمر الذي أثار حفيظة قادة جبهة التحرير الوطني، وقد أكد بوصوف أن ثمة تغيرا واضحا في المواقف المغربية، يتجسد يوميا في المضايقات والمشاكل التي تعرقل نشاط الثورة الجزائرية، وفي الضغوط السياسية التي يظهرها القصر وحزب الاستقلال [2]، وقد اصطدم قادة الثورة بالكثير من الضغوط التي تتناقض وتصريحات الرسميين، حفلت الوثائق الأرشيفية بأمثلة كثيرة منها [3]

وأمام ذلك طلب بوصوف من مسؤول الوفد الخارجي دباغين ومن المدني الانتقال الى المغرب، والوقوف على واقع

---

1 شهادة مهري عبد الحميد ، مقابلة مع الباحث

2 انظر فتحي الديب :المصدر السابق ، ص218 .

3 A،N،A :GPRA ،B 6، DOS 12 " le Maroc et la Rovolition Algerenne"

العلاقات ميدانيا، وما تعانيه قيادة الثورة من مشاكل وصعوبات تعوق سيرها،بسبب "معارضة جهات مسؤولة عليا في المغرب..."، ويوضح المدني انه انتقل رفقة دباغين إلى المغرب يوم 18 فيفري 1957، واطلع على تفاصيل تلك المشاكل والصعوبات التي عرضها مسؤولوا الثورة بحضور الشيخ خير الدين، وانه تمت طمأنة الجميع خاصة العسكريين المتذمرين بما أبداه الملك من تأييد ودعم لنشاط الجزائريين في المغرب، وقد تمثلت هذه الصعوبات في تلك المشاكل اليومية التي تتهدد نشاط الثورة داخل المغرب، وفي الخلاف مع حزب الاستقلال ورجال المقاومة حول الأهداف والمبادئ الإيديولوجية للثورة، ومسألة الحدود التي تعد مربط الفرس في الخلاف.

وعقد قادة جبهة التحرير الوطني اجتماع عمل مع مسؤولي حزب الاستقلال في بيت المهدي ابن بركة، حضره عدد من رجال حزب الاستقلال والمقاومة، ومنهم الفقيه غازي وعمر عبد الجليل ...الخ، ويذكر المدني أنه بادر بمخاطبتهم مركزا على ضرورة التضامن بين الاخوة الأشقاء وتجاوز سوء العلاقات الطارئ وذلك من أجل خير الجميع، استقلال الجزائر ووحدة المغرب العربي، وان ابن بركة تحدث باسم

الحزب قائلا :"يوجد بيننا خلاف فعلا، حول المقاصد وحول الأهداف، وهذا الخلاف يزداد اتساعا يوما بعد يوم سببه الأساسي أننا نسمع من الكثير من الجزائريين، بل من بعض مسؤوليهم هنا ما يفيدنا أن الجبهة تسير في طريق شيوعي وتعمل لفائدة الشيوعية..."

ولأن إيديولوجية الثورة بدت غامضة لحزب الاستقلال خلص ابن بركة للتأكيد أنه "يكاد يستحيل أن نعمل على مساعدة حركة ليست لها أهداف واضحة، وتصدى المدني ودباغين لتكذيب تلك الأقوال والشائعات التي تلبس أهداف ومبادئ الثورة الجزائرية، مؤكدين على وطنية وإسلامية الثورة الجزائرية الواضحة في مواثيقها ومبادئها، وأمام الحجج والتبريرات المقدمة اقتنع رجال حزب الاستقلال بوضوح مبادئ الثورة الجزائرية، والتي لا ترتبط بالأفكار الشيوعية وانفض الاجتماع برفع كل تلك الالتباسات، وتأكيد ابن بركة أنه لم يبق أي خلاف إيديولوجي مع الثورة الجزائرية [1]

وواجتمع دباغين والمدني بالملك محمد الخامس في قصره ليلا، وأبلغاه انشغالات ومطالب الثورة الجزائرية، ونتائج مباحثاتهما مع حزب الاستقلال. فأبدى الملك مباركته وأكد

[1] انظر احمد توفيق المدني: المصدر السابق ص - ص281ـ282

وعوده المقدمة في مدريد موضحا "أن المغرب كله لا فرق بين حاكم ومحكوم مشارك لكم في جهادكم إلى نهايته المشرفة، وإن كانت بعض الشكوك سببها تصريحات وأعمال طائشة، قد ساورت أنفس بعض رجالنا، فقد قشعتم سحوبها..."[1]

وبخصوص الأسباب الحقيقية للخلاف أشار المدني إلى انه خلص من وراء تحقيقه إلى أن الخلاف مع حزب الاستقلال سببه ايديولوجي، ذلك "أن بعضا من الجزائريين الذين جاءوا المغرب من اجل الإثراء الخاص أو من اجل الشيخ مصالي، وبعض الذين دستهم فرنسا على الثورة هم الذين كانوا يشيعون عمدا تلك الشائعات المغرضة، ويتعمدون نشرها في الأوساط التي تمس من قريب حزب الاستقلال والمقاومة والقصر"[2]، ونعتقد بالرجوع إلى ظروف تلك الفترة أن حزب الاستقلال كان يختفي وراء المطامح الجغرافية التي طرحت بحدة آنذاك، ويظهر مبررات أخرى ثانوية للخلاف كمسألة إيديولوجية جبهة التحرير الوطني، وذلك للضغط اكثر على قيادة الثورة لتسلم بتلك

---

[1] انظر احمد توفيق المدني : المصدر السابق ، ص ـ ص،283ـ 285

[2] المصدر نفسه ، ص 285.

المطالب([1])، وقد أشار المدني إلى أن لقاءه مع علال الفاسي يوم 24 فيفري تناول موضوع مطالبته التي لا تكل بمغربية مناطق عديدة من الجزائر والتي تتناقض ومبدأ وحدة المغرب العربي ([2])، كما أن الضغوط الفرنسية والرغبة في إعادة العلاقات مع فرنسا أسهمت في تراجع الموقف المغربي المتضامن مع الثورة الجزائرية، وكلها عوامل أكدت حضورها في حين لا تجلي شهادة المدني سوى خلاف الاستقلاليين الإيديولوجي مع قيادة جبهة التحرير الوطني .

وهكذا تم تجاوز المشاكل التي كانت تحد من نشاط الثورة وتوتر العلاقات مع السلطات المغربية، وقد اسهم موقف الملك محمد الخامس في دفع حزب الاستقلال، والسلطات الحكومية للحفاظ على التضامن المغربي مع الثورة الجزائرية رغم كل الخلافات والمشاكل .

وتفيد شهادات عدد من مسئولي الثورة أن المغرب قدم خلال سنة 1957 أشكالا مختلفة من الدعم والمساندة لنشاط الثورة، إذ تواصل الدعم السياسي والعسكري، وكانت

---

[1] انظر نموذج عن مقالات علال الفاسي الصحفية المدافعة عن مغربية الصحراء الجزائرية، صحراء المغرب ،ع20 (18 جويلية 1957)

[2] احمد توفيق المدني ،المصدر نفسه ، ص 285.

الحدود سهلة العبور، والأراضي الشرقية المغربية مركز لنشاطات جيش التحرير الوطني، وكان بوصوف ينسق نشاطه مع السلطات المغربية ويكسب دعم السلطان محمد الخامس الذي يتدخل باستمرار لتقديم مختلف التسهيلات والمساعدات وفض المشكلات، وقد انتدب له ممثلين رسميين للاتصال به هم أساسا الشيخ خير الدين في المجال السياسي ومنصور بوداود وعباسي عزوز في المجال العسكري، وخلال هذه الفترة تشيد شهادات الفاعلين بالدور التضامني للسلطات المغربية وبتطور العلاقات السياسية والعسكرية بين الجانبين ([1])، ويرجع ذلك أساسا إلى حركية التضامن الشعبي والى السند الذي يقدمه عاهل المغرب للثورة الجزائرية،" فبالرغم من بعض الصعوبات العابرة، التي تعترض أحيانا علاقتنا مع السلطات المغربية، تتعلق بمشكلة الحدود أو بتمركزنا في بعض المدن المغربية، فانه من الإنصاف أن نذكر أن عاهل المغرب رحمه الله لم يفتر في وقت من الأوقات في تقديم دعمه المطلق لجبهة التحرير الوطني، فمساندته لكفاح الشعب الجزائري نابعة من قناعة عميقة في عدالة قضيتنا، وحتى وإن تعلق الأمر بهذا المشكل الحدودي أو ذاك فان

---

[1] شهادة منصور بوداود ، مقابلة مع الباحث .

العاهل المغربي كان يأبى اللجوء الى الخلط، فثبات مواقفه مع الثورة الجزائرية أدى إلى دفع بقية السلطات الشريفية في ذلك الطريق"(1)

وفي ظل وطادة العلاقات وتضامن المغرب، تزايدت أهمية الواجهة المغربية في خدمة إستراتيجية لجنة التنسيق والتنفيذ، وتم التأكيد على ضرورة الحفاظ على علاقات التضامن التي تجمعها مع مختلف الأطياف السياسية والشعبية، وخاصة القصر الذي يسهم في دعم أهدافها العسكرية والسياسية، وعقدت قيادة الثورة عدة مشاورات ومباحثات مع محمد الخامس أوضحت خلالها مواقف جبهة التحرير الوطني السياسية، ومطالبها المتمثلة في دعم قدراتها العسكرية واحتضان نشاطها (2)، وقد شجع أفق نهاية عام 1957 المغرب على مضاعفة مؤازرته للثورة الجزائرية إيمانا منه بقرب حل القضية الجزائرية.

وقد اجتهدت جبهة التحرير الوطني في اطار احترامها للسيادة المغربية بالتنسيق مع السلطات السياسية والمحلية

---

1 Guerillā sans visage : Abdalkarim HASSANI، OPU، Alger، 1988، p.138.

2 التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة المقدم من قبل بومنجل في أوت 1959.
Mohammed HARBI : op cit، p 259

المغربية في تفعيل نشاطاتها، ويمكننا أن نحدد مجالات التنسيق والتعاون التي أطرت العلاقات الجزائرية المغربية في مجالين رئيسيين، الموقف من النشاط العسكري الجزائري في المغرب، والمشاركة في الحل السياسي للقضية الجزائرية

1ـ الموقف من النشاط العسكري في الأراضي المغربية

لقد تسبب نشاط فرق جيش التحرير الوطني العسكري في كثير من الخلافات ويرجع ذلك أساسا إلى حساسية هذا النشاط وإثارته لمشاكل مختلفة والى تزايد الحضور العسكري، فلقد اعتمدت الولاية الخامسة المناطق الحدودية مواقع للتدريب والتمركز والاستراحة وكثفت نشاطها في تمرير الأسلحة واستغلال قواعدها الخلفية لوجيستيكيا ، وقد تعود قادة جيش التحرير الجزائري على حرية التحرك التي مارسوها في الريف المغربي واعتقدوا أن استقلال المغرب سيضمن لهم تحركا أوسع في ظل الوعود الرسمية ورحيل لقوات الفرنسية، غير أن حرية التحرك هذه واجهتها بعض الصعوبات والمضايقات التي مورست من قبل القوات المسلحة الملكية والسلطات المحلية

وقد افضت المباحثات التي نشطها بوصوف مع السلطات المغربية إلى التوافق على تركيز القوات الجزائرية

على طول الحدود، واتخاذ مدينة وجدة مقرا للقيادة، والاستفادة من المساعدات المغربية مقابل احترام السيادة المغربية وعدم إثارة القوات الفرنسية ومهاجمتها في التراب المغربي، وواجهت هذا الاتفاق صعوبات عديدة، ذلك أن توسع نشاط الجزائريين عرف ازديادا مطردا، في حين كانت القوات الفرنسية المتبقية في المغرب تضايق وتعترض هذا النشاط ، ووجدت السلطات المغربية نفسها في حيرة من أمرها، فهي قد أذنت للجزائريين بممارسة نشاطهم العسكري في إطار من السرية والانضباط، وأنكرت على الفرنسيين مساهمتها في دعم الثوار الجزائريين [1]، وفي هذا الشان أوضح الملك الحسن الثاني فيما بعد أن المغرب المستقل كان عليه أن يحافظ على علاقاته الطيبة مع فرنسا وان يتضامن مع الجزائريين في كفاحهم، وان يدعم الجزائريين بشكل سري[2]

---

[1] كانت السلطات المغربية ترد على الاحتجاجات الفرنسية بطريقة ديبلوماسية تحاول تفنيد الادعاءات الفرنسية، انظر نموذج لتلك المراسلات، مجموعة باحثين: الدعم المغربي لحركة التحرير الجزائرية، **الذاكرة الوطنية**، مرجع سابق، ص ـ ص، 86 ـ 90، وكذا الورطاسي: **المصدر السابق**، ص ـ ص، 27 ـ 28.

[2] الحسن الثاني : **ذاكرة ملك** . مصدر سابق ، ص22

ونجحت هذه السياسة في انتقال المغرب الهادئ إلى عهد الاستقلال، غير أن الوضع الداخلي كان ينبئ بكثير من الاضطرابات وقد شكل نشاط جيش التحرير المغربي في الجنوب، والنزاع بين الأحزاب السياسية تهديدا للقصر، ولهذا اشترط القصر من المسؤولين الجزائريين عن السلاح، أخذ الحيطة والحذر وعدم تسريب السلاح إلى المغربيين، حتى لا يكون دعم الثورة الجزائرية بالسلاح على حساب استقرار المغرب :"عندما نكون في حاجة أكيدة إلى السلاح نذهب إلى العرش فيقدم لنا كمية من الأسلحة، وكان يتم ذلك بصفة سرية، وفي الليل وبحضور رئيس الأركان شخصيا ...وكان القصر يقول لنا سوف نعطيكم كل ما تحتاجون إليه بشرط ألا تتركوا ولو خرطوشة واحدة في وسط المغرب، وعندما جاء بوصوف كنا نواجه مشاكل كثيرة فذات مرة أتت باخرة سلاح اشتريناها على يد المغاربة فاخذوا كمية منه فوقعت مشاكل مما جعل الملك يطلب من بوصوف تعيين أشخاص يشرفون على عملية جمع الأسلحة ."[1]

ولان موارد الحصول على الأسلحة كانت متنوعة صعب على جبهة التحرير الوطني ضبطها، إذ كانت الأسلحة

[1] شهادة عباسي عزوز، مجلة الباحث ، مرجع سابق ، ص 80.

تقتنى من المغاربة ومن القواعد الأجنبية وتجلب من شبكات التهريب المتركزة في طنجة وفي إسبانيا و أوربا، كما أن قيادة الثورة لم تبلغ السلطات المغاربية عن كل شبكاتها وعملياتها خوفا من اكتشافها، ولم تتفهم السلطات المغربية أحيانا وجود مثل هذه الممارسات التي تثير المشاكل والصدامات مع القوات الفرنسية والمغربية، وشددت إجراءاتها في مراقبة نشاط الجزائريين غير المصرح به متحججة بلجوء القوات الفرنسية لاختلاق المبررات وتهديد المغربيين مثلما حدث في احفير وبني يزناسن مرارا ورصده رئيس الدائرة مستهجنا ضغوط الفرنسيين واستفزازات الجزائريين [1]

على طول الحدود من الناظور إلى فكيك كانت تتوزع مراكز جيش التحرير الجزائري و بالقرب منها أقيمت القواعد الخلفية وتجمعات اللاجئين الفارين [2]، وأمام مظهر التضامن الشعبي والاقتبال الرسمي وجهت الإدارة الفرنسية احتجاجاتها للسلطات المغربية، ورأت السلط المحلية أن تحد من سلطات جبهة التحرير الوطني المتزايدة في شرق المغرب، وان تمنعها من مهاجمة الفرنسيين داخل المغرب، لكن القيادات

---

[1] قدور الورطاسي : المصدر السابق ، ص 17 و ما بعدها .

[2] نذكر من هذه المراكز ، بوبكر، احضير، بركان، سعيدية، فقيق ...الخ .

العسكرية الميدانية شعرت بانها امام مضايقات عدائية ([1])، وقد أدت الاحتكاكات المستمرة إلى تزايد الخلافات بين الإداريين البيروقراطيين والثوريين العسكريين والى التاثير سلبا على تطور العلاقات الجزائرية المغربية مستقبلا .

وقد استدعت هذه الخلافات تدخل السلطات السياسية العليا، التي كانت تتجاوز هذه المشاكل اليومية بكثير من الحنكة الديبلوماسية التي لا تحل المشكل من أساسه، وتحفل الشهادات والتقارير الأرشيفية بهذه الحوادث المسببة للخلافات ([2])، ومنها قيام جيش التحرير الوطني باختطاف الرعايا والمدنيين بما في ذلك الفرنسيين ([3])، والاشتباك مع الفرنسيين والقوات المسلحة المغربية والتعدي على المدنيين المغربيين، وكانت السلطات المحلية المغربية تقوم بردود فعل عنيفة، وتلجا إلى محاصرة مقرات ومراكز جيش التحرير

---

[1] انظر، قدور الورطاسي :المصدر نفسه ، ص21 وشهادة محمد العربي التوزاني، مقابلة مع الباحث

[2] انظر تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات حول المغرب والثورة الجزائرية
B 6 DOS 12 ،A :GPRA،N،A،

[3] في صيف 1956وردا على اختطاف فرطاس محمد خطط بوصوف لاختطاف احد الضباط الفرنسيين بوجدة، انظر
Senoussi SADDAR ، Ondes de choc، les transmissions durant la gue de liberation، ed، A،N،A.P،Alger، 2002، p-p، 15-16

الجزائري وحجز شاحنات الأسلحة، وتأديب المتعاونين مع الثورة ([1])

فهل كان موقف التضامن الرسمي المعلن عن دعم الثورة الجزائرية كما تصور القادة العسكريون المضايقون من قبل السلطات المحلية ؟،

يبدو أن السياسيين كانوا اكثر حزما و حكمة منهم، وهذا أمر طبيعي، لقد أكدت كثير من الشهادات أن حكمة الشيخ خير الدين انقضت العلاقات مرارا من أزمات حقيقية، وأن السياسيين كانوا اكثر تفهما للموقف المغربي المنصف في نظرهم للثورة الجزائرية بغض النظر عن تلك الخلافات والتوترات، وفي هذا الإطار نتفهم أحكامهم الصادرة عن المواقف المغربية الرسمية، إذ يشيد السياسيون بهذا الموقف ومنهم الشيخ خير الدين الذي أثنى على مواقف المؤازرة والتضامن التي أبداها المغرب الرسمي، وإسهاماته في رعاية نشاط الجزائريين في المغرب، فقد ذكر أن السلطان محمد الخامس تدخل لإيجاد مناصب عمل للإطارات الجزائرية الفارة من الجزائر، وانه دفع أموالا من خزينة الدولة لشراء الأدوية لجبهة التحرير الوطني، وتبرع بأمواله الخاصة لاقتناء

---

[1] انظر نماذج من هذه الحوادث ، قدور الورطاسي : المصدر السابق ، ص،21

الأسلحة، ولم يتوان يوما في تقديم المساعدات المطلوبة وكل التسهيلات الممكنة ([1])

وبدا الخلاف واضحا بين السلطات المغربية وجبهة التحرير الوطني حول مسالتين هامتين: وضعية القوات الفرنسية في المغرب، وحدود نشاط وسلطة الجبهة على المدنيين الجزائريين في المغرب، فقد طالبت جبهة التحرير لوطني بوضع حد لاعتداءات القوات الفرنسية أو على الأقل منع تحركاتها ونشاطاتها العسكرية والاستخباراتية، ولم يكن بمقدور السلطات المغربية اجبار فرنسا على ذلك، وظلت اتهامات التقصير تتبادل بين الطرفين ([2]).

وكانت السلطات الممنوحة لجبهة التحرير الوطني داخل المغرب مثار نزاع، فقد أقرت السلطات المغربية في البداية الإشراف على شؤون الجزائريين وإخضاعهم لمسؤولياتها، ثم اقتصرت الأمرعلى أولئك المنضويين في نظام الثورة، إلى أن أبدت تحفظاتها على سلطة الجبهة على اللاجئين الذين لا تعرف جنسيتهم في نظرها ويطلبون حماية المغرب .

---

[1] انظر الشيخ خير الدين : المصدر السابق ،ص 182 .

[2] انظر قدور الورطاسي:المصدر نفسه ، ص ـ ص، 24 ـ 25 وشهادة الغالي العراقي، مقابلة مع الباحث.

وقد أخضعت جبهة التحرير الوطني الجزائريين المتواجدين بالمغرب الغربي للنظام المدني لقاعدة المغرب، وأولئك المستقرين في شرق المغرب للنظام العسكري للولاية الخامسة ([1])، وجميعهم ينقادون لسلطة قيادة الثورة ويشتركون في خلاياها ومؤسساتها ويدفعون الاشتراكات ([2])، واعتبرت السلطات المغربية الجزائريين رعايا وضيوف تتحمل جزء من مسؤوليات أمنهم ورعايتهم والإشراف على شؤونهم، وعندما كانت تلجا جبهة التحرير الوطني إلى تأديب بعضهم أو تجنيدهم بالقوة كانت السلطات المحلية تعتبر ذلك تعديا واختطافا، وتدخل في مناوشات مع القادة العسكريين([3])، وعلى الرغم من التضامن الرسمي المعلن فان السلطات المحلية مارست كثيرا من الاعتداءات والمخالفات التي طالت الضغوط على اللاجئين والتعدي على فرق الجيش وإمداداتها، وأثارت كذلك مشكلة الحدود وولاء بعض المجندين في صفوف الثورة للمغرب، وكل هذا كشفت عنه

---

[1] شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث .

[2] انظر الجنيدي خليفة وآخرون :المصدر السابق، ج3، ص ـ ص، 38 ـ 39

[3] شهادة مصطفى درفوفي، وجدة، 26 ديسمبر 2004.

جبهة التحرير الوطني في تقاريرها، وابلغته للسلطات المغربية لكنها لم تجد تجاوبا مع مواقفها ([1])

وأدى تراكم هذه المخالفات والحوادث الى فتح أزمة حقيقية في العلاقات الجزائرية المغربية، ولم تجبر إلا بالدعوة إلى التضامن المغاربي في مؤتمر طنجة، وبتدخلات الملك التي كانت تحد من المطامح القطرية .

2- المشاركة في الحل السياسي للقضية الجزائرية :

اثر الموقف السياسي المغربي من القضية الجزائرية بشكل فاعل على العلاقات الجزائرية المغاربية، ويمكننا اليوم تبين هذا الموقف، وتوضيح اثره على تطور هذه العلاقات بناء على الشهادات المقدمة والوثائق المفرج عنها من قبل الأطراف الفاعلة . ([2])

لقد اقتنع المغرب المستقل بواقع حضور القضية الجزائرية القوي، باعتبار أنها ترتبط بالمشكلة المغربية وبأمن المنطقة، كما أنها قضية تحررية يخوضها شعب شقيق تربطه بالمغرب علاقات متشابكة، وفي هذا الإطار يمكننا تفهم الموقف

---

[1] انظر تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات.A،N، GPRA : A، B6; DOS 12

[2] نقصد الاطراف المغربية والجزائرية والفرنسية

المغربي الداعم للقضية الجزائرية، وقد أعلن الحسن الثاني في شهادته بخصوص الموقف من المشكلة الجزائرية انه :" لم يكن بد من أن ترضخ جميع الحكومات التي تلاحقت في فرنسا لأمر بديهي وهو : أننا لم نذهب إلى المنفى للحصول على الاستقلال ونقبل بحرمان غيرنا منه..."([1])

وتؤكد شهادات قادة جبهة التحرير الوطني أن المغرب لم يكن بمقدوره الاحتراز من المشكلة الجزائرية، أو ترك الثورة الجزائرية لوحدها تواجه الاستعمار، أو حتى منع نشاط الجزائريين داخل التراب المغربي، وذلك بحكم الروابط والمصالح المشتركة وامتداد نفوذ الثورة الجزائرية داخل المغرب وتجاوب الشعب المغربي مع مطالب دعمها ونصرتها([2])

وتفيد مذكرة صادرة عن مديرية الشؤون المغربية والتونسية التابعة لوزارة الخارجية الفرنسية في توضيح الموقف المغربي من القضية الجزائرية، وذلك بتحديدها للاسس المتحكمة في هذا الموقف والمتمثلة في النقاط الاتية :

---

[1] انظر الحسن الثاني : المصدر السابق ، ص 22.

[2] شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث ، وشهادة مهري عبد الحميد ، مقابلة مع الباحث

1ـ وجود مشاعر تضامنية قوية مع الثورة الجزائرية تبديها جميع فئات الشعب المغربي

2 ـ قناعة المسؤولين المغربيين بارتباط القضية الجزائرية بالمغرب، وبان تحقيق السلم في الجزائر وحده الكفيل بأمن المغرب واستقرار الشمال الإفريقي.

3ـ تفهم النزاع الجزائري_الفرنسي باعتباره قضية سياسية تتطلب حلا سياسيا، وذلك بواسطة مفاوضات تجمع الطرفين الفرنسي ـ الجزائري .

وقد تتبعت المذكرة المواقف الرسمية المغربية بدءا من خطاب الملك بوجده ووصولا إلى مبادرة الوساطة في نوفمبر 1957، وأشارت إلى المبادرات المغربية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، وإلى التنسيق المشترك المغربي التونسي ([1]) .

لقد تأخرت السلطات المغربية في إعلان موقفها المتضامن مع الكفاح الجزائري، وذلك بحكم عدم إنهاء السيادة التامة، وخشية من رد الفعل الفرنسي المهدد لاستقلال المغرب، و ما إن توضحت العلاقات الفرنسية – المغربية

---

[1] **Document diplomatique francais** T، 1-2، **op cit** ، documents 433، du 13 decembre 1957، p- p 893-902.

واستكمل المغرب بناء مؤسسات السيادة حتى أعلن صراحة عن موقفه، وقبل ذلك كان قد ارتبط بعلاقات وطيدة مع قادة جبهة التحرير الوطني أساسها التضامن الاخوي ودعم الكفاح الجزائري في إطار سري لا تتضرر معه علاقات المغرب بالسلطات الفرنسية .

وتاكيدا على اهتمامه بالقضية الجزائرية وإيمانا منه بشرعية مطالبها الاستقلالية كثف الملك اتصالاته بالمسؤولين الجزائريين داخل المغرب وخارجه، وبدا يتحمل مسؤولياته في التنديد بالسياسة الفرنسية ومؤازرة القضية الجزائرية، وقد عزم الملك خلال زيارته لوجدة والوقوف على آثار الحرب الممتدة إليها على اتخاذ موقف علني مساند لها، في محاولة منه للفت الأنظار إلى المأساة الجزائرية، ودفع الساسة الفرنسيين لإيجاد حلول لها، وهكذا تضمن خطابه شجبا لسياسة الاضطهاد والدماء، وتأكيدا على ضرورة وضع حد لحرب الجزائر التي تطال المغرب وقد بشر بإمكانية التفاهم بين طرفي النزاع، و بناء علاقات جديدة "قوامها تلبية مطامح الشعب الجزائري في الحرية واحترام المصالح العليا لفرنسا وضمان مصالح الفرنسيين"(1)، وبذلك يكون الملك قد اتخذ موقفا

[1] انظر خطابه، محمد الخامس : انبعث أمة ، ج1، مصدر سابق ص 254

صريحا من الأزمة الجزائرية بالدعوة الى ايجاد حل سلمي، والمطالبة بتحقيق مطالب الشعب الجزائري في الحرية، وهي مواقف خلفت ردود مستنكرة من السلطات الفرنسية .

وأعلن محمد الخامس أن حكومته ستساند القضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة التي يحضرها المغرب لأول مرة ([1])، وأرسل الأمير الحسن الى باريس لاطلاع الحكومة الفرنسية رسميا بالمطالب والمواقف المغربية، وفي الأسبوع الأول من أكتوبر 1956 أجرى عدة لقاءات مع المسؤولين الفرنسيين، وتباحث مع "قي مولي" موضوع المشكلة الجزائرية وموقف المغرب منها، مؤكدا على ضرورة شروع الحكومة الفرنسية في مفاوضة الممثلين الجزائريين، وقد أوضح الحسن الثاني انه استطاع إقناع رئيس الحكومة الفرنسية بان جبهة التحرير الوطني التي تقود الكفاح منظمة موحدة وقوية، ومصممة على تحقيق أهدافها، وان "قي مولي" لم يكن مطلعا على هذه الحقيقة، وأبدى ليونة في إمكانية التباحث مع الثوار الجزائريين([2])، وهذا الأمر شجع الملك محمد الخامس على المضي قدما في تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع و البحث

---

[1] الحسن الثاني : **ذاكرة ملك** ، مصدر سابق، ص، 22. و ما بعدها .

[2] Benjamine STORA، : **op cit** ، p-p، 53-54

عن الحلول السلمية، وكانت مناسبة زيارته الى تونس فرصة لعقد ندوة مغاربية تبلور موقفا مشتركا من المشكلة الجزائرية وتدعو إلى وحدة المغرب العربي، وقد شعرت جبهة التحرير الوطني التي تباحثت مع مبعوثي "قي مولي" بأهمية الجهود التي يبذلها العاهل المغربي، وأبدت بعض المخاوف بخصوص عدم تفهم المغرب لمطالبها الوطنية أواشراكه للمصاليين في المفوضات، ورأت أن تقبل دعوة المشاركة في ندوة تونس المغاربية، وحل وفد جبهة التحرير الوطني بالمغرب لشرح وجهة نظر الحل السلمي للقضية الجزائرية، وقد ذكر محمد خيضر أن الملك تأسف لأصرار فرنسا على عدم الاعتراف باستقلال الجزائر، وانه بالإمكان التوصل إلى حل سلمي يضمن حقوق الجزائريين ولو على حساب مبدأ الاستقلال التام ([1])، وتحدث احمد ابن بلة عن موقف الملك الداعي الى الحل السلمي، وعن الشعور العام الذي أحس به في غمرة تلك المساعي بقرب علاج القضية الجزائرية ([2])، ويبدوا أن السلطان كان مندفعا في دعوته لجبهة التحرير الوطني بالدخول في المفاوضات، ذلك انه لم يقف على استعدادات الحكومة الفرنسية، ويكون قد تأثر بتطمينات الأمير الحسن والرئيس

---

[1] انظر محمد الخا مس :المصدر نفسه، ص 213 .

[2] انظر احمد ابن بلة :المصدر السابق، ص119

بورقيبة، كما انه دعا جبهة التحرير الوطني الى عدم التمسك بمبدأ الاعتراف بالاستقلال كشرط لبدا المفاوضات ونصحها بعدم التشدد والقبول بحل سياسي لا يقر باستقلال الجزائر التام، ولعل هذا الغموض في الطرح هو الذي أملى على جبهة التحرير الوطني إجراء مباحثات مع الملك، واطلاعه على مبادئها ومواقفها وحدود تنازلاتها .

ولم يتحقق شيء من تلك المطامح التي كان ينشدها بورقيبة ومحمد الخامس، لان موقف السياسيين الفرنسيين كان ضعيفا أمام العسكريين الذين خططوا لاختطاف زعماء جبهة التحرير الوطني، وهم على متن الطائرة التي كانت تقلهم إلى تونس، ووجد الملك محمد الخامس نفسه في حرج كبير ليس بسبب أن ضيوفه الجزائريون اعتقلوا، وأن ندوة تونس أجهضت فحسب بل لان الأزمة الجزائرية دخلت منعرجا حاسما باتجاه التشدد وفقدان الثقة في سياسة الحلول السلمية

وقد ظل المغرب يؤكد انشغاله بمخاطر المشكلة الجزائرية، ويبدي تعاونا ودعما لمطالب المسؤولين الجزائريين، وقد نوه محمد الخامس الذي كان يقدم المساعدة المباشرة للثورة الجزائرية أن المساعدة التي يمكن أن يؤديها المغرب

المستقل هو أن يساعد على إيجاد حل للقضية الجزائرية، وان افضل خدمة يمكن أن يقدمها للجزائريين ولفرنسا هو أن يساعد على تسوية المشكلة الجزائرية بوساطته([1])، ويؤكد هذا على نظرة الملك المسالمة ورغبته في تقريب وجهات نظر الطرفين، وعلى تفضيله دائما لأسلوب المفاوضة في حل للمشكلات، ولم يكن هذا الطرح يعجب القادة الجزائريين لأنه لا يجدي نفعا مع فرنسا، بدليل أن جهود الملك السلمية في الإفراج عن الزعماء المعتقلين باءت بالفشل .

وعلى الرغم من كل ذلك لم يفقد الملك الأمل في علاج القضية الجزائرية بالطرق السلمية، ففي بداية عام 1957 توفرت معطيات جديدة، تمثلت في اشتداد مخاطر الحرب وامتدادها إلى المغرب، وفي مساندة بعض الأوساط الأمريكية للقضية الجزائرية ([2])، والرغبة في بناء علاقات صداقة شمال إفريقية –فرنسية، وأدت جهود التنسيق المغربية التونسية إلى إعادة طرح القضية الجزائرية والبحث عن حلول سلمية لها، ومثلما حاول بورقيبة الضغط على جبهة التحرير الوطني للقبول بمفاوضات على أساس الاستقلال المرحلي بذل الأمير

---

[1] ذكر الثعالبي انه استدعي رفقة خير الدين من قبل محمد الخامس للتباحث في هذه المسألة . شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث.

[2] انظر احمد توفيق المدني :المصدر السابق، ص ـ ص، 298 ـ 296

الحسن مساع في مباحثاته مع الوفد الجزائري في أوت 1957 للمطالبة بترتيب أهداف الثورة من الحرب والنظر بواقعية للمشكل الجزائري، ولكن مساعيه فشلت في تليين مواقف جبهة التحرير الوطني [1]

وتحسبا لهذه الضغوط ولما قد يقدم عليه البلدين أعلنت جبهة التحرير الوطني أنها تلتزم بتنسيق المواقف مع تونس والمغرب، وأنها ترغب في إيجاد حل سلمي لقضيتها، ولكنها وأمام إلحاحات بورقيبة وضغوطه بالدخول في مفاوضات دون أية شروط، رأت أن تتوجه إلى الطرف المغربي لكسبه أولا، ولإقناعه بمواقفها في وجوب اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر كشرط لمباشرة المفاوضات، وهكذا جرت سلسلة من المشاورات السياسية طوال عام 1957 لم تخلوا من المفاجئات وتبدل المواقف، فهل ساند محمد الخامس مساعي بورقيبة أم انه أيد وجهة نظر جبهة التحرير الوطني ؟

في أواخر مارس 1957 زار بورقيبة المغرب وتباحث مع محمد الخامس والسياسيين المغربيين مشروع حل سلمي، يقوم على حث جبهة التحرير الوطني للقبول بنوع من الاستقلال المرحلي وإنشاء فدرالية شمال إفريقيا متعاونة مع

---

[1] المصدر نفسه ص ـ ص ، 296ـ 298

فرنسا، وقد شجعت الديبلوماسية الأمريكية على إنشاء حلف متوسطي يقف في وجه امتداد الأفكارالشيوعية إلى الشمال الإفريقي، ووعدت تونس والمغرب بكثير من الامتيازات،([1])، وقد شجع المغرب هذه الاستراتيجية، وألح رسميا على إيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية يضع حدا لامتدادات الحرب الجزائرية، ووعد محمد الخامس بورقيبة بتثمين هذا المسعى وتليين مواقف جبهة التحرير الوطني، واستدعى الشيخ خير الدين والطيب الثعالبي، واطلعهما على مقترح بورقيبة وعما ابلغه اياه ابن بركة القادم من الولايات المتحدة الأمريكية من تعاطف الأمريكيين، وعن رغبته في إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، فشرحا له مواقف ومطالب جبهة التحرير الوطني، وأشارا عليه ببحث هذه المسالة مع قيادة الثورة العليا ([2]).

ورأت لجنة التنسيق والتنفيذ ألا تعارض رغبات محمد الخامس وبورقيبة في البحث عن الحلول السلمية بوساطتهما، مبدية احترازها من نوايا الرجلين في احتواء مطالبها، ومن طموحاتهما المتزايدة في استغلال القضية الجزائرية، خاصة وأن مباحثات بورقيبة – الفاسي تناولت أساسا ملف الصحراء

[1] LE MONDE :du 25 Novembre 1957

[2] شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث

وضرورة تعديل الحدود بما يخدم صالح البلدين ([1])، وأن حساسية تونس والمغرب من إيديولوجية جبهة التحرير الوطني وارتباطاتها بالشيوعية والناصرية زادت عن كل حدودها ([2]) .

وقد أفضت مباحثات جبهة التحرير الوطني في المغرب إلى رفض الفاسي صراحة ما يدعوا اليه بورقيبة من إنشاء رابطة شمال إفريقية - فرنسية ([3])، وإلى إقناع الملك وحكومته بعدم الضغط على القادة الجزائريين والتدخل في شؤونهم الخاصة، مثلما يحاول بورقيبة في تونس ([4])، وعندما شعرت لجنة التنسيق والتنفيذ بان بورقيبة يستعين بمحمد الخامس في الضغط على قرارها طلبت مقابلة الملك، وأرسلت ممثلين عنها للتباحث معه في الموقف الواجب اتخاذه عشية سفره إلى واشنطن ومشاركته في دورة الأمم المتحدة، وشرح بوصوف وكريم بالقاسم مليا وجهة نظر جبهة التحرير الوطني خلال اجتماعهما مع الوفد المغربي المكون من الأمير الحسن وبلا فريج وعلال الفاسي وابن بركة والبصري ومحمد الغزاوي، وقد حاول الأمير الحسن استعمال أسلوب الضغط

---

[1] انظر مقال علال الفاسي ، **صحراء الغرب** ،عدد يوم 3 افريل 1957.

[2] Farhet ABBAS :**Autopsie d'une guerre**، ed، **l'aurore**، Garnier Fréres، Paris، 1981.p 227

[3] انظر ، **صحراء المغرب** ، عدد يوم 20 جوان 1957.

LE MONDE :du 20 Novembre 1957

الذي انتهجه بورقيبة، لكنه لم يسند من قبل المجتمعين ([1])، وأكدت لجنة التنسيق والتنفيذ في لقائها مع الملك رفض الدخول في المفاوضات مع فرنسا قبل اعترافها باستقلال الجزائر، وأن وقف القتال دون شروط معناه الاستسلام، وقد اقتنع الملك والساسة المغربيون بمواقف جبهة التحرير الوطني ولم يخيب الملك ظن القادة الجزائريون فيه ([2])، وأكد في خطاب العرش الموقف من القضية الجزائرية بشكل صريح "فنحن نؤيد دائما رغبتها في الحرية والاستقلال..."([3])، وصارح الرئيس بورقيبة في لقاء القمة بان مساعي بلديهما تركز على الوساطة في حل القضية الجزائرية وتليين مواقف الجانبين دون الضغط على القادة الجزائريين لأنهم أدرى بقضيتهم وبسبل حلها، وصدر بيان القمة يوم 21 نوفمبر 1957 مؤكدا على مطالب جبهة التحرير الوطني ومقترحا وساطة الدولتين التونسية والمغربية على طرفي النزاع للدخول في المفاوضات ([4])، ومثل مشروع الوساطة هذا محور مساعي الملك في الأمم المتحدة، وقد طرح الملك على المسؤولين

---

[1] فتحي الذيب : المصدر السابق ، ص 362.

[2] Ferhat ABBAS : op cit ، p-p، 226-227

[3] انظر محمد الخامس: انبعاث أمة، ج3، الخطب التي ألقيت خلال سنتي 1957 ـ 1958 ،المطبعة الملكية ،الرباط 1958، ص ـ ص، 22 ـ 23

[4] انظر بخصوص مشروع الوساطة جريدة العلم ، عدد يوم 22 نوفمبر 1957.

الأمريكيين المسالة الجزائرية وحاول إقناعهم بتبني مشروع الوساطة في الأمم المتحدة، وحصل الاتفاق على ضرورة وضع حد للمشكلة الجزائرية بالطرق السلمية ([1])، وهكذا كان محمد الخامس مناصرا لوجهة نظر جبهة التحرير الوطني، وقد اظهرت هذه الاخيرة أن الملك محمد الخامس يحظى بالاحترام والسمعة الطيبة في كامل الشمال الإفريقي ولدى الجزائريين خصوصا لانه سياسي متفهم، لا يقوم بالدعاية لشخصه ويعمل لصالح وحدة الشمال الإفريقي في إطارها العربي والإسلامي([2])، واعتبر هذا المديح مغازلة لبورقيبة الذي يقحم نفسه في القضية الجزائرية ويبحث عن الشهرة والزعامة ويتبجح بالأفكار الغربية، وهذه الإشارات من جبهة التحرير الوطني جعلت علال الفاسي يقر آنذاك في صحافته بان دور محمد الخامس في الوساطة يبدو ابرز :"أن الأحوال تفرض على الجميع أن يتجه إلى هذا الشخص الذي لا يريد للجزائر إلا الخير، ومع تجرده عن كل طمع في الاستفادة من قضية الجزائر ولو بالدعاية لشخصه، لانه يعمل في صمت وبدون تبجح..."([3])، وقد أشاد بموقف المسؤولين الجزائريين المتجاوب

---

[1] انظر ، المجاهد، ع 14 (1 فيفري 1958) ص 4

[2] المجاهد ع 12 (15 نوفمبر 1757)

[3] انظر مقال علال الفاسي صحراء المغرب، عدد يوم 16 نوفمبر 1957

مع قرارات المغرب، وهذا في الوقت الذي كانت فيه العلاقات الجزائرية التونسية تتضرر بسبب تأويلات بورقيبة لمفهوم الوساطة وحل القضيةالجزائرية . ([1])

ويتضح لنا أن جبهة التحرير الوطني استطاعت أن تدافع عن مطالبها ومواقفها، وأن تكسب إلى جانبها الموقف المغربي، وذلك على الرغم من التأثير الذي كان يمارسه بورقيبة، وقد كانت فرصة لتعزيز العلاقات مع المغرب، وتسوية بعض القضايا العالقة بين الطرفين،خاصة منها المطالبة المغربية بالاعتراف بمطالبه الترابية ([2])، وقد ساهمت كثير من الظروف في جعل المغرب يظهر تضامنا اكبر مع القضية الجزائرية، ويبدي تفهما لمواقف جبهة التحرير الوطني باعتبارها الممثل الشرعي لكفاح الشعب الجزائري، والطرف الادرى بسبل علاجها، وهو الأمر الذي ساعد في الحفاظ على ودية العلاقات مع المسؤولين الجزائريين.

ونخلص من خلال استعراضنا لتطورالعلاقات الجزائرية المغربية لتأكيد نقاط رئيسية هي:

[1] انظر ، صحراء الغرب ،ع 36، (27 نوفمبر 1957)

[2] Ferhat ABBAS : op cit , p-p, 127-128

ـ ان المغرب الرسمي اكد خلال هذه المرحلة دعمه ومناصرته للثورة الجزائرية، واجتهد في تلبية مطالبها، وتسهيل نشاطاتها في المغرب، وهو ما ادى الى المحافظة على مكانة المغرب قاعدة استراتيجية مهمة كان لها دورها في تفعيل قدرات الثورة على الواجهة الغربية

ـ لقد اعتبرت جبهة التحرير الوطني ان استقلال المغرب يفيد في تكريس الدعم العسكري لنشاطاتها، وارتبطت بعلاقات وطيدة مع القصر، كما لم تفرط في علاقاتها مع النخب السياسية والشعبية حفاظا على قوة التضامن المغربي مع الجزائر المكافحة.

ـ ان النشاط العسكري والسياسي للثورة في المغرب انعكس سلبا وايجابا على تطور العلاقات السياسية، خاصة في ظل حضور الطرف الفرنسي وتزايد المطامح القطرية للمغرب، والخلافات السياسية والايديولوجية واختلاف النظرة ازاء حلول المشكلة الجزائرية.

تطور العلاقات مع ليبيا واثرها على الثورة الجزائرية

بحكم أهميتها الاستراتيجية في دعم الثورة الجزائرية ارتبطت ليبيا بعلاقات متشابكة مع الكفاح الجزائري، وشاركت في دعمه ومؤازرته، وقد أرست جبهة التحرير الوطني منذ البداية علاقات وطيدة مع رئيس الحكومة مصطفى ابن حليم والملك إدريس السنوسي، وكسبت تجاوب فئات واسعة من الشعب الليبي المتضامن بتلقائية مع أهدافها الكفاحية، وقد توفرت كثير من العوامل المساعدة على بلورة تضامن ليبي متواصل مع الثورة الجزائرية، يأتي على رأسها الاستعداد الشعبي والرسمي لدعمها، وفي الوقت نفسه فإن بعض الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تعيشها ليبيا وقفت حائلا أمام دعم نشاط الثورة الجزائرية كما سيأتي بيانها، وعلى الرغم من كل ذلك فإن الموقف الليبي يبدو متميزا في تضامنه مع الكفاح الجزائري، إذ تحولت ليبيا طوال سنوات الثورة إلى معبر للإمدادات العسكرية وحاضن لنشاطات الثورة، كما أنها عدت من أهم الحلفاء السياسيين الذين ترتبطهم علاقات وطيدة مع الثورة الجزائرية، وفي هذا المبحث نحاول التعرف على الموقف الليبي من الثورة الجزائرية، واثره عل تطور العلاقة مع الثورة الجزائرية

أولا- الاهتمامات القطرية وأثرها على الموقف التضامني الليبي

لم يكن استقلال ليبيا خلال السنوات الأولى ناجزا، وقد كان مهددا بكثير من الضغوط والمخاطر، فعلى الرغم من استقلالها المبكر إلا أنها كانت تعيش كثيرا من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد استغلت الدول الغربية الكبرى ضعفها لتجثم عليها باتفاقيات عسكرية كبلت استقلالها الفتي، فبموجب معاهدة الصداقة والتحالف المبرمة عام 1953 استفادت بريطانيا من حق إبقاء القواعد العسكرية لمدة عشرين سنة، وفوضت القوات البريطانية مسؤولية حراسة القصر الملكي في طبرق، والإشراف على شرطة طرابلس ومراقبة عدد من المطارات والموانئ وحركة النقل ([1])، وعقدت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية صداقة مماثلة سمحت لها بإنشاء عدة قواعد عسكرية في ليبيا وممارسة النشاط العسكري مقابل مبالغ مالية ومساعدات اقتصادية لحكومة ليبيا ([2])، وبدورها استفادت فرنسا من اتفاقية صداقة بعد أن قبلت بالجلاء عن إقليم فزان، وسمحت لها هذه الاتفاقية تعزيز حضورها العسكري والمدني في إقليم فزان المتاخم للجزائر، إذ نصت

---

[1] انظر مجيد خدوري : المرجع السابق، ص - ص، 258-263

[2] انظر محمد عثمان الصيد :المصدر السابق، ص90

الاتفاقية الموقعة بين ابن حليم و"منداس فرانس" في أوت 1955 على التعاون في قضايا الأمن والدفاع، ومنح فرنسا بعض المطارات في فزان وحرية تنقل قواتها عبر الجنوب الليبي ([1])، وقد أثار توقيع الاتفاقية ازدياد النقمة على الحضور الأجنبي في ليبيا ومعارضة سياسة الحكومة، إذ نظمت العديد من المظاهرات في طرابلس، ورفعت الاحتجاجات الداعية إلى جلاء القوات الأجنبية ومقاطعة فرنسا ومساعدة الثورة الجزائرية ([2]) .

ويذكر محمد عثمان الصيد أن ليبيا كانت مدفوعة لمنح فرنسا في إقليم فزان ما منحت لبريطانيا وأمريكا في إقليمي برقة وطرابلس من امتيازات، وذلك إرضاء لها وتجنبا للمشكل الانفصالي الذي كانت تثيره بالإقليم، ومن أجل الاستفادة من مساعداتها المالية والتقنية التي تقدمها في هذا الإقليم المعزول([3]).

---

[1] انظر بتفصيل مصطفى ابن حليم :المصدر السابق ص ـ ص 240 ـ 266 ، ومحمد عثمان الصيد:المصدر السابق، ص ـ ص، 108 ـ110

[2] انظر مقررات المؤتمر الشعبي ببنغازي، الهادي المشيرقي: المصدر السابق، ص ـ ص، 254 ـ 255.

[3] انظر مصطفى ابن حليم :المصدر نفسه ، ص،240 .ومحمد عثمان الصيد:المصدر نفسه، ص 108

ويبدوا أن الموقف الشعبي الليبي استنكر صمت الحكومة ولجوءها إلى إبرام معاهدة الصداقة مع المستعمر الفرنسي، الذي يخوض حربا شرسة ضد الشعب الجزائري الشقيق، وكان يأمل في مقاطعة ومعاداة فرنسا وحلفائها الغربيين بدل منحهم الامتيازات العسكرية في ليبيا، ولم تستطع الحكومة الليبية أن تعلن مساندة الثورة الجزائرية جهارا، فالتزمت الصمت حتى لا تنقطع المساعدات التي يلقاها الجزائريون في ليبيا وتتجنب ردود فعل فرنسا وحلفائها البريطانيين والأمريكيين، خاصة وأن ليبيا كانت ما تزال ترزح تحت معانات الفرقة والتشتت السياسي والضعف الاقتصادي، وقد أبدى الملك إدريس وابن حليم تخوفاتهما من تقديم المساعدات المباشرة ومعاداة فرنسا مفضلين خيار الدعم السري الذي أظهر نجاعته وأرضى القادة الجزائريين ([1])، وأما فعاليات المجتمع فقد استغربت صمت الموقف الرسمي من الثورة الجزائرية طوال سنة ونصف من اندلاعها، واستهجنت موقفها من إبرام معاهدة الصداقة مع فرنسا في هذه المرحلة الحساسة التي كانت تتطلب تضامنا أكبر مع قضايا الجلاء والتحرر ومعاداة المصالح الغربية.

---

[1] مصطفى ابن حليم :المصدر نفسه ، ص 358

وقد أكدت الاهتمامات الوطنية الضاغطة حضورها في رسم سياسة الموقف الليبي، إذ كانت الحكومة الليبية تتهددها باستمرار ضغوط القوى الغربية العسكرية والاقتصادية، ولم تستطع توحيد كلمتها في ظل التمزق الإداري والاختلاف المتجدر بين ممثلي الولايات الثلاث المستقلة، والذين يشكلون حكومة ائتلافية ضعيفة يتقاسمون فيها السلطة، وبحسب شهادة ابن حليم فإن حكومته خضعت صاغرة لضغوط وإلحاحات ممثلي فزان بضرورة إبرام معاهدة الصداقة مع فرنسا ([1])، هذا ولم يخول الدستورالليبي الحكومة التنفيذية صلاحيات واسعة، ففضلا عن خضوعها لرقابة البرلمان تجمعت الصلاحيات بيد الملك، وكانت حاشيته تتدخل في شؤون الحكومة وتحالف الموالين لها، وقد أطلق الملك يدها في تصريف شؤون المملكة بشكل فاضح، فأصبح لآل الشلحي المكلفين بنظارة الشؤون الملكية نفوذ ينافس الحكومة، وخص عبد الله عابد السنوسي وهو من الأسرة الملكية لكثير من النفوذ السياسي والاقتصادي، وتشير بعض المصادر إلى أن تحالفا سياسيا انفرد بإدارة شؤون المملكة يضم ابن حليم والبصيري الشلحي ناظر الشؤون الملكية وعبد الله عابد السنوسي، واجتهد هذا

[1] مصطفى ابن حليم : المصدر السابق ، ،ص240

التحالف في مدارات الملك وفي موالاة مصر، إذ كان للسفير المصري حسن إبراهيم الفقي نفوذا خاصا على دائرة ابن حليم([1])، وكانت العلاقات الليبية المصرية تحركها الروابط التي يفعلها السفير المصري، وتتأثر بالوشايات التي يرفعها مناوئو الحكومة أحيانا وبتدخلات القوات الأجنبية، ولعل تخوف الملك وضعف شخصيته زاد في عزلته مما أدى إلى انزواء ليبيا وعدم تفاعلها مع القضايا العربية، واتهامها من قبل القوميين العرب بموالاة الغرب وخضوعها للنفوذ الأجنبي ([2]).

ولكن مشاركة ليبيا في دعم الثورة الجزائرية وموقف ملكها الإيجابي غير كثيرا من قتامة هذه الصورة التي بالغت بعض الأوساط القومية في صبغها على ليبيا، غير أن القرار السياسي لم يكن كافيا وحده لتثمين هذا الموقف الليبي، إذ ظلت ليبيا دولة فتية تشق طريق بناء مؤسساتها وإنمائها الاقتصادي بصعوبة، ويرجع ذلك لضعف مواردها المالية وفقرها المدقع، وإلى التفكك الاجتماعي الموروث عن الاستعمار، فكانت ميزانية الحكومة تعتمد أساسا على

[1] انظر محمد عثمان الصيد :المصدر السابق ،ص ـ ص 110ـ111

[2] انظر عادل نويهض : أيام كانت عربية، مرجع سابق ، ص175.

المساعدات الغربية نظير كرائها للقواعد العسكرية([1])، وعليه لم يكن منتظرا من ليبيا أن تُسهم ماديا في دعم الثورة الجزائرية كما أن ليبيا المعزولة عن العالم الخارجي بضعف تمثيلها الدولي لم يكن موقفها السياسي مفيدا بشكل أكبر للقضية الجزائرية، خاصة وأنها لم تنضم للأمم المتحدة إلا في ديسمبر 1956 ([2])، ولكن كان هناك ثمة ما يميز ليبيا، فموقعها الاستراتيجي كهمزة وصل بين الجزائر والمشرق العربي كان يفيد في ربط إمدادات الثورة، واتخاذها معبرا ومخزنا للأسلحة القادمة من مصر، كما أن التضامن الشعبي والرسمي المنقطع النظير كان يساعد على بلورة علاقات تضامن مفيدة للثورة الجزائرية عسكريا وسياسيا

وعلى الرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة فقد تبلور موقف ليبي متضامن بشكل عفوي وسري مع الثورة الجزائرية، فكان لاندلاعها وقع الأثر في أوساط الليبيين، الذين عبروا عن تضامنهم ونصرتهم لكفاح الشعب الجزائري وتوفير المال والسلاح لدعمه([3])، وفي الأيام الأولى لاندلاع الثورة خاطب الرئيس جمال عبد الناصر

---

[1] انظر بتفصيل، مجيد خدوري : المرجع السابق ، ص287 ، ومصطفى ابن حليم :المصدر نفسه ،ص، 156

[2] انظر مجيد خدوري :المرجع نفسه ، ص 297 .

[3] انظر محمد الصالح الصديق :المصدر السابق ، ص55 وما بعدها

وأحمد ابن بلة ابن حليم في موضوع دعم الكفاح الجزائري بالسلاح وتأمين نقله إلى الثوار عبر ليبيا، فأبدى تجاوبه مع هذا المطلب وذلك رغم المخاطر الكبرى لهذه المهمة، والتي أوضحها للرئيس عبد الناصر بالقول: "أنت تعرف أن القوات البريطانية منتشرة على طول ليبيا من طبرق إلى غرب طرابلس، والموظفون الإنجليز يسيطرون على مراكز حساسة خصوصا في شرطة ولاية طرابلس وفرنسا لا تزال تحتل جنوب ليبيا (فزان)، ولسفارتها في طرابلس وبنغازي جهاز مخابرات من الطراز الأول يرأسه الكومندان "تيزا" وله أعوان وعيون منتشرة في طول البلاد وعرضها وأنت تعرف أن علاقتنا مع فرنسا هي الآن في غاية التدهور بعدما أنذرناها في مذكرة رسمية وطالبناها بالجلاء عن فزان ..."[1]، وإثر عودته إلى ليبيا فاتح ابن حليم الملك في الأمر، وطمأنه بتحمل مسؤولية هذه المهمة الخطرة، وأن السلاح الجزائري سيمرر عبر ليبيا في سرية تامة وبمراقبة القوات الليبية [2]، وإن كان الملك أظهر استعداده لدعم الثورة الجزائرية إلا أنه أبدى مخاوفه من انكشاف الأمر، وما قد يتهدد ليبيا من حماقات الفرنسيين الذين يبحثون عن

---

[1] انظر مصطفى ابن حليم: المصدر السابق ، ص – ص، 350 ـ351

[2] المصدر نفسه، ص353 .

الأعذار للتربص بالبلاد وطلب من رئيس الحكومة الحيطة والحذر في أداء هذه المهمة ([1]).

وهكذا يبدو أن الثورة الجزائرية وجدت تجاوبا حكوميا وشعبيا لدعم كفاحها خاصة في مجال الإمداد ونقل السلاح، وهي المهمة الأساسية التي ستوجه العلاقات مع ليبيا، وقد تحكمت الاهتمامات القطرية والظروف الخاصة بليبيا في رسم السياسة التضامنية مع الجزائر، وأظهر الملك والحكومة والمسؤولين فضلا عن الجماهير الواسعة تجندهم لخدمة الثورة الجزائرية وتسهيل نشاطاتها العسكرية في ليبيا، ومنذ اندلاع الثورة الجزائرية ارتبطت مع المسؤولين الليبيين بعلاقات سرية، وما لبث أن أخدت هذه العلاقات مجراها الطبيعي التضامني

[1] المصدر نفسه،

ثانيا ـ تطور علاقات الثورة الجزائرية مع ليبيا

أمام الشهادات والوثائق المطلع عليها يمكننا أن نميز نمطين من العلاقات جمعت الثورة الجزائرية بليبيا، فهناك نمط العلاقات السرية الذي أطر مهمة تمرير الأسلحة وهناك نمط العلاقات الثنائية المعلنة الذي أطر الجانب السياسي والتضامني مع الثورة الجزائرية، ومن أجل فهم أوسع لمسيرة هذه العلاقات نستعرض حدود هذين النمطين المتكاملين

1ـ العلاقات السرية التي أطرت مهمة تمرير الأسلحة :

نظرا لأهمية ليبيا في تسهيل مهمة مرور الأسلحة ركز المسؤولون الجزائريون والمصريون على كسب السلطات الليبية لإنجاح هذه المهمة، وبحكم حساسية هذه المهمة الخطيرة تقرر الاعتماد حصريا على رئيس الحكومة ابن حليم ليتدبر مع أحمد بن بلة والمخابرات المصرية الخطط السرية للقيام بهذه المهمة، وهذا ما يفسر سرية العلاقة التي شادتها الثورة الجزائرية مع السلطات الليبية والمتعاونين الليبيين، وقد أوضحت مذكرات أحمد ابن بلة وفتحي الديب ومصطفى ابن حليم وبعض شهادات الشهود كثيرا من جوانب تلك العلاقات الخفية نستعين بها في اعادة رسمها.

لقد استفاد المناضلون الجزائريون من خدمات المقاومين التونسيين ولجنة تحرير المغرب العربي في إرساء حضورهم في ليبيا، وإنشاء تنظيم سري يتكفل بمهمة جمع الأسلحة، وربط ابن بلة وبشير القاضي اتصالات واسعة في إطار مشروع الكفاح المغاربي الموحد، إذ يذكر بشير القاضي أنه اتصل بجمعية عمر المختار في بنغازي وكسب تعاون عدد من المناضلين الليبيين، وأن جهود ابن بلة ارتكزت على تنسيق الكفاح المغاربي والبحث عن الأسلحة([1])، وفي صيف عام 1954 ولد مشروع جيش تحرير المغرب العربي في طرابلس، واجتمع ابن بلة مع مصطفى ابن بولعيد لبحث خطط شراء وتهريب الأسلحة، وقد اعتقل ابن بولعيد من قبل شرطة طرابلس واستطاع ابن بلة بشبكة معارفه فك أسره والاتفاق معه على الاستعدادات الأخيرة لإعلان ثورة الفاتح نوفمبر 1954 ([2]).

وشملت التحضيرات التي أعدها ابن بلة بالتنسيق مع المخابرات المصرية شراء كميات أسلحة من المهربين والقواعد الأجنبية في طرابلس، وإرسالها بواسطة شبكات المقاومة

---

[1] انظر شهادة بشير القاضي، جيش التحرير المغاربي 1948-1955، مرجع سابق، ص - ص،169-170

[2] احمد ابن بلة :المصدر السابق، ص106

التونسية إلى الأوراس، وتنسيق التعاون مع بعض التجار الليبيين لشراء ونقل الأسلحة وكسب تعاون بعض المسؤولين الليبيين في تفعيل مهمة الإمداد بالأسلحة بشكل أكبر.

ووقع الاختيار على شخص رئيس الحكومة ابن حليم للتكفل بمهمة التغطية على نشاط تهريب الأسلحة عبر ليبيا، وذلك بحكم تعاونه وعلاقاته الجيدة مع السلطات المصرية، ففاتحه جمال عبد الناصر في الموضوع خلال زيارته للقاهرة في أواخر أكتوبر1954، ووجد منه تجاوبا في أداء هذه المهمة، وذكر ابن حليم انه اشترط اخذ اذن الملك وان تاخذ المهمة طابع السرية التامة، وأنه عقد على هامش هذا اللقاء اجتماعا مع أحمد ابن بلة لتدارس الموضوع وسبل التنسيق[1].

وبفضل تضامنه الإسلامي والقومي وإحساسه بأصوله الجزائرية لم يعارض الملك إدريس منذ البداية تأمين نقل الأسلحة الجزائرية، وأخذا بتوجيهات الملك شرع ابن حليم في رسم مخططاته السرية، مقترحا تسليم الأسلحة في منطقة السلوم الحدودية لقائد قوات دفاع ولاية برقة الذي يشرف على تسليمها لشرطة ولاية طرابلس، وفي طرابلس أنشأ خلية شرطة خاصة بمهمة نقل وإخفاء الأسلحة أوكل رئاستها للعقيد

---

[1] مصطفى ابن حليم: المصدر السابق، ص ـ ص، 350 ـ 352

عبد الحميد بي درنة، وجعلها تابعة لرئاسة الحكومة ومستقلة عن مسؤولية القائد الإنجليزي جايلز، ويتسلم الثوار الجزائريون الأسلحة في طرابلس ليدخلوها إلى الجزائر بطرقهم الخاصة وبمساعدة بي درنة دائما، واطمأن ابن حليم والملك بهذه الخطة على نجاح مهمة تمرير الأسلحة لثوار الجزائر[1].

واستفادت الثورة الجزائرية بواسطة هذا المخطط السري من تهريب كميات معتبرة من الأسلحة عبر طرابلس، استقدمت من مصر بحرا وبرا، وقد ضمنت السرية المطلقة لهذا النشاط عدم اكتشاف المخطط رغم الرقابة الأجنبية المشددة وبناء علاقات تعاون وتنسيق استمرت لسنوات، وبذلت خلالها خلية بي درنة جهودا جبارة لانجاح مهمتها والتجاوب مع مطالب الجزائريين.

وأسهم تعاون السلطات الليبية في تسهيل النشاط العسكري للثورة الجزائرية وإمداد جبهات القتال بشحنات مهمة من السلاح، إذ أمن رئيس الحكومة إنزال شحنة اليخت انتصار في ديسمبر 1954، وسهل بي درنة مهمة إنزالها وإخفائها في مخازن سرية وتسليمها لأحمد ابن بلة، وتم تأمين شحنة أخرى أنزلتها سفينة دينا في مارس 1955، وفي نوفمبر

---

[1] انظر مصطفى ابن حليم:المصدر السابق، ص ـ ص، 353 ـ 356

1955 أنزلت شحنة ضخمة أشرف ابن بلة وبي درنة على تخزينها في مخازن الثورة بزوارة، وتطلبت مهمة إدخال هذه الأسلحة إلى الجزائر جهودا مضاعفة نسقها ابن بلة مع الليبيين والتونسيين، واستدعى الأمر فيما بعد إنشاء شبكة جزائرية لنقل الأسلحة، ويذكر فتحي الديب في هذا الشان أنه انتقل رفقة ابن بلة إلى طرابلس في أكتوبر1955 من أجل لقاء المسؤولين الليبيين وتسهيل مهمة إدخال مخزون الأسلحة، وأنهما تلقيا من بي درنة تعاونا لتليين العقبات التي كان يشكوا منها محساس لتمرير الأسلحة[1]، وقد قضى ابن بلة أياما طويلة في طرابلس للسهر على نشاط تمرير الأسلحة، استغلها في كسب تعاون رئيس الحكومة الليبية وبعض المسؤولين والوطنيين الليبيين المتعاطفين مع ثورة الجزائر، ولم تنجح مساعي السلطات الفرنسية في مواجهة حملة التهريب الواسعة عبر ليبيا وتونس، ولا في كشف خيوط التعاون الرسمي الليبي في دعم هذا النشاط، وإن كانت تأكدت أن نشاط ابن بلة في القاهرة وطرابلس يقف وراء شحنات الأسلحة المتدفقة على الجزائر، وشجعت استخباراتها للقضاء عليه وإنهاء نشاط

[1] فتحي الذيب: المصدر السابق، ص ـ ص،127 ـ 128

الجزائـريين في ليبيـا ولكـن دون جـدوى(1)، ويـذكر رئـيس الحكومة الليبية أن خطط تمرير الأسلحة كانـت ناجعـة ومفيـدة "واستمر هذا الحال في سـرية وكفـاءة تـامتين لمـدة سـنة تقريبـا: وكـان الأخ أحمـد ابـن بلـة يـتردد علـى طـرابلس للإشـراف والتنسيق،ولكنه كان يرفض أية حراسة نعرضها عليه فقـد كـان يصر على السرية التامة في تنقلاتـه "(2)، ويـشير ابـن حلـيم إلى إحدى طرائـف مراوغاتـه للـسلطات الفرنـسية إذ تـصادف في صـيف1955 أن ضـرب موعـدا في بيتـه مـع أحمـد ابـن بلـة ومساعديه وموعدا مع السفير الفرنسي بليبيا في نفس التوقيت، وفي لحظة التباحث مع ابن بلة في قـضايا تمريـر الـسلاح حـضر السفير الفرنـسي حـاملا معـه رسـالة مـستعجلة مـن حكومتـه تطلب المساعدة في القبض على طريد العدالة الفرنسية ابن بلـة، فوعده بذلك وعاد إلى مباحثاته مع أحمد بن بلة(3).

ويبدو لنا أن الصلات التي أوجدها ابن بلـة ومـساعدوه في ليبيا كانت وطيدة، سواء مـع المـسؤولين الحكـوميين أو مـع المتعاونين الليبيين، وأنها انصبت على خدمة هدف رئيـسي هـو

1 انظر بخصوص محاولة اغتيال ابن بلة في طرابلس ، احمد ابن بلـة:المصدر السابق، ص ـ ص، 107ـ109، ومصطفى ابن حليم: المصدر السابق ، ص 358

2 مصطفى ابن حليم : المصدر نفسه، ص 357

3 المصدرنفسه ، ص ـ ص، 357 ـ 358

إنجاح مهمة تمرير الأسلحة، وذلك بواسطة مخططات سرية أشرف رئيس الحكومة ومساعده بي درنة على تنفيذها وتقديم مختلف التسهيلات لتأمين نشاط الجزائريين، وإذ نعتبر ذلك خطوة إيجابية للموقف الرسمي فإننا نعده مخاطرة تشجع لها رئيس الحكومة والضباط الليبيين، خاصة وأن رقابة الفرنسيين والاستخبارات الغربية كانت مبثوثة في كل مكان، وفي عام 1956 حصل جلاء القوات الفرنسية عن فزان ,وتشجعت ليبيا اكثر لدعم امدادات الثورة وتسهيل نشاطها، , وهكذا قطعت الثورة الجزائرية أشواطا مهمة وهي تتدعم بإمدادات الأسلحة القادمة من ليبيا وبمساعدة سلطاتها الرسمية الثمينة ومؤازرة المتعاونين الليبيين .

2 ـ العلاقات الجزائرية الليبية في مرحلة الاحتضان المعلن:

بعد عام ونصف من اندلاع الثورة الجزائرية تشجعت ليبيا لإعلان تضامنها ودعمها للقضية الجزائرية، وذلك نتيجة توفر عوامل مهمة ساعدت على ذلك نذكر منها:

ـ تزايد حجم التضامن الشعبي مع الثورة الجزائرية وضغوطه على السلطات الرسمية لتكريس تضامن فعال مع الجزائر المكافحة، خاصة دعوة الشخصيات السياسية والنقابية والمثقفين إلى اتخاذ مواقف صريحة وجريئة من ثورة الجزائر

ومقاطعة فرنسا المحتلة، وقد سارت في عام 1956 مظاهرات عديدة للتضامن مع الجزائر منها تلك المنضمة يوم 06أفريل 1956، والهبة الشعبية التي قامت على أعقاب اعتقاد زعماء الثورة في 23أكتوبر1956، كما دعت لجنة مناصرة جيش التحرير الجزائري منذ عام 1956 إلى تنظيم العديد من المظاهرات والاكتتابات لصالح الثورة الجزائرية [1] .

- جلاء القوات الفرنسية عن إقليم فزان، وفرض السلطة على الأجهزة الأمنية في طرابلس، فمباشرة بعد محاولة اغتيال أحمد ابن بلة تمت تنحية جايلز من مسؤولية الأمن، وشرع في سياسة لبننة الشرطة والامن، وهذا الأمر شجع المسؤولين الجزائريين والليبيين أكثر على توطيد تنسيقهم،وسمح للسلطات الليبية بإعلان تضامنها مع الثورة الجزائرية [2].

- حاجة الثورة الجزائرية إلى إبراز الدعم السياسي لليبيا بعد اطمئنانها على سرية النشاط العسكري، إذ أصبح الدعم

---

[1] انظر، مقلاتي عبد الله : التضامن الشعبي الليبي ودوره في مؤازرة الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، يصدرها المركز و د ب ح و ث 1954، ع7،(2002) ، ص ـ ص، 171ـ173

[2] انظر مصطفى ابن حليم: المصدر السابق، ص358

السياسي والدبلوماسي يحضى بأهمية قصوى في استراتيجية الثورة الجزائرية منذ عام 1956 .

وقد تجلت مظاهر تكريس العلاقات الثنائية والجهر بها في إعلان السلطات الليبية مساندتها للقضية الجزائرية، وفي عقد الكثير من اللقاءات والمباحثات وإبرام الاتفاقيات، وترسيم بعثة جبهة التحرير الوطني في ليبيا وتسهيل نشاطاتها .

وقد أحجمت السلطات الليبية في البداية عن إعلان دعمها للثورة الجزائرية خشية الاصطدام بفرنسا والدول الغربية، وانفضاح دعمها المباشر لمرور الأسلحة عبر أراضيها، وأمام ظهور عوامل مساعدة على الجهر بموقفها واستجابة لمطالب الجماهير المتضامنة بدأت الحكومة الليبية تظهر مواقف صريحة من المشكلة الجزائرية، وتحاول تبرير موقفها من عقد اتفاقية الصداقة مع فرنسا، خاصة وأن المعارضة وبعض البرلمانيين طالبوا الحكومة بدعم صريح للثورة الجزائرية، وبضرورة مقاطعة فرنسا والتخلص من معاهدة الصداقة التي أبرمت معها، واضطر رئيس الحكومة للتوضيح أمام مجلس الأمة في دورة جوان1956 أن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا تدعم القضية الجزائرية وتستنكر السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، "إن القضية الجزائرية شغلت وتشغل الجميع"، وأكد

بخصوص مطلب مقاطعة فرنسا أن ليبيا ستنسق موقفها في إطار لجنة جامعة الدول العربية الخاصة بمقاطعة فرنسا، وأنها ستكون أول دولة تنفذ القرار[1]، وأوضح رئيس الحكومة في مناسبة أخرى أن الصداقة التي تربط فرنسا بليبيا مرتبطة بموقف فرنسا من قضايا شعوب المغرب العربي المطالبة بالحرية والاستقلال، وأن القضية الجزائرية تأتي على رأس أولويات السياسة الخارجية الليبية [2].

وهكذا يبدوا أن حملة انتقاد سياسة الحكومة الخارجية وموقفها من الثورة الجزائرية ساهما في الجهر بالموقف الليبي، وفي التأكيد أن ليبيا تقف إلى جانب قضية الشعب الجزائري المطالب باستقلاله، وأنها تدعوا طرفي النزاع للتفاوض وإيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية، وقد علق رئيس الحكومة في مذكراته على دبلوماسية الموقف الليبي منذ عام 1956 بالقول:"...أصبحت مساعدتنا للثورة الجزائرية حقيقية يعرفها الخاص والعام ولكن الحكومة الليبية كانت شديدة الحرص على الادعاء بأنها تقف موقفا محايدا تماما، فبينما تعطف على آمال الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال إلا أنها لا تساعد

---

[1] نظر جريدة طرابلس الغرب، عدد يوم 3 جوان 1956

[2] انظر، طرابلس الغرب، عدد يوم 27 جوان1956

على أعمال العنف، ولذلك فهي تدعو فرنسا وثوار الجزائر إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات للوصول إلى حل سلمي، طبعا كان كل هدا ستار دبلوماسي لأن مساعدات ليبيا للجزائر زادت نوعا ومقدارا"[1]، ونوه ابن حليم الى أن حكومته تعمدت السماح للمؤسسات الشعبية بإنشاء جمعيات مناصرة الثورة الجزائرية وبجمع التبرعات لصالحها، "وكنا في الحكومة الليبية ندعي أن لا دخل لنا بالأعمال الشعبية العفوية، وأن خير سبيل أمام فرنسا هو الاستجابة لنصائحنا باتباع الطرق السلمية مع الثورة الجزائرية وإيقاف القمع والقتل والتشريد التي تقوم بها القوات الفرنسية في الجزائر "[2]

ويتضح لنا أن موقف الحكومة الليبية بدبلوماسيته المراوغة حاول عدم إقحام نفسه مباشرة في مشاكل مع فرنسا، وعدم لفت الانتباه إلى الدعم السري الثمين الذي يقدم لثورة الجزائر، ويبدو أن توافقا حصل في تنسيق المواقف، إذ كانت جبهة التحرير الوطني تشير على الحكومة الليبية اتخاذ الموقف المناسب حفاظا على مكاسبها في ليبيا، وعليه بدأ موقف حكومة ليبيا السياسي يتضح منذ عام 1956، إذ أكدت

[1] انظر مصطفى ابن حليم : المصدر السابق ،ص358

[2] المصدر نفسه ص - ص358_359

مساندتها للقضية الجزائرية ودافعت عن حق الشعب الجزائري في نيل استقلاله، ونددت بالسياسة الفرنسية واستنكرت الجرائم الفرنسية المرتكبة في الجزائر([1])، كما احتجت باستياء بالغ على اختطاف زعماء الثورة الخمسة في أكتوبر 1956 ([2])، وأعلنت عن دعمها المادي للاجئين الجزائريين([3])، وجهرت الحكومة الليبية بموقفها المساند للقضية الجزائرية في المحافل الدولية والأمم المتحدة، فقد رد مندوب ليبيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر1957 على مزاعم فرنسا، مفندا ادعاءاتها في أن الجزائر مشكلة داخلية لفرنسا، ومشهرا بالقمع والإرهاب المسلط على الشعب الجزائري "إن الحرب التي تشنها الحكومة الفرنسية في الجزائر هي أنموذج للحرب الاستعمارية، إن هذه الحرب التي يسميها الفرنسيون عملية تهدئة هي في الواقع أكبر الحروب الاستعمارية، نظرا لما خلفته من دماء وآلام وتشريد المدنيين العزل"، ونددد ممثل ليبيا بالاعتداءات الفرنسية على الحدود المغربية والتونسية والتي طالت ليبيا كذلك، وخلص في الأخير إلى بيان موقف بلاده من المشكلة

---

[1] انظر، طرابلس الغرب ، عدد يوم 27 جوان 1956

[2] انظر فتحي الديب : المصدر السابق ،ص 279. و طرابلس الغرب، عدد يوم 23 اكتوبر 19556

[3] اتخذ مجلس الوزراء الليبي في ماي 1957 قرارا بتقديم هبة مالية للاجئين الجزائريين قدرها خمسة الاف جنيه ليبي، انظر المقاومة الجزائرية ،ع16(3جوان 1957)

الجزائرية مؤكدا على تحميل فرنسا مسؤولية عدم اعترافها باستقلالية القطر الجزائري، وتمثيل جبهة التحرير الوطني، وامكانية تعايش المعمرين في الجزائر المستقلة([1])، وبذلك ساهم الموقف الليبي في الضغط على السياسة الفرنسية ودفعها للاعتراف بالحقائق الميدانية والبحث عن الحلول السلمية للقضية الجزائرية، وفي الوقت نفسه استمرت ليبيا في دعمها لنشاط الثورة العسكري، إيمانا منها بأن الخيار العسكري يساهم في دفع الفرنسيين للاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وفي ذلك تأييد لوجهة نظر جبهة التحرير الوطني، مما يدل على التوافق السياسي وعلى حيادية وتضامن الموقف الليبي اللامشروط مع القضية الجزائرية، وهذا أمر مهم زاد في وطادة علاقات الثورة الجزائرية مع السلطات الليبية، في حين ساهمت تدخلات بورقيبة ومحمد الخامس وضغوطهم في خلق أزمات مع قيادة الثورة الجزائرية.

لقد أرست الثورة الجزائرية علاقات تعاون وتنسيق وطيدة مع السلطات الليبية ارتكزت في البداية اساسا على تسهيل مرور الأسلحة ورعاية نشاط الثورة الجزائرية في

---

[1] انظر خطاب سيد الجربي ممثل ليبيا في الامم المتحدة، المجاهد، ع 14 (15ديسمبر 1957) ص7

طرابلس، وما لبثت أن امتدت العلاقات إلى دعم النشاط السياسي وتنسيق المواقف الديبلوماسية لمساندة القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وتطلب الأمر إجراء اتصالات ولقاءات متكررة مع رئيس الحكومة والملك إدريس ومع المسؤولين الليبيين، وان كانت بعض تلك اللقاءات المهمة الخاصة بالتسليح اتسمت بالسرية التامة فإن لقاءات أخرى أفصح عن مضمونها، كونها بحثت الجوانب السياسية وعبرت بودية عن التضامن المشروع لليبيا مع كفاح الشعب الجزائري،

وقد أدار ابن بلة معظم تلك اللقاءات والمباحثات مع رئيس الحكومة الذي أشار إلى انها تتعلق بأمر إدخال السلاح ونقله، فقد قدمت لادخال الاسلحة الى الجزائر تسهيلات مختلفة من قبل التونسيين والمصريين وبعض التجار الليبيين، وذلك إلى أن تدعم النشاط بإنشاء قاعدة إمداد جزائرية في ليبيا([1])، وبدء من عام 1956 ازدادت الأهمية الاستراتيجية لليبيا، وشارك ابن بلة في إدارة شؤون القاعدة أعضاء الوفد الخارجي الآخرون، ومنهم دباغين والمدني فضلا عن المسؤولين الميدانيين الذين كانوا في الغالب موالين لابن بلة، وقرر الوفد الخارجي تفعيل النشاط العسكري والسياسي في ليبيا، فعقد

[1] شهادة محمد الطيب بيزار ،مقابلة مع الباحث

دباغين والمدني في ماي 1956 مباحثات مع رئيس الحكومة الليبية في طرابلس أفضت إلى تعزيز نشاط مرور الأسلحة برا عبر ليبيا، وتوسط الحكومة لشراء الأسلحة للثورة باسمها، وبخصوص طلب نقل الأسلحة جوا إلى الجزائر المقدم منذ أفريل1956 تجاوب رئيس الحكومة مع مقترحات الوفد الخارجي، وتقرر بعد طول نقاش مايلي:

ـ وضع رئيس الحكومة الليبية مطارين تحت تصرف قيادة الثورة لاستعمالهما في نقل الأسلحة جوا الى الجزائر

ـ تهريب الأسلحة بواسطة طائرة "دوكوتا" الصغيرة التي لا تكتشفها الرادارات الفرنسية

ـ دخول السلاح بواسطة طائرات مصرية إلى طرابلس، وأن تتولى الحكومة الليبية تأمين هذا النشاط السري [1].

وهكذا نجح هذا اللقاء في تسخير النقل الجوي لإدخال الأسلحة الموجودة في ليبيا إلى الجزائر، ولكن الوفد الخارجي الذي تبنى المشروع باقتراح من مصر تراجع عنه لاستحالة تجنب الرقابة الفرنسية، وقد مثل المشروع مخاطرة حقيقية تردد أمامها ابن حليم، ولكنه قبلها مما يؤكد استعداده التام لتلبية

---

[1] انظراحمد توفيق المدني : المصدر السابق، ص_ص،139_143

جميع مطالب الكفاح الجزائري، وقد وعد بمحادثة الملك في أمر إنشاء إذاعة جزائرية في ليبيا وإجراء مقابلة مع مسؤولي الثورة([1]). فهل كانت هذه المقابلة لأجل تقديم الشكر أم أن الوفد الخارجي كان يهدف من ورائها إلى ربط الاتصال المباشرمع الملك؟، وضمان كسب موقفه لدعم مطالب الثورة المتزايدة في ليبيا ؟.

يبدو أن الزيارة ومقابلة الملك يوم 13 جوان 1956 جاءت لتحقيق الغرضين معا، إذ أرادت جبهة التحرير الوطني من خلالها ترسيم علاقاتها مع السلطة العليا، وكسب الملك إلى صفها لتجاوز بعض الصعوبات التي تضعها بيروقراطية الإداريين في وجه نشاطها، ومن أجل تقديم الشكر للملك على مساعداته للثورة الجزائرية، واعتماد ممثل للجبهة في المملكة الليبية([2])، ونعتمد في غياب المصادر الليبية رواية المدني في التعرف على القضايا المطروحة خلال اللقاء، فهو يؤكد أن المقابلة التي حضرها رفقة دباغين ودردور تناولت قضايا دعم الثورة الجزائرية، وأن الملك بدا متعاطفا معهم وهو يستمع

---

[1] المصدرنفسه، ص ،ص، 143،152

[2] يذكر المدني أنه تم ترشيح عمر دردور لهذه المسؤولية، ويبدو أن أطرافا من الوفد الخارجي اعترضت على ذلك وضل بشير القاضي مسؤولا عن قاعدة ليبيا وواصل دردور عمله في هيئة الوفد الخارجي نوفي عام1958 عمل طبيبا بقاعدة تونس

لمداخلاتهم، وأكد في رده أن الجهاد القائم في الجزائر هو جهاد إسلامي يجب على الجميع المساهمة فيه، وأن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا تشترك فيه روحا وبدنا، ولو أن الثورة الجزائرية فتحت أبوابها للمتطوعين لهب رجال ليبيا للانضمام إليها، وأوضح الملك بخصوص طلبات الجزائريين أنه يوافق على الاتفاق المتوصل إليه مع ابن حليم، وأن المطارات المطلوب تخصيصها لنقل السلاح جوا ستسلم للثورة الجزائرية بعد إصلاحها، وأما دخول السلاح برا فقد أمر الجيش بعدم اعتراضه وختم الملك كلامه قائلا:اعتبروا حكومة ليبيا "حكومتكم الخاصة، ما طلبتموها في إعانة أو في مسعى إلا قامت به وبأمر مني،بكل سرعة وبأكثر ما لدينا من قوة ومن جهد،وما أردتم أن تتوسط لكم بشراء سلاح أو في مسعى سياسي أو دبلوماسي إلا كانت مستجيبة لكم فورا"(1) .

لقد كانت هذه خلاصة جواب الملك، تأثر لها الوفد الجزائري وهو يلقى في أول لقاء له بالملك هذا الموقف الإيجابي والاستعداد المطلق لدعم الكفاح الجزائري، وسوف يستثمر هذا الموقف خصوصا في مجال نقل السلاح برا وبحرا وجوا، فكلما اعترضت هذه المهمة مشاكل أو صعوبات يعجز عنها

---

[1] انظر احمد توفيق المدني: المصدر نفسه ، ص_ص 164_165

رئيس الحكومة يلجأ المسؤولون الجزائريون إلى الملك رأسا فيبدي عطفه ويأمر الحكومة والمسؤولين في الإدارة والجيش بتسهيل نشاط الثورة الجزائرية، وهذه المواقف التضامنية جعلت الملك إدريس يحضى باحترام وتقدير قادة الثورة الذين وطدوا معه علاقات التضامن، وتلقوا منه تأييدا ومساندة لا محدودة، وكانوا يلجأون إليه لاطلاعه على تطورات الثورة واستشارته في قضاياها السياسية، وإدراكا للدور السياسي الذي يمارسه مدير التشريفات الملكية البصيري الشلحي ربط المسؤولون الجزائريون علاقات وثيقة معه، وكان بدوره يتدخل لدى الملك والحكومة لتلبية مطالب الجزائريين، وقد سجل تفانيه في خدمة الثورة الجزائرية([1]).

لقد أفادت التحالفات السياسية التي أرستها الثورة الجزائرية (الملك،الحكومة،التشريفات الملكية، الجماهير الشعبية) في تأمين نشاط الثورة في ليبيا، والذي كان ينهض بمهمة استراتيجية هي نقل السلاح إلى الثوار، وفي بعض الأحيان كانت هذه المهمة تعترضها مشاكل طارئة تستلزم تدخل قيادة الثورة لدى مختلف أطراف السلطة، فإثر حرب السويس ورغم

[1] انظر تقرير مسؤول جبهة التحرير الوطني في ليبيا GPRA <u>A.N.A. :</u>4، B ، 4- ، DO

الموقف الإيجابي لليبيا[1] ساءت العلاقات الليبية المصرية، وواجه المسؤولون الجزائريون حرجا كبيرا في الحفاظ على علاقاتهم مع المصريين وكسب الموقف الليبي، اذ تسبب الملحق العسكري لسفارة مصر في طرابلس في حوادث الاضطراب، وتناهى إلى الملك أنه يوزع أسلحة الجزائريين على المتظاهرين ويتحصن بالسفارة المصرية، فأمر بتطويق السفارة وطرد الملحق بالقوة وغلق الحدود ومنع دخول الأسلحة برا[2]، والحق أن سلوك الملحق العسكري المصري كان سافرا ومضرا بعلاقات الثورة مع السلطات الليبية، ولقي استهجان المسؤولين المحليين عرعار وابن عودة، اللذين اعتبرا أنه استغل إشرافه على نقل الأسلحة الجزائرية في الإضرار بالأمن الليبي وبسمعة الجهاد الجزائري [3]، ووصف محمد الهادي عرعار مسؤول التسليح الوضع في تقريره قائلا: "ساد جو مضطرب بيننا وبين السلطات المحلية، وعلى الرغم من كل شيء تمكننا من تهدئة الوضع

---

[1] أعلنت الحكومة الليبية في غياب الملك ورئيسها عن تأيد ليبيا خطوة تامين القناة وإدانة أي عدوان على مصر، ومنعت القوات البريطانية في ليبيا من المشاركة في أي عمل عسكري ضد مصر انطلاقا من قواعدها .

[2] انظر محمد عثمان الصيد: المصدر السابق، ص - ص، 114_115

[3] انظر شهادة ابن عودة المقدمة في الملتقى الوطني الاول لكتابة تاريخ الثورة ،المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، مصدر سابق ،ج 2 ، ص40

واسترجاع ثقة الليبيين واحترام المصريين[1]، لكن الأزمة لم تحل إلا ببذل مساع حثيثة مع السلطات الليبية تولاها المسؤولون المحليون والوفد الخارجي، فقد حل دباغين والمدني بطرابلس، واجتمعا يوم 04 ديسمبر 1956 برئيس الحكومة الذي وعد ببذل جهوده من أجل تجاوز الأزمة وعودة مرور الأسلحة برا، وأكد وزير الخارجية سيد الجربي للوفد الجزائري أن الخلاف المصري ـ الليبي هو خلاف عابر، ولن يكون له تأثير على قضية الجزائر التي يتفانى الجميع في خدمتها، معربا عن وضع خدماته بصفته الرسمية والشخصية تحت تصرف الثورة، وخلال الاجتماع برئيس الحكومة ثانية توضح أن حكومته عاجزة عن البت في هذا الموضوع لأنه من صلاحيات الملك، وانه لا شيء يمكن فعله سوى إقناع المصريين بإرسال الأسلحة بحرا من مرسى مطروح إلى طرابلس مؤقتا إلى أن تعود العلاقات مع مصر إلى سالف عهدها، لكن المصريين اظهروا تحفظهم على هذا المقترح وأصروا على نقل الأسلحة برا، فكان على جبهة التحرير الوطني أن تلجا إلى الطرق

---

[1] انظر تقرير الهادي محمد عرعار عن مهمته في ليبيا المؤرخ يوم 3 جويلية 1957، A.N.A. GPRA، B 4، DOS 4 - 8

السرية في النقل، واعتماد وساطة عبد الله عابد السنوسي في إنجاح المهمة بشاحناته التجارية ([1]).

ولم تكن هذه الأزمة الوحيدة التي أثرت على نقل الأسلحة، إذ تعرضت العلاقات المصرية الليبية في ماي 1957 للتأزم من جديد، وصدرت الأوامر بغلق الحدود خوفا من التدخل المصري في برقة، وأدى رفض المصريين ادخال الاسلحة بحرا إلى تعطل مرور الأسلحة، ولم تنجح مساعي جبهة التحرير الوطني في ثني موقف الطرفين، وتبين من خلال مقابلة رئيس الحكومة الليبية أن قرار منع دخول الأسلحة اتخذ من قبل الملك وأنه وحده المخول برفعه، فقرر مبعوث جبهة التحرير الوطني توفيق المدني الاتصال بالملك، ويبدوا أنه عرف كيف يؤثر على موقفه ويبين له خطورة القرار على مصير جهاد الجزائريين، فأمر الملك بفتح الطريق البري أمام السلاح الجزائري، وطلب من قائد قوات برقة بوقوطين تقديم التسهيلات اللازمة حالا منبها إياه قائلا:"إذا ما نحن خسرنا استقلال ليبيا وكسبنا استقلال الجزائر فنحن الرابحون"([2])، وقد وقف المدني على تنفيذ الأوامر وانطلاق شاحنات النقل برا إلى

[1] صاحب أعمال ثري من الاسرة الملكية ومقرب من ابن حليم والشلحي، انظر احمد توفيق المدني: المصدر السابق ص ـ ص، 275 ـ 276

[2] انظر بتفصيل المصدر نفسه ، ص ـ ص، 302 ـ 305

طرابلس، ونجحت المساعي الجزائرية في تليين موقف الملك إدريس الذي كان على ما يبدو متخوفا من تعاون المصريين مع المعارضة الليبية ومتأثرا بتقارير الأجانب والعقيد بوقوطين بوجود مؤامرات مصرية ضد بلاده، وأمام كل المخاطر أبى الملك إلا أن يكرس تضامنه مع قضية الجزائر مقدما إياها على مصالح ليبيا الوطنية.

وعدا هاتين الأزمتين المؤقتتين فقد استمر نشاط مرور الأسلحة برا وبحرا في أجواء من التنسيق والتعاون المثمر، وقد أشاد مسؤولوا التسليح بالجهود والتسهيلات التي كانت تلقاها مهام الإمداد في ليبيا، والتي امتدت إلى شراء الأسلحة باسمها ودخول الأسلحة جوا وإشراف الضباط الليبيين على نقل الأسلحة والتوسط لدى بعض الدول للحصول على الدعم السياسي والعسكري[1].

وفضلا عن تدعم النشاط العسكري ازداد النشاط السياسي توسعا نتيجة مظاهر التضامن السياسية والشعبية، ورأت قيادة الثورة في جوان 1957 أن تنشئ بعثة جبهة التحرير الوطني لتتولى الإشراف على النشاط السياسي والمصالح المختلفة للثورة كالإعلام والشؤون الاجتماعية

[1] انظر شهادة اوعمران ، محمد عباس : ثوار...عظماء ، مصدر سابق، ص187

والصحية، في حين أصبحت مهمة الإمداد والتسليح تتولاها مديرية مستقلة تابعة لأوعمران ([1])، ويؤكد المسؤولون عن البعثة أن السلطات الليبية قدمت كل التسهيلات اللازمة لمزاولة نشاطهم السياسي، وان رئيس الحكومة وضع تحت تصرفهم بناية فخمة وسط طرابلس، وسمح باذاعة حصة "صوت الجزائر" من محطتي طرابلس وبنغازي، وقدمت تسهيلات مختلفة للهلال الأحمر الجزائري ليسهر على جمع التبرعات واقامة الاكتتابات ([2])، وقد ساهمت هذه البعثة في تمثيل الثورة والتعريف بتطوراتها وإدارة العلاقات مع مختلف السلط الليبية، وتأطير التضامن الذي كانت تنهض به الجماهير الليبية في طول البلاد وعرضها([3]).

وقد دعت استعدادات ليبيا لدعم الكفاح الجزائري إلى طلب إقامة مراكز لجيش التحرير الوطني في الجنوب الليبي، وتجاوبت معه ليبيا، ولكن فتح جبهة الحدود الليبية صاحبه

---

[1] انظر عن نشاط هذه المديرية Abdelmadjid BOUZBID، p- p. op cit :، 41- 66

[2] انظر تقرير بشير القاضي رئيس بعثة الجبهة بليبيا المؤرخ في 3 جوان1958 A.N.A. GPRA، B 4، DOS 4-1

[3] انظر محمد الصالح الصديق : المصدر السابق، ص ـ ص، 123 ـ 128

كثير من الملابسات أسهمت في إخفاقها ([1])، لقد بدأت الجبهة نشاطها في صيف 1957 بعد الاتفاق مع السلطات الليبية ووالي فزان على أن ترابط في منطقة غاط ولا تقوم بالعمليات العسكرية إلا في التراب الجزائري، وقد واجهت الفرقة كثير من الصعوبات رغم المساعدات المقدمة من قبل الجيش الليبي، وخاضت خلال اربعة اشهر عدة مواجهات مع القوات الفرنسية في جانت، وهددت خطوط المواصلات الفرنسية وأدخلت كميات معتبرة من السلاح([2])

وفي16 سبتمبر1957 هاجمت الفرقة قافلة فرنسية كانت مارة بغاط ([3])، وقامت القوات الفرنسية بملاحقة الثوار داخل التراب الليبي وأغارت في 03أكتوبر1957 على قرية ايسين

---

[1] انظر محمد الصالح الصديق: المصدر السابق ، ص91 ، ومحي الدين عميمور:التجربة والجدور،ط 1، دار الامة، الجزائر، 1993 ،ص79

[2] انظر محمد الصالح الصديق :المصدر السابق ، ص،70 ، وكذا:

T2; **la guerre d'Algerie :** Henri ALLEG et autres، op cit، p-p، 323 – 325

[3] القافلة تابعة لشركة ڤياتي الفرنسية التي أمضت عقد امتياز لنقل المؤونة بين تشاد و الجزائر وكانت اهدافها تجسسية وقدنبه الهادي ابراهيم المشيرفي الملك والحكومة الليبية إلى خطورة نشاطها انظر،الهادي المشيرفي:المصدر السابق، ص_ص223_226

الليبيـة ([1])، وتأزمـت العلاقـات الفرنـسية- الليبيـة بتبـادل الاتهامات، وقد حمل والي فزان على القائـد إيـدير متهمـا إيـاه بعـدم احـترام الاتفـاق المـبرم والتـسبب في الأزمـة، وأصـرت السلطات الليبية على قطع الدعم عن الفرقـة المرابطـة في غـاط وعدم السماح لفرقة من جيش التحرير الوطني الالتحاق بقيادة إيدير رغم احتجاجات هذا الأخـير والجهـود الـتي بـذلها بـشير القاضـي وأوعمـران مـع الـسلطات الليبيـة والملـك ([2])، كمـا استدعي المدني لمقابلة المسؤولين الليبيين وإيجـاد حـل للخـلاف الذي استفحل، واتفق مع رئيس الحكومـة ووالـي فـزان علـى تجميد الموقف إلى حين اتخاذ لجنـة التنـسيق والتنفيـذ قرارهـا في الأمر، وبعد دراستها للموضـوع بحـضور إيـدير أقـرت اللجنـة سحب الفرقة من فزان لأنه لم يعد لهاهناك فائدة بعـد اكتـشاف أمرها([3])، ولأن استفحال الخلاف بين إيدير ووالي فزان سـيف

---

[1] شارك في هذه المعركة المجاهدون الجزائريون والجنود الليبيون ردا على العدوان الفرنـسي، وقتل فيها جنديان ومدني ليبي، وسجلت خسائر مادية معتبرة، انظر طرابلس الغرب عـدد يوم 6 أكتوبر1957

[2] انظر محمد الصالح صديق:**المصدر نفسه**، ص ـ ص،91 ـ 92 . وقـد أورد شـهادة بـشير القاضي الذي يؤكد أن الملك اعترض على نشاط هذه الفرقة بعد اكتشاف أمرها خوفـا مـن التهديدات الفرنسية الجدية وعلى انكشاف المساعدات التي تلقاها الثورة الجزائريـة في ليبيـا، انظر، محمد الصالح الصديق : **المصدر نفسه**

[3] انظر بتفصيل شهادة المدني .احمد توفيق المدني :**المصدر السابق**، ص ـ ص،313 ـ 317

النصر يضر بالعلاقات الجزائرية الليبية، وهي علاقات ثمينة يتوجب الحفاظ عليها وعدم تعريضها لأية مشاكل.

ولئن كانت مهمة فتح جبهة الحدود الليبية قد باءت بالفشل الا إن نشاطها مهد لفتح الطريق الصحراوي، وأرسى عدة مراكز على طول الحدود الجزائرية الليبية وأمن طريق مرور الأسلحة لولاية الصحراء، وقد احتضنها سكان واحات غاط، وقائد القوات الليبية نوري الصديق، الذي دفعه تضامنه مع الجاهدين الجزائريين إلى مخالفة أوامر حكومته والدخول مع الجزائريين في مواجهة القوات الفرنسية المعتدية على ايسين، وهو موقف نوه به قائد منطقة جنوب الصحراء الجزائرية في رسالتي شكر وتقدير، مما يدل على عمق الروابط والتعاون القائم بين هذه المنطقة وبين قائد القوات المسلحة الليبية لولاية فزان[1]، وهي علاقات أمنت فيما بعد تواصل مرور الأسلحة وتسهيل النشاط العسكري للجزائريين في هذه المنطقة النائية التي تتصل بالعالم الخارجي عبر بوابة فزان.

---

[1] انظر عن جهود نوري الصديق في دعم نشاط الفرقة الجزائرية، محمد ودوع : **مواقف ليبيا من الثورة الجزائرية 1954 ـ 1962**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001، ص ـ ص، 243 ـ 249

ويتبين من خلال ماسبق عرضه أن الثورة الجزائرية لقيت في ليبيا تجاوبا شعبيا ورسميا، وان رئيس الحكومة والملك إدريس السنوسي اضهرا الاستعداد الكامل لدعم مهمة تمرير الأسلحة السرية، وبفضل هذا الدعم تقوى ساعد الثورة، وإن كانت ليبيا حافظت على دعمها السري فقد اعلنت مساندتها لقضية الجزائر منذ عام 1956، وتعاونها مع المسؤولين الجزائريين، وهي مواقف أغضبت كثيرا الإدارة الفرنسية وجعلتها ترد بالقوة على دعمها واحتضانها لنشاط الجزائريين، وقد سجلنا أن نشاط الثورة الجزائرية العسكري والسياسي لقي كل الدعم والمؤازرة، مما سمح للمسؤولين الجزائريين بناء علاقات قويمة مع السلطات الليبية وإرساء دعائم قوية ضمنت استمرارية نشاطهم الحيوي في ليبيا.

وعلى ضوء تقصينا لتطور العلاقات الجزائرية المغاربية خلال مرحلة تكريس الاستقلالات القطرية(1956ــ1958) نقف على الاستنتاجات الاتية :

ـ ان فشل خيار مغربة الحرب اقتضى من جبهة التحرير الوطني بلورة تصور جديد لعلاقاتها المغاربية يقوم على الاعتراف بالاستقلالات القطرية والاستفادة من دعمها، وذلك خدمة لاهدافها الكفاحية ولمشروع التضامن المغاربي، وهكذا

وجهت العلاقات لتوحيد وجهة النضال بدل توحيد جبهة النضال، واستفادت من علاقات التنسيق والتعاون الرسمية في تمرير الاسلحة وانشاء القواعد الخلفية، وفي دعم القضية الجزائرية، كما انها عملت على رعاية التضامن الشعبي ليكون نصيرا لاهدافها واداة ضغط لتحقيق مشروعها التضامني المغاربي

ـ لقد تاكدت نجاعة الاستراتيجية الجديدة القائمة على كسب تضامن السلطات الرسمية في تاكيد اندماج القضية الجزائرية في اطارها المغاربي، فانشغلت الاقطار المغاربية بدعم الثورة عسكريا وسياسيا وتحقيق التعاون الشمال افريقي، وان كانت الاهتمامات وجهت للبحث عن الحل السياسي، وتليين مواقف جبهة التحرير الوطني، ولكن عناد فرنسا دفع تونس والمغرب الى اظهار مواقف متضامنة مع كفاح الجزائريين

ـ لقد هدف موتمر تونس في اكتوبر 1956 الى احتواء التوجه الثوري للجزائريين مغاربيا،ولكن جبهة التحرير الوطني خططت للاستفادة اكثر من ترسيم علاقاتها المغاربية، وتجنيد تونس والمغرب لخدمة التضامن المغاربي والمساهمة في تحرير الجزائر، وقد ادى حادث اختطاف، زعماء جبهة التحرير الوطني الى فشل المؤتمر وتدهور العلاقات مع فرنسا، واكد على سلامة

وجهة نظر الثورة الجزائرية في ان الخيار العسكري والقطيعة مع فرنسا هي السبيل الاضمن لتحقيق اهدافها المرسومة، غير ان تواصل الحرب بتلك الشراسة وتاثيراتها البالغة على المنطقة بقدر ما كانت تشجع على تاجيج التضامن الشعبي كانت تدفع الانظمة السياسية للتخوف اكثر والاندفاع للتوسط والمطالبة بحل القضية الجزائرية .

ـ لقد طالبت جبهة التحرير الوطني في مقابل تكريس العلاقات القطرية مع تونس والمغرب بتضامن اكبر، يكون في مستوى الطموح الشعبي ويعين على تحقيق اهدافها العسكرية والسياسية، وعلى الرغم من الاهتمامات الوطنية الضاغطة والتهديدات الفرنسية فقد سمحت الالتزامات والاتفاقات السرية بتقديم المعونة والتسهيلات اللازمة لاستمرار نشاط الثورة العسكري والسياسي، ولكن مطامح فرض السيادة والخلافات السياسية والايديولوجية سببت مشاكل ومصاعب لحركة ثورية جامحة تطالب باستمرار من الحكومات الفتية دعما يتناسب وطموحاتها العريضة

ـ ان تزايد نشاط الثورة الجزائرية في الاقطار المغاربية ادى الى تشابك العلاقات وتوسع اوجهها ومستوياتها، وقد تبين انها اخذت منحيين رئيسيين، منحى ظاهر تحسن

العلاقات، ومنحى خفي يؤشر على تدهور العلاقات، وان كانت جبهة التحرير الوطني استغلت ظروف استقلال تونس والمغرب المضطربة لكسب الدعم الرسمي الا ان ثقل الحظور الجزائري والاختلافات الجنينية في مرحلة تعزيز السيادات القطرية عزز اكثر منحى تدهور العلاقات بشكل تصاعديا

ـ ان التدخل التونسي والمغربي في شؤون الثورة الجزائرية خلق حساسية مفرطة في العلاقات السياسية، وزادت الضغوط الفرنسية في تدهور العلاقة مع العسكريين والسياسيين الجزائريين، وقد كان مشروع الوساطة التونسية المغربية امتحانا صعبا يؤشر على التباعد السياسي والايديولوجي بين نظامي تونس والمغرب وجبهة التحرير الوطني.

العلاقات الجزائرية- المغاربية بين مشروع الوحدة وظهور الأزمات القطرية 1958-1960

تمهيد

عرفت المنطقة المغاربية خلال عامي 1958- 1959 مخاضات كبرى تمثلت في الانعكاسات التي خلفتها ثورة الجزائر عسكريا وسياسيا، وظهور مشروع وحدة المغرب العربي في طنجة ثم إخفاقه، ومجيء الجنرال ديغول بسياسة مغاربية تقسيمية تسببت في بروز الخلافات وتكرس النزعة القطرية بشكل فاضح .

وقد تبنت الثورة الجزائرية مشروع الوحدة المغاربية وفق استراتيجية جديدة لا تعتمد على توحيد المعركة بقدر ما تركز على التضامن لدعم هذه المعركة، وبذلك كسبت إلى جانبها تعاون النخب السياسية والتفاف الجماهير الشعبية حول مشروعها وطروحاتها، ولم يتسبب الإخفاق في تجسيد مقررات طنجة سياسيا في ضرب التضامن الشعبي الحاضن للثورة الجزائرية، والذي أصبح يهدد الأنظمة السياسية ويضغط عليها باتجاه تقديم الدعم الحقيقي لكفاح الشعب الجزائري.

وحافظت جبهة التحرير الوطني على علاقاتها المغاربية المتجذرة، وذلك رغم ظهور الخلافات السياسية الحادة خلال

هذه المرحلة، إذ سجلت مشاكل الحدود والحضور الجزائري والخلافات السياسية والإيديولوجية تراجعا معلنا عن مقررات طنجة وضربا لمبادئ التضامن المشترك، وأثرت بشكل واضح على نشاط وتوجهات جبهة التحرير الوطني، والتي اختارت أن تنهج سياسة المهادنة، وأن تتجاوز بعض الأزمات الخطيرة مثل أزمة إيجلي مع تونس ومشكلة الحدود مع المغرب، وذلك حفاظا على مصالحها السياسية والعسكرية.

وقد أصبحت المنطقة المغاربية تحضى بأهمية بالغة في التأثير على مسار الثورة، ففيها تقع القواعد الخلفية، وعلى حدودها يتركز جيش التحرير الوطني وتتواجد مراكز اللاجئين الجزائريين، وهي تحتضن النشاط السياسي والإعلامي، وأمام ثقل هذا الحضور كان لأي خلاف سياسي عواقب وخيمة على نشاط الثورة ومصالحها الحيوية، وعلى قيادتها العليا التي نقلت كثيرا من مكاتبها إلى تونس والمغرب لإدارة المعركة بالقرب من أرض الوطن.

وقد ظل عامل دعم الثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا عصب توجيه العلاقات المغاربية طوال سنوات الثورة،غير ان توسع نشاط الثور؛ في قواعدها الخلفية و استفحال الخلافات السياسية والإيديوـوجية وعامل التأثير الفرنسي كلها دوافع

تحكمت في مسار العلاقات الجزائرية المغاربية، وأملت على قيادة الثورة إحكام إدارة علاقاتها التي بدت متوترة مع تونس والمغرب، فكان عليها أن تظهر تمسكها بمشروع وحدة المغرب العربي لأنه يخدم ثورة الجزائر وشعوب المنطقة، وأن تؤكد مهادنتها للأنظمة السياسية بالشكل الذي لا يدفع هده الانظمة لمعاداة الثورة وعرقلة نشاطها، وقد توضحت أمامها الأهداف الوطنية الواجب تحقيقها ضمن إطار سياستها المغاربية .

وسوف نحاول في المباحث الآتية عرض الإستراتيجية المغاربية التي انتهجتها الثورة الجزائرية لتحقيق أبعادها الوطنية والمغاربية، ونقف أمام منعرج مؤتمر طنجة الدي كان حاسما في بعث الوحدة المغاربية ونبين عوامل إخفاق المشروع، ونرصد مضاهر تأزم العلاقات مع السلطات التونسية والمغاربية ومنحى تطور العلاقات مع ليبيا

إستراتيجية تجنيد المغرب العربي لتحرير الجزائر1958ـ 1960

عرفت الثورة الجزائرية منذ عام 1958 تطورات عسكرية وسياسية حاسمة زادتها قوة وتنظيما، وأكدت لها أهمية ارتباطاتها المغاربية، ففي جوان 1957 خرجت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس والمغرب مضطرة، وهناك وقفت على إمكانيات الثورة وقدراتها في القواعد الخلفية، وسهرت على تنفيذ سياستها، وفي ضل تنازع السلطة بحث قادة لجنة التنسيق والتنفيذ على نفوذ لهم بين مقاتلي جبش الحدود، ومع الساسة المغاربة والمصريين، وقد استطاع العسكريون (كريم[1]،بن طوبال [2]، بوضوف) أن يضعفوا من مكانة السياسيين، و كرست دورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1957 مراجعة مبدئي أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، والحفاظ على وحدة القيادة ووحدة

---

[1] كريم بلقاسم (1922 ـ 1970)، أحد القادة التاريخيين التسعة الذين فجروا الثورة وقادوها، تولى مسؤولية منطقة القبائل وعين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، أشرف على قيادة الوحدات العسكرية في الحدود انطلاقا من تونس، وأصبح له نفوذ واسع على سلطة الحكومة الجزائرية المؤقتة، طالب في عام 1960 بترؤسها لكن معارضة منافسيه دفعوه للاكتفاء بوزارة للخارجية ، حيث أدار بحنكة العلاقات المغاربية وملف مفاوضات إيفيان .

[2] لخضر بن طوبال ، أحد قادة الثورة ومنظريها، ولد بميلة عام 1923 ، ناضل في الحركة الوطنية وحظر لاندلاع الثورة بمسقط رأسه، تولى قيادة الولاية الثانية وعين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، أشرف على وزارة الداخلية للحكومة الجزائرية المؤقتة 1958 ـ 1962، فكان يدير العلاقات مع المسؤولين التونسيين والمغربيين.

التوجه، وتقرر توسيع عضوية المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ،وقد ضمت هذه الأخيرة عناصر سياسية معتدلة مثل فرحات عباس ولكنها خضعت لهيمنة الثوريين العسكريين، واختارت القاهرة مقرا بحجة أن تونس والمغرب ليستا مؤمنتين، وأن القاهرة تحضى بمكانة سياسية تؤمن الدعم الدبلوماسي والإعلامي للثورة ([1]) .

لكن هذه الوضعية والمكانة التي حازتها مصر لم تدم طويلا، وذلك لأن أهمية المغرب العربي بدأت تسطع في بحكم مستجدات الأحداث السياسية، وتزايد نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في البلدان المغاربية، فهل عرفت إستراتيجيتها تغييرا في السياسات المنتهجة مع المنطقة المغاربية ؟.

أولا ـ نحو تضامن أقوى لتوحيد المغرب العربي وتحرير الجزائر

لقد أدى لجوء قيادة الثورة إلى الخارج واشتداد الهجمة العسكرية الفرنسية إلى التفكير في تطوير آليات المواجهة، وتركزت اهتمامات الثورة في هذه المرحلة على بعدين استراتيجيين هما:

---

[1] انظر محمد العربي الزبيري:تاريخ الجزائر المعاصر (1942 ـ 1992)، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000 ص ـ ص،134 ـ 138 و Farhat ABBAS: op. cit، p-p، 210-213

1ـــ تعزيــز الموقــع العــسكري لجــيش التحريــر الجزائري:رأى قادة الثورة أن مواجهة السياسة الفرنسية تتطلب جهدا عسكريا أكبر، خاصة في ظل التصلب والهجمة الفرنسية الشرسة على الشعب الجزائري، ورغم ما حققته حرب العصابات والأعمال الفدائية من نجاحات إلا أنها لم تسمح بإنجاز ديان بيان فو ثانية، وعليه كان التفكير باتجاه تحويل جيش التحرير الوطني إلى جيش نظامي وعصري يعتمد الوحدات العسكرية الكبرى ويتجاوز حدود المنطقة والولاية، والعمل على تجهيز هذه الوحدات بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة [1]، وقد تأخر تجسيد قرار إنشاء قيادة موحدة للجيش نتيجة الصراع بين أقطاب لجنة التنسيق والتنفيذ،والمشاكل التي عرفتها قاعدة تونس والقاعدة الشرقية، وفي أفريل 1958 ولدت لجنة التنظيم العسكري المشتملة على فرعين احدهما في الشرق والأخر في الغرب وإن كانت لجنة الحدود الغربية بقيادة هواري بومدين حققت بعض النتائج المهمة على مستوى الانضباط والتحديث فان لجنة الحدود الشرقية عرفت إخفاقا في إدارة مهامها، واتهم قادتها بالتقصير، وأدت محاكمتهم غير البريئة إلى إدخال جيش الحدود الشرقية في صراعات

---

[1] انظر محمد حربي :المرجع السابق، ص ـ ص، 180 ـ 181.

وفوضى[1]، الأمر الذي استدعى تدخل قادة ولايات الداخل والضغط أكثر على قيادة الثورة العليا من أجل تسخير كل الطاقات لتعزيز قدراتهم العسكرية، غير أن إغلاق الحدود بالأسلاك الشائكة جعل قيادات الداخل المحاصرة في حرج، في مقابل تعزيز قوة جيش الحدود،إذ تجمعت الفرق العسكرية والأسلحة على طول الحدود التونسية والمغربية وبوشرت مهمة تدريب وتنظيم الجيش،وهكذا تحول جيش الحدود الذي انتظم في عام 1960 إلى قوة نافذة يحسب لها حسابها، وبحكم تواجده في التراب التونسي والمغربي وتوسع نشاطه، فقد أحيانا فإنه مثل عنصرا مهما في العلاقة مع سلطات البلدين المضيفين [2].

2ـ تفعيل النشاط السياسي: لقد أعلنت الثورة الجزائرية أن من أهدافها الأساسية تدويل المشكلة الجزائرية، والاعتراف بالنضال التحرري الذي تخوضه جبهة التحرير الوطني لأجل تحرير الشعب الجزائري من ربقة الاستعمار، وردا على الموقف الفرنسي الذي لا يقر بوجود شخصية جزائرية توجهت للعمل

---

[1] كان من نتائج التحيز في إصدار العقوبات وتمثيل قادة الأوراس والقادة الشرقية بتشجيعهم للدخول في مغامرة الانقلاب على الحكومة الجزائرية المؤقتة في أكتوبر 1958 ،وكان تمرد الجنود الموالين لهم، وعدم انصياعهم للقيادة الجديدة: انظر،الطاهر سعيداني :<u>المصدر السابق</u>، ص ـ ص، 192 ـ 193.

[2] محمد حربي: <u>المرجع السابق</u>، ص 213.

في الميدان الخارجي، وسجل المجلس الوطني للثورة أهمية العمل الخارجي في التعريف بالقضية الجزائرية وتدويلها، وضرورة تآزر مختلف الفعاليات لتأطير النشاط الخارجي خاصة المنظمات الجماهيرية، ودعى إلى إنشاء حكومة مؤقتة،ولم يكن من السهل الإعلان عن تشكيل حكومة في الخارج، ذلك أن الأمر يتطلب استعدادا كافيا وحسابات دقيقة تضمن نجاحها وبقائها، وحصل إجماع قادة الثورة على دخول المعترك السياسي بقوة، وتنشيط حملة دبلوماسية واسعة لإثبات الذات وجس نبض بعض الحكومات الصديقة (1).

واهتمت قيادة للثورة بكسب التأييد الخارجي وعزل السلطة الاستعمارية دوليا، وكان الاتجاه إلى الأمم المتحدة ضامنا لتدويل المشكلة الجزائرية، وأما دائرة الأحلاف فهي ترتكز أساسا على المغرب العربي والدول العربية والإسلامية، وعلى مجموعة الدول الأفروآسيوية، والدول الصديقة المتضامنة مع القضية الجزائرية في أروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية.

وقد تركز الاهتمام على دائرة المغرب العربي لارتباطها الوثيق بالثورة الجزائرية، ولأهميتها الاستراتيجية في كسب إفريقيا والعالم الخارجي، ومن اجل ذلك شددت دورة المجلس

1: Ferhat ABBAS ; op. cit ،p- p، 242-246

الوطني للثورة في أوت 1957 على تحسين العلاقات مع الدول المغاربية بما يثبت جبهة التحرير الوطني على الساحة الدولية ويخدم استراتيجيتها ([1])، وقد لاحظت الدورة أن العلاقات تشكو نوعا من الفتور بدأ مع نيل تونس والمغرب استقلالهما، وان توصيات ميثاق الصومام بتنسيق العمل السياسي وإنشاء لجنة مشتركة لم تتجسد في الميدان،نتيجة عدم تجاوب الشقيقتين المستقلين،في حين أن المنظمات الجماهيرية بدأت تتحرك ببطء في هذا الاتجاه، وفسر هذا الموقف بانشغال تونس والمغرب باهتماماتهما القطرية على حساب مبدأ التضامن المشترك في تحرير شمال إفريقيا ([2]). والحق أن لجنة التنسيق والتنفيذ قبل خروجها من الجزائر لم تفعل نشاطها المغاربي بالشكل الذي يكرس توصيات مؤتمر الصومام، ولم توفق في إرساء تنسيق سياسي محكم نتيجة فتور العلاقة مع الحزب الدستوري الحر وحزب الاستقلال

لفد تاكدت الثورة الجزائرية منذ نهاية عام 1957 من أهمية البلدان المغاربية في خدمة استراتيجيتها، إذ كانت المرحلة الجديدة تتطلب كسب الجماهير الشعبية وجعلها أداة للضغط

[1] انظر محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص ـ ص ،144ـ145

[2] المرجع نفسه

على السلط الحاكمة، والتحالف مع الأنظمة السياسية للحصول على دعمها، سواء في دعم قدرات الجيش العسكرية أو مساندة قضيتها سياسيا، وهكذا حددت الأهداف الأساسية لإنجاح سياستها المغاربية في النقاط الآتية:

- إجراء لقاءات ومفاوضات مع السلطات التونسية والمغربية من أجل فض بعض المسائل الخلافية، خاصة فيما تعلق بضبط نشاط جيش التحرير على الحدود، ومسألة تمرير الأسلحة وحل الخلافات الطارئة، وقد عقدت عدة لقاءات في تونس بين جبهة التحرير الوطني وممثلي الجيش التونسي ولقاءات أخرى في المغرب لطفت أجواء العلاقات الى حد ما بين الطرفين إلا أن عقدة الاقليمية وفرض السيادة ظلت تؤثر على نشاط الجيش وعلى تمرير الأسلحة ([1]).

- إحياء مبدأ الكفاح المشترك من أجل التحرر الشامل لأقطار المغرب العربي، وغرسه في الضمير الشعبي، وتجنيد الجماهير الشعبية للضغط على الأنظمة السياسية التي حادت عن التزامات الكفاح المشترك ورضخت للضغوط الفرنسية.

[1] Ferhat ABBAS: IBID ، p-p، 208-209

- إقناع المغرب وتونس بسلامة موقف جبهة التحرير الوطني من أجل القضية الجزائرية، خاصة مبدأ الاعتراف بالاستقلال شرطا مسبقا للدخول في مفاوضات مع فرنسا، وتجنيدهما لمواصلة العمل على الساحة الدولية من أجل تجسيد وساطتها في حل القضية الجزائرية وفق ما أقرته الأمم المتحدة.([1])

ان هذه الأهداف وجهت استراتيجية الثورة المغاربية، وفرضت نشاطا واسعا للجنة التنسيق والتنفيذ في المغرب العربي، اذ لم يقتصر على الجانب العسكري والتسلح بل شمل الشؤون السياسية والإعلامية والاجتماعية، وأوجدت عدة مصالح ولجان تتبع مديريات لجنة التنسيق والتنفيذ، مهمتها الإشراف على شؤون الثورة المختلفة وتجسيد أهدافها المغاربية المرسومة، وكذا تنسيق العمل مع المؤسسات العسكرية والمدنية للثورة ومع سلطات البلدان المضيفة ([2]).

---

[1] انظر محمد العربي الزبيري: المرجع السابق ، ص - ص،151_152، ووثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959_1960، انظر تقرير السيامة العامة CNRA **A.N.A.** Microfiche C007

[2] انظر تقرير عبد الحميد مهري المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية1959_1960 C002 Microfiche CNRA **A.N.A.**

وقد زادت أهمية البلدان المغاربية بشكل واضح، إذ كانت فرق جيش التحرير الوطني مرابطة بالحدود وتستفيد من خدمات القواعد الخلفية، والمعابر الرئيسية للسلاح تمتد عبر أراضي ليبيا وتونس من جهة الشرق وعبر المغرب من جهة الغرب، كما أن حركة لجوء الجزائريين المهددين بويلات الحرب ازدادت حدتها، هذا فضلا عن وجود جالية جزائرية بأعداد كبيرة ووضعية متميزة كان بإمكانها أن تساهم بفعالية في خدمة استراتيجية الثورة الجزائرية.

وتنفيذا لميثاق مؤتمر الصومام عاد الحديث عن مسألة التنسيق السياسي مع القوى السياسية والحزبية في تونس والمغرب، صحيح أن جبهة التحرير الوطني ما فتئت تطالب بتضامن "الاخوة" المغاربة إلا أن ظروف نهاية عام 1957 ومناسبة مشروع الوساطة ساعدت أكثر على إعادة طرح الموضوع، وإبداء مقترحات فعالة للتضامن والوحدة كانت قد أثبتت نجاحها مع المنضمات القطاعية والجماهيرية التي حسمت موضوع وحدتها ([1])، واكدت الهجمة الشرسة للاحتلال الفرنسي على الجزائر وعلى الحدود التونسية والمغربية، ورفضه

---

[1] نشير أساسا إلى الوحدة النقابية العمالية التي ولدت في مارس 1958 والوحدة الطلابية التي أعلن عنها في أوت 1958 .

لمطلب الجلاء، وفشل مشروع الوساطة على وجوب إبداء تضامن مشترك لمواجهة عدو واحد، خاصة وان جبهة التحرير الوطني اكدت أن الحرب التي تخاض في الجزائر تتجاوز حدود هذا البلد، وأن تحقيق الأمن والاستقلال في الشمال الإفريقي مرهون باستقلال الجزائر، وأنه من واجب الشمال الإفريقي دعم انتصار الثورة "فالمغرب في حالة حرب،ولكي تكون لهذه الحرب كل إمكانيات النصر،لا بد أن تدعم من قابس إلى أغادير"[1]، وقد جاءت حادثة ساقية سيدي يوسف والاعتداءات الفرنسية على الحدود لتؤكد تصور جبهة التحرير الوطني لمشاكل الشمال الإفريقي الحقيقية .

وقد انتهزت الجبهة مسعى الوساطة التونسية- المغربية لتدعو إلى تنسيق سياسي مشترك خاصة في ظل تدويل القضية الجزائرية والاختلاف في وجهات النظر لمعنى الوساطة، وأرادت جبهة التحرير الوطني تجنب هذا التباين وتأكيد موقفها، ووضع النخب السياسية المغاربية أمام الأمر الواقع

---

[1] انظر، المجاهد ع ،25(13 حزيران 1958)

بدعوتهم إلى تنسيق سياسي أكبر، وتجسيد تضامن فعال في مواجهة السياسة الفرنسية ([1]).

ومن أجل ذلك جاءت الدعوة إلى مؤتمر طنجة، في ظرف حساس للغاية وأحداث متسارعة، فكان فرصة ثمينة لجبهة التحرير الوطني لتكريس تضامن سياسي فعال مع الحزب الدستوري الحاكم في تونس وحزب الاستقلال المغربي المشارك في الحكومة المغربية، وإن كانت تدرك أن توحيد المعركة في هذه المرحلة لم يعد ممكنا إلا أنها هدفت إلى إرساء تضامن مغاربي مع الثورة الجزائرية يحقق تجنيد البلدين الشقيقين لخدمة الكفاح الجزائري وبناء علاقات قوية ومفيدة مع الحزبين الحاكمين في تونس والمغرب ([2])، وقد حققت بذلك جبهة التحرير الوطني عدة مطالب كرستها بنود مؤتمر طنجة نذكر منها :

- تصفية رواسب الاستعمار، وجلاء القوات الفرنسية عن المغرب وتونس والتي كانت تساهم في الحرب على الجزائر.

- تشجيع مقترح إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة بالتشاور مع حكومتي تونس والمغرب.

[1] أنظر نص بيان لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 29 أكتوبر 1957، وزارة الإعلام والثقافة (الجزائر): المصدر السابق، ص ـ ص،131ـ 132

[2] انظر محمد الميلي :مواقف جزائرية، مرجع سابق ، ص72

- الاعتراف بحق الشعب الجزائري في نيل استقلاله وإدانة الاستعمار والحلف الأطلسي.

- الشروع في إنشاء مؤسسات الوحدة المغاربية (المجلس الاستشاري والأمانة الدائمة).[1]

إن المصادقة على هذه المطالب يعد انتصارا حقيقيا لاستراتيجية جبهة التحرير الوطني في إرساء التضامن المغاربي مع الكفاح الجزائري، ثمنته لتشحذ همم شعوب المغرب العربي وتقوي الآمال في نفوس المناضلين الجزائريين وتؤكد أن مسالة استقلال الجزائر هي تحرير للمغرب العربي ودحر للامبريالية، وقد تشجعت القوى الشعبية والسياسية لمباركة قرارات المؤتمر،وطالبت تونس والمغرب بجلاء القوات الأجنبية، وبالتضامن مع القضية الجزائرية وإنهاء حرب الجزائر، وهكذا توفرت للثورة الجزائرية قاعدة دعم شعبية واسعة كانت كافية في انتظار ترسيم الحكومات التنفيذية للمقررات لضمان

---

[1] انظر محمد الميلي :المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب ، مرجع سابق ، ص54.

مناصرة طروحاتها وتأييد مطالبها، وجعلها أداة ضغط على الأنظمة السياسية المترددة و المتنصلة من خط طنجة ([1]).

ولئن كانت الأنظمة السياسية المغاربية شعرت بخطورة المشاعر الثورية التي فجرها مؤتمر طنجة، وانصاعت للتهديدات الفرنسية حفاظا على مصالحها القطرية فإن جبهة التحرير الوطني اجتهدت في الحفاظ على خط طنجة، والدعوة إلى تضامن شعبي يحقق وحدة المغرب العربي وتحرير أقطاره من جميع أشكال الهيمنة الأجنبية، وقد أدى مجيء ديغول للسلطة وانتهاجه لسياسة احتواء تونس والمغرب وضرب المشروع المغاربي إلى ظهور كثير من الخلافات والمشاكل مع الاقطار المغاربية تصدت لها الثورة الجزائرية باستراتيجية مدروسة.

وقد خططت جبهة التحرير الوطني كذلك لمواجهة السياسة الديغولية وانعكاساتها المغاربية، واتخذت عدة قرارات سياسية مهمة، إذ واجهت السياسة الاندماجية، ودعت إلى مغربة القضية الجزائرية من أجل الاستقلال والوحدة، وتأكيد الاعتراف بجبهة التحرير الوطني وبمطالبها الشرعية، وحرصت على اظهار علاقاتها الودية مع نظامي تونس

[1] انظر، احمد ابن فليس :السياسة الخارجية للجمهورية الجزائرية المؤقتة : رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1986 ص 108 .

والمغرب، وفي سبتمبر 1958 اتخذت خطوة سياسية مهمة تمثلت في تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة، التي أعطت شرعية وقوة أكبر للكفاح الجزائري، وأطرت علاقات التنسيق السياسي مع البلدان المغاربية وفق أسس جديدة. [1].

ثانيا ـ الجالية الجزائرية والمؤازرة الشعبية في خدمة السياسة التضامنية

لقد اعتمدت جبهة التحرير الوطني على نشاط الجالية الجزائرية والفعاليات الجمعوية في ارساء التضامن المغاربي، وفسحت المجال أمام القوى الشعبية لتقوم بدورها الفعال في تجنيد شعوب المغرب العربي وقواه الحية مع الثورة الجزائرية، خاصة وأن شعارات ومبادئ الكفاح المشترك والتحرير الشامل كانت تجند ورائها تعبئة شعبية تعاكس المواقف الرسمية التي لم تجسد تضامنا سياسيا تاما مع جبهة التحرير الوطني .

وقد حقق التضامن الشعبي مع كفاح الشعب الجزائري إجماعا عاما، لكن مسألة تفعيله واستغلاله تراجعت في المرحلة الأولى لاستقلال تونس والمغرب، وذلك رغم الحاح مؤتمر

[1] انظر التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة المقدم في أوت 1959، Mohammed HARBI : op. cit، P 261

الصومام على ضرورة رعاية التضامن الشعبي، واستغلاله في دعم الثورة الجزائرية ووحدة المغرب العربي.

وقد تحققت بعض النتائج المهمة في ميدان التضامن الشعبي، منها إنشاء لجان شعبية تضامنية في الأقطار المغاربية([1])، وإظهار القوى الشعبية لتضامنها في مناسبات معينة([2])، وإقامة تنسيق وتعاون بين التنظيمات الجماهيرية المغاربية خاصة اتحادات العمال والطلبة والتجار([3])، ودعت صحافة جبهة التحرير الوطني إلى تعزيز هذا التضامن الذي يعبر عن وحدة قضايا شعوب المغرب العربي، ويستحيل الحد منه أو التعرض له "فهذا أمر طبيعي وواجب، وليست في العالم أي قوة تقدر على أن تقطعه أو تنقص منه"،وفي هذا تأكيد للفرنسيين وحتى الأنظمة الرسمية أن شعوب المغرب العربي تتضامن تلقائيا وبشكل مطلق مع قضية الجزائر، خاصة وأنها أكدت أن هذا

---

[1] أقيمت كثير من اللجان الشعبية والقطاعية في المغرب وتونس، وأحيانا بإشراف الأحزاب السياسية ،غير أن أهم تجربة في هذا المجال هي تجربة لجنة مناصرة جيش التحرير الجزائري في ليبيا منذ عام 1956 .

[2] مثل إحياء أعياد الثورة الجزائرية ومساندة القضية الجزائرية في مواعيد محددة ، إذ دعى الشعبين التونسي والمغربي بمناسبة عرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة إلى إضراب عام يوم 30 جانفي 1957 في تونس ، ويوم 1 فيفري 1957 في المغرب .

[3] بذلت في هذا المجال جهود تنسيقية معتبرة من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تأسس في فيفري 1956، والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي ظهر في جويلية 1955 ،والاتحاد الوطني للتجار والحرفيين الذي أنشأ في سبتمبر 1956 .

التضامن سيزداد التحاما ليفتك بالاستعمار الفرنسي ([1])، ونظرا لأهمية التضامن الشعبي في دعم ونصرة الثورة الجزائرية اهتمت جبهة التحرير الوطني برعايته وإظهاره في إطار وحدة الشمال الإفريقي، مستعينة في ذلك بمبادئ التضامن المشتركة، وبحتمية التضامن في هذه المرحلة الحاسمة، واعتمدت في ذلك على نشاط الجالية الجزائرية وعلى المنظمات النقابية والجماهيرية، والتي عملت وفق توجيهاتها ومبادئها، وساهمت في تفعيل الدعوة الى التضامن ووحدة الشمال الإفريقي .

كما تم تأطير الجالية الجزائرية المتواجدة في تونس والمغرب بغية الاستفادة من خدماتها، وكانت تمثل خزانا بشريا مهما (50 ألف في تونس و30 ألف في المغرب)، وتشمل عائلات مرموقة، وإطارات مكونة عملت مع سلطات الحماية واحتفظت بها حكومتا المغرب وتونس، وبعض هؤلاء بادروا لاحتضان الثورة والبعض الآخر طلبت جبهة التحرير الوطني خدماتهم الثمينة ([2])، وقد استفاد بوصوف مثلا في المغرب من مساعدات هامة قدمها أمثال شانقريحا وخطابي،

---

[1] انظر الجاهد عدد 10 (5سبتمبر 1957)ص1

[2] انظر، تقرير وزارة الداخلية المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959 . A.N.A.
CNRA Microfiche C0 11

ورحال...الخ ([1])، وقدم الجزائريون المتواجدون في تونس وفي ليبيا خدمات متنوعة، كالتجنيد والدعاية وتمثيل الثورة وجمع المساعدات لها.

وقد عرفت قاعدة المغرب تنظيما محكما بفضل الجهود التي بذلها بوضياف والطيب الثعالبي،بإنشائهما للمنظمة المدنية للجبهة، وهي جهاز سياسي للتنظيم والدعم اللوجستيكي،أطرت جميع الجزائريين في مختلف الجهات في لجان وخلايا،يدفعون الاشتراكات ويلتزمون بنظام الثورة ويخدمونها بما يستطيعون تقديمه كل في مجاله ([2])، ونظرا لنجاح تجربة المغرب طلبت لجنة التنسيق والتنفيذ الطيب الثعالبي للإشراف على المنظمة المدنية في تونس، وتمكن بعد أشهر من إرساء النظام في قاعدة تونس وتأطير جميع الجزائريين وتسخيرهم لخدمة الثورة الجزائرية([3])، وقد ساعد تنظيم هذه الجالية والإشراف المباشر على شؤون اللاجئين في إرساء تمثيل فعال افاد الثورة الجزائرية، إذ عمل على تعبئة الرأي العام المغاربي وراء مساندة قضية الجزائر، وشكل أداة ضغط على الحكومة

---

[1] Abd Elkarim HASSANI . op.cit .p 136. et Mohamed LEMKAMI : op.cit p-p،262-263

[2] انظر تقرير وزارة الداخلية حول تنظيم فدراليات جبهة التحرير الوطني السابق A.N.A. CNRA Microfiche C011

[3] ا شهادة الطيب الثعالبي ، مقابلة مع الباحث .

والسلط المحلية، وفي ظل الحماس الذي فجره مؤتمر طنجة برز دور الجالية الجزائرية الهام في وتجنيد الجماهير وراء الأهداف الثورية التي رفعتها جبهة التحرير الوطني[1] وبفضل ذلك أمنت الثورة الجزائرية مناصرة شعوب المغرب العربي لأهدافها المغاربية المشتركة.

وقدر كذلك للفعاليات الجماهيرية أن تلعب دورا رياديا في قضية التضامن الشمال إفريقي، وذلك بحكم نخبويتها وتجذر تضامنها، وقدرتها على تعبئة فئات واسعة من العمال والطلاب والتجار والحرفيين والفلاحين والكشافة والنساء...الخ، وقد دعت جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا مبكرا للتضامن مع الثورة الجزائرية، وأعربت الاتحادات النقابية المغاربية عن استعدادها الكامل لمؤازرة القضية الجزائرية، ومن أجل تفعيل هذه المبادرات وخدمة أهداف الثورة حثت جبهة التحرير الوطني منظماتها الجماهيرية على مراعات البعد المغاربي في نضالها وتنسيق مجالات التضامن المشتركة ومناصرة القضية الجزائرية، وقام الاتحاد العام للعمال الجزائريين بنشاط تنسيقي حيث لقي تجاوبا من النقابتين العماليتين التونسية والمغربية اللتين أعلنتا منذ جويلية 1956

---

[1] انظر الجنيدي خليفة وآخرون :المصدر السابق ، ج2 ، ص 241.

طموحهما في إنشاء نقابة شمال إفريقية موحدة، وأحييا في مناسبات عديدة مظاهر تضامنية مؤازرة للثورة الجزائرية ([1])، وفي مارس 1957 نقل الاتحاد العام للعمال الجزائريين نشاطه إلى تونس وكذلك فعل الاتحاد الوطني للتجار والحرفيين، وأصبحا يديران نشاطهما في تونس ويلقيان تضامنا واسعا، وكانت الاتحادات النقابية المغاربية سباقة لإعلان وحدتها، إذ أعلن في فيفري 1958 عن اتحاد نقابات الشمال الإفريقي ودعت جميع القوى للمساهمة في تحرير الجزائر.

وكانت مساهمة الحركة الطلابية المغاربية فعالة في التضامن مع الطلبة الجزائريين ومناصرة القضية الجزائرية، وقد عمل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين على توطيد صلات التضامن المغاربية وبعث وحدة طلابية شمال إفريقية، وذلك على غرار التنظيم العريق الذي كان ينشط على مستوى الجامعات الفرنسية، ومع تزايد حجم التضامن الطلابي المغاربي مع الثورة الجزائرية دعت الاتحادات الطلابية الثلاث في أوت 1958 إلى مؤتمر بتونس، توج بإنشاء جامعة طلاب

---

[1] انظر بتفصيل، بويحي سالم: العلاقات النقابية المغربية ودور الطبقات العاملة في وحدة المغرب العربي من 1946 إلى 1959 المجلة التاريخية المغربية، تونس ،العدد 43ـ 44 (نوفمبر 1984) ص ـ ص72ـ96

المغرب العربي [1]، وقد كانت خطوة هامة شجعتها الوحدة التي أعلنت في مؤتمر طنجة، ومثلت مكسبا مهما لنضال الحركة الطلابية الجزائرية والمغاربية، إذ أكد الطلبة وقوفهم إلى جانب القضية الجزائرية ودفاعهم عن مطلب الوحدة السياسية والتحرير الشامل والقطيعة مع المستعمر،وقد شكل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ضغوطا وتحديات للحكومة المغربية وهو يدعوها للمساهمة الفعالة في تحرير الجزائر و"تجسيد وحدة شعبية تقدمية بين أقطار المغرب العربي" [2]، وهكذا تجلت أهمية الحركة الطلابية والنقابية في قضايا الوحدة السياسية، والتضامن المشترك، وقد اهتم الاتحاد الطلابي الجزائري بخدمة مشروع وحدة شعوب المغرب العربي فضلا عن توفير الدعم والمؤازرة لنضال الطلبة الجزائريين وللقضية الجزائرية [3]

وبدورها ساهمت الاتحادات النقابية والجمعاوية المغاربية في تعميق الشعور بالوحدة المغاربية، وتفعيل التضامن مع القضية الجزائرية، إذ آزرت نقابات التجار والحرفيين والمحامين واتحادات النساء القضية الجزائرية، ودافعت عن

---

[1] انظر **المجاهد** ، ع 38 (28 أوت 1958) ص3 .

[2] **المجاهد** ، ع 75 (22 أوت 1960) ص 2 .

[3] انظر ،يحي بوعزيز : دور الطلبة الجزائريين في ثورة التحرير الوطني ،مجلة **الثقافة** ،ع 83 (سبتمبر - اكتوبر 1984) ص - ص281 - 285

مشروع وحدة المغرب العربي[1]، وتكون بذلك الثورة الجزائرية قد نجحت في تجنيد القوى الشعبية والجماهير الواسعة لخدمة أهدافها ومطامحها في إنجاح مشروع وحدة شعوب المغرب العربي بعد أن خابت الآمال في القرارات السياسية،وهو مكسب مهم خدم استراتيجية دعم ومؤازرة الثورة الجزائرية .

ثالثا ـ ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة واستراتيجيتها المغاربية.

خرجت جبهة التحرير الوطني من مؤتمر طنجة بمكاسب لا يستهان بها، وقد كان الإعلان عن قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة إحدى النتائج المهمة، فبناءا على مباركة تونس والمغرب للمشروع، وتجاوبا مع المرحلة الدقيقة من عمر الثورة والتي تتهددها السياسة الديغولية رأت قيادة الثورة بعد استشارات موسعة أن تنشأ حكومة مؤقتة تمثل الشعب الجزائري وتقود كفاحه التحرري.

لقد سجلت قيادة الثورة في مؤتمر المهدية تملصا تونسيا ومغربيا من التزامات مؤتمر طنجة يرجع بالأساس إلى الخشية على سيادتها القطرية، والتأثر بالسياسة الديغولية التي خططت

---

[1] انظر بتوسع ما كتبناه في أطروحتنا للماجستير، مقلاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1954 ـ 1962، مرجع سابق، ص ـ ص،253ـ 298

لضرب التحالف المغاربي، ورأت أن تستغل الاعتراف الحزبي والرسمي لتونس والمغرب بتمثيل لجنة التنسيق والتنفيذ في طنجة ومؤتمر تونس لتضع في أقرب وقت ممكن البلدين الشقيقين أمام الأمر الواقع، خاصة وأن الظرف كان حساسا للغاية [1]، وكان إنشاء حكومة مؤقتة أمر لا يستهان به تطلب اجراء الكثير من الاستشارات مع الدول الصديقة وحكومات المغرب العربي لتبلور موقفها في الوقت المناسب، وحتى وإن كان القرار جزائريا خالصا فإنه من الواجب إجراء استشارة واسعة بين قادة الداخل والخارج.

إن الخلافات التي فجرتها الخروقات المناقضة لقرارات طنجة جعلت الموقف المغاربي حاسما في مسألة الاعتراف بالحكومة المؤقتة، ذلك أن اعتراف جيران الجزائر بحكومتها المؤقتة سوف يمنعهم من التراجع ويدفعهم للتعامل مع الحكومة الشرعية في القضايا المشتركة، ولا يمكنهم في هذا الوقت بالذات عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة نتيجة تزايد الضغط الشعبي المتضامن مع الجزائر [2].

---

[1] انظر التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة المؤرخ في أوت 1959. Mohammed HARBI، op.cit p 264

[2] انظر إسماعيل العربي: مرحلة حاسمة في تاريخ الثورة من لجنة التنسيق والتنفيذ الى الحكومة المؤقتة ، مجلة الباحث ،ع4 (نوفمبر 1986) ، مرجع سابق، ص 18 .

إن إنشاء حكومة مؤقتة والاعتراف الدولي بها يعني في الاستراتيجية المغاربية الجديدة محاورة حكومتي تونس والمغرب بلغة الند للند ووضعهما امام الامر الواقع، وهما اللتين اشتكيتا طويلا من عدم وجود تمثيل سياسي قوي يواجه لغة "الخارجين عن القانون" ووجدتا نفسيهما في حرج تواجهان حكومة جزائرية قائمة تطالبهما بتنفيذ قرارات طنجة وإقامة وحدة مغربية قبل حصول الجزائر على استقلالها، وامام عدم التنكر صراحة لروح طنجة ستجد الحكومة الجزائرية المؤقتة في تحقيق غايتها، خاصة وإن التعلق بوحدة مع تونس والمغرب يظهر أمام الرأي العام الخارجي تكتلا دبلوماسيا مواجها لفرنسا، وبهذا الشكل تقع حكومتا البلدين في المصيدة ولا يمكنهما الاتفاق منفردتين مع فرنسا دون إعلام الحكومة الجزائرية المؤقتة، ودائما فإن خيار ضغط الشارع يعد ورقة مهمة عرفت جبهة التحرير الوطني كيفية استغلالها، وهي تجند معها تضامن شعوب المغرب العربي لدفع الساسة إلى تنفيذ مقررات طنجة والتضامن مع الجزائر ([1]).

وتأكيدا على أهمية البعد المغاربي والعلاقات الاخوية أنشأت وزارة خاصة بشؤون شمال إفريقيا، أسندت لعبد

[1] محمد الميلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص ـ ص،124ـ127

الحميد مهري، وهو سياسي محنك كانت له علاقات واسعة مع النخب المغاربية، وقد حددت مهام الوزارة في رعاية مختلف شؤون الثورة وتفعيل العلاقات مع الدول المغاربية، وفي هذا تأكيد على أهمية المنطقة في استراتيجية الحكومة المؤقتة.([1])

وهكذا يبدوا لنا أن نجاح الحكومة الجزائرية المؤقتة بدأ عبر البوابة المغاربية لتفتح أمامه بعد ذلك آفاقا واسعة في المجال الإفريقي والدولي، ومثل هذا النجاح صدمة قوية لفرنسا، وقد فتح الآفاق لحماسة الشعب الجزائري والمناضلين، ولتجسيد أهداف الثورة على الصعيد الدولي، اذ أصبحت للجزائر منذ 19 سبتمبر 1958 مقومات الشخصية الدولية، الأمر الذي يساعد على رفع حرج بعض الدول المتعاملة مع الثورة الجزائرية، وعلى رأسها حكومات المغرب العربي، ولعل حكومتي تونس والمغرب لم تتفهم ذلك مما دعا الحكومة الجزائرية المؤقتة للتوضح في مناسبات عدة أن نشاطها ومعاملتها تكتسي الصبغة الرسمية ([2]).

---

[1] شهادة مهري عبد الحميد، مقابلة مع الباحث .

[2] انظر، تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول تطور العلاقات الجزائرية - التونسية، أفريل 1960 p- p op. cit Mohammed HARBI:: ، 450 - 451

لقد سببت السياسة الديغولية للثورة الجزائرية خلافات مع تونس والمغرب، وكانت الحكومة المؤقتة محرجة أمام موقف سياسي ظاهره التضامن، وواقعه الميداني تصرفات منافية لأبسط مبادئ هذا التضامن و ممارسات تعترض نشاط الثورة في القواعد الخلفية، كما لم يكن بمقدورها مسايرة ظاهر التصريحات المعلنة وجني نتائج سلبية في الميدان، ولم يكن في وسعها الجهر بالحقائق والدخول في صدام مع حكومتي تونس والمغرب، لأن سياسة المصادمة تخلف نتائج وخيمة على نشاط الثورة والعلاقة مع النظامين التونسي والمغربي، إذ يسهل عليها اتهام الثورة الجزائرية بالتدخل في شؤونهما الداخلية، ويتخذانها مبررا لضرب وتعطيل نشاط الثورة وحجة للتملص من الاتفاقات المشتركة ومشروع الوحدة [1]

وبفضل هذه السياسة تخطت الحكومة الجزائرية المؤقتة أزمات خطيرة وحافظت على علاقاتها المغاربية، وقد سعت إلى طمأنة النظامين التونسي والمغربي أنها ستقنن نشاطها وتبعده عن الأنظار قدر الإمكان، وأنها ستعمل بتكتم حتى لا تشعر الأنظمة أن نشاطها ومؤسساتها تشكل دولة داخل دولة، وتأكيدا على شرعية تمثيلها ومن أجل تجاوز الخلافات اقترحت

---

[1] انظر، محمد الميلي : المرجع السابق ،ص، 121

الحكومة الجزائرية المؤقتة على تونس والمغرب إرساء تنظيم قانوني لعلاقاتها، وذلك بالتصديق على عدة اتفاقيات، منها العسكرية الخاصة بتنظيم توزع قوات جيش التحرير على الحدود، ونقل الأسلحة،والمالية الخاصة بدخول الأموال والسلع والعتاد،والمدنية التي تقنن وجود الجالية واللاجئين الجزائريين([1])، وعلى الرغم من أنها لم تلق التجاوب مع هذا المطلب إلا أنها ظلت تؤكد أنه الإطار المضمون لتجاوز الخلافات، وأن روابط الأخوة والتضامن الشعبي تملي على السلطات الرسمية احترام نتائج الاعتراف بسلطة الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تحترم سيادة البلد المضيف، خاصة وأن أغلب المشاكل ناتجة عن وجود مؤقت لمؤسسات الحكومة الجزائرية المؤقتة واللاجئين وجيش الحدود ([2])، وحرصت كذلك على التهوين من حدة بعض المشاكل، والدعوة إلى تأجيل بعض القضايا الخلافية إلى مرحلة الاستقلال والتوجه بتضامن نحو إظهار الوحدة والمصلحة المشتركة ضد العدو المشترك([3]) .

---

[1] انظر،تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس ، Mohammed HARBI.: **op. cit** p 450

[2] Mohammed HARBI : **op. cit** ، p- p، 450 - 451

[3] انظر، احمد ابن فليس: المرجع السابق ص ـ ص ،127ـ 128

وقد كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة مدعوة باستمرار إلى تأكيد احترام سيادة البلدان المغاربية المضيفة لنشاطاتها، وبمقابل ذلك كانت تسعى إلى تحسين العلاقات المغاربية وتثمين علاقات التضامن الشعوبية، وقد اكدت أن المصلحة المشتركة تقتضي إلى جانب تحرير الجزائر تدعيم استقلال تونس والمغرب حتى يتسنى بناء وحدة مغاربية حقيقية، ودعت باستمرار وجوب إبداء تضامن "الاخوة المغاربية" المرسخ في قرارات طنجة، آخذة بالاعتبار ترابط قضايا المغرب العربي وأفضال الثورة الجزائرية على توطد استقلال تونس والمغرب تدريجيا، إذ أوردت في إحدى تقاريرها السياسية المهمة تأكيد على "أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا يجب أن تسمح في حقوق الشعب الجزائري، متيقظة يجب أن تفرض احترامها"([1])، ومن أجل كسب التضامن الشعبي والضغط على الموقف الرسمي، تم تجنيد مؤسسات الحكومات المؤقتة، ومختلف الفعاليات الجماهيرية للدعاية والتعبئة، فكانت تشرف على أيام التضامن وأعياد الثورة الجزائرية في بلدان المغرب العربي، وتنسق إحيائها وتنظيمها في تجمعات خطابية ومظاهرات واحتجاجات مع الأحزاب المغاربية والقوى

---

[1] انظر،التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة، اوت 1959 :Mohammed HARBI: **IBID**، p 258

الشعبية كالاتحادات النقابية والطلابية...الخ، وضمنت بذلك هدفا أساسيا هو تجنيد شعوب المغرب العربي وراء دعم الكفاح الجزائري ومشروع وحدة المغرب العربي (1)، وهو أمر لم تتفطن له الأنظمة السياسية التي تدخلت متأخرة لمراقبة وتأطير هذا التضامن الشعبي حتى لا يحيد عن الأهداف المرسومة.

ونخلص اخيرا الى أن إستراتيجية الثورة الجزائرية شددت على التكيف مع الوضع الجديد وإنجاح سياسة التهدئة في علاقاتها المغاربية، وذلك حفاظا على استمرارية الدعم الرسمي والتضامن الشعبي وعلى المكاسب الإقليمية والدولية المفيدة للقضية الجزائرية، وهكذا فإن التعويل على حماسة التضامن الشعبي التي فجرها مؤتمر طنجة كان بإمكانه أن يتجاوز التراجع الرسمي المسجل في مؤتمر المهدية، والذي لم يكن من الحكمة مواجهته بسياسة التشدد والتجذير حفاظا على مصالح الثورة

1 شهادة مهري عبد الحميد ،مقابلة مع الباحث .

مؤتمر طنجة وآفاق التضامن والوحدة.

لقد مثل مؤتمر طنجة المنعقد في أفريل 1958 حدثا مهما في تاريخ الثورة الجزائرية، ومحطة حاسمة في مشروع وحدة المغرب العربي، وقد أقرت خلاله الأحزاب المغاربية الرئيسية خطة مشتركة للتضامن مع الجزائر ولبناء وحدة مغاربية، فما الذي تغير وجعل الأحزاب المغاربية تفكر في ربط مصيرها في موقف موحد، وهل كان التصميم حازما نحو إشادة وحدة حقيقية، ولماذا فشل الحكوميون في تنفيذ ما تعاهدت عليه الأحزاب السياسية، وما وقع المشروع وإخفاقه على الثورة الجزائرية وعلى العلاقات المغاربية؟.

أولا ـ ظروف ودوافع عقد المؤتمر:

يحس المغاربة في مواجهة الأخطار الكبرى بوحدة المصير والتضامن المشترك، وهذا الحكم صدقته الأحداث والمواقف في العصر الحديث، إذ تساندت الحركات الوطنية وتضامنت لمواجهة القوة الاستعمارية، وهبت لإعلان تكاتفها خلال مرحلة المقاومة المسلحة،وقد ظلت الشعوب تتوق إلى تجربة الكفاح المشترك التي خيضت عامي 1955ـ 1956 وأجهضها المستعمر بمنح تونس والمغرب استقلالهما، ولم يكن تفرد الاستعمار الفرنسي بالجزائر يعني حيادا تونسيا ومغربيا إزاء

المشكلة الجزائرية، فقد أثارت حرب الجزائر تضامنا مغاربيا فريدا من نوعه، وعندما تأكد أن الحرب تهدد تونس والمغرب تعالت الأصوات بالدعوة إلى التضامن والوحدة المغاربية ([1]).

وعلى الرغم من مرور نصف قرن تقريبا على انعقاد مؤتمر طنجة إلا أن كثيرا من الظروف المحيطة بالحدث والدوافع الحقيقية ما تزال ملتبسة([2])، لقد كانت تتداول أنذاك فكرة حلف متوسطي، فقيل أن مؤتمر طنجة هدف إلى علاج المشكلة في إطار التعاون الفرنسي ـ المغاربي، وفسر أنه محاولة احتواء مغربية تونسية للثورة الجزائرية وردا على الوحدة المصرية ـ السورية وعندما نعيد قراءة الحدث نجد أنفسنا أمام قضايا مهمة تساعد على فهم ظروف انعقاد المؤتمر.

ـ الهجمة الفرنسية الشرسة على الجزائر وإفلاس السياسة الفرنسية في علاج مشاكلها.

---

[1] انظر الجنيدي خليفة وآخرون : حوار حول الثورة ، مصدر سابق ، ج3،ص ـ ص388ـ389

[2] انظر بعض الدراسات التي أرخت لمؤتمر طنجة تحليلا ونقدا، أمحمد مالكي: إشكالية وحدة المغرب العربي،دبلوم دراسات عليا، كلية الحقوق، جامعة الرباط، 1989 . ومحمد الميلي :المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب ، مرجع سابق، واحمد ابن فليس : السياسة الخارجية للحكومة الجزائرية المؤقتة، مرجع سابق

ـ التحالف الفرنسي الإسباني ضد ذراع حزب الاستقلال جيش تحرير المغرب في الصحراء.

ـ الاعتداءات الفرنسية المتكررة على الحدود وحادثة ساقية سيدي يوسف بالخصوص .

إن الثورة الجزائرية استطاعت أن تواجه السياسة الفرنسية التي هدفت إلى عزلها مغاربيا، وأن تحدث تحولات كبرى في المغرب العربي، إذ كانت تونس والمغرب معنية دائما بالمشكلة الجزائرية وواقعة تحت تهديد بقايا النظام الاستعماري، ودعوة التضامن الشعبية إلى مؤازرة الكفاح الجزائري، وقد أدت اعتداءات عسكريي الجزائر المتكررة إلى إفلاس سياسة الجمهورية الفرنسية الرابعة .

لقد بلغت ذروة الاعتداءات الفرنسية على التراب التونسي والمغربي عام 1958، وكانت ساقية سيدي يوسف إحدى فصولها الحاسمة، كان الهدف من تلك الاعتداءات إرهاب التونسيين والمغربيين المتضامنين مع الجزائر، وتمهيد إقامة الأسلاك الشائكة بتهجير سكان الحدود، هذا التهجير القسري كان محل تنديد وإدانة شعبية و رسمية[1] في حين

---

[1] انظر مثلا برقية رئيس الحكومة المغربية الموجهة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، احمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص380

اعتبره عسكريو الجزائر الحل الناجع لمنع تسرب المساعدات التونسية والمغربية ومحاصرة الثوار([1])

لقد خطط هؤلاء العسكريين لمعركة بالقرب من الحدود التونسية، وفي 11جانفي 1958 وقعت معركة جبل الكوشة داخل التراب الجزائري، قتل فيها جيش التحرير الجزائري 11 جندي وأسر أربعة فكانت غيضة القادة العسكريين كبيرة، وبدءوا في التخطيط لعمل عسكري ضد تونس متهمين إياها بمساعدة الثوار وإيواء الأسرى.وفي 8 فيفري 1958 وقع الاعتداء على الساقية فكان حدثا مهولا دمرت الطائرات الفرنسية القرية التونسية الآمنة وقتلت تسعة وسبعون مدنيا، وقد أبرزت الحادثة ترابط القضايا المغاربية، وأكدت فشل السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، وكان من انعكاساتها تدويل القضية الجزائرية، وخلق تضامن مغاربي معادي لفرنسا وللمعسكر الغربي الذي يدعم فرنسا في إطار الحلف الأطلسي ([2]).

وسبب التدخل الأمريكي البريطاني في الخلاف التونسي الفرنسي بداية تصدع هز الجمهورية الرابعة إلى أن

---

[1] DLASMAS (G) Evolution general des barrages frontiers en algerer **REVUE INTERNATINALE D HISTOIRE MILITAIRE** N°76 (1997)

[2] انظر **المجاهد**،عدد 18(16فيفري 1958) ص2

انهارت بتدخل عسكريي ومعمري الجزائر، وتنفيذهم لتمرد 13ماي 1958 الذي جاء بديغول إلى السلطة.

وعلى الجبهة المغربية ظل العسكريون الفرنسيون ينقمون على الموقف المغربي،ويتخوفون من حصول تحالف جديد بين ثوار الجزائر وجيش التحرير المغربي في الصحراء، وقد وجه هذا الأخير ضربات قوية للقوات الفرنسية والإسبانية في تندوف والصحراء الغربية وموريطانيا، وقد أفادت التقارير العسكرية بوجود تنسيق بين ثوار الجزائر والمغرب وتواطؤ إسباني في السماح لجيش التحرير المغربي بالمرور إلى موريطانيا ([1])، وادي ذلك الى التحالف مع إسبانيا ومواجهة الخطر المشترك قبل استفحاله، ورسم مخططات عسكرية للقضاء على جيش التحرير المغربي، وهكذا مضت خطة "المكنسة" العسكرية لتقضي على وحدات جيش التحرير المغربي وتشتت فلوله،فكانت ضربة موجعة تأثر لها حزب الاستقلال وعلال الفاسي خصوصا الذي كان يطمح إلى استعادة المغرب للأراضي الصحراوية الخاضعة للاستعمار وإنشاء المغرب التاريخي، الذي يضم أقاليم الساورة وتندوف في الجزائر، والصحراء الغربية الخاضعة للإسبان وموريطانيا

---

[1] انظر تقرير حول السياسة الفرنسية في الجزائر بالأرشيف الدبلوماسي الفرنسي . **A.Q.O .**
serie Algerie 1953 1959 DOS n- 5 _ 2

المحتلة من قبل الفرنسيين ([1])، وكانت معركة موريطانيا قد شغلت الفاسي كثيرا وأبعدته عن القضية الجزائرية، وتألم كثيرا لعدم تحقيق جيش التحرير المغربي لأحلامه، ونشدد على ان هذا السبب وكذا فشل الحزب في أداء مهامه الحكومية وعدم قدرته على تطبيق برنامجه دفعه لتعويض هذه الخسارات في المجال الإقليمي بالدعوة إلى وحدة المغرب العربي وتزعم المشروع.

وقد مهد الفاسي لهذا الخيار الاستراتيجي بمقال في جريدته "صحراء المغرب" ذكر فيه بماضي النضال المشترك، وبتجربتي الوحدة المشرقية مخاطبا النخب السياسية بالقول: "فكيف يمكننا أن نشتغل الآن بتدعيم المرحلة الأولى من استقلالنا وننسى هذه الغاية التي هي في مقدمة مبادئنا ؟، وأن استمرار الحرب التحريرية في الجزائر وفي الصحراء لا ينبغي أن يكون عائقا في وسائل تحقيق هدف الاتحاد المغربي الذي سيسهل علينا حل كثير من المشاكل التي خلفها الاستعمار في بلادنا" ([2])، وعلى الرغم من أن الفاسي طرح

[1] انظر بخصوص التحالف الفرنسي الإسباني ،محمد بن سعيد ايت يدر :صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي ،مصدر سابق، ص ـ ص159ـ168 .وعبد الإله بلقريز وآخرون :المرجع السابق، ص 155

[2] انظر صحراء المغرب،عدد 49 ،(27 فيفري 1958)

مشروع الوحدة على الرأي العام المغاربي لمناقشته وإبداء الرأي حوله إلا أنه سرعان ما دعا اللجنة التنفيذية للحزب للاجتماع بتاريخ 02 مارس 1958، وذلك لتدارس وضعية البلاد والظروف التي تمر بها المنطقة المغاربية، وأصدرت اللجنة بلاغا جاء فيه أنها قامت "بتحليل الحالة في مجموع الشمال الإفريقي على إثر حوادث جنوب المغرب وساقية سيدي يوسف، وأمام استمرار الحرب بالجزائر والتطورات التي طرأت على الحالة الدولية." وأنها تعلن تضامنها مع الكفاح الجزائري وتنديدها بإنشاء المنطقة المحرمة والأسلاك الشائكة، وتساند مجهود تونس في الميدان الدولي"، وأوضحت اللجنة التنفيذية أنها درست الوسائل التي من شأنها أن تقوي تضامن الشعب المغربي مع شعبي الجزائر وتونس في الظروف الحاضرة التي تعتبر حاسمة في مصير شمال إفريقيا وعلاقاته المستقبلية مع فرنسا والغرب."وتؤكد اللجنة التنفيذية ضرورة الشروع منذ الآن في دراسة الخطط التي تؤدي إلى تعزيز مظاهر التآزر والاتحاد،سعيا وراء إنشاء وحدة حقيقية، تلبي المطامح الصادقة لشعوب المغرب العربي الثلاثة "([1]) ووجدت هذه الدعوة صداها في تونس، إذ استجاب حزب الدستور التونسي مباشرة وبحماسة

---

[1] انظر نص البلاغ ،جريدة العلم، عدد 03 مارس 1958

لنداء حزب الاستقلال المغربي وأصدر بلاغا رحب فيه بالفكرة واقترح مؤتمرا في تونس أو الرباط "لضبط الخطط والوسائل الكفيلة بتحقيق جلاء القوات الأجنبية وتحرير الجزائر وبعث المغرب العربي الكبير"([1])، وإثر ذلك عقدت اللجنة السياسية لحزب الاستقلال اجتماعا درست فيه الموضوع وعهدت إلى لجنة مصغرة([2]) وضع تصور لمشروع الوحدة المقترح يجيب عن ثلاث أسئلة رئيسية هي :لماذا نريد وحدة المغرب العربي ؟، وماذا نعني بهذه الوحدة؟وكيف يمكن تحقيقها؟، وكلفت اللجنة السياسية لمحجوب بن الصديق وعبد الرحمان اليوسفي بمهمة الاتصال بمسئولي جبهة التحرير الوطني في القاهرة وبحث الموضوع معهم، وأرسلت أبو بكر القادري والدكتور بناني إلى تونس لمذاكرة مسئولي الحزب الحر الدستوري في سبيل إبراز فكرة الوحدة للوجود([3])، وحصل اتفاق بين الوفدين المغربي والتونسي على ضرورة تجسيد وحدة المغرب العربي والنظر في المشاكل القائمة في شمال إفريقيا وعلى رأسها قضية الجزائر،

---

[1] انظر نص الرسالة ،جريدة العمل،عدد 05 مارس 1958

[2] ضمت علال الفاسي وعبد الرحيم بوعبيد ومحمد بوستة

[3] نعتمد رواية أبو بكر القادري ،وهو عضو اللجنة السياسية لحزب الاستقلال ومطلع على خبايا المؤتمر .انظر شهادته، أبو بكر القادري :مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي،العلم السياسي ،العدد4 (أكتوبر 1982) ص ـ ص،4 ـ 5

وعلى عقد اجتماع في طنجة تحضره جبهة التحرير الجزائرية[1].

كانت هذه حيثيات مبادرة حزب الاستقلال المغربي وقد رأينا سرعة تجاوب الموقف التونسي معها، فكيف تجاوبت جبهة التحرير الوطني مع الدعوة ؟

لقد كانت أهداف ودوافع حزب الاستقلال ملتبسة كثيرا، وتقف وراءها الإخفاقات الوطنية وتهميش دور الحزب، والانهزام في معركة تحرير الصحراء، في حين كانت أهداف تونس براغماتية إلى أبعد الحدود وهي تنتهز فرصة اعتداء الساقية، وانقطاع العلاقات مع فرنسا لتحقق رزمة أهداف داخلية وخارجية، وقد جاء الاحتضان الرسمي لفكرة الوحدة المغاربية نزولا عند مطمح الأحزاب السياسية والجماهير الشعبية وجريا وراء احتواء جبهة التحرير، والتي كانت بتحالفها مع الناصرية تثير المخاوف، وإنهاء هاجس الحرب الجزائرية التي تهدد كامل الشمال الإفريقي .

في ظل استفحال المخاطر المهددة للشمال الإفريقي والرغبة في إنشاء وحدة مغاربية وأمام ظهور المشاريع القومية

[1] انظر نص البلاغ المشترك للوفدين، العمل ، عدد 23 مارس 1958 .وقد جرت المذاكرة خلال الفترة مابين 19ـ 22 مارس 1958

هل ستختار جبهة التحرير الوطني الحياد إرضاء للمشروع الناصري ام الاندماج في المشروع المغاربي؟.

لقد نبذت جبهة التحرير الوطني مشروع فيدرالية شمال إفريقيا متعاونة مع فرنسا والغرب عام 1957 وذلك بتشجيع من مصر، وأعلنت تونس والمغرب تخوفها من استمرارية التدخل الناصري في شؤون المغرب العربي، وأدى نجاح مشروع الوحدة المصرية ـ السورية إلى ازدياد المخاوف من انتقال عدوى الأفكار القومية الناصرية إلى المغرب العربي، كما فهمت مصر أن الدعوة إلى وحدة مغاربية يعد معاكسة لمشروعها، واحتواء لجبهة التحرير الوطني، خاصة إذا علمنا أن الخلافات المصرية البورقيبية بلغت أوجها، وأن حساسية الفاسي والنظام المغربي من مصر تأكدت في مباركته للوحدة العراقية ـ الأردنية، وأن مصر لم تكن مطلعة على حقائق وحدة المغرب العربي[1]، وأمام ذلك كانت جبهة التحرير الوطني محرجة في حضور مؤتمر طنجة، إذ لم يكن من السهل عليها الارتماء في مشروع مشبوه وإغضاب مصر وهي القومية، والقاعدة السياسية واللوجستيكية الداعمة للثورة الجزائرية،

[1] انظر مصطفى الفيلالي : مفهوم المغرب العربي: تطوره تصورا وممارسة وعلاقته بالوعي القومي: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، مرجع سابق، ص13

ولكن رغم ذلك قبلت جبهة التحرير الوطني بعد نقاش مستفيض حضور مؤتمر طنجة لاعتبارات كثيرة كانت تفيد في تحقيق مكاسب لها نذكر منها:

- سلامة المشروع من أي توجه انفصالي أو معادي للقاهرة، ذلك أن فكرة الوحدة المغربية مشروع عريق زكته الأحزاب المغاربية منذ كانت لاجئة في القاهرة عام 1947، كما أنها تؤكد على البعد المغاربي الذي يؤمن به مناضلوها أشد الإيمان.

- تزايد أهمية تونس والمغرب بدءا من عام 1957 بفعل التطورات السياسية والعسكرية للثورة، خاصة وأنهما تقدمان تسهيلات مهمة لنشاط جبهة وجيش التحرير، وتعتمدان قاعدة للإمداد والتمركز قريبة من جبهة الكفاح، وميدانا للتضامن الشعبي بحكم الجوار والتضامن المشترك،وحتى أهمية المعركة الإعلامية المعلنة ضد الغرب كان من المفيد خوضها انطلاقا من تونس والمغرب المرتبطتين بأوروبا الغربية وإفريقيا.

- إن حضور المؤتمر يتيح الفرصة لتوجيهه لصالح الكفاح المسلح في الجزائر، خاصة في هذه المرحلة الحساسة التي تسمح بتحقيق مكاسب مهمة منها المطالبة بجلاء القوات

الأجنبية، وبدعم الثورة الجزائرية، وحشد التضامن الشعبي الذي يمثل ضمانة مهمة قد تدفع إلى وحدة المعركة المسلحة([1])

وهكذا اجتهدت جبهة التحرير الوطني في الخروج بأكبر الفوائد الممكنة من هذا المؤتمر، وفق خطة مدروسة وموجهة، صاغها عبد الحميد مهري العارف بالشؤون المغاربية، إذ أقنع لجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة استغلال هذه اللحظة التاريخية وانتهاز فرصة عدم إعداد جدول أعمال للمؤتمر لتوجيهه لصالح المعركة ضد الاستعمار في الجزائر ومخلفاته وقواعده العسكرية في تونس والمغرب، واعتمدت جبهة التحرير الوطني خطة محكمة تهدف إلى تجنيد المغرب العربي للتضامن الثورة الجزائرية وتجاوز خيار العمل العسكري المشترك الذي كان مطروحا في عام 1955، ذلك لأنه لم يعد يتلاءم مع واقع البلدين المستقلين، ولا يمكن للأنظمة السياسية تجسيده، أما مسألة تقديم المساعدات وتوحيد المواقف مع الثورة الجزائرية في القضايا المشتركة فيمكن التجاوب معها، خاصة وان جبهة التحرير الوطني كانت تحاور أحزاب سياسية لا حكومات تنفيذية بيدها سلطة القرار، وبحاجة إلى التنسيق

---

[1] انظر ،محمد الميلي :المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، مرجع سابق ، ص ـ ص،51_54

العملي للتجاوب مع مطالبها وإلى التضامن الشعبي ([1])، وهكذا يمكننا التأكيد أن الوفد الجزائري كان واقعيا في مطامحه، وماهرا في دبلوماسيته واستراتيجيته،اجتهد في إدراج القضايا المهمة على المؤتمرين وبحث الوسائل الكفيلة بتجسيد المقررات

ثانيا ـ مقررات المؤتمر وأهميتها:

اجتمعت وفود الأحزاب المغاربية الثلاث (حزب الاستقلال، الحزب الدستوري الحر، جبهة التحرير الوطني) في طنجة يوم 27 أفريل 1958، وتدارست خلال أربع أيام كاملة قضايا استكمال تحرير المغرب العربي وتوحيده، وقد ركزت الخطب الافتتاحية لرؤساء الوفود على حتمية التضامن مع الجزائر في كفاحها التحرري وإشادة وحدة المغرب العربي([2])، وشدد رئيس وفد جبهة التحرير الوطني على التأكيد أن "تحرير المغرب العربي وتحقيق وحدته هي مثلنا السامية"([3])، وكان حدثا مدويا وحاسما ذلك المؤتمر الذي سمي "مؤتمر الوحدة" لأنه أقر مفهوما واضحا لفكرة المغرب العربي التي لم تعد تعني مجرد التنسيق المشترك بل العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية

---

[1] انظر شهادة عبد الحميد مهري ،مقابلة مع الباحث

[2] انظر العمل ،عدد (28 أفريل 1958)

[3] انظر المجاهد ،ع 23 (7 ماي 1958)

بين الأقطار المغاربية، وقد عكس جدول أعمال المؤتمر محاور اهتمام القيادات المغاربية، إذ حدد المؤتمرون بعد جلستين تمهيديتين في الرباط المحاور الآتية:

- حرب الاستقلال الدائرة رحاها بالجزائر.

- تصفية قواعد الاستعمار بالمغرب العربي.

- وحدة المغرب العربي: شكلها وقواعدها والمرحلة الانتقالية لهذه الوحدة.

- إنشاء منظمة دائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر [1].

وقد ساعد تجاوب الأنظمة الرسمية وحضور عدد كبير من المسؤولين الرسميين على إثراء النقاش واتخاذ مواقف شجاعة، وأعلن المؤتمرون عن قرارات تاريخية يمكن أن نجملها في ثلاث محاور رئيسية: دعم الثورة الجزائرية، تصفية بقايا الاستعمار، الموقف من الدعم الغربي لفرنسا، ووحدة المغرب العربي.

---

[1] انظر العمل، عدد، 27 أفريل 1958

2.1ـ دعم ثورة الجزائر:

أخذت هذه المسالة النصيب الأوفر من المناقشات باعتبارها قضية المغرب العربي الأساسية، واستطاعت جبهة التحرير الوطني أن تكسب مواقف دعم ومساندة لكفاحها، فأعلن المؤتمر مبدأ "حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري"، وفي هذا تأكيد على مواقف جبهة التحرير الوطني في مبدأ السيادة والاستقلال التام، وأقر المؤتمر بعد تشريحه لطبيعة الحرب الاستعمارية " أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من اجل استقلاله كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها"، ونظرا لما تحظى به القضية الجزائرية من تأييد دولي، وشرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني لكفاح الشعب الجزائري " فإن المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب وتونس"([1])، وقد نالت المسالة الأخيرة نقاشا مستفيضا وتخوف البعض من توجه وشكل الحكومة، واشترطوا موافقة مسبقة من تونس والمغرب لإعلانها، لكن جبهة التحرير الوطني أصرت على سيادة

---

[1] انظر نص بيان مؤتمر طنجة ،المجاهد ع 23 (7 ماي 1958) والعلم السياسي ع10 (أفريل 1983)، والملحق رقم 8

2-1- دعم ثورة الجزائر:

أخذت هذه المسالة النصيب الأوفر من المناقشات باعتبارها قضية المغرب العربي الأساسية، واستطاعت جبهة التحرير الوطني أن تكسب مواقف دعم ومساندة لكفاحها، فأعلن المؤتمر مبدأ "حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري"، وفي هذا تأكيد على مواقف جبهة التحرير الوطني في مبدأ السيادة والاستقلال التام، وأقر المؤتمر بعد تشريحه لطبيعة الحرب الاستعمارية " أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من اجل استقلاله كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها"، ونظرا لما تحظى به القضية الجزائرية من تأييد دولي، وشرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني لكفاح الشعب الجزائري "فإن المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب وتونس"([1])، وقد نالت المسالة الأخيرة نقاشا مستفيضا وتخوف البعض من توجه وشكل الحكومة، واشترطوا موافقة مسبقة من تونس والمغرب لإعلانها، لكن جبهة التحرير الوطني أصرت على سيادة

---

[1] انظر نص بيان مؤتمر طنجة ،المجاهد ع 23 (7 ماي 1958) والعلم السياسي ع10 (أفريل 1983)، والملحق رقم 8

قرارها وقبلت أخيرا باستشارة تونس والمغرب فقط في الأمر[1].

2.2 ـ التنديد بالموقف الغربي وتصفية بقايا الاستعمار:

نظرا للإعانة التي تتلقاها فرنسا من الحلف الأطلسي والدول الغربية استنكر المؤتمر هذا الموقف وطالب بوضع حدا لكل إعانة سياسية ومادية ترمي إلى تغذية الحرب الاستعمارية في المغرب العربي، ونظرا لما تقوم به القوات الأجنبية المتواجدة في تونس والمغرب من انتهاك للسيادة ومشاركة في حرب الجزائر سجل البلاغ القرارات الآتية:

" ـ يستنكر استمرار وجود القوات الأجنبية فوق ترابها الأمر الذي يتنافى مع سيادة بلاد مستقلة .

ـ يطالب بكل إلحاح أن تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري .

ـ يوصي الحكومات والأحزاب السياسية بتنسيق جهودها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية ".

---

[1] انظر محمد الميلي : مواقف جزائرية ، مرجع سابق، ص ـ ص،79ـ 80

وهذه القرارات البالغة الأهمية اقترحت من قبل جبهة التحرير الوطني لإحراج الموقف الغربي والفرنسي خصوصا، وقد تقدمت للمؤتمرين بخرائط مفصلة عن مواقع القواعد الفرنسية العاملة في تونس والمغرب، موضحة عملها المنسق مع الجيوش الفرنسية في الجزائر، وسلبيات ذلك على نشاط المجاهدين الجزائريين، ولقيت جبهة التحرير الوطني تجاوبا مع مطالبها هذه، وقد كانت تحظى بإجماع شعبي وتعبئة جماهيرية كبيرة، وجاء التأكيد عليه كذلك بهدف تجنيد هذه الجماهير الواسعة وراء مطالب المؤتمر ([1])، كما أن قرار التنديد بالدعم الغربي المقدم لفرنسا كان قرارا جزائريا، تم تثبيته رغم أن حزب الاستقلال والحزب الدستوري اقترحا صياغة هذا التنديد على لسان شعوب المغرب العربي، وأما مطلب دعم نضال شعب موريطانيا فقد عبر المؤتمر عن تضامنه مع هذا المطلب، غير أن حزب الاستقلال دعا إلى ربط هذا النضال في إطار وحدة التراب المغربي، في حين أصر الطرفين التونسي والجزائري على إنزاله في إطار نضال التحرر المغاربي، والتأكيد

---

[1] انظر، محمد الميلي: مواقف جزائرية ، مرجع سابق ، ص – ص 72_73، 81

أن هذه المقاومة التحريرية "هي جزء من المعركة التي تقوم بها أقطار المغرب العربي من اجل تحريرها ووحدتها" ([1]) .

وهكذا لم ينجح حزب الاستقلال في الحصول على دعم المؤتمر لما كان يسميه حقوقه الترابية في موريطانيا، وقد تجلت خلاله المطامح القطرية واضحة بالشكل الذي يؤكد ان الإخلاص لبناء الوحدة لم يكن سيدا .

3_2_ وحدة المغرب العربي :

أكد المؤتمر على توحيد مصير شعوب المغرب العربي في إطار مؤسسات مشتركة، وأقر "أن يعمل على تحقيق الوحدة..."،واعتبر أن "الشكل الفيدرالي اكثر ملاءمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر"، ومن اجل ذلك اقترح المؤتمر "أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي ينبثق عن المجالس الوطنية في تونس والمغرب، وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية"، على أن تكون مهمته " درس القضايا

[1] انظر نص البيان **الجاهد**،ع 23 (7 ماي 1958) .ونشير إلى أن إعلام حزب الاستقلال تعمد في البيان ذكر إلحاق سكان موريطانيا بالوطن المغربي في حين أن جريدة المجاهد والعمل تؤكد أن الاتفاق حصل على أن المقصود بالوطن المغربي هو الوطن المغاربي فهل هذا كان سوء فهم، أم توجيه قسري لمقررات طنجة لخدمة أهداف قطرية ضيقة. انظر، **المجاهد** ،عدد 23 (7ماي 1958) ، **العمل** عدد (30 أفريل 1958) ،**والعلم السياسي** ع 10(أفريل 1983)

ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية، " ومن اجل المتابعة وتنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري يوصي المؤتمر "بضرورة الاتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف دلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة"، وقرر المؤتمر كذلك إنشاء أمانة دائمة للمؤتمر من ستة أعضاء، عضوين عن كل طرف،على أن يكون لهذه الأمانة مكتبين أحدهما بالرباط والأخر بتونس، وأن تجتمع دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب، وفي إطار توحيد السياسات الخارجية والدفاع أوصى المؤتمر "حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية "[1].

ولم يحض قرار الوحدة بنقاشات مستفيضة، مما يؤكد أن الرغبة لتجسيم الوحدة لم تكن صادقة، ويرجع ذلك إلى تخوف النخب السياسية على ضياع الامتيازات القطرية، وعلى مشاركة الجزائر غير المستقلة بعد في هذه الوحدة، ويرى محمد عابد الجابري أن مفهوم الوحدة في طنجة أخذ صيغة وحدة العمل وليس وحدة الهوية، وأن القرارات لم تكن موجهة إلى الوحدة بقدر ما كانت تهدف إلى مواجهة الاستعمار

[1] انظر بيان مؤتمر طنجة، **المجاهد** عدد23 (7 ماي 1958) ص 11

الفرنسي([1])، ويبدو من كل ذلك أن استراتيجية جبهة التحرير الوطني نجحت في تحويل مؤتمر الوحدة إلى مؤتمر للتضامن مع الثورة الجزائرية، وتحققت بعض آمالها في حين لم يمض مشروع الوحدة بعيدا، وأرجع عبد الحميد مهري سبب ذلك إلى أن"هذه القضية لم يولها المؤتمر عناية كافية عند بحثها" ([2])، وهو الرأي الذي رجحه مصطفى الفيلالي عندما اعتبر مؤتمر طنجة الحزبي مجرد "ذريعة ظرفية موقوتة"، لا تقوم على إرادة حقيقية ولا تسعى إلى أهداف محددة ([3])، وقد كانت جبهة التحرير الوطني شبه متأكدة من كل هذا، الأمر الذي دعاها لعدم تركيز النقاش على مشروع الوحدة، والتأكيد أن هذا المشروع لا يولد بقرارات فوقية ولكن بإمكان تضامن الشعوب أن يخلقه بشكل عملي ([4]).

ونخلص للتأكيد أن مؤتمر طنجة لم يوجه لبعث الوحدة المغاربية بقدر ما كرس لدعم القضية الجزائرية، وأن الثورة

---

[1] انظر الجابري محمد عابد: فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، وحدة المغرب العربي ،مرجع سابق، ص ـ ص، 22 ـ 23

[2] انظر حوار عبد الحميد مهري في الندوة الأولى لانعقاد مؤتمر طنجة، المجاهد .ع (22 جوان 1959)

[3] مصطفى الفيلالي : المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل ، مرجع سابق ص ـ ص،16ـ19.

[4] انظر شهادة مهري عبد الحميد ، مقابلة مع الباحث

الجزائرية استطاعت أن تخرج منه بمكاسب مهمة وأن تشق من خلاله آفاقا مغاربية واسعة للتضامن.

ثالثا ـ آمال مؤتمر طنجة وإخفاقاته.

لقد تحققت نظريا في مؤتمر طنجة آمال واسعة، كانت تنشدها الأحزاب والجماهير الشعبية وزاد في حماسة قراراته مباركة السلطات الرسمية لمقرراته بما في ذلك ملك ليبيا الذي أكد موافقة بلاده على قرارات المؤتمر ([1])، وقد جندت الصحف ووسائل الإعلام للتغني بهذا الإنجاز التاريخي وتفاعلت مختلف القوى الجماهيرية مع مشروع الوحدة .

وقد استقبل الوفد الجزائري استقبالا رسميا وشعبيا في الرباط، وعبر في بلاغ له عن ارتياحه للنتائج التي تمخض عنها المؤتمر،مشيرا إلى أن قضية الجزائر نالت كامل اهتمام المؤتمر،وأن الشعب الجزائري الذي حضي بتأييد شعبي تونس والمغرب يأمل "بانضمام حكومتهما إليهما في التأييد والتعضيد"، وعبر عن اهتمامه بمهمة بناء مؤسسات المغرب العربي ويقينه" بأن هذا الصرح سيكون متينا وعصريا لأنه سيأتي في وقت واحد وليد إيمان وإرادة شعوبنا"([2]) وصرح ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ

---

1 انظر تأكيدات الفاسي ، صحراء المغرب، ع60 (21ماي 1958)

2 انظر نص البلاغ ،العلم السياسي ، ع 10(افريل 1983)

بأن نتائج مؤتمر طنجة كانت حاسمة في تأكيد مكانة الشعب الجزائري ضمن المجموعة المغاربية وأن هذه الوحدة جسمت رغائب شعوب شمال إفريقيا في التضامن، "وأن المغرب العربي بأجمعه من أغادير إلى السلوم ينهض اليوم بكامل قواه ويوجه إلى فرنسا الاستعمارية إنذارا نهائيا وقع تأجيله في الماضي وهو إما أن تعترف للجزائر باستقلالها وإما أن تعم الحرب المغرب العربي بأجمعه...على الفرنسيين أن يقتنعوا أن التضامن المغربي ليس كلمة جوفاء، ولكنها حقيقة سيكون لها تأثير قوي على سير الحرب"[1]، وكانت هذه الكلمات التي تخاطب الضمير المغاربي وتزيد في تأججه وتثير مخاوف الفرنسيين والغرب وحتى نظامي تونس والمغرب، ذلك أن تجنيد المد الشعبي لمناصرة هذه الأهداف الثورية قد يمثل ضغطا حقيقيا على توجهاتها وقراراتها، وقد أرادت جبهة التحرير الوطني لمؤتمر طنجة أن يجند القوى الحزبية والقاعدة الشعبية لدعم الجزائر دون الاصطدام بالأنظمة السياسية، وظلت تلح على تجند شعوب المغرب العربي لمواجهة سياسة مهادنة الاستعمار التي قد تجرف إليها الساسة ودعوتهم للوقوف بكل قواهم في المعركة ضد الإمبريالية حماية للمصالح العليا [2]، وهكذا

[1] المجاهد، ع 23 (07 ماي 1958)

[2] انظر المجاهد ، ع41، (1 ماي 1959)

حصلت جبهة التحرير الوطني من المؤتمر على مكاسب مهمة، فقد رسمت اعتراف الأطراف المغاربية بصفتها التمثيلية وإقرارها بمغاربية قضية الجزائر، ودعوتها إلى دعم النضال التحرري الجزائري ماديا ومعنويا، وأكدت ضمنيا على سلامة التوجه الإيديولوجي للجبهة من خلال تنديد المؤتمر "بالقوى الغربية التي تدعم فرنسا ماليا وعسكريا".

وعلى الرغم من أن الملك محمد الخامس والرئيس بورقيبة أعربا عن قبولهما لقرارات طنجة، إلا أنهما أدركا أن جبهة التحرير التي يراد لها أن تحتضن من قبل نظامهما سجلت أهدافا كثيرة في طنجة، منتهزة الظرف السائد والتجاوب الشعبي لخيار مغربة الحرب، فأوقعت تونس والمغرب في تعهدات مكبلة لسيادتهما مثل الدعوة لإنهاء القواعد الأجنبية ومعاداة المعسكر الغربي وشعر القصر المغربي أن جبهة التحرير الوطني أوجدت لها تحالفا متينا مع القوى الثورية داخل حزب الاستقلال، وقد عبر الفاسي عن الصدى الواسع الذي خلفه المؤتمر لدى الشعب المغربي وعن رفعه لشأن حزب الاستقلال[1] الذي سيتولى إنشاء الحكومة الاستقلالية، وكان تصميم القيادة الثورية للحزب حازما إزاء تنفيذ برنامج

[1] صحراء المغرب ع58(07 ماي 1958)

الإصلاح ومحاربة الإمبريالية، وقد أكد المهدي بن بركة بعد مؤتمر طنجة بفترة قصيرة إلى أن المشروع السياسي للمغرب العربي يمتد إلى إنشاء قوة اقتصادية اعتمادا على "الموارد الطاقوية التي تختزنها الصحراء المغاربية، التي من شأنها إتاحة تنمية اقتصادية حقيقية يمكن مقارنتها بتلك التي عرفتها أوروبا أثناء ثورتها الصناعية"([1])، وأكد على ضرورة "بلورة مخطط شامل للأقطار الثلاثة، وحتى الأربعة إذا وافقت ليبيا على المشاركة، من أجل ضمان تقدم في إنماء الدخل الوطني ومستوى حياة الشعوب المغاربية..."، وأضاف ابن بركة أن إنشاء سوق داخلي وقاعدة تصنيع حقيقية للمغرب العربي أمر مفيد للغاية "يمكننا ترقب انتعاش ثقافي وتقني واجتماعي لهذه المجموعة يقوم على معطيات عقلانية..."([2])، ويبدو ان القصر وبعض القيادات المعتدلة لم تكن مستعدة لكل هذا التغيير الجذري، فمثل هذا بداية انقسام ساهم القصر في تجذيره للقضاء على نفوذ الحزب .

---

[1] El Mahdi BEN BARARKA ;Problèmes édification du Maroc et Maghreb ، Plon،quatre entretiens avec el mahdi ben barka recueillis par raymond gean P 42 ، 1959،Paris

[2] IBID :p،43

وقد هلل الشعب التونسي بقرارات طنجة واعتبرتها الصحافة والمنظمات الجماهيرية نصرا للمغرب العربي، وعزم بورقيبة على استغلال الظرف لحسم المواجهة مع فرنسا التي تأبى إجلاء قواتها عن تونس [1]

وقد انزعجت الإدارة الفرنسية لصدور مثل هذه القرارات، وعدت المؤتمر ضربة موجعة للحكومة الفرنسية التي عجزت عن حل مشاكل الشمال الإفريقي، وانتقدت الصحف الفرنسية الموقف التونسي والمغربي الذي تورط في قضية الجزائر، وأبدت تخوفاتها من تلك التوصيات التي تدعوا إلى مساندة جبهة التحرير الوطني وإلى إنشاء حكومة مؤقتة تزيد في سلطة الجبهة دوليا [2]، ويكفي أن نورد تعليقا لجريدة "لوموند" معبرا عن جو الشعور العام في فرنسا."هكذا تتحقق وحدة المغرب العربي في الحرب، وضدنا وكل ما هو اليوم توصيات سيتجسم غدا في مؤسسات سياسية وثقافية واقتصادية ستقوم بتمثيل 23 مليونا من المسلمين" [3]

---

[1] انظر بعض هذه الأصداء في جريدة العمل ، عدد 30 يوم أفريل 1958

[2] انظر تقرير كتابة الدولة للشؤون الجزائرية المقدم لوزير الخارجية الفرنسي حول قرارات مؤتمر طنجة، 5 ماي 1958. :Serie Algerie 1953-1959 : A .O.O، B 47، DOS. A G .
5-8

[3] **LE MONDE** .du 5 Mai 1958

وقد شنت في المشرق حملة تشكيك في نوايا المغرب وتونس من الدعوة إلى الوحدة، وكان صدى مؤتمر طنجة بالغا في الصحافة الغربية والدولية عدته ثورة ضد السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، واعتبرت أن ردود الفعل هذه جعلت الفاسي يوضح أن "مقررات المؤتمر ليست ضد فرنسا ولكنها في مصلحتها أيضا" فما عليها إلا أن تقر باستقلال الجزائر، مؤكدا "أنه لا يعقل أن تختار تونس والمغرب الاستعمار على الحرية في القطر الشقيق، ولا ينبغي أن يعتبر ذلك رغبة من الدولتين في قطع العلاقات الطيبة مع فرنسا، بل الأمر بالعكس، أنه إنذار للفرنسيين ليعترفوا أن ربع الساعة الأخير قد دق في قضية الجزائر، ولكن لهذا الدق نغمات غير التي يعنيها "لاكوست"، أنها نغمة الحرية التي يجب أن تنصت إليها فرنسا وتعترف أن لا بد منها ولا مندوحة عنها"[1].

لقد ظلت التصريحات الحزبية والرسمية تتناغم مع حماسة التضامن الشعبي إلى أن جاء ديغول بسياسته التقسيمية وفشل مؤتمر المهدية في تزكية مقررات طنجة، فما الذي تغير؟، وما هي أسباب فشل مشروع طنجة ؟.

[1] انظر، صحراء المغرب، ع58 (7 ماي 1958)

قيل الكثير في أسباب إخفاق مؤتمر طنجة والمؤكد أن إستراتيجية ديغول المدروسة مثلت تحديا أساسيا لمقررات طنجة، ولم تجد الأنظمة القطرية المناعة الكافية للصمود وراء مشروع الوحدة، بل أن خلافات عميقة انفجرت في وجه العلاقات المغاربية، وتنصلت الحكومات من التزامات طنجة.

لقد أضعفت حرب الجزائر الجمهورية الفرنسية الرابعة، ورد العسكريون وأوروبيو الجزائر نجاحات الثورة الجزائرية بتنظيم انقلاب 13ماي1958، الذي جاء بديغول إلى السلطة وأدخلت عودة ديغول إلى السلطة معطيات جديدة، إذ نجح في تعبئة القوى السياسية الداخلية ورائه، وتحطيم العزلة الدولية لفرنسا، وأولى مسألة تحطيم تحالف طنجة الاهتمام الأكبر، معتمدا على استراتيجية تطويق آثار طنجة وضرب وحدة شمال إفريقيا على جبهتين:الموقف من المشكل الجزائري، والعلاقة الجديدة مع حكومتي تونس والمغرب[1].

لقد أعلن ديغول أن الإدماج هو السياسة الرسمية في الجزائر[2]، واستطاع بذلك كسب الرأي العام الفرنسي لفكرة

---

[1] Henri ALLEG et autres : op.cit .T2. p-p، 588-591

[2] الإدماج مصطلح يعني إلحاق الجزائر قانونيا وإداريا بفرنسا ،وإلغاء الحواجز التي أقامها المعمرون في الجزائر لصالحهم وفتح المجال أمام الاستثمارات الرأسمالية خاصة في الصحراء.

"الجزائر فرنسية"، وأحرز على ولاء القيادات العسكرية، كما وضع حدا لأمل تونس والمغرب في إمكانية استقلال الجزائر على المدى القريب، واندماجها معهما في إطار قرارات طنجة .

وبخصوص السياسة الجديدة المنتهجة مع تونس والمغرب فقد زاوجت بين التشدد والإغراء:

- فلقد تبين أولا أن مسألة إدماج الجزائر بهذا التشدد تعني التهديد بتوسيع رقعة الحرب إلى تونس والمغرب، إذا أصرت حكومة كل منهما على تطبيق قرارات طنجة، خاصة وأن عسكريي الجزائر بادروا للتحرش بأراضيهما ([1])، وأنه بإمكان ديغول أن يطلق أيديهما في ضل حكمه القوي، وأن التهديد بتوسيع رقعة الحرب سيأخذ جدية أكبر تختلف عن تهديدات الجمهورية الرابعة المتهاوية.

وحتى يأخذ هذا التهديد صبغة التخويف لا تجدير الموقف باتجاه التضامن مع الجزائر بادر الجنرال ديغول إلى تطمين تونس والمغرب بإعلانه احترام استقلالهما، وذلك بهدف دفع نظاما البلدين للاطمئنان على مكاسبهما والتزام الحياد وعدم تجسيم قرارات مؤتمر طنجة، ولم يكتف عند هذا

[1] اعتدت القوات الفرنسية على منطقتي قفصة ورمادة في تونس، ومناطق ورزازات ونواحي تافيلالت .انظر صحراء المغرب ،ع 61(28 ماي 1958)

بل سعى لبذر الخلاف بين تونس والمغرب ومنع تفاهمهما على خطة مشتركة، فلقد وجه ديغول إلى كل من بورقيبة ومحمد الخامس رسالتين مختلفتين، الأولى توحي بوجود رغبة لديه في التفاهم والتعاون، والأخرى كانت لهجتها تنم عن التعالي والتشدد، والهدف من لهجة الرسالتين هو محو التقارب بين تونس والمغرب حتى لا تنسق سياستهما بشكل متشدد إزاء فرنسا ([1]).

- بعد إعلان السياسة السابقة طرح ديغول كذلك سياسة الإغراء لضرب مقررات طنجة معتمد في ذلك على جزرة البترول، فلقد لوح ديغول بمشروع استثمار صحراء الجزائر على الرأسمال الغربي وعلى الجيران، وخطط لجعل الصحراء منطقة فرنسية مستقلة تساهم في بناء "العظمة الفرنسية" اقتصاديا وعسكريا، ولإنجاح مشروع استغلال بترول الجزائر الذي تعيقه عدة مصاعب لجأت فرنسا إلى مفاوضة الحكومات المغاربية بشأن المساهمة في استثمار البترول والقبول بمرور أنابيب البترول عبر أراضيها، وأمام رفض الحكومة الليبية مرور بترول إيجلي عبر أراضيها لجأت فرنسا إلى إغراء

---

[1] انظر محمد الميلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 94، و Jean LACOUTURE: op. cit، p-p ،176- 177، 198

الحكومة التونسية بقبول العرض،وكانت تصبو إلى تحقيق أهداف سياسية على المستوى المغاربي والدولي،منها إظهار نجاح مشروع استثمار البترول، وخلق خلاف بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني من شأنه أن يقضي على قرارات طنجة ([1]).

وهكذا نجحت الإغراءات الفرنسية في إسالة لعاب المسؤولين التونسيين والمغربيين، خاصة وأن مشروع استثمار الصحراء يخدم مطالبهم القطرية في تعديل الحدود مستقبلا، إذ أصبح الحديث عن مجموعة فرنسية شمال إفريقيا للتعاون يزاحم مشروع وحدة المغرب العربي، وطال مجال الإغراء مسألة جلاء القوات الفرنسية الجزئي عن تونس والمغرب، وإن كانت مجرد تظاهرة شكلية إلا أنها أرضت بعض المطامح القطرية، وساعدت على تشجيع حكومتي تونس والمغرب للتنصل من التزاماتهما القطرية، حتى أن تونس جعلت من انعقاد مؤتمر المهدية عرسا للاحتفال بالجلاء وكان إصرارها على التضحية بقرارات طنجة واضحا، وهكذا تمكنت المخططات الديغولية من قلب مشروع طنجة من أساسه لصالح فرنسا، وكادت أن تعزل بذلك جبهة التحرير الوطني

[1] انظر محمد الميلي :المرجع السابق ،ص - ص 95-97

وقد أوضح خيوط هذه الإستراتيجية أحد صحفي "المجاهد"[1]، وتفطنت لها جبهة التحرير الوطني في وقتها، واجتهدت في مواجهتها، حتى أنها لوحت بالعودة من جديد إلى مغربة الحرب وتجذير الموقف عندما نشرت في المجاهد مقالا عنوانه "امتحان المغرب العربي، أكدت فيه "أن المغرب العربي في حالة حرب، ولكي تتوفر في هذه الحرب شروط الانتصار يجب أن نخوضها ونتحملها جميعا في آن واحد من قابس إلى أغادير"[2].

وهددت جبهة التحرير الوطني بأنها ستخوض المعركة العسكرية اعتمادا على تضامن شعوب المغرب العربي، ولكن العلاقات المكرسة مع حكومتي تونس والمغرب كان من الصعب هدمها دفعة واحدة، فاجتهدت في المناورة والمراوغة الدبلوماسية عازفة على وتر التضامن الشعبي والوحدة المرسخة في طنجة، ومشجعة على مزيد من التلاحم في وجه الاستعمار

[1] نقصد المناضل محمد الميلي ،الذي حرر مقالات المجاهد بخصوص هذا الموضوع، وأعاد طرق الموضوع فيما بعد في كتابين هامين، انظر تحليلاته لهذه السياسة ،محمد الميلي:مواقف جزائرية ،مرجع سابق، ص ـ ص،93ـ97، ومحمد الميلي :المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، مرجع سابق، ص ـ ص 62 ـ 69 .

[2] انظر المجاهد ، ع 26 (13 جوان 1958) .

المحتضر،وداعية للإسراع في تحقيق قرارات طنجة ([1])، وطالبت جبهة التحرير من تونس والمغرب توحيد المعركة سياسيا دون إظهار الدعم المباشر، واقترحت عليهما مشاركة الجزائر المستقلة في استثمار ثروات الصحراء بدل التفكير في الفضلات التي يعرضها ديغول مقابل شرعنة استعمار الجزائر، أو أن يعرض المغرب العربي كله على فرنسا التعاون من أجل استثمار ثروات الصحراء،بما يخدم مصالح شعوب المغرب العربي([2])، فهل تتمكن جبهة التحرير الوطني من إقناع شركائها والحفاظ على تعهدات طنجة، أم أن تونس والمغرب سيتخليان عن هذه التعهدات في مؤتمر المهدية بتونس.

رابعا ـ مؤتمر المهدية والتراجع عن قرارات طنجة.

التأم شمل الأقطار المغاربية الثلاث على مستوى الهيئات التنفيذية بعد تلك التغيرات العميقة التي عرفتها فرنسا والمنطقة المغاربية في أقل من شهرين من انعقاد مؤتمر طنجة، وكان يبدوا أن عقد هذه الندوة بحضور حكومتي تونس والمغرب ولجنة التنسيق والتنفيذ هو مغري للغاية، ويضمن

---

[1] انظر الاستعمار المحتضر يمنحنا مزيدا من الفرص لتحقيق الوحدة المغربية: **المجاهد**،ع 24(29 ماي 1958)

[2] انظر محمد الميلي : **مواقف جزائرية** ، مرجع سابق، ص99

الخروج بقرارات عملية، غير أن نقل النقاش من الإطار الحزبي إلى الإطار الرسمي كان يعني أشياء كثيرة، منها أن النقاش سيسري في إطار ضيق، وتوجيه حكومي صارم يمكنه أن يدجن قرارات طنجة، ويعطيها صبغة تضامنية غير إلزامية، وقد سجل وفد لجنة التنسيق والتنفيذ كامل احتياطاته لمواجهة "مؤامرة اغتيال قرارات طنجة"، والتصدي لحكومتي تونس والمغرب المتأثرتين بأخطبوط السياسة الديغولية.

انعقد الاجتماع في المهدية أيام 17_20 جوان 1958، وذلك للنظر في تطبيق قرارات طنجة وترسيمها، وقد تقرر أن يشتمل جدول أعماله على النقاط الآتية:

1ـ تطبيق مقررات طنجة (مساعدة الجزائر، جلاء قوات الاحتلال، إدانة سياسة الجنرال ديغول، الموقف المشترك في الأمم المتحدة، الحكومة الجزائرية).

2ـ دراسة مسألة إقامة الهيئات التي تنص عليها قرارات طنجة (الأمانة الدائمة، المجلس الاستشاري).

وإن كانت التصريحات الرسمية والصحافة الحزبية تغنت آنذاك بما تم ترسيمه من قرارات إلا أن الحقائق

تحرجت صحيفة المجاهد من إعلانها ([1]) وظلت مغيبة، ويكشف عنها تقرير سري نشره محمد حربي عن مناقشات المؤتمر، ويوضح مسعى ممثلي الحكومة التونسية والمغربية للتنصل من التزامات طنجة، وعمق الخلافات التي أثارها نقاش المؤتمرين

خلال الجلسة الأولى تم بحث مسالة إعانة الجزائر، واستعلم الوفد الجزائري عن الإجراءات المتخذة لتقديم أشكال المساعدات المتفق عليها في طنجة، وتبين أن الحكومتين لم تدرسا المسالة بجدية، وقد اقتصرتا الأمر على مساعدة اللاجئين، وبرر الباهي الأدغم ذلك بالقول أن موارد تونس المالية قليلة ولا تسمح لها بالمساهمة في الميزانية التي تتطلبها الثورة الجزائرية، و أنها تقوم بمساعي لدى الهيئات الدولية لإغاثة اللاجئين ([2])، وهكذا لم ترق المساعدة المالية للحكومتين إلى مستوى مساهمة الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، وانتقل النقاش لدراسة قضية جلاء القوات الأجنبية، فأشاد الباهي لدغم بما حققته تونس بعقدها اتفاقية الجلاء مع الحكومة الفرنسية، وأوضح بوعبيد أن

---

[1] انظر المجاهد، ع 26،(2 جويلية 1958)، ص ـ ص، 1ـ8

[2] انظر محضر مداولات مؤتمر تونس op. cit : Mohammed HARBI، p- p ، 427 -414

الوضع لم يتقدم في المغرب رغم الجلاء عن بعض مناطق شرق المغرب، وتدخل بوصوف ليوضح أن معركة الجلاء لم تنته، وانه يتوجب الحذر والمضي في متابعتها حتى النهاية والتمس اطلاع المجتمعين على نص الاتفاقية التونسية- الفرنسية الأخيرة، فرد الباهي لدغم بانفعال رافضا كشف الوثيقة، وأكد فرحات عباس شرعية مطلب بوصوف باعتباره يستند إلى مقررات طنجة التي أقرت عدم ربط مصير أي قطر في مجال السياسة الخارجية دون إعلام الأعضاء الآخرين، لقد أرادت لجنة التنسيق والتنفيذ الاطلاع على نص الاتفاقية بتفاصيلها ، ورغبت في أن تعامل كطرف مثلها مثل المغرب لكن الحكومة التونسية أبت عليها ذلك، مما جعل الشكوك تحوم حول نوايا التونسيين ومدى تمسكهم بمقررات وحدة المغرب العربي [1]، وانتقل النقاش في اليوم التالي للنظر في موضوع إدانة سياسة ديغول في الجزائر، فطالب الوفد الجزائري بإدانة صريحة وتأييد وجهة نظره في مطلب الاستقلال التام ، فرد بوعبيد على ذلك قائلا :"نحن هنا كمسؤولين سياسيين مطالبين بالنظر إلى الأبعد، وعلى صعيد السياسة يجب دائما ترك هامش انطباع وليس من

---

[1] IBID ، P-P، 417 - 418

الضروري أن يكون المرء بالغ الوضوح والدقة ...زيادة على ذلك وبعد تأكيد المبادئ المتفق عليها يجب أن نختار الوقت المناسب وأن لا تكون دائما ملتصقتين بالأحداث ويكون مفيدا أن نتحرر قليلا من الاتحاد الشمال الإفريقي، إن مجيء ديغول حدث عالمي ...ينبغي إذا التفكير والرؤية بوضوح "[1]، ورد عباس على هذا النصح قائلا بان وضعية الشعب الجزائري هي التي تحدد منطلق السياسة، فالجزائر في حرب ولا يمكن لها مواجهة سياسة ديغول إلا بالحرب " فان موقف ديغول يعني الحرب، وذلك مهما يكن الدعم الذي قد يتلقاه ديغول من الأمريكيين والروس أو حتى من المصريين إن كلمة الإدماج تعني الحرب "[2]، و في محاولة لتليين مواقف جبهة التحرير الوطني السياسية اقترح وفد الحكومتين اعتماد خطاب بورقيبة كمخرج لقضية الجزائر، وكان بورقيبة اقترح من جديد الدخول في مفاوضات من اجل استقلال مرحلي [3]، ورد فرحات عباس وبوصوف بالقول أن هذا الحل لا يصلح للمشكلة الجزائرية، وهكذا حصل الاختلاف في المبادئ السياسية وبدا أن تونس والمغرب

[1] **IBID**، P 419

[2] Mohammed HARBI : **IBID** : P-P 419- 423

[3] انظر خطاب بورقيبة في المهدية يوم 17جوان 1958، ا العمل ، عدد يوم 17 جوان 1958 .

غير مقتنعتين بالخط الذي تسلكه جبهة التحرير الوطني وتطمحان في أن تعدل من مبادئها وتسعى للتفاوض بدل التركيز على المعركة العسكرية، وهذا ما أوضحه مشروع البيان الذي ساهم بوعبيد في إعداده وكان محل نقد فرحات عباس وبوصوف وكريم باعتباره يتحدث عن موقفين موقف جبهة التحرير الوطني المتشدد وموقف الحكومتين التونسية والمغربية الذي ينشد إيجاد حل سلمي للقضية ويدعو إلى وساطة الحكومتين لإجراء مفاوضات عادلة.[1]

وبعد انقطاع متوالي لجلسة النقاش بسبب إثارة الفقرة الرابعة من البيان لمسالة تشجيع الوساطة التونسية والمغربية اتفقت الوفود الثلاث على إدراج الفقرة الرابعة ضمن بند توحيد الموقف في الأمم المتحدة، وشددت على درس الوسائل الكفيلة بتبني موقف مشترك في الأمم المتحدة وتنسيق العمل الديبلوماسي لصالح القضية الجزائرية، وأوضح الباهي لدغم أن الظروف توجه الأحداث، وانه يمكن تجاوز موقف موحد في الأمم المتحدة والاتفاق على

---

[1] تضمنت الفقرة الرابعة من البيان بعد التعديل مايلي: "قرر المؤتمر بعد دراسة الوضعية الدولية القيام بعمل مشترك على المستوى الدبلوماسي من أجل الوصول إلى حل سلمي للمسألة الجزائرية وهو يشيد بالاستعدادات الحفيفة للحكومتين التونسية والمغربية في بحثها عن الوسائل الممكنة لوضع حد لحرب الجزائر" انظر **IBID** : Mohammed HARBI، P

مبادئ مشتركة تركز على البحث عن حلول سلمية، وفي هذا تهرب من الارتباط بمواقف جبهة التحرير الوطني ومبادئها التي ستعرضها في الأمم المتحدة [1]

وخصص اليوم الأخير لإتمام دراسة جدول الأعمال المتضمن ثلاث مسائل رئيسية : مسالة إقامة مؤسسات الوحدة التي أقرها مؤتمر طنجة وقضية إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة وكذا المصادقة على البيان الختامي، ويتبين أن مسالة إنشاء مؤسسات الوحدة لم تأخذ مناقشتها الوقت الكافي رغم أنها تمثل القسم الثاني من جدول الأعمال ويبدو أنها لم تحض بالجدية المطلوبة، وان الخلاف حول مسائل القسم الأول استغرقت أيام المؤتمر الأربعة .

وعموما اتفقت الأطراف الثلاث على تسمية أعضاء الأمانة الدائمة، فعينت تونس احمد التليلي وعبد المجيد شاكر وعينت لجنة التنسيق أحمد فرنسيس واحمد بومنجل في حين ذكر بوعبيد أن المغرب لم يحسم اختياره بعد، مما يعني أن اجتماعات الأمانة العامة ستبقى معلقة [2]، وتم الاتفاق كذلك على تشكيل أعضاء المجلس الاستشاري مؤقتا من

---

[1] IBID . P-P ،424- 425

ثلاثين عضوا عشرة أعضاء عن كل بلد على أن يعقد اجتماعه الأول في تونس.[1]

وبخصوص إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة اهتم الوفدين التونسي والمغربي بمناقشة كثير من القضايا التي طرحتها كلمة الاستشارة الواردة في مقررات طنجة، فمن وجهة نظر بوعبيد هي تعني "...دراسة مشتركة لبعض الضوابط قبل الإعلان :ـ الملائمة السياسية للإعلان (الظرف) ـ اختيار المقر ـ نتائج سبر الآراء الذي أجري لدى مختلف الحكومات ـ اختيار الرجال الذين سيشكلون هذه الحكومة لا يعنينا، لكن تحديد تاريخ الإعلان يجب أن يناقش لان الاستشارة لا تعني فقط الإعلام المسبق بتاريخ الإعلان، رأينا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار لأننا لسنا هنا بني وي وي" وأما وجهة النظر التونسية فكانت الاستشارة تأخذ معنى ابعد تصل حتى لتشكيلة الحكومة كما أوضح الباهي الادغم:"...علينا أن ننبه لجنة التنسيق والتنفيذ حول مسالة تشكيلة الحكومة لأننا نعرف أن الدول الأجنبية تعلق أهمية كبيرة حول هذه التشكيلة والتي هي في الغالب مؤشرا للتوجه الإيديولوجي، إن الأشخاص يعنون الكثير بالنسبة للخارج،

[1] Mohammed HARBI ، **IBID**، P 425

وفي كل ما بقي أؤيد وادعم السيد بوعبيد"، ورد كريم بانفعال محملا الحكومتين عواقب مسؤولية عدم اعترافهما بالحكومة الجزائرية التي ستولد بقرار جزائري، وحاول فرحات عباس تلطيف الأجواء بوعد الحكومتين تقديم ملف كامل عن الاستشارات التي تلتمسها لجنة التنسيق والتنفيذ، وتمت المصادقة على البيان الختامي ([1]) في أجواء من الارتياب وعدم الاطمئنان لمواقف الحكومتين التونسية والمغربية، لقد بدا تراجعهما عن قرارات طنجة واضحا، ودلت التسويفات والمراوغات أن مسالة دعم الجزائر ووحدة المغرب العربي ستظل مجرد شعارات، ولم يكن بمقدور لجنة التنسيق والتنفيذ فضح هذه المواقف فرأت أن تحافظ على علاقاتها السياسية لإظهار وحدة التكتل المغاربي في وجه فرنسا وعدم صدم التضامن الشعبي الذي عبر عن آمال وسعة.

وأمام هذه الحقائق كانت صحافة جبهة التحرير الوطني محرجة بين أن تعلن الحقيقة فتصطدم بالحكومة التونسية وبين أن تخفي الحقيقة وتساهم في مغالطة القواعد النضالية، ورأت أن تأخذ بوسطية لجنة التنسيق والتنفيذ، وتحدثت عن أجواء

---

[1] لم نتوصل إلى نص البيان المشترك فهل كان سريا للغاية أم أن الاطراف الثلاث تعمدت التكتم عليه خاصة وانه لم يكن في صالح الوحدة والتضامن المغاربي، وقد عرض المحضر الذي أورده حربي وصحيفة المجاهد خطوطه العامة ،انظر ،**المجاهد** ع 26(2جويلية 1958)

المؤتمر بصورة مهذبة، ونبهت إلى بعض المخاطر التي تهدد المغرب العربي([1]).وهكذا يمكن القول أن قرارات مؤتمر طنجة قبرت في المهدية، وان السياسة الديغولية التي ذكرنا خطوطها كان لها دور رئيسي في عدم تجسيد تلك القرارات، كما ان نظامي تونس والمغرب اجتهدا في تأويل مقررات طنجة، وتأجيل موضوع الوحدة إلى أجل مسمى، مما يؤكد على تغليب الاهتمامات الوطنية على حساب مطمح الوحدة، وكان هذا سببا مهما في فشل مشروع الوحدة ([2]) وإجمالا يمكن أن نحصر العوامل التي ساهمت في فشل مقررات طنجة في النقاط الآتية :

[1] محمد الميلي : مواقف جزائرية، مرجع سابق ، ص106

[2] انظر، المجاهد ع 41 (1ماي 1958)،ص ـ ص، 1 ـ 2 ومحمد مالكي :إشكالية وحدة المغرب العربي مرجع سابق ، ص295

ـ اختلاف الأطراف الثلاث حول مفهوم الوحدة المغاربية، ففي حين كانت جبهة التحرير الوطني تفسر هذه الوحدة بوحدة العمل لمواجهة العدوان المشترك، كانت تونس والمغرب تعتقد أنه من المستحيل إقامة مؤسسات الوحدة قبل نيل الجزائر لاستقلالها، هذا فضلا عن الاختلافات السياسية والإيديولوجية للأنظمة السياسية في الدول الثلاث .

ـ الانقسامات والمشاكل التي اعترضت الأحزاب المغاربية الثلاث،خاصة الانقسام الذي عرفه حزب الاستقلال وانشغال قادته بالهم الوطني، كما أن الخلاف استشرى في مؤسسات جبهة التحرير الوطني خلال عام 1959 .

ـ استفحال الخلافات بين الأطراف الثلاث فمنذ جوان1958 دخلت جبهة التحرير الوطني في خلافات حادة مع تونس التي خرقت مقررات طنجة وأمضت اتفاقية "إيجلي" مع فرنسا،وواجهتها كثير من المشاكل مع المغرب ترجع إلى مسألة الحدود ونشاط الثورة في المغرب، وتعرضت العلاقات المغربية- التونسية لأزمة حادة بسبب الموقف التونسي من المشكلة الموريطانية.

ـ عدم وفاء تونس والمغرب بالتزاماتها إزاء مقترحات دعم الثورة الجزائرية مما جعل القادة الجزائريين يشعرون بتخلي

نظامي البلدين عن الثورة الجزائرية في هذه المرحلة الحاسمة ويرفعون شعارا بديلا للوحدة أساسه الوحدة الشعبية العملية، الأمر الذي كان يثير تخوف النظامين من تجند شعوب المغرب العربي وراء إيديولوجية جبهة التحرير الجزائرية،التي أصبحت غريما وليس حليفا.

هذا وقد احتكر كل طرف تفسير عوامل اخفاق مشروع وحدة طنجة، فارجع علال الفاسي ذلك الى "...الانحراف الذي أصاب الحكومة في أيام عبد الله إبراهيم فيما يخص المغرب، والاختلاف الذي جرى بيننا وبين تونس حول قضية موريطانيا، والاتجاه في السياسة الخارجية"([1])، وفي مناسبة أخرى أضاف إليها أسباب عديدة منها حملة بعض الأقطار العربية ضد مؤتمر طنجة، والحركة الانفصالية داخل حزب الاستقلال، والخلافات داخل جبهة التحرير الوطني، وعدم نجاح التجربة النيابية في المغرب والجزائر ([2])، أما الحزب الدستوري الحاكم في تونس فإنه ربط مسألة الوحدة بمسألة

---

[1] علال الفاسي :منهج الاستقلالية ، نص التقرير المذهبي الذي قدمه رئيس حزب الاستقلال للمؤتمر السادس المنعقد في الدار البيضاء، جانفي 1962، المكتبة الاستقلالية ،الرباط،1963، ص148 .

[2] علال الفاسي :دائما مع الشعب ، التقرير المذهبي الذي قدمه الرئيس علال الفاسي للمؤتمر الثامن لحزب الاستقلال ،الدار البيضاء نوفمبر 1967، مطبعة الرسالة، الرباط، 1967،ص ـ ص، 54 ـ 55 .

استقلال الجزائر، وأعطى لها الرئيس بورقيبة تصورات ضحلة وغير واضحة مما يؤكد أن الوحدة المغاربية أصبحت في نظره مجرد شعارات لخدمة الأهداف القطرية ([1])، في حين أن جبهة التحرير الوطني اقتنعت منذ ظهور السياسة الديغولية، وانقلاب حكومتي تونس والمغرب عن قرارات طنجة في المهدية، أن مؤتمر طنجة كان مجرد مبادرة ظرفية صنعت لحظة حماسية، وأن الأوساط الرسمية لا يمكنها أن تخلص اهتماماتها لخدمة الكفاح الجزائري فضلا عن تجسيد الوحدة، وظهر ذلك مبكرا عندما أمضت تونس اتفاقية إيجلي وطالب المغرب بتحديد الحدود، إذ لم يعد هناك حديث عن الوحدة بقدر ما أصبح التركيز مقتصرا على علاج المشكلات القطرية، وعليه لم يعد هناك من خيار سوى تجنيد القوى الشعبية وراء هذا الطموح الجمعي، وبهذه السياسة حافظت الثورة الجزائرية على تفاعل التضامن الشعبي وراء أهداف طنجة الوحدوية.

وهكذا يبدوا لنا أن الظروف المحلية والإقليمية هي التي أملت قرارات طنجة، وأن مبادئها انتعشت لفترة زمنية معينة، وأدى مجيء السياسة الديغولية إلى التراجع عنها تحت طائلة التهديد والإغراء، فأصبحت بعدها المطامح القطرية سيدة

[1] انظر عبد القادر لعريبي :المرجع السابق، ص ـ ص،263 ـ 264 .

الموقف في تحديد العلاقات المغاربية، وعلى الرغم من أن قرارات طنجة لم تعرف التنفيذ إلا أن البعد المغاربي للثورة الجزائرية اصطبغ على سياستها الخارجية بشكل واضح، وجعلها تهتم بعلاقاتها مع الأطراف المغاربية بشكل أكبر، وذلك في محاولة منها لتكريس التضامن المغاربي وخدمة كفاحها التحرري، وكذا مواجهة التراجع المسجل في توجهات السلطتين التونسية والمغربية، وهذا ما نحاول تجليته في المباحث التالية.

تأزم العلاقات الجزائرية التونسية، من الاختلاف إلى المصادمة

بحكم تزايد نشاط الثورة الجزائرية في قاعدة تونس والخلاف السياسي المستفحل مع بورقيبة لم تستقر أحوال العلاقات الجزائرية التونسية على صفاء تام، ومثلت مرحلة التراجع عن مقررات طنجة في المهدية بداية لتأجج علاقات حركة ثورية لاجئة فوق أراضي بلد يشيد استقلاله الفتي، وقد هددت بعض الأزمات العلاقات من أساسها، وتسببت في كثير من التوترات شعرت بها الثورة الجزائرية خاصة عندما ضربت في الظهر بعقد تونس لاتفاقية إيجلي ومطالبتها بتعديل حدودها الصحراوية، وخلال أزمتي أكتوبر 1958 وصيف 1959 تضررت مصالح الثورة، وحدثت بعض المشادات أشرت على

دخول العلاقات مرحلة التدهور والمصادمة، وقد كانت تونس بورقيبة تخشى انعكاسات حرب الجزائر وتهديد إيديولوجية جبهة التحرير الوطني، فكيف أثرت هذه الأزمات على علاقة تونس بقيادة الثورة الجزائرية.

اولا ـ أزمة إيجلي وتداعياتها

لقد مثل فشل مؤتمر المهدية دليلا واضحا على تملص تونس من التزامات مؤتمر طنجة، وساعد الحكومة الفرنسية على مواصلة مخططاتها السرية لفك التضامن المغاربي، وبعد عشرة أيام من انفضاض المؤتمر جرت تونس للتوقيع على اتفاقية تمرير بترول إيجلي، التي عدت طعنة لجبهة التحرير الوطني في الظهر.

إن سياسة التشدد التي أعلنها ديغول في الجزائر وإغراءاته لتونس دفعت بورقيبة إلى التكيف مع السياسة الجديدة، وانتظار مبادرات ديغول المغرية، وقد منح مؤتمر تونس ديغول مهلة كافية لإنجاح سياسته في تونس والمغرب، وكبح جماح عسكريي ومعمري الجزائر حتى يتفرغ لعلاج المشكلة الجزائرية في مرحلة تالية، وكان مضمون رسالة ديغول إلى بورقيبة والوعد بجلاء القوات الفرنسية عن تونس عدا بنزرت محفزا لاحتواء الموقف التونسي، حتى أن بعض

الأوساط التونسية كانت تروج إلى أن سياسة ديغول المعلنة بخصوص الجزائر هدفها التمويه، وأن الرجل ينوي حل المشكلة بعد إخضاع العسكريين وإقناع المعمرين (1)، وفي ذلك الظرف الموحي بأن حل مشكلة الجزائر بات مؤجلا وأن مقررات طنجة أصبحت في حل التفت بورقيبة لخدمة مصالحه القطرية، وكان العرض الاقتصادي مغريا لتونس، إذ شمل كراء قاعدة بنزرت ونقل بترول إيجلي إلى قابس مقابل إيرادات مالية معتبرة، حتى أن بورقيبة أكد انه آن الأوان لتشعر تونس بأنها لا تتسول أمام فرنسا، وبهذه النظرة الشوفينية أعلنت تونس مصادقتها على اتفاقية 30 جوان 1958 التي تسمح للشركة الفرنسية سترابسا STRAPSA بتمرير غاز إيجلي عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس.

لقد كان الإعلان مفاجئا لجبهة التحرير الوطني وسببا كافيا لتأزم علاقاتها مع تونس، ذلك أن هذا السلوك يمثل قطيعة لعلاقة الوفاق السائدة بين الطرفين، وهو انتهاك صريح لقرارات طنجة، خاصة وأن جبهة التحرير الوطني قد أوضحت من قبل خطورة المشروع، وحذرت الحكومة التونسية من مخاطر

[1] أنظر العمل، عدد يوم 28 جوان 1958

التوقيع على هـذه الاتفاقيـة[1]، إذ رفعـت لها مـذكرة في هـذا الشأن في جانفي 1958، وأعقبتها بمذكرة أخرى في جـوان مـن السنة نفسها أوضحت فيها الانعكاسات الخطـيرة لتوقيـع هـذه الاتفاقية، والمتمثلة في:

1 ـ أن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية يعني الاعـتراف بحق فرنسا التصرف في ثروات الجزائر.

2 ـ ان موافقة الحكومة التونسية على ذلك يعـني خرقـا فادحا لاتفاقية طنجة.

3 ـ إن الشعب الجزائري لا يقبـل أن يستعمل الـبترول لتغذية الحرب المفروضة عليـه، فمقابـل استثمار هـذا الـبترول آلاف الضحايا الجزائـريين الـذين يمثـل ضـحايا سـاقية سـيدي يوسف صورة مصغرة عنهم.

4 ـ إن بناء هذا الأنبوب يفقد الـشعب الجزائـري ثمـار معركة الصحراء الاستراتيجية.

5 ـ إن مشروع الأنبوب هذا مـن شـأنه أن يحقـق تعبئـة الاحتكارات ورؤوس الأمـوال الأجنبيـة وراء فرنـسا،في نفـس

---

[1] أنظر المجاهد، ع 27 (22 جويلية 1958) ص3

1958، وأوضحت في رسالتها إلى بورقيبة انزعاجها من هذا السلوك التونسي رغم مساعيها المبذولة وتحذيراتها من هذا التواطؤ المفضوح مع فرنسا، واستغربت التزام تونس بتأمين حماية الخط النفطي في حين أنها أعلنت على الملأ أنها ستفجر أنابيب البترول المارة عبر الأراضي الجزائرية، وأنها ستعارض استثمار النفط الجزائري ما دامت الحرب قائمة[1]، ومن اجل التهديد أكثر قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بنقل بعض مكاتبها إلى طرابلس ولوحت بخيار إعلان القطيعة، كما سخرت صحافتها لانتقاد هذا السلوك، وقد كانت الصحافة التونسية بررت هده الاتفاقية بالحجة الاقتصادية، باعتبارها تحقق دخلا ماليا لتونس وتوفر مناصب شغل، وأن التحسن الاقتصادي لتونس يؤمن الخبز اليومي للشعب التونسي، ويعود بالنفع على كامل سكان الشمال الإفريقي[2]، وردت صحيفة المجاهد على هذه التبريرات بمقال افتتاحي عنوانه"الخبز المسموم" أوضحت فيه أن الحجة الاقتصادية للاتفاقية لا تحضى بالتقدير أمام مشروع الشمال الإفريقي الموحد، وأن هدف المغرب العربي الذي يقف مساندا للثورة الجزائرية هو تحقيق الحرية والأمن قبل تأمين

---

[1] انظر برقية جبهة التحرير الوطني الى الرئيس بورقيبة، Mohammed HARBI **op. cit**، p، 427

[2] **AFRIQUE ACTION**، du 13 Mai 1958 :

الخبز اليومي، مؤكدة بأمثلة واقعية أن سلامة بلد شقيق أهم من عائدات الشركات البترولية وهذا الذي أدركته ليبيا وتفهمه المغرب، وأن بترول صحراء الجزائر هو ملك للمغرب العربي، وأن الدماء التي دفعها شعبنا في المغرب العربي بسخاء لم يبذلها في سبيل الخبز اليومي الملطخ بالدماء والمذلة والجرائم الاستعمارية وإنما بذلها من أجل أهداف أجل وأعظم" [1].

وقد شمل العدد السابع والعشرون من جريدة المجاهد زيادة على المقال السابق ومذكرة لجنة التنسيق والتنفيذ لحكومة بورقيبة مقالا بعنوان"الزحف العربي المقدس" تعليقا على نجاح ثورة 14 جوان 1958 في العراق، والتي تلوح بآفاق ثورية ناصعة، وكان هذا الخط الإعلامي المناصر للأفكار القومية والناصرية مثيرا لحفيظة النظام التونسي، واعتبر هذا الإعلام عنصر تشويش وتثوير يخاطب الرأي العام التونسي، ولا يمكن السماح له بانتقاد السياسة التونسية انطلاقا من تونس، فقررت السلطات التونسية بعد اطلاعها على محتويات العدد الثامن والعشرون في المطبعة حجز العدد قبل نزوله إلى السوق[2]،

---

[1] المجاهد ،ع 27 (22 جويلية 1958) ص، ص1، 5

[2] انظر محمد الميلي : المرجع السابق، ص ـ ص،218 ـ 219، و : Re.'ha MALEK :d; ، 1956 – 1962، histoire des négociations Secrétes،L'algérie a évian DAHLAB، 1994، p 141

واضطرت حصة "صوت الجزائر" للتوقف بعد أن أخضعت برامجها للمراقبة ([1])، وكان ذلك يعني وضع حد للتعايش السلمي مع جبهة التحرير الوطني، واخراص صوتها الذي يهيج التونسيين ضد حكومتهم، وينشر أفكارا لا تتوافق وتوجهها السياسي، وقد ذهب محمد الميلي في تفسيره لإجراء الحجز أنه يتضمن خطابين :واحد باتجاه جبهة التحرير الوطني من أجل عدم المزايدة على النظام التونسي ورسم الخط الذي لا يمكن تجاوزه، والآخر موجه إلى التونسيين نخبة وعامة لتأكيد وحدانية التوجيه ([2]).

ولم تقتصر مضايقات السلط التونسية على المجال الإعلامي، فطالت المضايقات النشاط المدني والعسكري للثورة الجزائرية، إذ تم منع دخول السلع الموجهة للهلال الأحمر الجزائري طوال شهر جويلية 1958، وحجزت كميات ضخمة من الأسلحة شملت 5070 بندقية 2037 بندقية رشاشة ومدافع وذخيرة، وخلقت صعوبات جمة لجيش التحرير

---

[1] أنظر شهادة الامين بشيشي وهو أحد مذيعي البرنامج رفقة محمد بوزيدي، الأمين بشيشي: دور الاعلام في معركة التحرير، **الثقافة**، ع 104 (سبتمبر ـ أكتوبر 1994)، ص ـ ص، 64 ـ 65

[2] انظر محمد الميلي: المرجع السابق، ص 119

الوطني([1])، وقد أضرت هذه التوقيفات والمضايقات بنشاط الثورة في تونس.

وبعد شهر اجتمعت إرادة الطرفين لتسوية خلافهما، فقد وقع النظام التونسي في حرج كبير جراء تعالي الأصوات المنددة بموقفه داخل الوطن وخارجه، وأما جبهة التحرير الوطني فكانت خشيتها كبيرة على مصالحها في تونس، ولم يكن بمقدورها تصعيد الموقف أكثر من هذا الحد خاصة بعد أن أخذت الأزمة أبعادا أخرى مست خدش التضامن الشعبي التونسي، وترتب عنها عدة مصادمات ([2]).

وفي بداية أوت 1958 اجتمع وفد لجنة التنسيق والتنفيذ با لحكومة التونسية في تونس لفض الخلاف والنظر في المسائل المعلقة، واتفق الطرفان على عودة علاقات التفاهم والتعاون بينهما وأصدرا بلاغا مشتركا جاء فيه أن جبهة التحرير الوطني شرحت وجهة نظرها للحكومة التونسية بخصوص أنبوب إيجلي، وأن الحكومة التونسية تؤكد تضامنها وتأييدها لقضية استقلال الجزائر وتعرب عن تطميناتها

---

[1] انظر محمد حربي :جبهة التحرير الوطني،الواقع والأسطورة ، مرجع سابق، ص ـ ص، 179_178

[2] جوان غليبسي: المرجع السابق، ص215

بخصوص نواياها ومشاريعها السياسية، وأن الطرفين يجددان العمل بالمبادئ الأساسية لوحدة المغرب العربي[1]، وصرحت لجنة التنسيق والتنفيذ أنها قضت أسبوعا في تونس عقدت خلاله عدة اجتماعات مع الحكومة التونسية، وأنها عالجت موضوع الخلاف الرئيسي وهو أنبوب إيجلي وتوصلت إلى مفاهمة مع تونس، التي تؤكد مساندتها الدائمة للقضية الجزائرية، في إطار مبادئ وحدة المغرب العربي، وأضافت بأن المكتب الدائم للمغرب العربي سيجتمع قريبا لضبط شروط التضامن الفعال والعمل المشترك بين الأقطار الثلاث[2]، وقد أوضح هذا التصريح نقطة الخلاف الرئيسية التي أشار إليها البلاغ المشترك، ولكنه لم يذكر الإجراءات المتخذة لحل الخلاف مما يثير أكثر من تساؤل، فهل قبلت جبهة التحرير الوطني بالأمر الواقع حفاظا على مصالحها وتأكيدا على أهمية التضامن المغاربي؟، أم أن الحكومة التونسية تفهمت الموقف وعلقت تنفيذ مشروع أنبوب إيجلي؟.

وقد أوضح عبد الحميد مهري أنه تم الاتفاق على حل وسط لا يغضب الطرفين الجزائري والفرنسي، وذلك بان

---

[1] انظر ، المجاهد ،ع 28 (28/ 8/ 1958) ص2 .

[2] EL MOUDJAHID N ° 26(22 Aout 1958) ، T1، P 556

تتعهد الحكومة التونسية بعدم تشغيل الأنبوب إلى أن تستقل الجزائر وان يكون استغلاله لصالح فائدة الشعبين الشقيقين([1])، وذكرت الباحثة الأمريكية جوان غليسبي أن الخلاف عولج "بصدور تأكيد تونسي بأن لا يسير الزيت في الأنابيب المذكورة حتى تنال الجزائر استقلالها" ([2])، هذا وتشير بعض المصادر إلى أنه تم الاتفاق في أول اجتماع للأمانة الدائمة لمكتب المغرب العربي في سبتمبر 1958 على تجميد قضية أنبوب إيجلي إلى ما بعد استقلال الجزائر ([3])، وهكذا يتأكد لنا أنه أوجد حل لخلاف إيجلي يسمح بعودة علاقات التضامن بين تونس وجبهة التحرير الوطني، ويشجع على إرساء مؤسسات المغرب العربي ولو صوريا.

وقد كانت، جبهة التحرير الوطني في تلك المرحلة مقبلة على مجابهات محتدمة ضد السياسة الديغولية في الداخل والخارج، وعلى الرغم من الشرخ الكبير الذي أثارته أزمة إيجلي في العلاقات الجزائرية - التونسية إلا أن حرص الثورة الجزائرية على التصدي لسياسة ديغول المغاربية دفعتها لتجاوز الخلاف مع تونس، وإظهار المغرب العربي كتلة متماسكة

---

[1] شهادة مهري عبد الحميد ،مقابلة مع الباحث

[2] جوان غليبسي المرجع نفسه

[3] Slimane CHIKH : op cit p494

تشجب سياسة الإدماج في الجزائر، وان تساند الحكومة المزمع إنشاؤها لخوض المعركة السياسية بقوة، وفي هذا الإطار تمت الدعوة لاجتماع الأمانة الدائمة للمغرب العربي مباشرة بعد فض الخلاف مع تونس، وفي حث الحزب الدستوري الحر والشعب التونسي على التضامن مع الجزائر ضد الاستفتاء وسياسة الإدماج التي يصر ديغول على تنفيذها في الجزائر([1]).

وهكذا فقد كانت المعركة ضد سياسة ديغول تتطلب عدم التفريط في العلاقات التونسية وإتاحة الفرصة لإغراء بورقيبة، وكان هذا الأخير بمناوراته المعهودة حسب في علاقاته سواء مع ديغول أو جبهة التحرير الوطني عامل الربح والخسارة، وقد ظل يناور من أجل مصلحة تونس في إظهار التفاهم مع احد طرفي النزاع.

ثانيا ـ مطالب تونس الحدودية :

لقد انساق بورقيبة وراء إغراءات ديغول، فمن القبول بتمرير أنبوب نفط إيجلي هاهو ذا يعلن عن مطالب صحراوية لبلاده، هل أراد بورقيبة أن يثبت المطلب التونسي أسوة بالمطلب المغربي، وقد فاتح علال الفاسي في أمر هذه المطالب

[1] انظر تقرير وزير الخارجية المقدم من قبل دباغين لدورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1950 A.N.A. CNRA C 012

منذ مارس 1957، وكان يشعر بأن تونس دولة صغيرة مقارنة بجيرانها وليس لها امتداد صحراوي([1])، ولكنه لم يجاهر بمطالبه إلا في وقت محرج، وعدت مطالبه في نظر جبهة التحرير الوطني انسياقا وراء مخطط ديغول في فصل الصحراء الجزائرية وجعلها بحرا داخليا مشتركا، ففي ديسمبر 1958 أعلن بورقيبة في خاتمة جولته للجنوب أن مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية ومشكلة، ويتوجب على الفرنسيين أن يسلموا كامل حصن سان للتونسيين، وان ترسم الحدود على حد النقطة 233 بدل النقطة 220 كما نصت على ذلك الاتفاقية الفرنسية التركية عام 1910([2]).

وكان بورقيبة يطمح من وراء المطالبة بمساحة لا تتجاوز عشرين كلم إلى فتح ثغرة يوسعها فيما بعد بمطلب سياسي لإلغاء الحدود الصحراوية وجعل المنطقة الخلفية بما في ذلك حقل ايجلي بحرا داخليا لتونس، وفي هذا دعم للمخطط الفرنسي وإنكار الطابع الجزائري للصحراء الذي تدافع عنه الحكومة الجزائرية المؤقتة المعترف بشرعيتها([3])، وقد استهجن

---

[1] انظر علال الفاسي : كي لا ننسى...، مطبعة الرسالة ،الرباط ،1973، ص 148

[2] انظر خطابه في 11 ديسمبر 1958 الحبيب بورقيبة: خطب، ج8 ،منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس،1977 ص ـ ص،70ـ 86

[3] Redha MALEK . op .cit , p 148

المسؤولون الجزائريون هذا الموقف الذي اعتبروه لا يقل فداحة عن أزمة إيجلي مؤكدين أن "هذه المواقف وفي الوقت الذي يسقط فيه آلاف الجزائريين يوميا لإنهاء سيادة فرنسا على الجزائر قد شعر بها الجزائريون وكأنها طعنات خنجر في الظهر"([1])

ورغم ذلك تواصل ظهور الاحتجاجات التونسية حول رسم الحدود الصحراوية، وأدارت الحكومة التونسية مع فرنسا عدة مباحثات بشأن المسألة، وخاطبت وزارة الخارجية التونسية سفير فرنسا بتونس في أمر تسليم النقطة الحدودية المسماة بئر الرمان ([2])، وألقى بورقيبة خطابا في 5 فيفري 1959 دعى فيه الحكومة الفرنسية لحل المشكلة شارحا بتفصيل حدود المطالب التونسية وطالب بضرورة ضمان جزء من الفضاء الصحراوي لفائدة تونس، أو جعل الصحراء مرفقا مشاعا بين كل الدول المطلة عليها وهدد في حالة رفض المقترحين برفع المسألة إلى محكمة العدل الدولية لإنصاف تونس ([3])، وقد أوحى لأمين

---

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، أفريل 1960 Mohammed HARBI، **op. cit** p 453

[2] انظر نص البرقية المؤرخة في 24 جانفي 1959 .2H 287: **S.H.A.T** ،5 DOS

[3] انظرخطاب بورقيبة . الحبيب بورقيبة : خطب، ج 8 ، مصدر سابق ، ص ـ ص،139ـ 151 .

الحزب الدستوري الحر في المؤتمر السادس للحزب التصريح بأن تونس ستنقل النفط الصحراوي من منطقة هي تابعة للنفوذ التونسي[1]، وهكذا يكون ديغول قد كسب لمخططه مدافعا متحمسا، ومبشرا لمشروع الصحراء بحر داخلي، وكان المخطط الفرنسي يدعوا للاستغلال المشترك لخبرات الصحراء، وذلك بهدف فصل الصحراء الجزائرية وكسب معركة البترول الدولية[2]، وقد سجلت جبهة التحرير الوطني هذه المواقف المسيئة لنضالها ولمواقفها، واعتبرتها اعترافا تونسيا بحق فرنسا في الهيمنة على الجزائر، وخدشا للتضامن المغاربي في حين أنها وضعت بالأمس في معركة الجلاء بعد أحداث الساقية أسلحتها وجيشها تحت تصرف التونسيين لحماية سيادة وتراب تونس، وتأكيدا في الحفاظ على علاقات التضامن والصداقة أظهر المسؤولون الجزائريون رغبتهم في عدم الدخول في جدال مع بورقيبة في هذه المرحلة الحاسمة من كفاح الشعب الجزائري[3].

---

[1] انظر العمل ،ع 6 فيفري 1959

[2] ،ed، Nicol GRIMAUD: la politique extérieure de l'algerie (1962-1978)
178-179 ، p- p، 1984 ،KARATALA Paris

[3] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس، أفريل 1960 :Mohammed HARBI;
p 452 ،op .cit

في سبتمبر 1958 قررت جبهة التحرير الوطني إنشاء حكومة مؤقتة دون الأخذ بنصائح بورقيبة في التريث، ووجد بورقيبة نفسه في امتحان عسير، لم يكن لتونس أن تتأخر عن هذا الموعد الهام فأعلنت في اليوم الأول لتأسيسها الاعتراف بها، فلماذا يا ترى أبدى بورقيبة تخاوفه من الإعلان عنها في ذلك الوقت بالذات ؟. لقد أفادت تصريحاته انه كان يخشى ردة الفعل الفرنسية،ويرى أنه من المفيد إعطاء ديغول فسحة من الوقت يسوي فيها مشاكله مع العسكريين، ويتفرغ بعدها لتسوية المشكلة الجزائرية بالتدرج والليونة، ووفق السياسة المرحلية التي يعتمدها المذهب البورقيبي، لقد استطاع ديغول بسياسته الماكرة أن يحيي في بورقيبة الأمل في أن مشكلة الجزائر ستجد حلا بمنهجه السياسي المرحلي، وإلى هذا يرجع انتقاد بورقيبة المستمر لسياسة الجبهة المتشددة، وخلافه معها إزاء مبادرات وعروض ديغول وخاصة منها الإعلان عن حق الشعب الجزائري في تقرير المصير.

ومما زاد هذه الخلافات حساسية توجس بورقيبة من ميول جبهة التحرير الوطني السياسية والإيديولوجية خاصة في ظل الخلاف الناصري البورقيبي الذي تأجج في أكتوبر 1958، ذلك أن استقرار الحكومة في القاهرة واحتكار العسكريين

الثوريين لقراراتها، وتشددها إزاء العروض الفرنسية كلها عوامل زادت في تخوفات بورقيبة من تحالف المصريين مع ثوار الجزائر ضد نظامه، أو تشجيع المعارضة التونسية التي يديرها صالح بن يوسف من القاهرة على الانقلاب علية، وان تتنامى هذه المعارضة في تونس بتأجيج من الثورة الجزائرية، خاصة وأن وجود القوات الجزائرية بالحدود يشكل مخاطر حقيقة على النظام البورقيبي[1].

ثالثا ـ أزمة الكاف ومضايقة نشاط الثورة :

لقد واجهت الحكومة الجزائرية المؤقتة في نوفمبر 1958 محاولة انقلابية،تسبب فيها العقيد لعموري [2]، وقادة الأوراس والقاعدة الشرقية الذين اعتقدوا أن كريم بلقاسم وحلفائه لم يعاقبوهم إلا حبا في السلطة، وأنهم ومنذ مؤتمر الصومام يحرفون مبادئ الثورة ويقودونها إلى الهاوية، واستطاع مصطفى لكحل صاحب الأفكار القومية والمقرب من المصريين والخطابي أن يقنع لعموري بالعودة إلى تونس وتنظيم انقلاب ضد خصومهم، وبالصدفة علم كريم بلقاسم بمخطط الانقلاب

---

[1] محمد الميلي:، المرجع السابق ، ص117.

[2] محمد العموري (1929ـ1959) مناظل ومجاهد، مسؤول عن منطقة اريس ، اهلته حنكته وثقافته لتولي مناصب عليا في قيادة الجيش الى ان عين قائدا للولاية الاولىثم عضوا في قيادة منطقة العمليات العسكرية

ولما كانت القوات الموالية له غير قادرة على مواجهة الموقف طلب مساعدة الحكومة التونسية لتوقيفهم خلال انعقاد الاجتماع بمدينة الكاف [1]، وعلى الرغم من أن مساعدة القوات التونسية كانت ثمينة إلا أنها تسببت في مشاكل وإزعاجات لا حد لها، وعكرت العلاقات مع المسؤولين الجزائريين

لقد اقترحت الحكومة المؤقتة تعاون السلطات التونسية مشاركتها، وتسوية الوضعية بالطريقة التي تراها مناسبة،غير أن هذه الأخيرة انتهزت الفرصة لتحقيق أهداف بعيدة المدى كان من أهمها:

ـ ضرب كل من تسول له نفسه الإخلال بالنظام في تونس.

ـ تهديد المصريين والتيار اليوسفي بإفشال جميع مخططاتهم السرية.

ـ مساعدة حلفائها المعتدلين في الحكومة المؤقتة وإخضاعهم لنفوذها .

[1] انظر الزبيري محمد العربي :المرجع السابق ،ص ـ ص،141ـ 142، والطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص ـ ص،193 ـ 197.

وقامت الحكومة التونسية اثر اعتقالها القادة الجزائريين المجتمعين بعدة إجراءات تجاوزت إطار التعاون وتسببت في "حالة توتر خطيرة"، إذ احتلت المقرات الرسمية لجيش التحرير في الكاف وما جاورها، وصادرت الوثائق والمراسلات الرسمية للجيش والحكومة المؤقتة في عدة مناطق، وأوقفت ضباط سامين في الكاف منهم الرائدين ميرة ومنجلي، كما جرى وقف مرور الأسلحة والاستيلاء على الأسلحة والمؤونة، ووضعت كثير من الحواجز لمراقبة الجزائريين([1]).

وهذه المخالفات التي رصدها تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس كانت كافية لتدخل العلاقة في أزمة جديدة، فالحكومة المؤقتة التي طلبت بشكل ودي تعاون السلطات التونسية لم تضع في الحسبان أن نتائج الأمور ستؤول إلى هذه الحالة، وان انتهازية بورقيبة ستبلغ هذا المدى، وقد أدت استعانتها بالقوات التونسية إلى استياء عميق في أوساط مجاهدي أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية، خاصة وانه أشيع بأن بورقيبة تدخل بعد أن أوهمه كريم بأن أفراد من اليوسفيين يشاركون في الاجتماع([2]).

---

[1] نظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، أفريل 1960. :Mohammed HARBI
op. cit p 453

[2] انظر الزبيري محمد العربي :المرجع السابق، ص142 .

وقد توضحت لبورقيبة خطورة المشاكل التي تعيشها الثورة الجزائرية وانعكاساتها على تونس، فعلى الرغم من تأكده من عدم وجود أي تونسي في اجتماع لعموري إلا أن التحقيقات أفادت بأن لعموري ومصطفى لكحل مدعومين من قبل المخابرات المصرية، ومرتبطين بصالح بن يوسف والخطابي، وأن مشروعهما الانقلابي في حالة نجاحه كان يتهدد أمن تونس، ويدفع إلى مغربة الحرب [1]، وقد كان تخوف بورقيبة من إعدام هؤلاء القادة في محله، فبادر إلى إنقاذ الموقف مقترحا عليهم قبول حمايته، لكنهم اختاروا عدم التدخل التونسي في الشؤون الداخلية للثورة.([2]).

إن هذا المخطط الانقلابي المتزامن مع تأجج الخلاف المصري التونسي،واتهام بورقيبة لمصر بالتدخل في الشؤون التونسية قد أدى إلى مضايقة نشاط جيش الحدود، ووقف المساعدات المقدمة للحكومة المؤقتة غير القادرة في نظره على حفظ النظام، وقد أشار ابن طوبال في اجتماع لمجلس الوزراء

---

[1] انظر ، محمد حربي : مؤامرة العموري ، مجلة نقد ، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، ع 14ـ15، الجزائر 2001، ص ـ ص، 15ـ22

[2] يذكر سعيداني أن مبعوث بورقيبة التقى بالسجناء واقترح عليهم اللجوء السياسي في تونس لكنهم رفضوا فكان الإعدام مصير العموري ونواورة وعواشرية ومصطفى لكحل انظر، الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص 198

أواخر عام 1959 إلى انعكاسات قضية لعموري على العلاقات التونسية الجزائرية قائلا: "في اليوم الذي عرف فيه التونسيون أن عبد الناصر كان يمكن أن يستخدم حتى أحد عقداء جيش التحرير الوطني - لعموري - اجتاحهم الخوف، ومنذ مسألة لعموري لم تتوقف العلاقات عن التدهور: تفتيشات ومصادرات يومية، "لقد أوقفوا حتى ابن عمي وهو يحمل محفظتي" (1).

من جهة أخرى ترتب عن قضية لعموري، واعتقال وإعدام عدد من قادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية انعكاسات داخلية منها ضياع مصداقية وهيبة الحكومة الجزائرية المؤقتة في نظر مجاهدي المناطق الحدودية الذين شعروا أن قادتهم ظلموا وأن الحكومة الجزائرية المؤقتة رهينة لدى الحكومة التونسية، وقد سادت مظاهر الاضطراب والفوضى، ولم يعد الجنود ينصاعون للضوابط التونسية الجديدة الأمر الذي زاد في تدهور العلاقات، وتحجج الحكومة التونسية بعدم قدرة الحكومة الجزائرية على حفظ النظام

ورأت الحكومة الجزائرية ألا تصعد الموقف مع السلطات التونسية، واجتهدت في رفع المضايقات التونسية عن

---

1 Redha MALEK : op.cit p 150

طريق المباحثات الودية واللقاءات التنسيقية، فاقترحت على الحكومة التونسية عقد لقاء التأم يومي 30ـ31 ديسمبر 1958 بمشاركة ولاة المناطق الحدودية، والقادة العسكريين الجزائريين، وتم التأكيد فيه على رفع الإجراءات الاستثنائية المسلطة على الجزائريين واتفق على تجاوز المشاكل المطروحة بتبني كل طرف لالتزامات محددة، وهكذا وحدت تعهدات السلطات التونسية في النقاط الآتية:

1 ـ حرية تامة في نقل الأسلحة المصرح بها.

2 ـ حرية قيام جيش التحرير الوطني بتمارين الرمي وإنجاز المهمات، شريطة إشعار السلطات التونسية.

3 ـ عدم انتهاك مقرات الحكومة الجزائرية المؤقتة.

4 ـ عدم توقيف أي عسكري جزائري، وفي حالة وقوع ذلك يسلم فورا إلى السلطة الجزائرية

وفي مقابل ذلك تعهدت بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة القيادة الجزائرية بما يلي:

1 ـ إخطار السلطات التونسية بأماكن الرمي.

2 ـ تسليم أمر بمهمة إلى كل عنصر من جيش التحرير في حالة تنقله.

3 ـ منع المقاتلين المغادرين لمراكزهم حمل الزي العسكري.

4ـ إخطار السلطات التونسية بكل مخازن الأسلحة والمتفجرات وعن حالات نقل الأسلحة ([1])

ولم يمنع هذا الاتفاق حدوث خروقات أربكت العلاقات بين الطرفين، وقد أدى إغلاق الحدود بشكل تام في عام 1959 وانخرام النظام وفقدان السيطرة على جيش الحدود إلى حدوث تصرفات غير مسؤولة من طرف جنود لا رقابة عليهم، ووقوع مصادمات بين المجاهدين والقوات المسلحة التونسية، وقد أعطت السلطات التونسية الأوامر بالرد على تصرفات الجزائريين، واتخذت تدابير لخلق صعوبات أمام الثورة الجزائرية، وهكذا ازدادت التوقيفات والمضايقات التي كانت تثير حفيظة العسكريين قليلي التسييس في حين كانت الحكومة المؤقتة تتعهد رعاية مصالح الثورة بالدعوة إلى تجاوز الخروفات التي تطال السيادة التونسية وتسمح لبورقيبة بتأليب السكان ضد جيش التحرير الوطني([2]).

---

[1] تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس. **op. cit** : Mohammed HARBI; p- p، 453- 454

[2] حربي:محمد :جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص، 178

لقد أجرت الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال الفترة ما بين شهري فيفري - جوان 1959 سلسلة لقاءات على المستوى الوزاري، بهدف علاج المشكلات التي يطرحها الطرف التونسي، وتتعلق بمخالفات يرتكبها الجنود ضد السكان والقوات المسلحة التونسية، ورأت الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تقدم تنازلات لصالح الحفاظ على العلاقات والمكاسب التي تقدمها تونس للثورة، وهكذا قدمت مزيد من الالتزامات إرضاء للسلطات التونسية كان من أهمها :

- الموافقة على التصريح بكل مراكز جيش التحرير العسكرية وتشكيلاته.

- التصريح بكل المقرات التابعة للحكومة الجزائرية المؤقتة.

- عدم المطالبة بالإشراف على المسائل المدنية للجزائريين المتواجدين في تونس.

- التبليغ عن أسماء جميع المسؤولين السياسيين.

- عدم إرسال أي صحفي لزيارة جيش التحرير دون موافقة الحكومة التونسية المسبقة.

- التقيد بعدم إجراء أي ندوة صحفية دون الموافقة المسبقة من الحكومة التونسية[1].

وقد أشار تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى أن السلطات التونسية لم تلتزم بتنفيذ القرارات المنظمة لنشاط الجزائريين،وبدلا من احترام مقررات اجتماع فيفري 1959 وجهت للولاة تعليمات تتنافى مع روح الاتفاق المبرم [2]، هذا في حين كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة حريصة على الالتزام بالقرارات المتخذة، وتدعوا إلى احترام السيادة التونسية، إذ لم تتوقف خلال عام 1959 عن إرسال البلاغات وتوجيه الأوامر للقادة العسكريين من أجل التحكم في النظام بمناطق الحدود والحفاظ على العلاقات الودية مع التونسيين، وبدورهم اجتهد القادة العسكريون في تنفيذ هذه الأوامر، فقد وجه قائد القسم الثاني لمنطقة الحدود على بوحجة إعلانا لجنوده جاء فيه أنه " بناءا على حسن الاتفاق الذي يرأس العلاقات الجزائرية التونسية يطلب من أعضاء القيادة والجنود التحلي بالصبر واللطافة تجاه التونسيين وإظهار الطاعة اللازمة حفاظا على المصلحة العامة"، وشدد البلاغ بأن عقوبات ستتخذ ضد كل

---

[1] تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس Mohammed HARBI : op.cit، p 454

[2] IBID

فرد يثير بطريق مباشر أو غير مباشر سوء تفاهم أو خلاف مع السلطات التونسية" (1).

ويبدوا أن الأزمات والمشاكل التي عرفها جيش الحدود وصراع النفوذ على السلطة زاد في تفاقم المشاكل بتونس، لقد أدت سياسة الرائد إيدير في إخضاع الجنود للتدريب، وإعادة هيكلة وحدات الجيش إلى حالات فوضى وتمرد وفرار، وشعر الضباط القدامى بالتهميش وطالب الجنود بإطلاق صراح قادتهم المعتقلين في السجون التونسية، وهذه المشاكل التي لم تحل إلا بمجيء هيئة الأركان العامة استغلتها السلطات التونسية للضغط على قيادة الثورة ودفعها للانصياع لتوجيهاتها السياسية.

رابعا ـ أزمة صائفة 1959 ومحاولة تقنين الحضور الجزائري في تونس

لقد تعودت السلطات التونسية عند إثارتها المشاكل في وجه الثورة الجزائرية اختيار الوقت المناسب، ويكون في الغالب زمن تحسن العلاقات مع فرنسا، فكلما لاحت تباشير عودة العلاقات مع فرنسا افتعلت مشكلا مع الثورة الجزائرية، مثل

1 انظر نص البلاغ المحرر بتاريخ 27 فيفري 1959 وثائق المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر ،غير مصنفة

الذي عرفته في صيف 1959 والمرتبط أساسا بمسألة الحضور الجزائري الذي كان قائما من قبل، وقد حصل في أفريل 1959 تجاوز خطير دون ان يعرض العلاقات للتأزم لكنه كان ممهدا لازمة صائفة 1959.

استنادا إلى معلومات أكيدة توصل بها بوالصوف فإن القوات الفرنسية في الجزائر خططت لتنفيذ هجوم كاسح على تونس في ماي 1959، وذلك بهدف القضاء على القوات الجزائرية المرابطة في الحدود، وعليه بحث مع محمد يزيد وزير الإعلام الخطوات الواجب اتخاذها فكان من المفيد إعلام السلطات التونسية بالأمر، وكلف يزيد بالمهمة، فالتقى هذا الأخير يوم 21 أفريل مع وزير الداخلية التونسي الطيب المهيري وأحمد التليلي، وعرض عليهما المعلومات التي بحوزته ملتمسا موقف السلطات التونسية[1]، وانتظر يزيد أياما دون رد حاسم، وعندما لم يعد قادرا على الانتظار أكثر نشر البيان في 28 أفريل 1959 وتدخلت السلطات التونسية لتمنع إذاعته، وعقد الباهي لدغم والتليلي والمهيري وعبد الحميد

[1] بلاغ وزارة إعلام الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي اعلم بوجود هذا المخطط، قد وورد في ذيله التاكيد بأن جيش التحرير الوطني لا يمكن أن يبقى مكتوف الأيدي في حالة وقوع العدوان الفرنسي على تونس وجيشها الوطني' أنظر Mehammed HARBI : op. cit ;p- p 445- 447

شاكر جلسة تأنيبية لمحمد يزيد، لم تقتصر على مسالة نشر البيان بل تركزت على مخالفات جيش الحدود ضد السيادة التونسية([1])، وقد حذر بورقيبة من تدخل المسؤولين الجزائريين ودعوة الرأي العام التونسي لتوسيع المواجهة، وأكد أن ذلك يعد تدخلا في الشؤون التونسية ويعطي الحجة لفرنسا التي ما فتات تطالب بمراقبة الحدود ([2]).

وقد انتظر بورقيبة طويلا وعشية انطلاق المفاوضات الفرنسية ـ التونسية استعد لتوجيه خطاب ناري ضد ما أسماه مخالفات جيش الحدود،وكان يهدف إلى مغازلة فرنسا وإعادة طرح الحضور الجزائري في تونس جزئيا، فقد تناول في الخطاب المطول يوم 23 جويلية 1959 الأزمة الجزائرية من جوانبها المختلفة وانعكاسات تضامن التونسيين مع الجزائر، وندد بمساعي الجزائريين نقل الحرب إلى تونس من خلال اشتباكهم

---

[1] لقد رصدت الاستخبارات الفرنسية هذا الخلاف وأسهمت في تأجيجه، انظر تقرير الاستعلامات للمخابرات الفرنسية، للأسبوع من 2 إلى 8 ماي 1959.   S.H.A.T :1H DOS 1،1333 !،

[2] انظر خطابه يوم 23 جويلية 1959العمل عدد يوم 24 اكتوبر 1959 . وقد حاولت السلطات الفرنسية فعلا استغلال الحدث للمطالبة بمراقبة الحدود التونسية .انظر برقية رئيس الحكومة الفرنسية الى وزير الخارجية ،يلتمس السعي للتفاوض مع تونس لتشكيل لجان مراقبة مشتركة للحدود ومعالجة قضايا العلاقات بما يخدم المصلحة الفرنسية   S.H.A.T 1H 1333 DOS 2 Surveillance et frentaire I

مع السكان والجنود التونسيين، وأن ذلك من شأنه أن يحرمهم من عطف الشعب التونسي وهم في أمس الحاجة إليه ما دام أن الحرب ما تزال طويلة".

ودعا بورقيبة الجزائريين إلى أن لا يفرطوا في رصيدهم أو أن يركبوا مركب الغرور باعتبارهم يملكون القوة والسلاح ولديهم جيشا كبيرا، وأكد بورقيبة أن الاشتباكات الأخيرة "لا يمكن السكوت عنها باعتبار الجزائريين إخواننا لنا...الشرط الأول الذي لا محيد عنه ولا محيص من التزامه في علاقتنا معهم يتمثل في احترامهم للسيادة التونسية والبذلة التونسية وممثلي السلطة التونسية من قضاة ومعتمدين وحرس وطني وبوليس وغيرهم ..."، وخلص للتحذير من مغبة " اضطرار الحكومة التونسية إلى الدفاع عن سيادتها والضرب على أيدي العابثين منهم أو أن تنفر منهم إخوانهم التونسيين لأن هذا ليس في صالح القضية الجزائرية ولا يعين على تقريب ساعة الخلاص هذه نصيحة الأخ لإخوانه وإنذار في آن واحد" [1].

إن تدخل بورقيبة المباشر في التعليق على الحوادث التي كانت تقع في مناطق الحدود وبهذا الانتقاد اللاذع، والتهديد

---

[1] انظر خطابه ،الحبيب بورقيبة: خطب، ج 9 ،منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس،1977 ص.- ص،44- 45

بالتدخل لقطع التضامن التونسي الرسمي والشعبي آثار حفيظة الجزائريين خاصة العسكريين منهم الذين انزعجوا من تدخلات بورقيبة وانتقاداته الحادة، وأما القادة السياسيون فقد شعروا بأن منحى الموقف التونسي يتهدد بالأساس التضامن الشعبي التونسي ويسعى لإبعاد تعاطفه مع ثورة الجزائر وإثارة المواجهة بين الشعبين الشقيقين، "وهكذا فإن الأزمة الأخيرة الجزائرية التونسية (أزمة صائفة 1959) بما تمثله من مس بمبادئ الثورة الجزائرية وبأسس وضرورات التضامن المغاربي إضافة إلى حساسية شعبينا أصبحت مزعجة للمستقبل المغاربي، هكذا أيضا الحكومة التونسية وعن طريق القاضي الأول للجمهورية تتحمل مسؤولية تاريخية خطيرة أمام شعوب المغرب العربي من خلال خطاب 23/ 07/ 1959 ([1]).

وقد أبانت بعثة الحكومة الجزائرية في تقريرها أن الاتهامات التونسية التي حقق فيها وزير داخلية الحكومة الجزائرية المؤقتة لا تستند إلى أسس صحيحة، وأنها تشمل أمرين: اعتداءات جيش التحرير على المدنيين التونسيين، والحوادث بين جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة التونسية، وقد أفاد التحقيق في هاتين المسألتين أنه جرى افتعال

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، افريل 1960 Mohammed HARBI: op cit p 450

بعض الحوادث، وتضخيم بعض الوقائع التي كان بإمكان السلطات المحلية معالجتها دون تدخل رئيس الجمهورية ووضعه للجيش وقادته في قفص الاتهام،ومحاولته تأليب الشعب التونسي ضدهم .

ويدلل التقرير على الطابع الافتعالي لهذه الأزمة بتحضيرات قامت بها السلطات التونسية أسابيع قبل الأزمة، منها مركزة القوات التونسية في الحدود، وإطلاق إشاعات كاذبة ضد الجزائريين، ورفض تسريح الأسلحة المحجوزة ([1])، وكل هذا يؤكد أن بورقيبة كان وراء افتعال هذه الأزمة، بهدف كسب الموقف الفرنسي من جهة وتقنين الحضور الجزائري من جهة أخرى

لقد طرح الحضور الجزائري في تونس كثير من المشاكل على الدولة التونسية بإقرار من قيادة الثورة لكن هذه المشاكل والخلافات سويت بالتوافق بين الطرفين، و"عولجت في إطار روح التفاهم المتبادل" ([2])، ووفق هذا الإطار حاولت قيادة الثورة معالجة مشكل أزمة صائفة 1959 التي وصفت بالأكثر خطورة، فقد تطلب الأمر انتقال بعض وزراء الحكومة المؤقتة

---

[1] Mohammed HARBI : op .cit ‹P- P‹ 454- 455

[2] IBID .P 450

والحكومة التونسية إلى المناطق الحدودية والوقوف على حيثيات هذه المشكلة، إذ قام الباهي لدغم وكريم بلقاسم بزيارة إلى الكاف وعاينا طبيعة المشاكل المطروحة، وكان من الصعوبة بمكان تحديد المسؤوليات في تلك الأحداث اليومية التي تقع بين العسكريين وبين المدنيين من كلا الطرفين([1])، خاصة وأن الحضور الجزائري تقوى في تونس خلال هذه الفترة سواء على المستوى العسكري أو الاجتماعي أو السياسي، فكان هذا البلد الصغير جغرافيا يأوي ما يقارب الخمسة عشر ألف عسكري ومائتا ألف مدني لاجئ، يعيشون في مؤسسات ومراكز تابعة للثورة الجزائرية، ويحتكون بالسكان التونسيين،الذين يظهرون تضامنا لا محدود ([2])، وقد بدت السلطات التونسية متخوفة من ثقل هذا الحضور وانعكاساته على الشعب التونسي، ذلك لأنه يكبل استقرار تونس وتنميتها، ولا يسمح بفرض السلطة والتوجيه السياسي للحزب الدستوري الحر،ويحتضن الأفكار والإيديولوجيات المناوئة للبورقيبية ويتهدد تونس في كل وقت

---

[1] شهادة الطيب الثعالبي ، مقابلة مع الباحث .

[2] أنظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة حول وضعية العلاقات الجزائرية التونسية مؤرخ في 10 جوان 1960 A.N.A. . GPRA . B 302. DOS 7_3

بالوبال، وكل هذه المخاوف أوحت لبورقيبة سلوك سياسة حازمة تجاه الجزائريين [1].

إن مؤامرة العموري وانفصال حنبلي[2]، وأزمة الحكومة المؤقتة وعدم القدرة على فرض النظام كلها مبررات كالها بورقيبة لبض أعضاء الحكومة الجزائرية عندما استقبلهم في أكتوبر 1959، مؤكدا على تحفظاته بالقول" لا أستطيع لنفسي أن أترك على الأراضي التونسية جبهة عرضها مائتا كيلومتر، وجيشا من 15000 رجل ...وانتم لا تسيطرون على جيشكم..."[3].

وعلى الرغم من أن السلطات التونسية أصبحت تتدخل باستمرار لمضايقة نشاطات الثورة وتثير استياء قادة الثورة وأن خلايا الحزب الدستوري الحر كانت تتدخل لمراقبة كل شيء إلا أن الحكومة الجزائرية المؤقتة لم تحد من سياسة المهادنة حفاظا على نفوذها في تونس، وقد أكدت للنظام

---

[1] أنظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية بتونس "تونس بورقيبة في مواجهة الثورة الجزائرية" A.N.A. GBRA. B 302 DOS 7_4

[2] احد قادة جيش الحدود ،اختلف مع سي ناصر، وهدد بالاستسلام للفرنسيين، وبعد مواجهة محتدمة على الحدود اشتركت فيها القوات التونسية نفذ حنبلي تهديده، وقد كان ورقة مربحة لديغول في الترويج لمشروع سلم الشجعان ، وأعطى الدليل لبورقيبة على عدم وحدة جيش التحرير الجزائري .

[3] Redha MALEK : op .cit p 150

التونسي انشغالها بمسألة الحضور الجزائري المتعاظم في تونس، ورغبتها في تأطير العلاقات الجزائرية التونسية بشكل توافقي يأخذ في الاعتبار مسألة الاعتراف التونسي بشرعية الحكومة الجزائرية المؤقتة، وما تخوله القوانين الدولية من التزامات تجاه حكومة محاربة لاجئة في بلد شقيق، ومن أجل التأكيد على امتيازات اللجوء السياسية أوضحت التزامها بمبدأ احترامها الكامل للسيادة التونسية، وسعيها الدائم لتعزيز العلاقات وتدعيم الاستقلال التونسي[1]

لقد تسببت أزمة صيف 1959 في مضايقة شديدة لنشاط الثورة الحيوي في تونس، ففي مجال التسليح أعلن كريم بلقاسم في اجتماع مجلس الوزراء في أكتوبر 1959 أن ضغط التونسيين لم يسبق له مثيل، فمنذ ستة أشهر لم يدخل السلاح إلى تونس، يريدون أن يعرفوا إمكانياتنا العسكرية وماذا نأكل، وكلما أطلعناهم عليها،عرفها الفرنسيون على الفور"، وأضاف محمود الشريف وزير التسلح والتموين:"إن مخزون الأسلحة في تونس يوجد تحت إشراف الحرس الوطني التونسي، ومنذ أفريل 1959 لم يجر الكشف على هذه الأسلحة ولم تراقب" إنها

---

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس،أفريل 1960_ :Mohammed HARBI
p_p '450 451 ،op. cit

حصيلة سبعة آلاف بندقية رشاشة وعشرة ملايين خرطوشة[1]، فهل كانت هذه الإجراءات تدفع إلى القطيعة أم إلى الخضوع للتونسيين؟ لقد استنفد القادة الجزائريون كل جهودهم في إثناء بورقيبة عن مواقفه المعادية للثورة دون جدوى، وبلغت احتجاجات قادة جيش الحدود على المضايقات التونسية أوجها، وتذكر بعض الشهادات أن كريم أفصح لبعضهم أنه يفكر في خطوة اغتيال بورقيبة إنقاذا للموقف، ولكنه عزف عن ذلك عندما أعرب بورقيبة عن مساندته للجزائريين في ثورتهم[2]، ولا شك أن هذه المواقف كانت تعبر عن خطورة الأزمة التي عاشتها الثورة الجزائرية تحت طائلة الضغوط والتهديدات التونسية، وعلى تغليب القادة الجزائريين جانب الحكمة والمهادنة في مواجهة بورقيبة، وقد اعترف المسؤولون التونسيون فيما بعد بخطورة الوضعية التي مرت بها العلاقات بين الطرفين وبالمواقف المسؤولة للقادة الجزائريين، وأكد المصمودي ذلك بقوله: "ومن باب المعجزة أن الإخوة الجزائريين كانوا في تونس بجيشهم ومشاكلهم ...ومع هذا لم

---

1 Redha MALEK **: op .cit** .: p 149

2 انظر شهادة أحد قادة جيش الحدود، الطاهر سعيداني: **المصدر السابق** ص 173.

يحدث أي شيء بيننا، وهنا أفتح قوسين لأهيب بإخواننا المسؤولين التونسيين والجزائريين"([1])

إن التخوف من خطر تنامي الأفكار الثورية والأعمال السرية المناهضة لتونس، جعلت بورقيبة دائم التوجس من المخاطر التي بدا أن وضعية الثورة في تونس تشجع عليها، وقد حرص في مواجهتها على أمرين هما: حماية تونس من إيديولوجيات الثورة الجزائرية، وتشجيع التوصل إلى حل سياسي وفق المذهب البورقيبي

لقد اعتبر بورقيبة كامل الإقليم المغاربي منطقة إستراتجية متكاملة، عمل على وضع إطار تعاون لها مع فرنسا بإشراك جبهة التحرير الوطني، وعلى تحصينها من الأفكار الناصرية والاشتراكية، وفي هذا الإطار عملت تونس على تحسيس فرنسا والغرب بخطر استمرار الحرب الجزائرية على علاقات المنطقة التقليدية بالغرب، وأكد بورقيبة أن استمرار

---

[1] انظر شهادة محمد المصمودي: نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصمود والانحدار، مرجع سابق، ص 470.

هذه الحرب "يهدد سلامتنا وسلامة الشمال الإفريقي والعالم الحر وهي أخطار لا يستطيع المرء أن يضبط مداها"([1])

وقد كانت تهديدات النظام الناصري وارتباطاته بالثورة الجزائرية تزيد في تجذير مواقف جبهة التحرير الوطني وانتشار الفكر العروبي بين صفوفها، خاصة وأن الفكر القومي كان يرتبط بالشيوعية ويناهض المشاريع القطرية، وأمام تنامي هذا الفكر أعلنت تونس معارضتها للمبادئ وللسياسة الناصرية، ودعت جبهة التحرير الوطني إلى الابتعاد عن هذه الأفكار، وحرصت بالتنسيق مع النظام المغربي على توجيه سياستها نحو البورقيبية، وقد وقعت الحكومة الجزائرية المؤقتة في حرج كبير على الرغم من تأكيدها على حياد موقفها وايجابيته، وشعرت بأن إعلان الحكومة واستقرارها في القاهرة زاد في إثارة حفيظة بورقيبة، وقد سعت للتحكيم في الخلاف الناصري - البورقيبي، واقترحت في أكتوبر 1958 مسعى لتجاوز الخلاف الذي لا يخدم القضايا العربية ([2])

---

[1] انظر خطاب بورقيبة يوم 1 اكتوبر 1959، الحبيب بورقيبة : خطب، ج 9 ، مصدر سابق ، ص 121.

[2] انظر ،عبد القادر لعريبي: المرجع السابق ، ص 175 وقد وقع الخلاف في اكتوبر 1958 اثر اتهام ممثل تونس في جامعة الدول العربية لمصر بالهيمنة على الجامعة والتدخل في=

وشعر النظام التونسي كذلك بخطر تنامي تأثير الكتلة الاشتراكية بقطبيها السوفياتي والصيني في المنطقة، وهو يظهر تشيعه المتحمس للغرب، فخلال عام 1958 بدأ الاتحاد السوفياتي تقديم مساعداته غير المباشرة للثورة عن طريق دول أوربا الشرقية خاصة يوغسلافيا، وازداد الاهتمام الصيني بالمنطقة المغاربية، حيث عقدت مع الحكومة الجزائرية المؤقتة اتفاقيات تعاون تقضي بتسليح جيش الحدود المرابط في تونس والمغرب، ومع ازدياد تفاقم المشكلة الجزائرية كانت الإيديولوجية الماركسية تتدعم أكثر بين صفوف قادة الثورة وتهدد الفكر الغربي الحر والمبادئ البورقيبية، ولم يكن بورقيبة أبدا ليقبل التشويش على أفكاره([1])، وقد اظهر ذلك صراحة لقادة الثورة وهو يؤكد أن حل القضية الجزائرية يجب أن يكون في إطار المعسكر الغربي بدل الاتجاه إلى موسكو واقتبال ماوتسي تونغ، وأن المذهب البورقيبي يقدم الحل الناجح والواقعي، ففي أواخر عام 1959 سأل الطيب المهيري ابن طوبال قائلا "إلى أين أنتم ذاهبون" إنه عليكم أن تتبعوا سياسة

=شؤون دولها .وقد حل بعدها فرحات عباس بتونس في زيارة طارئة لمنع حدوث القطيعة ،ولكنه لم يفلح في ذلك .

[1] انظر بخصوص مواقف بورقيبة من الأفكار القومية والشيوعية للثورة الجزائرية، عبد القادر لعريبي: المرجع نفسه ص 161 وما بعدها.

معتدلة وأن تطمئنوا الغرب بدعوتكم إلى السلام، "تعرف أنكم في مرحلة إعادة تنظيم أما الأمر الأساسي فهو أن تتبعوا البورقيبية لا أن تذهبوا إلى الصين..."[1]

إن أهداف بورقيبة لم تقتصر على تحصين المنطقة من المخاطر القومية والشيوعية وحماية مبادئ نظامه السياسي بل كانت المصالح تمتد إلى نشر المذهب البورقيبي وتعميمه على الحالة الجزائرية، وان كانت جميع مساعي بورقيبة من قبل باءت بالفشل فان سياسة ديغول الجديدة شجعته على طرح أفكاره ونصائحه، وفي هذا الإطار جاءت مباركته لمبادرات ديغول لحل المشكل الجزائري رغم ما فيها من تناقضات، فازدادت حساسية الثورة من مواقفه و ضغوطه.

لقد أعلن بورقيبة مرارا أن ديغول هو الرجل الفرنسي الوحيد القادر على حل المشكلة الجزائرية، ودعا إلى إمهاله الوقت الكافي لمواجهة خصومه وتسوية المشكلة تدريجيا، ولا شك أن سياسة الوفاق والتعاون التي انتهجها ديغول مع تونس وحل بعض المشاكل التي كانت تعترض علاقات البلدين أسهمت في تجاوب بورقيبة مع الواقع الجديد ومباركة سياسة

---

[1] انظر ، شهادة بن طوبال ، 150 Redha MALEK : **op. cit** ، p

ديغول ([1])، ولم يكن دافع إنهاء حرب الجزائر وحده يوجه هذه السياسة بل ومن اجل استغلال قضية الجزائر لتحقيق مطامح تونس الوطنية، ومنها تسوية قضية بنزرت والحدود والاستفادة من المنظومة الاقتصادية التي ستنشئها فرنسا في المنطقة، ولهذا نجد بورقيبة دائم التفكير في الجزائر، ويبادر دون استشارة الجزائريين في فيفري1959 لطرح مشروع تنازل تونس عن سيادة بنزرت مقابل موافقة فرنسا على حل مشكلة الجزائر ([2])، ويدعو قادة الجبهة إلى تلين مواقفهم وإيجاد صيغة مقبولة للتفاوض مع ديغول ([3])، ويقترح اللقاء مع ديغول لتدارس قضية السلام في الشمال الإفريقي، ولا يتحرج في التصريح بأن حرب الجزائر هي مفتاح جميع المشاكل القائمة بالمغرب العربي، ولا يتردد في وضع المطالب التونسية على رأس اهتماماته ([4])

---

[1] **Documents Diplomatiques Français** :op. cit . (1959) T2، P 92

[2] انظر خطاب بورقية يوم 18 جوان 1959،الحبيب بورقية : خطب ،ج 9، مصدر سابق ،ص ـ ص 22–23.

[3] انظر خطابه يوم 23 جويلية 1959. الحبيب بورقية :المصدر نفسه، ص305

[4] VAISSE Maurise et MORELLE Chantal . Les Relations Franco _Tunisiennes،(juin 1958 -1962) ، in actes du 8 colloque international sur **h'istoire orale et relations tunisio – françaises de 1945à 1962** ،Tunis، Mai 1996، publication de ISHMN . Tunis ، 1998 ،p- p ، 272-277

ولأن بورقيبة كان يلح باستمرار على تسوية المشكلة الجزائرية فإن مبادرات ديغول المغرية مثلت له فرصا سانحة دعا إلى حسن استغلالها، فلقد اعتبر دعوة ديغول لإنهاء الحرب وتسوية المشكلة خطوة على الطريق الصحيح، في حين اعتبرت قيادة جبهة التحرير الوطني سلم الشجعان بمثابة دعوة للاستسلام [1]، وهلل لتصريح ديغول يوم 16سبتمبر1959 معتبرا بأن الاعتراف بحق تقرير المصير حدثا تاريخيا ولم يتردد في خطاب فاتح أكتوبر 1959 بلوم الوزراء الجزائريين على رفضهم الذهاب إلى باريس ووصف الرد الجزائري بالمتشدد، وانه" جاء في بعض فقراته جارحا للجانب الفرنسي"[2]، ولم يثن تباعد الموقف بورقيبة في حث الفرنسيين وقادة الجبهة على تقديم التنازلات وتليين المواقف، وهكذا وجدت البورقيبية المجال الخصب لإنضاج أفكارها بتشجيع مقترحات الحلول الوسطى والدعوة إلى حل مرحلي للمشكلة الجزائرية، واصطدم بورقيبة بمواقف جبهة التحرير الوطني خاصة عندما بادر بمراسلة مصالي الحاج ودعوته للمساهمة في حل المشكلة

[1] انظر خطابه في 1 أكتوبر 1959، الحبيب بورقيبة : خطب ، ج9 ، مصدر سابق ، ص113

[2] انظر خطابه : المصدر نفسه، ص - ص 114-122.

الجزائرية وتليين مواقف جبهة التحرير الوطني [1]، وكان دائم الانسياق لمكائد ديغول، فقد شجع إشراك جميع الأطراف الجزائرية في المفاوضات ودعا إلى تبني استقلال مرحلي وفق الطريقة التونسية، ولما حاولت الحكومة المؤقتة عدم تجاوزه رأيه في إجابة دعوة ديغول للمفاوضات، كانت مشورته انه لو كان في مكانهم لأعلن: "أن الجزائر لم تعد تحارب فرنسا"، وقد كان بورقيبة يطلب أكثر من الاستشارة وبشكل محرج، فعندما سلمه كريم وبن طوبال نص رد الحكومة المؤقتة المتضمن تفويض الزعماء المعتقلين لمفاوضين فرنسا طالب بإضافة بعض التعديلات ولما صدر البيان من دونها أعلن في خطاب رسمي عن كدره من المسؤولين الجزائريين لأن ملاحظاته لم تؤخذ بعين الاعتبار [2].

وعليه نؤكد أن الحديث عن البورقيبية وتدخلاتها في القضية الجزائرية طرح بحدة خلال هذه المرحلة، وقد وجدت قيادة الثورة نفسها محرجة في الرد على مقترحات بورقيبة وهي تدافع عن مواقفها، وخيمت الخلافات الإيديولوجية والسياسية حول نشاط الثورة الجزائرية وسبل معالجة القضية الجزائرية،

---

[1] انظر نص الرسالة المؤرخة في مارس 1959 ، et ; A.N.A. GPRA .B11. DOS 6 ; Mohammed HARBI : op. cit، p p، 269_270 .

[2] Redha MALEK : op. cit، p-p، 44-45

وتزايدت ضغوط بورقيبة بشكل مفضوح، وان كنا نسجل حدوث القطيعة في العلاقات والتهديد باستعمال السلاح فان الصدام لم يحصل، ولعل حالة الانفراج المؤقت ودخول مرحلة المفاوضات ساعدت على إظهار التقارب والتعاون الذي أسهم في حل بعض الخلافات ونقل مقر الحكومة المؤقتة إلى تونس في بداية 1960، وسوف تؤثر هذه المستجدات على تطور العلاقات بين الطرفين وعلى ازدياد هوة الخلاف نتيجة نضج المطامح والأهداف القطرية التي رافع عنها بورقيبة خلال مرحلة المفاوضات.

أزمة العلاقات الجزائرية - المغربية بعد مؤتمر طنجة المظاهر والانعكاسات

لقد وجدت قيادة الثورة الجزائرية نفسها بعد مؤتمر طنجة في حيرة من أمرها من مواقف البلدان المغاربية، فبين التضامن المعلن وحقائق الميدان وبين الأقوال والأفعال بون شاسع، ولم يمر عن المؤتمر خمسة أشهر حتى سجلت بمرارة بخصوص المغرب أن" بلدا شقيقا لم يبدي تضامنه للجزائر المكافحة أو على الأقل لم يبدي تعاطفا ضروريا باتجاه معركتنا

المتواصلة"([1])، فما الذي دفع إلى إصدار هذا الحكم القاسي، وهل تدهورت كذلك العلاقات الجزائرية – المغربية بالشكل الذي عرفناه مع تونس؟.إننا نعرف عموما على ضوء المواقف المعلنة والتصريحات الرسمية أن المغرب أبدى تضامنا واسعا مع الجزائر، لكن إعادة قراءة العلاقات وتوضيح حجم بعض المواقف السلبية سوف يعيد الأمور إلى نصابها، ويؤرخ لتأزم حاد في العلاقات الجزائرية المغربية مرجعه بالأساس مسألة الحدود وثقل نشاط الثورة في المغرب والخلافات السياسية والإيديولوجية .

أولا ـ تدهور العلاقات، الأسباب والنتائج :

لقد ساعدت طبيعة العلاقات الدولية للنظام المغربي وتوجهه المعتدل على الابتعاد عن تجذير المواقف المغاربية وفق ما نصت مقررات طنجة، ونجح المخطط الذي رسمه الجنرال ديغول في كسب العرش المغربي الذي أبدى تجاوبا مع خطابه، وقد وعد الجنرال ديغول محمد الخامس بالتجاوب مع مطلب الجلاء دون أن يتجسد هذا المطلب الجماهيري في الميدان، إذ كانت الخطوة الفرنسية مجرد مظاهرة رتبت خلالها

---

[1] انظر تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات حول المغرب والثورة الجزائرية.A.N.A، GPRA B6، DOS 12.

فرنسا استغلالها للمواقع الإستراتيجية المغربية لمراقبة نشاط الثورة الجزائرية [1]، وقد كان المخاض السياسي في المغرب يسمح بتوطيد إرادة القصر، ذلك أن الحكومة الاستقلالية التي حلم بها حزب الاستقلال فشلت في تنفيذ برامجها، وورط كثير من أقطابها في حسابات القصر، وبدا الخلاف والشقاق يدب في الحزب، بشكل عمق انشغاله عن مقررات طنجة وعن القضية الجزائرية، وخطط القصر كذلك لتصفية جيش التحرير المغربي في الصحراء باعتباره يمثل طرا داهما، خاصة إذا ما تحالف مع الثورة الجزائرية وجذر من مواقفه، وقد اغتبط لعملية المكنسة العسكرية ولكنها لم تأت على كامل قواته، فعمل جادا على تلغيم هذا الجيش وإثارة الفتنة داخله وتشويه دوره، وقد واجهت بعض فلوله الثورة الجزائرية التي خططت لبعث وحدة شعبية تشمل سكان جنوب المغرب والصحراء الغربية وغرب صحراء الجزائر وموريطانيا، وهم يمثلون نسيج اجتماعي منسجم شكل في القدم تهديدا لممالك المغرب الشمالية كان الحسن الثاني يستحضره باستمرار [2].

---

[1] انظر، محمد الميلي : المرجع السابق، ص 104

[2] محمد الميلي : المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، مرجع سابق، ص ـ ص، 87-91.

إن الضغوط الفرنسية والمخاوف الداخلية كانت تدفع إلى تجاوز مقررات طنجة، خاصة بعد أن تم إقناع بعض قادة حزب الاستقلال المعتدلين، بحجة تغير الوضع الدولي بمجيء ديغول للسلطة، والصعوبات التي تخلفها حرب الجزائر، ولا شك أن تولي الحزب إدارة الحكومة ولعبة السياسة ساهمت في هذا التراجع، لقد تغير شيء كثير بل سجلنا انقلاب مواقف في المهدية، فقادة حزب الاستقلال بعد أن صادقوا على جلاء القوة الأجنبية أصبحوا يبررون تواجد هذه القوات بالحصول على مكاسب اقتصادية، وبعد أن ربطوا مصيرهم بالثورة الجزائرية يجتهدون في التملص والتبرؤ منها [1]

إن تملص حزب الاستقلال وتراجع القصر، وظهور مخططات سرية لبعض القوى السياسية والعسكرية مضرة بنشاط الثورة أدى إلى التسبب في كثير من المشكلات التي عكرت العلاقات الجزائرية المغربية ودفعت مهمة تحسين العلاقات مع فرنسا إلى التنازل عن الكثير من الثوابت، وإتاحة الفرصة لأن يتحول المغرب إلى مجال معادي للثورة الجزائرية، وقد أثار مشروع استثمار الصحراء كثيرا من النقاش دفع المغرب باستمرار إلى طرح مطالبه الترابية، وتنفيذ

---

[1] المرجع نفسه، ص - ص، 56-57.

مخططات سرية لخدمة أهدافه على حساب الثورة الجزائرية، وحفاظا على التضامن الشعبي المغربي لم تتجاوز الثورة الجزائرية حدود الضيافة، وأظهرت خطوات ودية واحتجاجات أخوية، غير أنها لقيت غموضا ونفاقا ما لبث أن تحول إلى سلوكيات خطيرة أبدتها بعض الأوساط الرسمية المغربية، وذلك رغم مختلف الخطوات التي كان الهدف منها إنهاء كل سوء تفاهم، "لقد اصطدمنا بلا مبالاة امة وبصم آذان عدوانية، والتي تتناقض مباشرة مع الاتفاقيات العديدة، فقط تهدئة ووعود كاذبة قدمت لنا، ولكن أمام مظهر حرب الإبادة التي تشنها فرنسا ضد الشعب الجزائري منذ أربع سنوات لم يعد يسمح لنا أن نضحي لأجل تضامن صوري" [1]

لقد شدد تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات في أكتوبر 1958 على المخاطر التي تهدد الثورة جراء المشاكل والصعوبات التي يتسبب فيها المسؤولون المغربيون، "أنه مصير ثورتنا في المحك، إن العقبات التي تضعها الحكومة المغربية في وجه كفاحنا والصعوبات التي تخلقها باستمرار في وجه إمدادنا والقمع الكبير الموجه ضد لاجئينا إلى درجة التخوف حتى من منعنا من أداء معركتنا على أكمل وجه ...والمأساة التي

---

[1] انظر ، تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات .GPRA A.N.A، B 6 ، DOS ، 12

تفرقنا تتجاوز بخطورتها ومداها البعيد مجرد عبارات المناوشة العائلية، وبالفعل فان هذه الوضعية حرجة، وتدهورت بشكل خاص بعد مؤتمر طنجة في 30 افريل 1958، الذي أثار آمال كبيرة "، ويحدد هذا التقرير المهم أسباب الأزمة الخطيرة في عاملين أساسيين :الاستعمال المنهجي والمنظم من قبل العدو للتراب المغربي كقاعدة عدوان على الجزائر، والأعمال المعادية التي تظهرها القوات المسلحة المغربية والسلطات الحكومية ضد اللاجئين والإمداد في المناطق الجنوبية ذات الأهمية الإستراتيجية.([1])، وأما الأزمات التي عصفت بالعلاقات الثنائية فيمكن إجمالها في مسألة الخلاف الحدودي والصدام مع جيش التحرير الجزائري واللاجئين،وعدم وضع حد لنشاط الفرنسيين داخل المغرب .

ثانيا ـ أزمة الخلاف الحدودي

أثبتت أحداث عامي 1956-1957 أن حزب الاستقلال مصمم على خوض معركة تحرير الصحراء، وأن طموحاته السياسية مبنية على نجاح هذه المعركة، وقد حقق جيش التحرير المغربي كثير من المكاسب، وحاول القصر التكيف مع هذه المطالب لكنه كان متخوفا من خطر تنامي

---

[1] تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات . A.N.A.، GPRA، B 6 ، DOS 12

الدرع العسكرية لحزب الاستقلال ومن أسلوبها المتشدد في التحرير، وكان مستعدا للمساومة بقضية الصحراء معتمدا أسلوب المفاوضات مع الفرنسيين والاسبان، وهو منطق لا يتجاوب مع سياسة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير المغربي، اللذين بدء في التقارب وتهديد اتفاقيات التعاون المغربية مع الدول الغربية [1] .

وقد حدد علال الفاسي تخوم المناطق التي لا تزال تحت الإحتلالين الاسباني والفرنسي، معتبرا أن أربعة أخماس المغرب ما تزال محتلة: الإسبان يحتلون سبتة ومليلية والصحراء الغربية، وطنجة خاضعة للسيطرة الدولية، وهناك أراضي خاضعة للفرنسيين هي موريطانيا. والتخوم الشرقية للمغرب التي ضمتها فرنسا للجزائر المحتلة، " وهي أجزاء شاسعة جدا أخذت فرنسا تعدل في وضعيتها منذ أن استتب لها أمر القطر الجزائري حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية مثل تندوف" [2]، وقد أيد العرش هذه المطالب اعتمادا على حجة " الحق التاريخي "، في حين تمسكت جبهة التحرير الوطني بموقف سيادتها التامة على الجزائر الفرنسية الذي أعلنته منذ عام 1954 .

[1] علي الشامي : الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، مرجع سابق، ص - ص، 258 - 256.

[2] علال الفاسي : عقيدة وجهاد، مصدر سابق، ص - ص 110 111

إن الأراضي التي يدعي المغرب مغربيتها وهي أقاليم بشار وتندوف وتوات كانت جزءا من الجزائر الفرنسية عندما أعلنت جبهة التحرير الوطني الكفاح المسلح [1]، والحق التاريخي كان حلم ماضي لا أساس له من الواقع، وإنما يحركه طموح التوسع القطري لأهداف سياسية واقتصادية بحتة، ذلك أن هذه المناطق تبعت شكليا العرش المغربي منذ أخضعها المنصور الذهبي بقوة السيف في القرن السادس عشر الميلادي، ثم استقلت سياسيا ووالت الزيانيين أكثر من موالاتها للمرينيين والعلويين، وقد احتلها الفرنسيون في بداية القرن العشرين دون أن يحرك المغرب الرسمي ساكنا، بل اعترف بجزائريتها عندما عادى المقاومة الشعبية التي نظمها الأمير عبد القادر وأولاد سيدي الشيخ وسكان الجنوب الغربي الجزائري، واندمج سكان هذه المناطق في نضال في الحركة الوطنية الجزائرية لعقود دون أن يكون لحزب الاستقلال أو للعرش أي

---

[1] عندما أخضعت هذه المناطق للسيطرة عقدت فرنسا مع المغرب اتفاقية سنة 1901 رسمت الحدود عند جنان الدار إلى وادي قير مرورا بالجهة الشرقية لجبل بشار وامتدت اتفاقية أخرى في سنة 1902 رسمت حدودا إدارية في الشمال فوق خط فارني تبدأ من ثنية الساسي إلى فقيق، وبذلك فان مناطق عين الصفراء وبشار والساورة وتوات كلها واقعة في التراب الجزائري وباعتراف المغرب الرسمي. انظر في هذا الشان بوصفصاف عبد الكريم: مشكلات الحدود وإثرها في العلاقات الدولية في المغرب العربي الحديث، فعاليات الأسبوع الثقافي الثالث لقسم التاريخ جامعة دمشق (6-20 مارس 1999)، ص-ص 224-225 ، وعلي الشامي:المرجع السابق ، ص ـ ص49ـ51

نفوذ، وحصل انخراطهم في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ عام 1955، وخاضوا باسم جيش التحرير الجزائري عدة معارك في الساورة منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة، وبشكل منظم وفعال في قورارة وتوات عام 1957 ([1])، فهل مع كل هذه الدلائل يبقى للمغرب حق تاريخي في صحراء الجزائر ويحاجج الفاسي بمغربية هذه المناطق، إنه يجانب الصواب عندما يشكك في جزائرية هذه المناطق، ويفتري عندما ينسب الجهود العسكري لجبهة التحرير في المنطقة إلى انه عمل تلقائي لسكان موالين للعرش المغربي([2])

وأما حملة التعبئة الشعبية التي تحدث عنها حزب الاستقلال فكانت مصطنعة وأثارت حفيظة جبهة التحرير الوطني، لقد سخر الفاسي جريدة "صحراء المغرب" لخدمة أفكاره وطروحاته، مقدما خياره " إن أحسن دعم نقدمه لإخواننا الجزائريين هو أن نعيد إلى المغرب الأقاليم الصحراوية التي ألحقت بالجزائر "([3])، وعمد حزبه للضغط على سكان

---

[1] ساهمت رفقة زميلين إعداد مؤلف حول الثورة التحريرية في أقاليم توات، انظر، تواتي دحمان، مقلاتي عبد الله، رموم محفوظ :الثورة التحريرية في أقاليم توات، مرجع سابق ص 28 وما بعدها.

[2] انظر ماكتبه الفاسي في مجلة الجنوب، أسبوعية مغربية، عدد 54 (8 نوفمبر 1963)، ص2.

[3] C. F A.N.A. GPRA، B 6، DOS 12

المناطق الحدودية في عام 1957، ودفع ببعض أعيان القبائل إلى التصديق على بلاغ الحزب الموجه إلى الملك محمد الخامس والمطالب بضم هذه المناطق إلى المغرب [1]، وفي نهاية عام 1957 وبداية عام 1958 تقدمت أفواج من جيش التحرير المغربي إلى مناطق عين الصفراء والساورة وبشار انطلاقا من فقيق، وخاضت بعض الاشتباكات مع الفرنسيين غير أن مهمتها الأساسية كانت نشر دعاية مغربية سكان تلك المناطق، في حين أن هؤلاء السكان منظمين ومؤطرين في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ عام 1954، وقد نددت قيادة الثورة بهذه الإجراءات ودعت السلطات المغربية للتدخل منعا للفوضى التي تربك نشاطها في هذه المناطق [2]

وقد اكدت لها الردود الرسمية المغربية أن المغرب يخطط للتوسع في هذه المناطق، وتبددت أمامها شعارات التضامن والأخوة التي يدعو لها حزب الاستقلال ظاهريا، وتلك المبررات التي تدعي أن جيش التحرير المغربي يؤازر الجزائر بفتح هذه الجبهة، والحقيقة أن عمله في هذه الجبهة الإستراتيجية كان هداما ولم يكن منسقا، ولم يكن يخدم صالح

---

[1] البلاغ مؤرخ في 14 فيفري 1957 انظر.علي الشامي :المرجع السابق ، ص 29

[2] انظر رسالة محمد الخامس إلى رئيس الحكومة المغربية بتاريخ 12 ديسمبر 1957، علي الشامي :المرجع السابق، ص 302

التضامن بين الشعبين الشقيقين، وتوضح شهادة القائد محمد العبيدي مسؤول المقاطعة 17 لجيش التحرير المغربي أن مهمة المقاطعة الأساسية تمثلت تاكيد مغربية هذه المناطق، وذلك بنشر الدعاية وتجنيد قبائل الساورة وأولاد سيدي الشيخ وأولاد جرير وذوي منيع للدفاع عن استقلال مناطقهم، وقد تم ذلك باسم الوحدة بين الجزائريين والمغربيين وبهدف التعاون على طرد الاستعمار([1])، وعلى الرغم من كثرة الحجج التي كان يرددها الفاسي فان خطابه الذي ألقاه في فقيق في ديسمبر1957 رفع اللبس عن حقيقة طموحات المغرب، إذ أكد أن الصحراء الغنية بثرواتها يجب أن تكون مكسبا لتنمية وازدهار المغرب، "إن الأرض الصحراوية لا تمثل لنا حدودا إقليمية فقط، ولكنها تمثل لنا أيضا وحدة اقتصادية وموردا حيويا لازدهار وطننا، إن حدودنا الطبيعية تتحدد بالخط الذي يربط بين سانت لويس بالسينغال ومليلية بالمغرب، مرورا بموريطانيا، وإقليم توات وقورارة بما يعني أن بشار والقنادسة تدخلان في وحدتنا الإقليمية"([2]) .

---

[1] انظر شهادته، مصطفى العلوي :المرجع السابق ، ص-ص 599-619.

[2] انظر مقتطف من نص خطاب الفاسي GPRA A.N.A.، B12، DOS 6

وقد تبنى ابن بركة هذا الطموح البراغماتي مبكرا، إذ اقترح في مباحثاته مع الجنرال كوتي على الحكومة الفرنسية تجاوز مشكلة الحدود وطرح مشروع تعاون مغربي – فرنسي لاستغلال ثروات الصحراء، "المهم أن تتفق الرباط وباريس على استغلال ثروات الصحراء المغربية، وأنا اضمن لكم أن قضية الحدود ستصبح في المرتبة الثانية...إنه يكفي للبدء في هذا المشروع أن يبدأ في نصب الخط الحديدي الرابط بين تندوف وأغادير وأنا اضمن لكم أن أعمال جيش التحرير ستتوقف"[1]، ويتضح أن ثروات الصحراء البترولية والمعدنية وأهمية موقع تندوف كانت الدافع الأساسي للتمسك بمعركة الصحراء، وفي هذا الإطار دافع المغرب عن مغربية موريطانيا لكنه لم يتمكن من كسب الدعم الدولي [2]،

لقد طالب المغرب منذ عام 1957 بمفاوضات مع الحكومة الفرنسية لتعديل حدوده الشرقية على حساب الجزائر، ونبهت جبهة التحرير الوطني إلى أنه لا وصاية لفرنسا على الأراضي الجزائرية، وأنها وحدها المخولة للنظر في هذه المسالة، فتراجع المغرب عن ذلك أملا في تجاوب جبهة التحرير

---

[1] انظر، مصطفى العلوي : المرجع السابق، ص ـ ص، 579 ـ 598.

[2] انظر، علي الشامي: المرجع السابق ، ص ـ ص، 240 ـ 244

الوطني مع مطالبه ([1])، وخلال مؤتمر طنجة بدى أن مشكلة الحدود متجاوزة، وان كان حزب الاستقلال بدا يناور لتزكية مطالبه الصحراوية ويبحث عن تحالف مفيد لطموحاته مع جيش التحرير الجزائري.

وأدى انهيار هذا الطموح وفشل مشروع الوحدة إلى عودة مشكلة الحدود القطرية من جديد، ولم تجد مساع قادة جيش التحرير المغربي في الحفاظ على التوجه الثوري لحزب الاستقلال وعلى العلاقة الإستراتيجية مع الثورة الجزائرية ([2])

وقد توضح انسياق الموقف المغربي مع الإستراتيجية الديغولية عندما عاد من جديد لنقاش المطالب الصحراوية، وأراد إرساء سيادته بالقوة على التخوم الشرقية وضايق نشاط جيش التحرير الجزائري، وأمام هذا الصراع الخفي على الحدود عقد المسؤولون الجزائريون في المغرب اجتماعا مع ابن بركة ومحمد البصري في 8 أفريل 1958 ولم يخرج الطرفين بأي نتيجة، وعقد اجتماع آخر في 6 ماي من نفس السنة بين ممثلين عن جيش التحرير الوطني والسلطات المغربية تعرض لمشكلتي الحدود وعرقلة نشاط جيش التحرير الجزائري في

[1] A.N.A. GPRA، B 6، DOS 12

[2] انظر، محمد البصري : المصدر السابق، ص 178.

جنوب المغرب واظهر الجانب المغربي تمسكه بمطلب حدوده الشرعية، واقترح لحل الخلاف اعتراف جبهة التحرير الوطني بتبعية هذه المناطق للمغرب ([1]).

وعلى الرغم من اتفاق الجانبين على مواصلة المباحثات وعلى وجوب إبعاد فرنسا عن الموضوع فقد ورد في خطاب بلا فريج يوم 17 ماي 1958 تأكيد على أن حكومته سترافع عن مشكلة الحدود، وأن القضية ستعالج بعد انتهاء لجنة الحدود المغربية الفرنسية من دراسة الملف ([2])، وأعلنت الصحافة المغربية في أوت 1958 عن انطلاق المفاوضات المغربية - الفرنسية بشأن الحدود، ذاكرة بأن الحكومة المغربية أعدت ملفا كاملا سيكون محور نقاش المباحثات مع الحكومة الفرنسية، وعد هذا الأمر إجراءا فادحا في نظر جبهة التحرير الوطني لا ينسجم مع مقررات طنجة وروح علاقات التضامن والتعاون بين البلدين الشقيقين([3])، وردت الحكومة المغربية على احتجاج الجبهة بتصعيد الموقف عندما قررت إقامة عدة مراكز لقوات الجيش الملكي وفرق المخازنية في مناطق الحدود الجنوبية التي كانت محتكرة من قبل جيش التحرير المغربي، وأدى احتكاكها

[1] انظر، محمد حربي : المرجع السابق، ص، 178.

[2] A.N.A. :GPRA. B 6. DOS 12

[3] انظر، نص الخطاب، ابوبكر القادري : مرجع سابق، ص، 211.

مع جيش التحرير الجزائري واللاجئين إلى حدوث الكثير من المشاكل والاصطدامات، ففي الوقت الذي لجأت فيه الثورة الجزائرية مضطرة إلى اعتماد مناطق الجنوب الصحراوية وخاصة فقيق معبرا رئيسيا للسلاح والجنود والاتصال بعد إغلاق الحدود الشمالية بالأسلاك الشائكة، كانت القوات المغربية وخاصة فرق جيش التحرير المغربي تخوض نزاعا على المجال الجغرافي، لقد رمت بكل قواتها لإقصاء المجاهدين الجزائريين عن التحرك في مجال مغربي بالتضييق والتوقيف والمصادرة [1].

وهذا الأمر أضر كثيرا بالثورة الجزائرية وعرض العلاقات الجزائرية المغربية لكثير من المحن لم تقتصر على المصادمات العسكرية بين الطرفين المتنازعين بل أقحمت فيها قبائل الحدود التي كانت مقسمة منذ احتلها الفرنسيون إلى فروع جزائرية وأخرى مغربية، خاصة منها قبائل ذوي منيع وبني جرير التي أنهكتها محنة الهوية وعصفت بها صراعات العروشية، وهكذا اصطدمت الثورة الجزائرية بأزمة خطيرة في هذه المنطقة عرفت بأزمة الزوكيت.

[1] تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات A.N.A. GPRA. B6. DOS 12

ثالثا ـ مشكلة الزوكيت

لقد عايشت الثورة الجزائرية لأكثر من سنتين مشكلة أليمة عرفت بأزمة الزوكيت([1])، وهي أزمة حملت فيها المسؤولية لأطراف مغربية عديدة وللقوات الفرنسية، وطالت عرقلة نشاط القواعد الخلفية للمنطقة الثامنة من الولاية الخامسة حيث ممرات الاتصال الرئيسية التي تربط بين ولايات الداخل والمغرب عبر بوابة فقيق ـ بشار الإستراتيجية، فلماذا اكتسبت هذه المناطق مثل هذه الأهمية ؟.وما هي حقيقة هذه الأزمة وانعكاساتها ؟. وما هي مسؤوليات المغرب في إثارة هذه الأزمة ؟

اكتسى الموقع الجغرافي لممر فقيق- بشار والمناطق الجنوبية للمغرب أهمية بالغة كمنطقة اتصال جغرافي وبشري منذ القديم، فهو يمثل فتحة بين حواجز جبلية تربط سهل تافيلالت المغربي بحوض الساورة والسهول العليا الوهرانية، وقد وقفت المرتفعات حاجزا أمام مد الأسلاك الشائكة إلى

---

[1] المصطلح مشتق من كلمة زكت الحلية،وتعني تحول الجندي إلى صف العدو، وهذا ينطبق على انضمام جنود ذوي منبع لجيش التحرير المغربي ومعاداتهم للثورة الجزائرية ، وقد اطلق على هذه الحركة مصطلح اليد الحمراء تشبيها لها بإجرام اليد الحمراء الفرنسية، وقيل من اجل التمويه، وحث الجنود للتصدي لها، انظر شهادة حظري، مقابلة مع الباحث، 21 ديسمبر 2006، وهران.

معبر فقيق فظل سهل الاختراق ويحوز على أهمية إستراتيجية بالغة كما تؤكد وثائق الثورة الجزائرية: "أمام خطر الاختناق هذا بفضل الغلق المنهجي للحدود الشمالية فان ناحية فقيق- بشار بمعبريها الطبيعيين الكبيرين الاستراتيجيين تمنح إمكانية الدعم اللوجيستيكي الحيوي لكل الجهة الغربية من الجزائر"، وهكذا فان معبر فقيق أصبح يلعب الدور الرئيسي في الانفتاح على المغرب والعالم الخارجي، وإن القواعد الخلفية التي عول عليها كثيرا في تغذية الولايات (الخامسة والسادسة والرابعة) السلاح والمؤونة والرجال تعتمد بالأساس هذا الممر الحيوي، كما أوجد معبر ثانوي يقع جنوب بوذنيب، والذي يسمح بدخول الأفواج المسلحة إلى الأطلس الصحراوي عبر جبل عنتر، وقد أدى عدم تمكن العدو من إقامة الأسلاك الشائكة والمناطق المحرمة في وجه هذين المعبرين إلى حيازتهما على أهمية كبرى لجنود جيش التحرير الوطني الذين يتلقون عبرهما السلاح والمؤونة وينقلان من خلالهما الجرحى والمرضى إلى القواعد الخلفية([1]).

وبحكم أهمية المعبرين كانت أية عرقلة لنشاطهما تخلف انعكاسا خطيرا على الثورة الجزائرية، وقد حاولت القوات

[1] انظر تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات. A.N.A. :GPRA. B 6. DOS 12

الفرنسية مرارا وضع حد لنشاط الجزائريين المتزايد ولكن دون جدوى، وعندما قامت القوات المسلحة الملكية وعناصر جيش التحرير المغربي بالتمركز في هذه المعابر واعتراض مرور القوات الجزائرية اعتبرت قيادة الثورة ذلك عملا عدائيا يتنافى وطبيعة علاقات شعبي البلدين المتضامنين، فهل كان المغرب الرسمي وجيش التحرير المغربي يجهلان أهمية مثل هذه المعابر؟. وهل تضامن الأخوة المغاربية يسمح بخنق ثورة تحررية من أجل دفعها للاعتراف بالنفوذ الجغرافي على مناطق مازالت لم تحرر بعد؟.

انه ليس بالإمكان الإجابة عن خفايا موضوع شائك كهذا تدخلت في إثارته الاستخبارات المغربية والفرنسية، ومازالت قضاياه شائكة، ولكن الشهادات الشفوية والوثائق تساعد على رفع اللبس عن كثير من الحقائق.

لقد خلقت مشكلة الزوكيث في ظرف اشتداد الخلاف الحدودي، بدأت أول الأمر باحتكاك عابر بين جيشين يمارسان نشاطهما في مجال جغرافي واحد، جيش التحرير الجزائري وقواعد الخلفية المتركزة في الجنوب المغربي، وجيش التحرير المغربي الذي ينشط كذلك في الجنوب ويخطط لنقل عملياته إلى الساورة وبني ونيف، وعلى الرغم من علاقات التعاون التي

كانت تجمع قيادة الثورة الجزائرية مع بعض قادة جيش التحرير المغربي الميدانيين إلا أن توجيهات حزب الاستقلال دفعت كثير من القيادات للحرص على تنفيذ مشروع مغربة تلك المناطق، وهكذا وأمام عدم اعتراف جبهة التحرير الوطني بمغربية هذه المناطق بدأت المخططات تحاك في أوساط قبائل ذوي منيع وبني جرير وأولاد سيدي الشيخ الجزائرية، وتنشر دعاية المغربة والولاء للسلطان، وأعلن عن إجبارية التجنيد في صفوف جيش التحرير المغربي، ووصل الأمر إلى دعوة أولئك المنضوين في صفوف الجيش الجزائري إلى الالتحاق بجيش التحرير المغربي، وأثارت هذه البلبلة حفيظة القادة الجزائريين، خاصة وقد لاحظوا أن كثيرا من جنود ذوي منيع وبني جرير انساقوا لهذه الدعاية التي كانت تؤججها العصبية القبلية والخلافات الشخصية والدعاية المغربية القوية [1] .

وباشر جيش التحرير المغربي إستراتجيته المعتادة في المناطق الخاضعة للاستعمار دون أن يضع لوضعية الثورة الجزائرية اعتبارا، واعتقد أن سياسة تجنيد أبناء القبائل تكفل مهمة التحرير، وتوجه دون تنسيق مع قادة الثورة الجزائرية إلى المواجهة العشوائية للقوات الفرنسية في منطقة كان الجزائريون

---

1 شهادة الدين سليمان ، مقابلة مع الباحث ، يوم 9 مارس 2004 ،ادرار .

يتجنبون المواجهة فيها ويعتبرونها معبرا للإمداد، واعتمادا على العناصر التي كانت مجندة في الجيش الجزائري تم اكتشاف الميدان والتعرف على أسرار الثورة الجزائرية.

وأمام الاحتكاك المتزايد وتتويجا لمخططاته طالب جيش التحرير المغربي من مسؤولي جيش التحرير الجزائري التخلي عن مراكزهم داخل المغرب وعن نفوذهم في المناطق الحدودية والانتقال إلى داخل الجزائر لمواجهة العدو الفرنسي، وقد حاولت بعض الأطراف المغربية التأكيد على حسن النوايا من هذا الطلب ([1])، ولكن الانتقال من التهديد إلى المجابهة لمسلحة كفل بإظهار النوايا المغربية التي كان يحركها حزب الاستقلال أساسا وتغاضت عنها السلطات الرسمية بالسكوت والتجاهل طمعا في تخلي الجزائريين عن مواقعهم وضمها للسيادة المغربية.

لقد تفطنت قيادة الثورة لهذه المخططات ولكنها وقفت مندهشة أمام تصاعد الموقف، إذ نفذت بعض عناصر جيش التحرير المغربي أعمال نهب وقتل ونسبتها للجزائريين، وتسترت على أعمالها بلبس بزة جيش التحرير الجزائري، وأصبحت تمارس تحرشاتها جهارا ضد الجنود واللاجئين

[1] شهادة طوبل عبد العالي مقابلة مع الباحث ،25 ديسمبر 2004 ،وجدة .

الجزائريين، وقد تضاعفت أعمالها العدائية خلال ربيع عام 1958، وامتدت إلى قطع طريق قوافل الجزائريين وحجز السلاح والمؤونة واعتقال أفراد الجيش واللاجئين الجزائريين وإخضاعهم للتعذيب، وذلك من اجل إجبارهم على الاعتراف بمغربيتهم وتأييد مطالبهم [1].

ولأن الموقف كان ملتبسا كثيرا تصور قادة جيش التحرير الوطني تواطؤ عناصر مأجورة من قبل الفرنسيين أو لجوء العناصر المصالية إلى هذه المنطقة، وقيل أن هذه الحركة نسبت إلى المصاليين وإلى اليد الحمراء الفرنسية وذلك حفاظا على علاقات الجزائريين بالمغربيين ومن اجل شحذ عزيمة المجاهدين وهم يواجهون الزوكيت بشراسة[2].

وقد بذلت مساعي حثيثة لحل المشكلة على المستوى المحلي، ولم تفلح تدخلات قايد سليمان لدى حاكم فقيق بإطلاق سراح المعتقلين الجزائريين، ووصل الأمر في إحدى المقابلات بحاكم فقيق إلى التطاول على قايد سليمان واتهام الجزائريين بالتسبب في هذه الفوضى، والاعتداء على اللاجئين الجزائريين وإثارة القوات الفرنسية المتواجدة في المغرب.

---

1 Mohmmed LEMKAMI : op. cit ،p 229

2 شهادة سليمان الدين ،مقابلة مع الباحث .

ورفعت القضية إلى السلطات العليا منذ افريل 1958، ولم تفلح اللجنة المختلطة الجزائرية المغربية التي شكلها الملك في تسوية المشكلة التي ظلت معلقة لمدة سنتين تقريبا، كما أعلن عن فشل جهود الحكومة الجزائرية المؤقتة لدى السلطات المغربية، فبماذا نفسر هذا الموقف يا ترى؟ بعض المعطيات تشير إلى أن المسؤولين المغربيين هونوا من حجم المشكلة، واعتبروها مجرد احتكاك عابر يرتبط بمشكلة الحدود غير أن الصمت الذي لف هذه القضية، وتدخل القوات المسلحة الملكية لمضايقة نشاط الجزائريين وتجاهل المسؤولين المحليين للأمر كلها دلائل تؤكد على التورط الرسمي في إثارة النزاع، وذلك لإجبار الجزائريين على الاعتراف بالمطالب الترابية المغربية تحت التهديد[1]، وتشير بعض المصادر إلى أن القصر المغربي ممثلا في ولي العهد خطط لاختراق وتلغيم جيش التحرير المغربي، وأن المضايقات التي واجهت الجزائريين كانت نتاج هذه السياسة، والتي هدفت إلى تشويه سمعة هذا الجيش وقطع الطريق أمام إمكانية التحامه بالثورة الجزائرية [2]، وهذا التوجه أكده قائد جيش التحرير المغربي محمد البصري في شهادته بالقول: "...أما الحكم في المغرب آنذاك فكان لديه هاجس

---

[1] انظر ، محمد الميلي :المرجع السابق، ص ـ ص،87 ـ 89.

[2] المرجع نفسه . ص ـ ص 87–89.

مقلق، وهو أن التحالف بيننا وبين جبهة التحرير، إذا ظل متواصلا فان العواقب ستكون وخيمة، ولذلك اتجهت النية الرسمية إلى بث الشك بيننا وبين الجزائريين، ومن ثمة كانت عدة مناوشات في الحدود المغربية الجزائرية وبعض الاحتكاكات في الجنوب الشرقي ناحية كولومب بشار..."[1].

ويذكر البصري أن ما حدث في منطقة الجنوب الشرقي المغربي هو عبارة عن احتكاكات عابرة وصراعات قبلية، وتفيد شهادة القائد الميداني لجيش التحرير المغربي عبد العالي طوبل أن الأزمة أخذت بعدا من التهويل قصده الطرف الجزائري في مواجهة المطالب الترابية المغربية، وأن قيادته طلبت من الجزائريين المتمركزين في المناطق المغربية الانتقال إلى داخل الجزائر على أن يتكفل هم بمسألة الإمداد، وذلك تجنبا لاعتداءات القوات الفرنسية، وأن رفضهم كان السبب الرئيسي للتصادم مع المقاومين المغربيين[2].

إن هذه المعطيات تدعونا للتأكيد على أن المسؤولين المحليين تعمدوا التكتم عن حدة هذه الأزمة، أو أن المشكلة فلتت من أيديهم فلم يعودوا يدركون أبعادها ومخاطرها.

---

1 انظر ،محمد البصري : المصدر السابق، ص، 103.

2 شهادة عبد العالي طوبل، مقابلة مع الباحث .

وفي هذا الاطار يمكن ان تكون عناصر مأجورة سواء من قبل القصر أو الفرنسيين أسهمت في تأجيج حركة الزوكيت، خاصة وأن بعض عناصر المقاومين ملوا حياة القساوة والتشرد وأن فرق المخازنية في مناطق الجنوب لها ارتباطاتها القديمة مع المحتل الفرنسي، وبإمكانها القيام بدور سري مناوئ للجزائريين بالتعاون مع القوات الفرنسية مثلما حدث مع عدي اوبيهي عام 1957 [1].

وقد امتدت اعتداءات فرق جيش التحرير المغربي بالجنوب الشرقي إلى المدنيين المغربيين، فانتقد الفاسي سلوكها هذا، متهما إياها بالتقصير والانحراف عن الأهداف الوطنية، مؤكدا أن هذا الأعمال لا تخدم إلا الفرنسيين "...إن جيش التحرير الحقيقي الذي أسسناه وكافحنا به ضد المستعمر كان أتقى له وأخلص للوطن وللملك من هذه المجموعة التي زورت عليه وأخذت اسمه ثم بدأت تلوثه بمثل بهذه الأفاعيل، إن مسؤولية الحكومة في الحدود الشرقية مزدوجة فهي تركت الفراغ ولم تدافع عن الحدود...ولم تحصن هذه المناطق"[2]، وقد

---

1 انظر عن تمرد عدي اوبيهي شهادة عامل فاس، الغالي العراقي:المصدر السابق، ص - ص،288 ـ 298

2 انظر ما كتبه الفاسي بعنوان "قضية الحدود الشرقية"، صحراء المغرب ،عدد 93 (31 مارس 1959)

جاء انتقاد الفاسي لهذه المجموعات في إطار الحملة الموجه ضد خصومه في حكومة عبد الله إبراهيم، خاصة وان هذه المجموعات أصبحت توالي محمد البصري.

وأمام تفاقم آمر هذه الأزمة عين محمد الخامس واليا جديدا على عمالة تافيلالت في نهاية عام 1959 ليتولى علاج مشاكل الإقليم، والمرتبطة أساسا بوجود القوات الجزائرية والفرنسية وفلول جيش التحرير المغربي، وقد ذكر العامل الجديد محمد العربي الفحصي أن الملك كان حريصا على توصيته بأمرين: إعانة الثورة الجزائرية من جهة ووضع حد لانتهاك الجزائريين للسيادة المغربية من جهة أخرى، وأنه وجد الوضع مضطربا والعلاقات بين الجزائريين والمغربيين متأزمة، استغلتها القوات الفرنسية في توجيه غاراتها على الحدود وملاحقة الثوار، وشدد الفحصي على أن جوهر المشكل الذي كان قائما يعود إلى التنازع على هوية قبائل الجنوب الحدودية خاصة بني جرير ودوي منيع، فجيش التحرير الجزائري يعتبرهم لاجئين جزائريين فروا إلى المغرب ويتوجب إخضاعهم لنظامه وسلطته، وجيش التحرير المغربي والسلطات المحلية يصران على مغربيتهم ودمجهم في إطار السيادة

الوطنيـة([1])، ويـضيف في شـهادته أن جـيش التحريـر المغربـي يتحمل جزءا كبيرا من المـسؤولية في تلـك المواجهـات "فـبعض الفلول خرجت عـن الطريـق وارتكبـت أخطـاء وحـادت عـن الرسـالة، وعمومـا واجهنـا الـصعوبات بحـزم، كنـا في وضـع حرج، الفرنسيون يعتدون علينا، والجزائريون مـصممون علـى سلوكاتهم والمغاربة يحملون السلاح، وعليـه طلـب منـي محمـد الخامس الحزم في مواجهة الموقف"([2])

إن شهادة والى تافيلالـت تؤكـد علـى خطـورة الوضـع الذي كان قائما في الجنوب المغربي ويرجع سبب الخـلاف كمـا أكدنا إلى مشكلة الحدود والتنازع على هوية قبائـل بـني جريـر وذوي منيع أساسا، فهؤلاء الـذين تجنـدوا في جـيش التحريـر الجزائري، ثم كسبهم جيش التحرير المغربي بدعايته وإغراءاتـه إلى صـفوفه أصـبحوا أداة الاضـطراب الـذي عـصف بـالثورة

[1] يذكر الوالي في شهادته أن سكان ذوي منيع وبـني جريـر الـدين جـاؤوا إلى المغـرب وطلبوا حماية السلطان دخلوا في مناوشات مع جيش التحرير الجزائري الذي كـان يريـد فرض سلطته عليهم ويختطف أبنائهم، وأن رد فعـل قبائلـهم كـان التجنيـد في صـفوف جيش التحرير المغربي ومواجهة الجيش الجزائري ، في حين ظلت بعض القبائل مساندة== ==للثورة وحدثت الفوضى بين القبائل لكن هـذا الانتقـام في الحقيقـة تتحمـل مـسؤوليته السلطات المغربية التي فرضت على هذه القبائل الهوية المغربية وأطرت إداريا ذوي منيع في جماعة عين الشواطر عام 1960، انظر شهادة محمد العربي الحفصي ،مقابلـة مـع الباحـث 28 ديسمبر 2005.الرباط

[2] المصدر نفسه .

الجزائرية، ويتحمل بذلك جيش التحرير المغربي مسؤولية تلك الفوضى بمطامحه القطرية الضيقة والأهواء التي كانت تحركه.

ويوضح تقرير وزارة المواصلات العامة والاتصالات المدون في اكتوبر عام 1958 خطورة تجاوزات جيش التحرير المغربي، ويؤكد أن الحكومة الجزائرية المؤقتة تدخلت للمطالبة بوضع حد لتلك التجاوزات الخطيرة، غير أن السلطات لم تبادر لعلاج المشكلة بشكل حاسم، وقرر جيش الحدود بعد طول انتظار محاربة هذه المجموعات المنحرفة والمعادية مصنفا إياها في درجة الخطورة القصوى والتي لا تقل عن خطورة المصاليين والفرنسيين([1])، وأمام تزايد شكاوي قادة المناطق الجنوبية أرسل هواري بومدين الضابط محمد لمقامي للاستعلام حول قضية الزوكيت، والتقى هذا الأخير بقيادة المنطقة الثامنة التي اشتكت له من خطورة الوضعية، وأكد في تقريره أنه وحتى موفى عام 1959 قتل عدد كبير من الجزائريين، وما يزال العشرات منهم في المعتقلات، وأن نشاط الإمداد والتموين يعترضه تشويش، وقد تعرض لمقامي بدوره لكمين جيش التحرير المغربي عندما خرج في جولة استطلاعية رفقة الضابط

[1] **A.N.A.** :GPRA ، B6، DOS 12

عبد الغاني([1])، وفي صيف عام 1960 طالبت هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة من الملك محمد الخامس التدخل شخصيا لإنهاء هذه الأزمة، فأمر جلالته بمعالجة القضية وتدخل القوات المسلحة الملكية لوضع حد لنشاط جيش التحرير المغربي المسلح، ثم تقرر أخيرا حل هذا الجيش وضم أفراده إلى القوات الملكية، فأغري بعض القادة وعوقب البعض الآخر على ما اقترفوه من مخالفات ([2]).

أن المشكلة التي خفت حدتها لم تنته عند هذا التدخل الرسمي، ذلك أن السلطات المحلية تبنت مشكلة الحدود وظلت تضغط على نشاط الثورة الجزائرية متحججة بضرورة احترامها للسيادة المغربية وعدم إثارة الفرنسيين في المنطقة.

وهكذا يتضح لنا أن مشكلة الزوكيت تسبب فيها جيش التحرير المغربي بشكل مباشر أو خفي، وأن المطالب الحدودية ومغربة قبائل التخوم الحدودية كان سببا رئيسيا، وقد أدت إلى نشوب مظاهر فوضى واضطراب وإلى نزاع مسلح، وإن كانت بعض النعرات القبلية والسلوكيات زادت في تفاقم المشكلة إلا

---

[1] Mohamed LEMKAMI، **op .cit**، P- P 229 - 230

[2] انظر، عبد الله رشيد :**كفاح المغاربة في سبيل الاستقلال والديمقراطية**، مرجع سابق ، ص 386.

أن قيادة الثورة الجزائرية تحمل المسؤولية كذلك للسلطات الرسمية التي ظلت تتفرج على الموقف لمدة سنتين، مما جعل العلاقات الرسمية بين الطرفين تتعرض لفقدان الثقة والتدهور بفعل انعكاسات مشكلة الزوكيت.

رابعا ـ استغلال فرنسا التراب المغربي لمناوئة الثورة

نظرا لأهمية الفضاء المغربي في مراقبة نشاط الثورة الجزائرية توزعت قواعد الجيش الفرنسي على نقاطه الإستراتجية، وبقيت منه أعداد معتبرة :45 ألف من المشاة والدرك و15 ألف موزعين على القواعد الجوية في الرباط ومكناس ووجدة، وأزيد من 60 ألف من رجال البحرية في الدار البيضاء، زيادة على خمسمائة ضابط لتدريب القوات الملكية المسلحة، وهذه الترسانة العسكرية الهامة وضعت في خدمة الجيش الفرنسي بالجزائر، وقامت بمهمة مراقبة نشاط الثورة في المغرب، حيث كانت منطقة العمليات في شرق المغرب ووجدة على اتصال مباشر بقيادة وهران، وكان مطار انقاد بوجدة يقدم خدماته للطيران الذي يضرب مناطق الغرب الجزائري [1].

---

[1] انظر، **المجاهد**،ع25 (14 جوان 1958). والميلي محمد :**مواقف جزائرية** ،مرجع سابق ، ص ـ ص،40 ـ41.

إن اتفاقية الجلاء الجزئي عام 1957 لم تغير كثيرا من واقع التواجد الفرنسي في المغرب فلقد تم تخفيف التواجد العسكري في بعض القواعد، والتركيز على منطقة الجنوب الحيوية، وفي عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة اعتمد العمل الاستخباراتي لضرب الثورة الجزائرية، فكانت السفارة الفرنسية وقنصلياتها تعج بالمخبرين سواء المعمرين أو المغربيين أو الجزائريين، وكان الوضع محرجا للثورة الجزائرية، وقد نبهت الى خطورة الأمر ودعت إلى استنفار كامل القوى للمطالبة بالجلاء([1])، ولكن اتفاقية الجلاء الفرنسية – المغربية المبرمة في عام 1960 كانت سلبية للغاية ومحل تنديد القوى الوطنية.

إن أهمية التراب المغربي المتزايدة جعلت فرنسا تصر على بقاء تواجدها العسكري، وهكذا اعتمد الفضاء المغربي في ضرب الثورة الجزائرية خاصة قواعدها الخلفية في شرق المغرب وجنوبه وشبكاتها عبر كامل التراب المغربي، وأثرت هذه الوضعية الصعبة على علاقات المغرب بفرنسا ومع الثورة الجزائرية.

---

[1] Mohamed LEMkAMI . op .cit p. 261

ويمكننا من خلال نظرة سريعة التعرف على خطورة إعادة التمركز الذي قامت به القوات الفرنسية في شرق المغرب:

لقد تم إجلاء عدة فرق عسكرية من غرب المغرب إلى شرقه حيث تمركز الثورة الجزائرية، وأصبحت تحتل مواقع إستراتجية، فقد نقلت الفرقة 30 مشاة إلى وجدة، وأنشأ مركزين في فقيق ومنقوب دعما لحامية بوعرفة حيث يوجد مطار يغطي الجنوب المغربي، والجنوب الوهراني، ونظرا لأهمية مناطق الجنوب المغربي عادت القوات الفرنسية إلى بعض المراكز بعد أن احتلها من قبل مثل توبيست، تاندرارة، سيدي عيسى، ثنيـ، الساسي وسعيدية، وتركزت في وجدة كذلك قوات ضـخمة من المدفعية والطيران والمشاة تتميز بقدرة التحرك نحو الشرق بسرعة فائقة، وهكذا لم يتم الجلاء سوى عن عشرة مراكز من بين أربعين مركزا، وكلها ليست لها أهمية إستراتجية، وأما المطارات فلم تتخلى القوات الفرنسية عن أي منها، وظلت تواصل تعدياتها الجوية انطلاقا منها[1].

وتقوم الفرقة 30 مشاة ميكانكية التي تركزت في وجدة بدور خطير في مواجهة جيش التحرير الجزائري والتنسيق مع

---

[1] انظر تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات GPRA: A.N.A.، B 6، DOS 12

قيادة وهران الجزائرية، إذ تنشط دوريات ليلية تجوب كامل مناطق الحدود: في الشمال جنوب وادي كيس وملوية وسهل تريفاس ومزارع المعمرين في المنطقة، وفي الجنوب تجوب يوميا مراكز الأوربيين في النقاع وتحوم حول تويبست وبوبكر، أما في أقصى الجنوب فهنالك دوريات أخرى في فقيق ومنقوب وبوعرفة.

وبخصوص مراكز المراقبة تمتلك الفرقة مراكز كثيرة بالقرب من الحدود وتشرف على مراقبة كل التحركات المشبوهة مستعينة في ذلك بطائرات المراقبة، وبذلك فهي تترصد تحركات ونشاط الجزائريين.

وأما الكمائن التي تقيمها الفرقة 30 مشاة فتكون مدروسة، وفقا للمعلومات التي تجمعها، تنصب في الليل بالاستعانة مع القوات الفرنسية بالجزائر، كما تقوم الفرقة نفسها بحراسة سكة الحديد وجدة - بشار، وأهم دور تقوم به الفرقة هو مساعدة القوات الفرنسية في الجزائر، إذ يتم التنسيق بينهما بشكل محكم يؤدي إلى عرقلة نشاط عبور الحدود، ففي كثير من المرات تقوم مراكزها بغلق الحدود بناء على المعلومات الموجهة من المراكز الفرنسية في الجزائر والتي تكون قريبة منها جغرافيا، فمثلا مركز تويست في المغرب ينسق مع

مركز عصفور في الجزائر ومركز سيدي عيسى في الجزائر ينسق مع مركز حمرة في المغرب...الخ. وبذلك يحصل العدو على نتائج مهمة، ويعرض نشاطات جيش التحرير الجزائري لمضايقات شديدة [1]

لقد أكدت قيادة الثورة الجزائرية أن المغرب لم يوف التزاماته بخصوص المطالبة بالجلاء، وأنه يسمح للفرنسيين باستعمال التراب المغربي قاعدة عدوان ضد الشعب الجزائري، وساهم بذلك في خنق ثورته "إنه من المؤلم بشكل خاص أن نلاحظ بان هذه الوضعية مفروضة علينا من قبل بلد شقيق، والذي لا تربطنا به صلة الجوار فقط، في الوقت نفسه دول بعيدة عنا جغرافيا لا تساومنا بتعاطفها الأخوي ولا بمساعدتها الفعلية، ولا بتضامنها الحقيقي"[2].

إن هذا الاستعمال المنهجي والمنظم من قبل العدو للتراب المغربي قاعدة عدوان لا يضر بمصالح الثورة الجزائرية لوحدها، فلقد أصبح يشكل تهديدا خطيرا لسكان المناطق الحدودية وللسيادة المغربية، إذ أدت الاشتباكات والملاحقات داخل التراب المغربي إلى خلق أجواء مضطربة عايشها سكان الحدود بكل تضامن وأثرت على الموقف السياسي، ودفعت

---

1 IBID
2 IBID

الساسة والمسؤولين المحليين للإلحاح على جيش التحرير الجزائري بضرورة تجنب مواجهة الفرنسيين في التراب المغربي أو الاحتماء بالسكان، ويتضايقون من نشاطه المؤثر على العلاقات الفرنسية([1])، وقد طالب البعض منهم بوضع حد لنشاط الجزائريين، غير أن تدخل الملك كان حاسما في عدم وضع أية ضغوط أمام نشاط الثورة الجزائرية، وذلك على الرغم من حدة الأعمال العسكرية الفرنسية خلال سنتي 1959 و1960 ومطالبة بعض الوزراء بتقييد نشاط الجزائريين([2]).

خامسا ـ تدهور العلاقات وانعكاساتها على الموقف التضامني المغربي

لقد أسهم الموقف الرسمي المغربي في توجيه العلاقات مع الثورة الجزائرية طوال سنوات الثورة التحريرية، وعلى الرغم من ظهور التوجه الثوري بقوة إلا أن تحالفات جبهة التحرير الوطني ظلت قائمة مع القصر، وذلك بحكم هيمنته على مقاليد الحكم، إذ لم تكن الحكومة الاستقلالية ولا

---

[1] انظر شهادة عبد الكريم الخطيب :المصدر السابق، ص ـ ص30ـ31. وقدور الورطاسي :المصدر السابق، ص ـ ص،31ـ33

[2] Farouk BEN ATIA : Si Mohammed KHATAB ،op. cit ، p 92 .

الحكومة اليسارية لتقوم بالدور الإسنادي الذي يتولاه القصر منذ الاستقلال، وذلك على الرغم من الشكوك التي كانت تحوم حول ولي العهد ووزير الدفاع الأمير الحسن وبعض الضباط العسكريين.

واستطاعت الثورة الجزائرية أن تتكيف مع الظروف والمستجدات وأن تحافظ على مكانتها الإستراتجية في المغرب، مؤكدة دائما على مبدأ احترام السيادة المغربية وعلى تمسكها بالعلاقات الأخوية التي تجمع شعوب المغرب العربي، وعملها على تجاوز كل ما من شانه أن يعرض علاقاتها بالمغرب للتدهور.

وقد اتخذت وزارة الدفاع المغربية خطوات عدة باسم دعم السيادة المغربية ووضع حد لتجاوزات القوات الفرنسية والجزائرية، وأبلغت الطرف الجزائري أن هدفها من وراء ذلك هو حماية الثورة ومنع القوات الفرنسية من ملاحقة الثوار الجزائريين داخل التراب المغربي، لكن هذا التبرير عد في نظر بعض قادة الثورة تغطية لنشاط معادي مارسته هذه القوات، التي كانت تضايق تحركات الجزائريين في القواعد الخلفية وتكشف أسرارهم للفرنسيين وتساوم الثورة الجزائرية بضغوط مختلفة.

ويشير تقرير وزارة الاتصالات العامة والتسليح إلى أن هذه القوات وبدلا من أن تضع حدا لاعتداءات القوات الفرنسية وجيش التحرير المغربي فإنها وجهت ضربات عنيفة للثورة الجزائرية، طالت الجنود واللاجئين والتموين، إذ سلطت القوات الملكية المسلحة مضايقات على تحركات الجيش الجزائري خاصة في وجدة وفقيق مطالبة باحترامه للسيادة المغربية وإيقاف هجوماته على القوات الفرنسية، وقامت السلطات المحلية في تافيلالت وفقيق باعتقال وطرد اللاجئين والتضييق عليهم، ووصل الأمر إلى الاختطاف والإعدام من اجل دفع القبائل الجزائرية لتصبح مغربية بالقوة، ولجأت القوات الملكية إلى حراسة ممرات فقيق ومراقبة مراكز جيش التحرير الجزائري بهدف إبعادها عن التخوم الحدودية([1]).

وقد حاولت قيادة الثورة وضع حد لتلك التصرفات بمحاورة المسؤولين المغربيين، فعقدت العديد من الاجتماعات منذ افريل 1958 دون الوصول إلى تسوية لهذه المشاكل، وكان بإمكان المسؤولين المغربيين إلقاء المسؤولية على فلول جيش التحرير المغربي ولكن سياسة التهرب والنفاق كانت واضحة، وآلت مساعي اللجنة الوطنية التي شكلها الملك للفشل، ولم

[1] انظر تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات. A.N.A.، GPRA، B 6، DOS 12 .

تلبي اللجنة المحلية التي أنشأت على مستوى فقيق مطالب الجزائريين، كما فشل مسعى اللاجئين الجزائريين لدى الأميرة لالا فاطمة رئيسة مكتب المساعدات المغربية، ولم يؤخذ تهديد لجان المساندة المغربية الموجه لوالي وجدة مأخذ الجد، بل إن هذا الوالي هدد مرارا مسؤولي جبهة التحرير الوطني واتهمهم بإثارة الفوضى والمشاكل، وترهيب المدنيين الجزائريين في المغرب بشكل مخالف للقانون([1])، ويذكر الشيخ خير الدين أنه تدخل لدى وزارة الداخلية للتنديد بموقف والي وجدة الذي هدد بتفتيش المحلات واعتقال المتسببين في اختطاف موظفين يعملان في الإدارة المغربية، وانه احتج بالقول أنه لا يعقل للسلطات المغربية معاداة الثورة بسبب أخذ أشخاص جزائريين لمهمات وطنية ([2]).

ورسمت تلك المواقف والتصرفات صورة سوداوية للقادة العسكريين عن الموقف المغربي لم تنفع معها تطمينات قادة البعثة الجزائرية، الذين كانوا يلقون وعودا سخية عن تضامن وتعاون المغرب مع الثورة الجزائرية، وقد كانت وحدها في نظرهم تدخلات الملك تدفع بالحفاظ على مكاسب الثورة

---

[1] **IBID**

[2] انظر رسالة الشيخ خير الدين بتاريخ 03/ 02/ 1959، **A.N.A.**، GPRA، B 221، DOS 3

الجزائرية في المغرب، وأكد القادة العسكريون مرارا على ارتيابهم من مواقف ضباط الجيش المغربي، خاصة وان أولفقير والنميشي والدليمي وغيرهم من الضباط المتسلقين كانوا يعايرون داخل المغرب بأن نياشينهم ورتبهم العسكرية حصلوها على ظهر الشعب الجزائري([1])، وفعلا اشتكى بوالصوف مرارا من اكتشاف الفرنسيين لأسرار الثورة، وخاصة بواخر الأسلحة، مما دعاه لإبلاغ وزارة الدفاع المغربية أنه لن يبلغ بموعد قدوم البواخر إلا بعد رسوها([2]).

وعلى الرغم من أن الشكوك كانت تحوم خصوصا حول أولفقير([3]) إلا أن شهادة بوداود منصور تؤكد عكس ذلك، وتوضح أن تلك الشكوك كانت في محلها "كنا نعرف الكثير عن نشاط المخابرات الفرنسية في المغرب، ويمكن أن يكون بعض الجنرالات في الجيش المغربي تعاونوا مع فرنسا

[1] انظر محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب،مرجع سابق ، ص88

[2] شهادة عباسي عزوز ، مجلة الباحث ، مرجع سابق ، ص - ص 83-84

[3] الجنرال محمد اولفقير(1920 - 1973) ضابط في الجيش الفرنسي ومساعد المقيم العام الفرنسي في المغرب ،تقرب من القصر وحضي برضا السلطان ، تدرج في المسؤوليات ليصبح مشرفا على جهاز الأمن ، وقد كانت له علاقات مريبة مع الاستخبارات الاسرائلية والفرنسية،كما كان له تعاون مع استخبارات الثورة الجزائرية.

وكنا نحن نحتاط في التعامل مع الجميع ولا نذيع أسرارنا"[1]، وعليه يمكننا إصدار حكم عام بأن تصرفات بعض قادة الجيش المغربي كانت تبعث الشكوك دائما وتدعو على الحيطة .

وقد حرص الملك محمد الخامس على دعم الثورة الجزائرية ومدها بالسلاح خاصة بعد تأكده من أن هذا السلاح لن يتسرب إلى المغربيين، وأنه الضمانة القوية لكسب مواقف المسؤولين الجزائريين وإبعادهم عن قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فكان يستقبلهم في قصره ليلا ويستجيب لطلباتهم باستمرار، ففي عام 1959 منح للثورة الجزائرية شحنة سلاح ضخمة (خمسة آلاف بندقية) سلمها الحسن الثاني ليلا إلى مبعوثي بوالصوف [2]، ولم يكن القصر يأخذ مقابلا ماليا عن كل ذلك ولا عن نقل الأسلحة كما كان الحال في تونس، ويتكفل الجزائريون في المغرب بعملية النقل وتقدم لهم قوات الجيش الملكية المسلحة التسهيلات اللازمة، وقد تأكد المسؤولون الجزائريون من إخلاص الملك وعرقوبية وعود السياسيين الاستقلاليين واليساريين، ويكفي أن نذكر أن الملك قبل في إحدى المقابلات طلب بوالصوف بشراء السلاح للثورة

---

[1] شهادة منصور بوداود، مقابلة مع الباحث .

[2] المصدر نفسه

باسم المغرب والتمس تسليم الصك إلى وزير الاقتصاد بوعبيد لإدراجه في ميزانية الدولة حتى لا تكشف فرنسا الأمر، غير أن الوزير تماطل لمدة سنة كاملة دون أن يفعل شيئا فاضطر بوالصوف لاسترجاعه من رئيس الحكومة عبد الله إبراهيم ([1])، وهذا يؤكد أن اليساريين في تضامنهم مع الثورة اظهروا كثير من الشعارات وقليل من الأفعال، وهي صورة ظلت مغيبة لعقود.

وقد زاد الصراع على السلطة اثر انقسام حزب الاستقلال في الانشغال عن القضية الجزائرية، التي أصبحت مجرد ورقة مساومة وموضوع دعاية بين الأحزاب السياسية، وفي نفس الوقت الذي أكدت فيه الثورة الجزائرية حيادها عن التدخل في الشؤون المغربية اضطرت لاحتراف السياسة العرقوبية التي كانت الأحزاب تنتهجها، فتدخلت لإنشاء لجان تضامن مستقلة لجمع التبرعات بعد أن ساورتها الشكوك حول مبادرات جمع التبرعات الحزبية والشعبية ([2])، كما أن شعارات دعم القضية الجزائرية التي رفعتها حكومتي

---

[1] المصدر نفسه .

[2] انظر الجنيدي خليفة وآخرون : حوار حول الثورة ،ج2 مرجع سابق ص ـ ص،514ـ515 وقد كان الحزب يقوم بحملة جمع تبرعات جلود الاضاحي لصالح الجزائر، ولا يقدم منها سوى الجزء اليسير.

بلافريج وعبد الله ابراهيم لم ترق إلى حجم الاهتمام الواجب إبدائه، مما جعل حزب الشورى والاستقلال المعارض ينتقد أدائهما إزاء مسالة التضامن مع الجزائر بحدة [1]، ولم يكن الفاسي ليقدم دعمه لجبهة التحرير الوطني لولا التطمينات التي قدمت له بخصوص النظر في مسالة الحدود بعد استقلال الجزائر والتصميم على إشادة وحدة مغاربية تضيق معها نقاشات الحدود الجغرافية بما في ذلك الفصل بين المغرب وموريطانيا، وهكذا أعلن الفاسي تأييده للقضية الجزائرية وأكره على عدم إثارة مشكلة الصحراء "أما علاقتنا المقبلة مع أخواننا وجيراننا الجزائريين فلا يمكن أن يلحقها أي اختلاف لأنهم ونحن مصممون على تحقيق وحدة المغرب العربي وبنائه على أساس ما قررناه في مؤتمر طنجة [2].

وقد أكدت الثورة الجزائرية على كسب جميع الأحزاب والمنظمات الجماهيرية لقضيتها التحررية دون أن يكون ذلك على حساب مبادئ علاقاتها المغاربية والتي تقوم على أساس التضامن الشعبي والرسمي خدمة لمشروع تصفية الاستعمار الإمبريالي ووحدة المغرب العربي

---

1 انظر بلقزيز عبد الإله وآخرون: المرجع السابق ، ص 72

2 انظر علال الفاسي : عقيدة وجهاد ، مصدر سابق ، ص، 127.

واظهر المغرب باستمرار مؤازرته للقضية الجزائرية واعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة وقام بتسهيل نشاطاتها في المغرب، إذ وجدت بعثتها وقيادة جيش الحدود وخاصة وزارة شمال إفريقيا تجاوبا في تنسيق نشاطاها، وأفاد العمل السياسي في تثمين العمل المشترك وتجاوز الخلافات والمشاكل القائمة([1])، وهو أمر جعل المغرب يحرص على دعم القضية الجزائرية، ومناصرتها في المحافل الدولية والإقليمية ([2])

وفي صيف 1959 وجهت الأنظار إلى الدعوة التي وجهها ديغول لمقابلة محمد الخامس، وعاد الحديث عن دور الملك المغربي ووساطته في القضية الجزائرية، وقد بذل الأمير الحسن مساع حثيثة لبحث المشكلة الجزائرية مع المسؤولين الفرنسيين والجزائريين وأعلم القادة الجزائريين عن رغبة الحكومة الفرنسية في إيجاد تسوية للمشكلة مطالبا إياهم بإبداء ليونة في الموقف واتخاذ المبادرة([3])، ويبدو أن محمد الخامس والأمير الحسن أحسا بأهمية التدخل لدى طرفي النزاع ومساعدتهما على مراجعة مواقفهما المتشددة من المشكلة

---

[1] شهادة عبد الحميد مهري . مقابلة مع الباحث

[2] نذكر أساسا بدعم المغرب للقضية الجزائرية على المستوى العربي والإفريقي والأممي .

[3] أجرى محادثات مع وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس منتصف افريل 1959، انظر العمل ،عدد 16 افريل 1959،

باعتبار أن إطالة أمد الحرب لن يكون في صالح الجميع ([1])، ولكن المقترح المغربي الذي تداولته الصحف ويقوم على تقاسم السلطة بين الجزائريين والمعمرين وفق خطة حل المشكلة القبرصية لم يعجب قادة الحكومة المؤقتة واعتبروا قبوله خطأ فادحا ([2])

وقد اعتمدت سياسة المغرب منذ التخلي عن مشروع طنجة سبل الوساطة في حل المشكلة الجزائرية بالشكل الذي يمكن المغرب من الحفاظ على علاقاته الطيبة مع فرنسا ويرضي إلى حد ما الجزائريين في حين أن هذه الخطوات عدت في نظر جبهة التحرير الوطني تراجعا عن التزامات المغرب أمام التهديد والترغيب الفرنسي، ولا تحل المشكلة الجزائرية لأن فرنسا رفضت من قبل عروض الوساطة.

وعشية مقابلة محمد الخامس ديغول قام وفد هام من الحكومة الجزائرية المؤقتة بزيارة المغرب خلال الفترة ما بين 11 ماي إلى 30 ماي 1959، أجرى خلالها عدة مباحثات مع المسؤولين المغربيين خصت علاقات الطرفين ووقفت على المشاكل التي تعترض نشاط الثورة في المغرب، وفي يوم 18 ماي التقى الوفد المشكل من كريم وبوالصوف ومهري بالملك

---

1 L'EXPRESSE :du 14 Avril 1959
2 LE MONDE :du 01/3/ 1959

محمد الخامس وتباحث معه مطولا الظروف التي تمر بها الثورة الجزائرية، وصدر إثرها بلاغ أكد أن المباحثات تناولت القضية الجزائرية، وأن الملك محمد الخامس"...أكد من جديد أن الجزائر ما تزال هي محور مشاغله وأن الشعب المغربي متضامن مع أخيه الشعب الجزائري وانه يسانده في كفاحه من أجل الحرية التي هي الشرط الأساسي لتشييد وحدة المغرب العربي وتمتين استقلاله، وتحصين مصيره..."[1]، ولا يفصح البلاغ عن طبيعة المشاكل التي ناقشها الطرفان وعن حلولها، ولا عن مضمون الوساطة التي سيطرحها محمد الخامس على الجنرال ديغول .

ويبدو على ضوء طول المدة التي قضاها الوفد الجزائري، ولقاءاته المتعددة مع الأمير الحسن وأعضاء الحكومة وبعض الشخصيات الفاعلة أن الحكومة الجزائرية المؤقتة جاءت لمناقشة القضايا التي تعكر علاقاتها مع المغرب وتسوية المشاكل المعرقلة لنشاط الثورة، وفي ظل تكتم مصادر الطرفين عما دار في هذه اللقاءات من نقاش يبدوا أن قضية الحدود عادت لتطرح وتعكر العلاقات، خاصة وأن المغرب عزم مناقشتها مع الطرف- الفرنسي، وأن أحداث الجنوب المغربي

---

[1] انظر المجاهد، ع 43 (1 جوان 1959) .

كانت تثير قلق الجزائريين، وقد استجاب الملك لبعض المطالب الجزائرية خلال اللقاء ووعد بأخذ ملاحظات جبهة التحرير في مشروع الوساطة السياسي المقترح على ديغول ([1])، وطمأنت الحكومة الجزائرية المؤقتة إثرها "بأن ملك المغرب يدرك جيدا مشكلتنا، ويمكن أن يتحدث عنها بصورة فعالة "وأكدت أن المناورات الفرنسية لا يمكنها أن تؤثر على تضامن المغرب العربي مع القضية الجزائرية ([2]).

وكان لقاء ديغول محمد الخامس في جوان 1959 مفيدا في مناقشة جوانب القضية الجزائرية، حرص خلاله الملك محمد الخامس على المطالبة بالإسراع بحل القضية الجزائرية وإطلاق سراح زعماء جبهة التحرير الوطني المعتقلين، ووعد ديغول بأنه سيحث الجزائريين على نهج الخيار السلمي معربا له أن المغرب لا يمكنه عدم مساعدة الثورة الجزائرية، وهي مساعدات أكد بشأنها ديغول أنها تسبب مصاعب محدودة لفرنسا([3]).

وكان لاعتراف ديغول بحق تقرير مصير الشعب الجزائري صداه الواسع في المغرب، إذ عبرت الحكومة المغربية

---

[1] شهادة عبد الحميد مهري ، مقابلة مع الباحث .

[2] انظر البيان الرسمي باسم الحكومة، **المجاهد** ع 44 (14 جوان 1959) ص 12.

[3] Charles DEGAULLE **: Mémoires d'espoir. T1.le renouveau 1958 – 1962**. plon،Paris، 1970،p 131

عن ارتياحها للمبادرة ولرد الحكومة الجزائرية، موضحة أن استعداد الطرفين للتفاوض "يدل على أن المفاوضات وقعت فعلا، إن جواب الجزائريين يعد خطوة كبيرة في طريق التفاوض "[1]، وقد أظهر المغرب خلال هذه المرحلة مؤازرته للقضية الجزائرية خاصة بعد أن تبين أنها أخذت طريقها للعلاج مع مطلع عام 1960، ولم يقتصر الأمر على المساندة السياسية بل سجلنا تغيرا جذريا في علاقات المغرب مع الثورة الجزائرية في اتجاه دعم نشاطها العسكري والحد من الضغوط والمشاكل التي تعترض الجزائريين داخل المغرب [2].

وعلى ضوء ما سبق يمكننا التأكيد على أن العلاقات المغربية الجزائرية عرفت تأزما حادا خلال الفترة ما بين 1958-1960 فعلى الرغم من الآمال التي فجرها مؤتمر طنجة إلا أن مجيء ديغول للسلطة والضغوط المفروضة على المغرب جعلت الحديث عن مشروع الوحدة والتضامن يتحول إلى البحث عن علاج لتلك الأزمات الحقيقية التي اصطدمت بها جبهة التحرير الوطني وأدت مخططات مغربة المناطق الحدودية (بشار وتندوف) إلى نشوب صراع مسلح

---

1 انظر المجاهد ، ع 52 (5 اكتوبر 1959) ص 6.

2 انظر تقرير رئيس بعثة الحكومة الجزائرية في المغرب عن مقابلته لوزير الداخلية المغربي DOS 3 _ 13، B 302، A.N.A. GPRA

وخلاف سياسي عميق، تسببت فيها المطامح القطرية الضيقة، التي رمت بثقلها على العلاقات الأخوية التي كانت الثورة الجزائرية تطمح إلى إرسائها في إطار الأخوة ووحدة المغرب العربي.

تطور العلاقات الجزائرية الليبية وانعكاساتها على الثورة الجزائرية

لقد أكدت ليبيا دعمها ومساندتها للثورة الجزائرية بشكل طوعي وغير مشروط، وأبدى نظامها السياسي خلال هذه المرحلة تضامنا في المجالين السياسي والعسكري، لم يتأثر بالطموحات القطرية ولا بالخلافات الإيديولوجية، وهكذا وبخلاف وضح العلاقات المتأزم مع تونس والمغرب سجلت العلاقات الجزائرية الليبية تحسنا ملحوظا ومتميزا، سنحاول رصده وتوضيح أسبابه ومظاهره.

أولا- دوافع ومظاهر ايجابية الموقف الليبي :

لقد سجلنا خلال نهاية عام 1957 مواقف ليبية رسمية متذبذبة من دعم الثورة الجزائرية، ترجع بالأساس إلى المخاطر التي كانت تعصف بها والى التهديدات الفرنسية، إذ دفعها اعتداء فرنسا على منطقة إيسين، إلى رفض اعتماد أراضيها

منطلقا لمهاجمة القوات الفرنسية، واستمالت الإغراءات الفرنسية بعض أركان الحكومة لعقد اتفاقية نقل بترول الجزائر عبر الأراضي الليبية، ووصل الأمر إلى تعطيل مرور الأسلحة برا عبر برقة بحجة تآمر المصريين على سيادة ليبيا، ولكن الموقف الليبي سرعان ما اظهر ايجابيته في دعم الثورة الجزائرية وإرساء علاقات التعاون مع المسؤولين الجزائريين، وذلك لتوفر عوامل مشجعة نذكر منها أساسا .

1- الموقف الايجابي للملك إدريس السنوسي وقناعته بضرورة المضي في دعم الثورة الجزائرية حتى تحقق انتصارها، وقد كان يتدخل باستمرار لدى السلطات الحكومية والعسكرية للتجاوب مع مطالب دعم الجزائريين بكل السبل الممكنة.

2- قوة التحالف الشعبي المتنامية والداعية إلى تفعيل التضامن مع الجزائريين، إذ شكلت بمبادراتها التضامنية ومساعيها عامل ضغط على السلطات الليبية لاتخاذ مواقف أكثر ايجابية.

3- كون طبيعة أشكال التضامن المقدمة للثورة الجزائرية لا تورط السلطات الليبية بشكل مباشر، خاصة وأنها أخذت طابعا سريا وكانت مبادرات شعبية تلقائية لا يمكن للسلطات التدخل والحد منها.

إن المهام التضامنية التي أوكلت لليبيا لم تكن محرجة لعلاقاتها مع الثورة الجزائرية، فهي مقتصرة على نقل الأسلحة والمؤونة دون أن تمتد إلى نشاط القواعد الخلفية ومرابطة الفرق العسكرية مثلما كان الحال بالنسبة لتونس والمغرب، كما أن ليبيا لم تشرك في مؤتمر طنجة ولم يترتب عنها أي التزام أو يسجل تراجع في موقفها، وقد اجتهدت في عدم التدخل في شؤون الجزائريين، وتأكد أن ارتباطاتها مع جبهة التحرير الوطني اندرجت في إطار التضامن الحقيقي والطوعي ولم تكدرها أية خلافات حادة أو أزمات([1]).

وخلال عام 1958 تدعمت البعثة الجزائرية في طرابلس بمصالح وهياكل جديدة وتقوى حضور الثورة الجزائرية، وقد أعيد تنظيم البعثة في أوت 1958 لتشمل مكتب الشؤون الخارجية الخاص بمهمة النشاط السياسي والدبلوماسي ومديرية الإمداد والتسليح التي تنهض بمهمة التسليح الحيوية([2])، وخلال هذه السنة تقوى التضامن الشعبي الليبي مع الثورة الجزائرية بشكل ملفت، فأصبحت أسابيع التضامن مع الجزائر تنظم بمساهمة جماهيرية فاعلة وبحضور

[1] Mohammed GUENTARI، op .cit، T 2، P-P، 705- 706

[2] انظر تقرير أوعمران حول إعادة تنظيم قاعدة ليبيا بتاريخ 14 أوت 1958 : A.N.A. GRRA، B 4 ، DOS 4 - 3

المسؤولين الليبيين، واستطاعت بذلك "لجنة مناصرة الثورة الجزائرية" أن توحد الموقف التضامني الشعبي والحكومي وأن تقوم بتعبئة واسعة لمساندة الجزائر والتضامن معها ماديا ومعنويا ([1])، وقد تجندت القوى الوطنية للدعوة إلى تضامن اكبر مع الثورة الجزائرية وتعالت أصواتها في مجلس البرلمان وعبر الصحف وخلال المناسبات الوطنية، وخاصة خلال مناسبة أسبوع التضامن مع الجزائر الذي تنظم يه الاكتتابات وتجمع التبرعات وتقام المهرجانات الخطابية، وقد ذكرت صحيفة المجاهد أن أسبوع التضامن الذي شرع فيه يوم 30 مارس 1958 بليبيا كان مهرجانا متميزا وحافلا بمظاهر التضامن المادية والمعنوية([2])، وأبدى أعيان ليبيا وموسروها ضروبا مختلفة من الدعم أشاد بها المسؤولون الجزائريون في ليبيا([3])، إذا كانوا يخصصون منازلهم وفنادقهم لراحة الجزائريين ويستقبلونهم بحفاوة وينظمون الحفلات على

---

[1] تم خلال أسبوع التضامن مع الجزائر جمع مبالغ مالية قدرتا بأكثر من تسعة وعشرون مليون جنيه ليبي.انظر تقرير لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر دار المحفوظات ،طرابلس

[2] يحتفظ الهادي المشيرفي بأرشيف ثري وقد نشر عشرات الرسائل الموجهة الى الزعماء والشخصيات الدولية، وكذا مراسلاته مع قادة الثورة الجزائرية، وقد وجه في افريل 1958 رسالة الى ممثلي المؤتمر الشعبي العربي يطرح فيها مشروع لجنة عربية لمناصرة الثورة الجزائرية، لكن هذا المشروع لم يرى النور. انظر الرسالة **A.N.A.:** GPRA B 4. DOS. 4-6.

[3] انظر المجاهد، ع 22 (15 افريل 1958) ص 7.

شرفهم، ونذكر من بين أولئك الذين احتضنوا الثورة وقضية الجزائر وبذلوا في سبيلها الغالي والرخيص يوسف مادي الذي بنى مدرستين داخليتين لأطفال الجزائر[1]، ومحمود صبحي الذي ترأس لجنة جمع التبرعات، ورافع عن مسالة دعم الجزائر في المجلس النيابي أمام السلطات الحكومية، وسعد الشريف الذي سخر كل إمكانياته ونشاطه التجاري لخدمة الثورة ولم يتوان عن استخدام نشاطه التجاري في تهريب الأسلحة مثله مثل الهادي المشيرقي وسالم شلبك وعابد السنوسي [2]، وأما المناضل ابرهيم المشيرقي فيحتل بين هؤلاء جميعا نصيب السبق في خدمة الثورة الجزائرية والدعوة للتضامن معها، إن تضامنه يمثل بحق مسيرة مناضل ملتزم في الدفاع عن القضية الجزائرية، استثمر أمواله وأملاكه وجهوده لخدمتها، وبذل جهدا كبيرا في استنهاض همم الليبيين للوقوف إلى جانب الجزائر المكافحة، وقد كان يغتنم المناسبات الوطنية وانعقاد المؤتمرات الإقليمية والدولية فيراسل الملوك ورؤساء الدول والهيئات والمنظمات يدعوهم إلى مساندة القضية الجزائرية[3].

---

1 انظر محمد الصالح الصديق : المصدر السابق، ص ـ ص، 156ـ162

2 انظر محمد ودوع : المرجع السابق ، ص ـ ص94ـ96

3 انظر مذكراته، الهادي المشيرقي :المصدر السابق . ومحمد الصالح الصديق :المصدر السابق، ص ـ ص169ـ182

وقد عقدت الفعاليات الجماهيرية في أكتوبر 1958 المؤتمر الشعبي الليبي وطالبت فيه بتضامن اكبر مع الجزائر، وبذل كل الجهود لمساعدة الشعب الجزائري في كفاحه([1])، وهكذا اعتبرت جبهة التحرير الوطني التضامن الليبي نموذجا للتضامن الحقيقي والفعال، فرغم الإمكانيات الضعيفة للشعب الليبي فقد قدم الشيء الكثير خلال أسابيع التضامن، وساند وآزر القضية الجزائرية في المناسبات الاحتفالية، ورد بقوة على السياسة الفرنسية، وقد دعمت مبادرات الشخصيات الليبية رسوخ التضامن الليبي الشعبي وساهمت بفعل تأثيرها السياسي في الضغط على المواقف الرسمية لتجسد التضامن الحقيقي مع الثورة الجزائرية، وكانت تلجا في بعض الأحيان إلى شجب المواقف الرسمية وانتقادها، مما جعل الرسميين الليبيين يواكبون هذه السياسة التضامنية ويوجهون سياستهم لخدمة القضية الجزائرية.

في بداية عام 1958 أفشلت تدخلات المسؤولين الجزائريين والمتضامنين الليبيين مسعى الحكومة الليبية في عقد اتفاقية مع فرنسا لتمرير بترول الجزائر، وهي اتفاقية تضر بموقف جبهة التحرير الوطني إزاء مسالة الصحراء، ولم تنجح

---

[1] محمد الصالح الصديق : المصدر نفسه، ص ـ ص، 87 ـ 88.

مساعي فرنسا في توريط ليبيا في هذه الاتفاقية الاقتصادية بفضل الضغط الشعبي الذي سلط على الحكومة وتدخل الملك ادريس لإيقاف المفاوضات لقد اقترحت فرنسا في عرضها المغري على الحكومة الليبية تمرير أنبوب غاز ايجلي عبر أراضيها بمقابل مالي معتبر، وأملت الحكومة الليبية في عقد الصفقة لتجاوز الأزمة المالية التي كانت تعيشها اثر قطع المساعدة البريطانية وكذا وعود فرنسا بعدم استغلال الأنبوب إلا بعد ثلاث سنوات وتكون الجزائر عندها قد حصلت على استقلالها، وكل هذه الحجج لم تقنع كثير من العناصر الوطنية التي سعت لمنع التوصل إلى أي اتفاق في هذا الشأن، فسربت المعلومات، إلى بعض رجال البرلمان ولجنة مناصرة الثورة الجزائرية، وفرض البصيري الشلحي تعيين محمد عبد الكافي على رأس الوفد الليبي المفاوض على الرغم من معارضة الحكومة[1]، ويوضح تقرير بشير القاضي أن المفاوضات شرع فيها مطلع عام 1958 بصورة سرية إلا أن شكوك بعثة جبهة التحرير الوطني دعتها للتحري في الموضوع، وبلغها بان البصيري الشلحي وعبد الكافي يخططان لإفشال مسعى

---

[1] انظر تقرير رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا حول مشروع تمرير البترول المقترح بتاريخ 3 أفريل 1958، A.N.A. ; GPRA .B 4. DOS 4 6 " Rapport concernant les pipes - lines"

الحكومة، وعملت بعثة الجبهة بليبيا على إثارة الأوساط الشعبية والبرلمانية بغية التنديد بمشروع التعاون مع فرنسا والضغط على الحكومة لقطع مفاوضاتها ([1])، وأثيرت فعلا حملة ضد مشروع الاتفاقية وتعرض رئيس الحكومة لمسائلة نواب البرلمان، وقد ذكرت جريدة الرائد أن المفاوضات أثارت ثائرة الشعب الليبي ونوابه في البرلمان فسارعت الحكومة إلى قطع هذه المفاوضات معتبرة أن الاتفاقية تضر بمصلحة الثورة الجزائرية ([2])، وأكد بشير القاضي أن تدخل الملك إدريس كان حاسما بعد اطلاعه بالأمر، إذ أصدر أمره بتوقيف المفاوضات مع الفرنسيين، منددا بمثل هذه السياسات التي تعارض مصالح الشعب الجزائري ([3]) .

وإن كانت ليبيا سجلت موقفها التضامني مع الكفاح الجزائري فان فرنسا تمكنت من عقد الاتفاقية مع تونس في أواخر جوان 1958، وتدخلت ليبيا لتشجب مثل هذا السلوك الانتهازي الذي لا يخدم قضية الجزائر ([4])، وسجلت جبهة

---

[1] **IBID**

[2] انظر جريدة <u>الرائد</u> ،عدد يوم 26 جوان 1958.ص.1.

[3] انظر ،تقرير رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا ،B4. GPRA: <u>A.N.A.</u>،DOS ،6 4

[4] اوضح بشير القاضي الذي سلم رئيس الحكومة الليبية مذكرة جبهة التحرير الوطني بخصوص القضية والخلاف التونسي بان ريئس الحكومة اكد له صراحة بان ليبيا من الملك الى اخر رجل من الشعب الليبي قد صدموا بابرام هذا الاتفاق الذي لا يهدف==

التحرير الوطني إشادة بالموقف الليبي بقولها أن مشروع الاتفاقية "...تم رفضه من قبل ليبيا حكومة وشعبا وضحت ليبيا بالفوائد والأرباح التي كانت ستتحصل عليها من ذلك المشروع "(1)، وبعث كريم بلقاسم باسم جبهة التحرير الوطني برقية شكر إلى رئيس الحكومة الليبية عبد المجيد كعبار هنأه فيها على موقفه المتضامن مع الشعب الجزائري خاصة فيما تعلق بقطع ليبيا لعلاقاتها مع فرنسا برفضها مشروع مرور البترول عبر أراضيها واعتبر ذلك دفعا معنويا للشعب الجزائري لاستكمال نضاله وكفاحه (2)،

ويؤكد هذا الموقف على تفهم ليبيا لمواقف جبهة التحرير الوطني من مشاريع الصحراء، ويوضح حقيقة الدعم اللامشروط لكفاح الشعب الجزائري، وفي هذا الإطار وعلى الرغم من استبعاد ليبيا من مؤتمري وحدة المغرب العربي (طنجة والمهدية) إلا أنها أكدت على ارتباطها الوثيق بالثورة الجزائرية، واستعداداها للانضمام لوحدة المغرب العربي خدمة لكفاح الشعب الجزائري.

==الى تاخير وقف الحرب في الجزائر انظر تقرير رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا بتاريخ 27 جويلية 1958 GPRA: A.N.A.، B 4، 4-5 DOS

[1] المجاهد، ع 27 (22 جويلية 1958) ص 1.

[2] انظر الرائد، ع 15 مارس 1958.

ثانيا: تجاوب ليبيا مع مشروع وحدة المغرب العربي خدمة للجزائر

لم توجه الدعوة لليبيا لحضور مؤتمر طنجة لأسباب عديدة، ترجع أساسا إلى عدم وجود تقارب حقيقي بين الأحزاب المغاربية والأحزاب السياسية الليبية، واختلافهم حول مسألة هل تعتبر ليبيا طرفا ضمن المغرب العربي أم لا، خاصة وان ليبيا كانت توالي مصر الناصرية ([1])، ولكن التبرير الذي قدمه المؤتمرون للمسؤولين الليبيين ارتكز على أسباب تقنية مؤكدين أن ضيق الوقت لم يسمح بتوجيه الدعوة لمشاركة ليبيا، وقد أكدت جبهة التخرير الوطني على ضرورة إشراك ليبيا في هذه الوحدة وكلف وفد المؤتمر(عباس الأدغم ابن بركة) بزيارة ليبيا واطلاع الملك والحكومة على مقررات المؤتمر والتعرف على مدى استعدادها لمباركة هذه المقررات، وأكد الملك موافقته على مقررات طنجة وأنه سيحيلها إلى الحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة ([2])، وقد دعا البرلمان الليبي إلى مباركة مؤتمر طنجة وتجسيد مقرراته، وأكدت

---

[1] انظر حول هذه الأسباب شهادة ، مهري عبد الحميد ، مقابلة مع الباحث .

[2] انظر، نص رسالة الملك ادريس الموجهة لرئيس المؤتمر علال الفاسي وتعليقه هذا الأخير على الموقف الليبي، علال الفاسي : كي لا تنسى... ، مصدر سابق ، ص ـ ص، 262 ـ 268.

الحكومة الليبية توافق تلك المقررات مع سياستها خاصة ما تعلق منها بمسالة دعم استقلال الجزائر وأعلنت استعدادها للمشاركة في المؤسسات الفيدرالية للمغرب العربي [1].

ولئن أظهرت الحكومة الليبية استيائها من عدم إشراكها في الاستشارات المتعلقة بقضايا المغرب العربي وغضبها من تجاهل دعوتها لمؤتمر المهدية إلا أنها أكدت باستمرار اهتمامها بقضايا المغرب العربي والجزائر خصوصا، وعقدت مبكرا اتفاقية مع تونس في هذا الشأن ووافقت على مقررات طنجة[2]، فكيف تسنى للمؤتمرين تجاهل دعوتها لمؤتمر تجسيد المقررات وتشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة.

لقد بادرت الحكومة الليبية للاتصال بالطرف الجزائري باعتباره الطرف الأكثر انسجاما معه لتعبر له عن استيائها من التجاهل المغاربي لها، وحضر إلى بنغازي وزير الخارجية دباغين والمدني على عجل يوم 22 جوان 1958، واجتمعا برئيس الحكومة عبد المجيد كعبار ووزير الخار-ية وهبي البوري، واستمعا منهما إلى شكوى ليبيا واحتجاجها على عدم

---

[1] انظر تصريح رئيس الحكومة في هذا الشأن ، **الرائد**، عدد يوم 15 ماي 1958. ص1.

[2] انظر تقرير رئيس بعثة الحكومة في ليبيا بخصوص لقائه برئيس الحكومة الليبية والمؤرخ في 18/ 06/ 1958، **A.N.A.**، GPRA، B4، DOS 4-4 Rapport sur intervive avec le président de conseil gouvernement libyenù .

دعوتها لحضور مؤتمر المهدية، واستيائها خاصة من التونسيين والمغربيين، وطلب كعبار من دباغين تبليغ استياء ليبيا من أطراف المؤتمر، وقد حاول دباغين والمدني بدبلوماسيتهما الحفاظ على الموقف الليبي المتضامن مع الثورة الجزائرية، وتبرير مواقف جبهة التحرير الوطني وحقيقة ما جرى في المؤتمر، وأوضحا أن دعوة ليبيا لمؤتمر المهدية خاصة بعد أن وافقت على مقررات طنجة كان أمرا واجبا، وأنهما سيرفعان استياء ليبيا للمسؤولين لتفادي مثل هذا الخلل مستقبلا، ولكن يبدوا أن لا احد رد على الاستياء الليبي بما في ذلك لجنة التنسيق والتنفيذ ([1]).

وقد استدعى رئيس الحكومة الليبية من قبل رئيس بعثة الجبهة في ليبيا، ونقل له استياء ليبيا من عدم دعوتها لمؤتمر المهدية، وأكد له أن معلوماته تشير إلى أن "هذا الاجتماع هدفه الإعلان عن الحكومة الجزائرية حسب بعض المصادر وللأسف لحد الآن حكومتنا لم تتلق أية إشارة رسمية أو دعوة للمشاركة في هذا الاجتماع رغم أن مسالة تأسيس الحكومة الجزائرية تعنينا نحن أيضا مثلما تعني أشقائنا في

---

[1] انظر ، احمد توفيق المدني : المصدر السابق ، ص-ص 390-391.

المغرب وتونس([1])، ويبدو أن الحكومة الليبية لم تكن مطلعة على أهداف المؤتمر، إذ لم يكن مخصصا لتشكيل حكومة جزائرية مؤقتة كما نقلت بعض الأوساط، وأمام التراجع المسجل في تجسيد قرارات طنجة لم تكن مسالة دعوة ليبيا مطروحة وانشغل قادة جبهة التحرير الوطني بمسالة مواجهة هذا التراجع، وفي ظل ذلك الغموض والتجاهل ابلغ رئيس الحكومة الليبية تحفظه من الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة إذا ما أعلن عن تأسيسها في مؤتمر تونس ولم تستشر ليبيا في الأمر متحججا بسببين:

- كون ليبيا وافقت على قرارات طنجة فلها حق الاستشارة مثلها مثل تونس و المغرب.

- لأن التزامات الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة وتبعاتها تطال ليبيا كذلك، ويمكن أن تتعرض للتهديد الفرنسي([2])

لكن هذه التحفظات سرعان ما تبددت بالتوضيحات التي قدمها بشير القاضي، وقد طمأن رئيس الحكومة بان قرار إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة لم يتخذ بعد وسيكون قرارا

---

[1] A.N.A. :GPRA، B 4، DOS 4-4

[2] انظر تقرير رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا، A.N.A.، GPRA، B4، DOS 4- 4

جزائريا وتستشار فيه ليبيا، وأفاد في تقريره للجنة التنسيق والتنفيذ أن علاقاته الوطيدة بالقصر ستدفع الحكومة الليبية لتجاوز تحفظاتها والاعتراف بالحكومة الجزائرية" لأننا تربطنا علاقات وطيدة مع وزير القصر البصيري الشلحي وهذا الأخير كان دائما يجعل الملك يتدخل أمام الحكومة ويلبي كل طلباتنا "([1])، وهكذا يتبين أن ليبيا أظهرت جدية في تحقيق مشروع وحدة المغرب العربي ولم تكن تحفظات رئيس الحكومة الليبية المذكورة لتقف عائقا أمام الانخراط في هذه الوحدة التي تخدم كفاح الشعب الجزائري وتعجل باستقلاله، وسوف تظهر مؤازرة فعالة للحكومة الجزائرية المؤقتة منذ لحظة إنشائها.

ثالثا ـ ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة وتطور العلاقات الرسمية

بعد فشل مؤتمر المهدية وتأزم العلاقة مع تونس والمغرب حافظت الثورة الجزائرية على علاقاتها الجيدة مع المسؤولين الليبيين، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم تقيد التضامن الليبي بمقررات طنجة والمهدية أو تأثره بالسياسة الديغولية أو بنشاط الثوار الجزائريين الذي لم يكن حضوره

[1] IBID

قويا بليبيا، وهذا ما ساعد على تامين الموقف الليبي من أي كدر قد يضر بالدور الذي تلعبه ليبيا في دعم الثورة الجزائرية، فلقد باركت إنشاء الحكومة المؤقتة وأيدت موقفها السياسي وحافظت على تضامنها مع الكفاح الجزائري.

أفادت استشارة السلطات الليبية أن موقف الملك ادريس السنوسي سيكون في صالح الاعتراف بالحكومة الجزائرية على الرغم من تحفظات رئيس الحكومة الليبية ([1])، وعندما تبين أن مسألة إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة سيكون قرارا جزائريا ويخدم مطامح كفاح الشعب الجزائري أوضحت الحكومة الليبية استعدادها المبدئي للاعتراف بها ودعمها وكانت ليبيا المبادر الثالث لتسجيل اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة بعد إعلان تأسيسها بالقاهرة في 19 سبتمبر1958([2])، وفي اليوم ذاته ابرق رئيس الحكومة برثيقة الاعتراف الرسمية التي جاء فيها: "يسعدني جدا أن أبادر بإبلاغ سيادتكم قرار الحكومة الليبية بالاعتراف بحكومة الجزائر كحكومة شرعية للشعب الجزائري المجاهد ([3])، وقد

---

[1] IBIT

[2] انظر، احمد توفيق المدني : المصدر السابق، ص 400.

[3] انظر، مصطفى طلاس وبسام العسلي : الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 340 ، و جريدة طرابلس الغرب ،عدد يوم 22 جويلية 1958.

خلدت ليبيا هذا الإعلان في احتفالات شعبية عارمة عمت أرجاء البلاد، وألقى الملك إدريس بالمناسبة خطابا أوضح فيه دوافع الاعتراف بالحكومة الجزائرية معتبرا القضية الجزائرية قضية جميع الليبيين، وأن ليبيا تربطها بالجزائر روابط الدم والعقيدة والتاريخ ووحدة الأهداف والجاورة وأنها ستواصل دعمها لقضيتها العادلة ([1])، وأما الخطاب الذي وجهه رئيس الحكومة فجاء فيه أن ليبيا تفتخر باعترافها الرسمي بالحكومة الجزائرية وأن ميلادها يعد خطوة مهمة في سبيل استقلال الشعب الجزائري([2])، وطالب وكيل مجلس الشيوخ بتخليد يوم الإعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية عيدا قوميا عربيا ([3])

وعلى الرغم من أن الاعتراف الليبي كان محل احتجاج السلطات الفرنسية ([4]) إلا أن ليبيا لم تتوان في دعم مواقف الحكومة الجزائرية وتأييدها في المحافل الإقليمية والدولية([5])،

---

[1] أنظر ، طرابلس الغرب، عدد يوم 9 ديسمبر 1958

[2] انظر ، طرابلس الغرب، عدد يوم 22 سبتمبر 1958

[3] المصدر نفسه

[4] ذكر مصطفى ابن حليم سفير ليبيا في فرنسا أن وزارة الخارجية الفرنسية استدعته وقدمت له احتجاجا شديد اللهجة، وانه اوضح للوي جوكس بان إنشاء الحكومة المؤقتة سيكون في صالح فرنسا وليس ضدها انظر، مصطفى ابن حليم : المصدر السابق ص ـ ص372ـ 373.

[5] انظر طرابلس الغرب ، عدد يوم 17 ديسمبر 1960.

كما أظهرت شجبها للسياسة الفرنسية وتنديدها بالجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري، ومن اجل التنديد بسياسة الإدماج واستفتاء 28 سبتمبر 1958 الذي قرره ديغول في الجزائر نظمت بعثة جبهة التحرير الوطني في ليبيا حملة واسعة بالتعاون مع السلطات الليبية، فقد أكد رئيس الحكومة عبد المجيد كعبار لرئيس البعثة تجند بلاده الكامل للتنديد بسياسة الإدماج، وتسخير وسائل الإعلام والصحافة لمحاربة وكشف أعمال العنف الفرنسية بـ الجزائر، وابلغه أن الحكومة الليبية ستبذل قصارى جهدها لدعم القضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة المقبلة ([1]).

لقد أكد الموقف الرسمي المتضامن مع الكفاح الجزائري تشجيع مبادرات المناصرة الشعبية، واظهر الشعب الليبي خلال المناسبات الاحتفالية وأسابيع الجزائر التضامنية تجنده وتأييده الفعال للجزائر، وكان أسبوع التضامن مع الجزائر الذي ترعاه "لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر" والسلطات الرسمية مظهرا من مظاهر التضامن الحقيقية مع الجزائر، وأما المناسبات الاحتفالية بأعياد الثورة فكانت محطة لتأكيد

---

[1] انظر تقرير رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا بخصوص مقابلته لرئيس الحكومة الليبية والمؤرخ في 13 جوان 1858، A.N.A.، GPRA، B 4، DOS 4-14.

الدعم والمناصرة الشعبية والرسمية، فقد احتفلت ليبيا حكومة وشعبا بأسبوع التضامن مع الجزائر في أوائل مارس 1958، وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الحكومة بالمناسبة دعا إلى تضحية اكبر، وإلى تعاون عربي مشترك لإنقاذ الجزائر، وأكد بان قضية الجزائر هي قضية جميع العرب [1]، فقد احتفل مثلا الشعب الليبي بذكرى اندلاع الثورة الجزائرية في تجمع حافل ببنغازي يوم 1 نوفمبر 1959، ألقى خلاله رئيس الحكومة الليبية خطابا مطولا مجد فيه بطولات الثورة الجزائرية وانتصاراتها، ودعا إلى ضرورة تجند الشعب الليبي لمساندة الجزائر بكل إمكانياته، مؤكدا أن ليبيا لم تتوان ملكا وحكومة وشعبا في الوقوف إلى جانب كفاح الجزائر [2].

إن توافق الموقف الليبي الشعبي والرسمي على ضرورة المساندة اللامشروطة لكفاح الشعب الجزائري، وحياده وعدم تدخله في شؤون الثورة وتوجهاتها السياسية سمح للمسؤولين الجزائريين بإدارة نشاطهم بحرية في ليبيا وبأداء مهمة تمرير الأسلحة على أكمل وجه، وإقامة عدة مراكز

---

[1] جريدة الرائد، عدد يوم 08 مارس 1958.

[2] انظر، المجاهد، ع 55 (16 نوفمبر 1959)

عسكرية على الحدود الليبية الجزائرية، والاستفادة من الدعم السياسي والدبلوماسي الليبي، فقد تجاوبت السلطات الليبية مع مطالب تمرير الأسلحة برا و بحرا وجوا، وغضت الطرف عن النشاط السري الذي نهض به بوالصوف اعتمادا على المساعدات الثمينة للمتعاونين الليبيين([1])، ووصل بها إيثارها إلى أن تستبدل الأسلحة غير الصالحة الموجهة لجيش التحرير الوطني بأسلحة حديثة كان الجيش الليبي في أمس الحاجة إليها([2])، كما عبرت ليبيا عن مساندتها التلقائية لمواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة دون أن تبدي أية تدخلات أو ضغوط على خيارات الثورة السياسية والإيديولوجية، وهكذا وعلى خلاف بعض الدول العربية التي ارتبط دعمها للجزائر بشروط وضغوط ومساومات (مصر، تونس، المغرب) فان ليبيا أبدت دعما غير مشروط افرز تحسنا مستمرا لعلاقاتها مع قيادة الثورة وعبر عن التضامن الحقيقي

---

[1] نذكر أن ليبيا كانت خزان لثورة من الأسلحة ، وقد خطط بوصوف لإدخال شحنات منها إلى جيش الحدود الرنسية عبر المغرب، فاعتمد على علي سعد الشريف في نقل حمولة الأسلحة على أنها بضاعة لوز ينقلها ممثل شركة Metchell and lipya إلى= =المغرب وعندما اكتشفت السلطات المغربية والليبية الأمر غطت علنية، انظر ،ودوع محمد :المرجع السابق ،ص 199 ، وقد اعتمد بوصوف كذلك على شركة أبناء المشبوفي في اشتراء حمولات أسلحة من ايطاليا نقلت بواسطة الطائرات إلى ليبيا انظر الهادي المشيرفي :المصدر السابق ،ص ـ ص477ـ483 .

[2] انظر محمد الصالح الصديق : المصدر السابق ، ص 70.

وصدق المؤازرة الأخوية لكفاح الشعب الجزائري، وقد نددت الحكومة الليبية بالضغوط والمساومات التي سلطتها بعض الدول على توجهات الحكومة الجزائرية المؤقتة، واعتبرت أن هذا السلوك لا يخدم الثورة الجزائرية والتضامن العربي والمغاربي ([1]).

إن مبادئ التضامن الليبية هذه جعلت قيادة الثورة الجزائرية تكن تقديرا واحتراما معتبرا للسلطات الليبية، وتعد ليبيا طرفا محايدا في تضامنه اللامشروط وملجأ آمنا لمؤسساتها السياسية كلما شعرت بالضيق في القاهرة أو في تونس، فلقد نقلت بعض مكاتبها ومصالحها إلى طرابلس عندما نشب الخلاف مع تونس بسبب اتفاقية ايجلي([2])، وعزمت على نقل مقر الحكومة المؤقتة إلى ليبيا عندما تصاعدت أزمتها مع السلطات المصرية في بداية عام 1959([3])، كما اختيرت ليبيا مقرا لعقد أهم الاجتماعات المصيرية للثورة الجزائرية ومنها مؤتمرات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي إطار من السرية التامة أنشأت في طرابلس

[1] انظر ، طرابلس الغرب ،عدد يوم 16 نوفمبر 1958.

[2] Redha MALEK op cit p 149

[3] انظر فتحي الديب :المصدرالسابق ، ص 428.

مديرية التوثيق والاستخبارات التي توجه السياسة العامة للحكومة الجزائرية المؤقتة ([1]).

لقد أكدت قيادة الثورة على رعاية التضامن الليبي مع الثورة الجزائرية وتحييده عن أي مشاكل أو أزمات قد تثيرها التدخلات المصرية أو ردود الفعل الفرنسية، وكانت تحرص على توجيه التضامن الشعبي لخدمة أهدافها السياسية والكفاحية من خلال علاقاتها الوطيدة مع لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر، وتواصل توطيد علاقاتها مع أطراف السلطة الثلاثة: الحكومة والملك وناظر الشؤون الملكية، ويوضح لنا رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا في تقريره جانبا من خطة إدارة هذه العلاقات، ومدى تجاوب هذه الأطراف مع دعم الثورة الجزائرية، إذ يذكر انه كان حريصا على تجنيد الأطراف الثلاث لتلبية طلبات الثورة ويستعين بالقصر على الحكومة التي كانت تبدي بعض التردد، وذلك رغم أن رئيس الحكومة أكد في جويلية 1958 انه "على استعداد لتلبية طلباتنا في أي وقت، ولاستقبالنا ومساعدتنا لتذليل كل الصعوبات التي يمكن أن تصادف نشاطنا "([2])،

---

[1] Mohammed GUENTARI، **: op .cit** ،T 2، p –p، 705-706

[2] انظر تقرير بعثة جبهة التحرير الوطني بخصوص مقابلته لرئيس الحكومة الليبية**.A.N.A**، DOS 4-14.، B4،GPRA

واجتمع بشير القاضي كذلك مع البصيري الشلحي الذي أفصح له أن الملك يود معرفة ما إذا كانت السلطات تقوم بواجبها في مساعدة الجزائر وخصوصا رئيس الحكومة، فأجابه انه "إلى جانب موقف الملك معنا فانه دائما يبين استعداده لمساعدتنا"،وأكد له الشلحي استعداده التام لخدمة الثورة الجزائرية والتوسط لدى الملك ليذلل أية صعاب أو مشاكل يمكن أن تواجه الجزائريين من طرف الحكومة أو الوزراء([1])، ويوضح هذا التقرير تجاوب الملك والبصيري الشلحي مع مطالب مساعدة الثورة الجزائرية، وتدخلهما أمام السلطات التنفيذية والعسكرية من اجل ذلك، والحقيقة أن المشاكل التي كانت تعترض نشاط الثورة كانت هينة، وترتبط أساسا بالرقابة الصارمة لسلطات برقة العسكرية على مرور الأسلحة، وبمماطلات تطال الخدمات القنصلية والإعانات المالية، ومضايقة تحرك وحدات جيش التحرير في إقليم فزان المحاذي للجزائر وكانت المباحثات الثنائية تفض هذه المشاكل ويتدخل أحيانا الملك أو البصيري الشلحي ليفرض على الحكومة مساعدة الجزائر بكل الإمكانيات المتوفرة وفي كل الأحوال كانت الحكومة تنساق بإرادتها أو بضغوط

---

[1] A.N.A. :GPRA ،B4; DOS، 4 14

الجماهير أو تدخلات القصر لأجل التضحية بالمصلحة الليبية مساعدة للجزائر.

إن المساندة التي لقيتها الثورة الجزائرية في ليبيا كانت محل تقدير وامتنان المسؤولين الجزائريين، وقد أكدوا باستمرار على العلاقات الودية التي تجمعهم مع السلطات الليبية، وأشادوا بالمساعدات التي تلقتها الثورة الجزائرية وبمواقف الملك إدريس المشرفة ([1])، وقد كانت ليبيا محطة لزيارة قادة الثورة واختارتها الحكومة الجزائرية المؤقتة لتكون على رأس الدول العربية التي قررت زيارتها في بداية عام 1959، واستقبلت ليبيا وفد الحكومة المؤقتة بقيادة فرحات عباس يوم 12 فيفري 1959 استقبالا رسميا وشعبيا حافلا، وأجرى الوفد عدة اتصالات مع السلطات الليبية وزار عدة مدن لقي بها حفاوة شعبية، وتلقى خلال مقابلته مع الملك تأكيدا على استمرار ليبيا في دعم للكفاح الجزائري ومساندتها المطلقة لقضية تحرير الجزائر([2])، وفي ختام الزيارة وجه فرحات عباس خطابا للشعب الليبي أشاد فيه بتضامنه وأسدى شكر حكومته للملك والحكومة والشعب الليبي على الحفاوة التي استقبلوا

[1] شهادة أحمد محساس، مقابلة مع الباحث.

[2] خصت صحيفة المجاهد لهذه الزيارة ملحقا خاصا، غطت فيه نشاط الوفد الجزائري واصداء الزيارة، انظر، **المجاهد** ع 37(25 فيفري 1959) .

بهـا وعلـى مسـاعدتهم الفعالـة لثورة الجزائـر، وأوضـح بوالصوف في تصريح له بان الوفد الجزائري لمس من خـلال مقابلته للملك وللمسؤولين الليبيين "حـرص ليبيـا على مساندة الجزائر"([1])، ويبدوا أن هذه الزيارة حققت نتائج هامـة لصالح الثورة الجزائرية وزادت في تأجيج التضامن الـشعبي، و قد أكد مسؤولي بعثة الحكومـة الجزائريـة في ليبيـا على "ارتفـاع حـرارة التعـاطف والتـضامن مـع الجزائـر واشـتداد التحمس للجزائر وثورتها إلى حد بعيد وإلى درجـة "أصبـح المسؤولون الليبيـون في مختلـف أجهـزة الدولـة يتنافـسون في خدمة الجزائر وتقديم المعونة لها كل في دائرة عمله" ([2])

لقد تخلـت الـسلطات الليبيـة عـن ترددهـا إزاء تمريـر أسلحة الثورة، والسماح بنشاط جيش التحريـر الـوطني في الحدود الليبيـة الجزائريـة، وهـي مواقـف سـاهمت في خدمـة إستراتجية الثورة الجزائرية التي تعتمد على حيوية قاعدة ليبيا في التسليح والتموين وعلى واجهة حدودها في إنجاح معركـة الصحراء العسكرية ([3])

---

[1] المصدر نفسه ص 2.

[2] انظر، محمد الصالح الصديق : المصدر السابق ، ص ـ ص، 63ـ64ـ65.

[3] انظر p- p op cit Abd elmadgide BOUZBIDA، 49 -48 .

وأصبحت السلطات الليبية تقوم بشراء الأسلحة باسمها وتستقبل البواخر والطائرات المحملة بالأسلحة والموجهة من الدول العربية وأوربا الشرقية والصين وتوفر كل التسهيلات لمرور الأسلحة وتخزينها ([1])، وهكذا قدر لليبيا أن تقوم بدور رئيسي في تسليح الثورة الجزائرية، وهذا ما تؤكد عليه شهادة رئيس بعثة الحكومة المؤقتة في ليبيا احمد بودة: "كانت المساعدات من الأسلحة والعتاد والذخائر تصل من مصر وغيرها من بلدان الشرق الأوسط عبر البلدان الثلاثة المجاورة، ولكن العبء الأكبر في هذا المجال تحملته ليبيا لان المسالة المهمة في ليبيا هي مسالة التسلح، حيث كان معظمها يأتي عن طريق مرسى مطروح بجمهورية مصر العربية، وكنا تقوم بنقله عن طريق الحافلات عبر الأراضي الليبية كما وأن مخازن أسلحتنا الكبيرة كلها كانت متمركزة في ليبيا"([2])، وسمحت السلطات الليبية في عام 1959 بعودة نشاط جيش التحرير الجزائري في منطقة فزان الحدودية مع الجزائر، وأقيمت العديد من المراكز الخاصة بالتسلح وتجمع الوحدات المقاتلة على طول الحدود من غدامس إلى غاط،

---

[1] انظر شهادة ابن عودة : محمد عباس: ثوار... عظماء، مصدر سابق، ص - ص، 101 - 102.

[2] شهادة بودة ، احمد ابن فلس : المرجع السابق، ص 111

وأفادت كما تؤكد الشهادات في القيام بعمل سياسي واستخباراتي ناجح خاصة تأليبها لتوارق التاسيلي وتهديدها للمراكز الفرنسية هناك ([1])، حتى أن الجنرال شال اعترف بان قدرات الثوار المتواجدين في ليبيا تهدد المصالح الفرنسية في الصحراء، وأنهم قد وضعوا مخططا واسعا لإنجاح مهمتهم في شرق الصحراء الجزائرية انطلاقا من القطر الليبي، وأوصى بضرورة تكثيف العمل الاستخباراتي في ليبيا وتوسيع العمليات العسكرية إلى الحدود الجزائرية ـ الليبية ([2]).

وفي الميدان السياسي أفاد التنسيق المشترك الليبي – الجزائري في تحقيق انتصارات مهمة، وقد بذلت ليبيا جهودا جبارة لتأييد القضية الجزائرية في المحافل الإقليمية والدولية ومساندة مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأكدت باستمرار في المؤتمرات الإفريقية وفي الأمم المتحدة دفاعها عن القضية الجزائرية واعتبارها الحكومة المؤقتة الممثل الشرعي لكفاح الشعب الجزائري، والمفاوض الكفء الذي يتوجب على فرنسا تفهم مطالبه في مفاوضات عادلة، وقد طالب ممثل ليبيا

[1] انظر تقرير ولاية وادي سوف المقدم للملتقى الوطني الثاني لكتابة تاريخ الثورة ، تقرير مرقون، (دوت تاريخ)

[2] انظر تقريره المقدم إلى رئيس الحكومة الفرنسية والمؤرخ في 21 مارس 1959 S.H.A.T 1H. "Menace FLN sur sahara" 1678

في الأمم المتحدة محي الدين الفكيني فرنسا بضرورة الدخول في مفاوضات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، وعدم التعويل على سياسة الإدماج التي تحاول ترسيخ "خرافة الجزائر أرض فرنسية"([1])، ولجأت السلطات الليبية إلى خير التهديد بقطع علاقاتها مع فرنسا إذا تمادت هذه الأخيرة في سياستها و لم تقر للشعب الجزائري بحقوقه المشروعة، إذ صرح عبد المجيد كعبار في أفريل 1959 بان الحكومة الليبية على استعداد لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وإنهاء الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية المبرمة معها، إذا كانت هذه العلاقات والاتفاقيات تضر بالقضية الجزائرية" ([2])

وإن كان الموقف الرسمي بدا متأثرا بدعوة المقاطعة الشعبية لفرنسا إلا أن موقفه من قضية الجزائر اندرج في إطار الاهتمام بتدويل القضية الجزائرية، والتجند التلقائي للدفاع عن سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة ومواقفها، فكانت ليبيا نصيرا سياسيا لا يقل مكانة عن النصير الاستراتجي لنشاطات الثورة العسكرية .

---

[1] انظر خطابه في دورة الامم المتحدة ، طرابلس الغرب ،عدد يوم 12 اكتوبر 1958 .

[2] المجاهد ، ع 68 (16 ماي 1960) ص 3.

ونخلص للتأكيد على ضوء ما سبق إلى أن الموقف الليبي كان متميزا مغاربيا في دعمه ومناصرته للثورة الجزائرية، وأنه مكن من إرساء علاقات وطيدة بين ليبيا والجزائر المكافحة، تجلت مظاهرها في ضروب التضامن الفعالة مع الثورة الجزائرية رغم إمكانيات ليبيا المحدودة، وموقفها المشرف في رفض اتفاقية تمرير البترول الفرنسية، وتجاوبها مع مشروع وحدة المغرب العربي كونه يخدم قضية الجزائر، واستمرارها في دعم الثورة الجزائرية عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا .

وقد حافظت ليبيا بمواقفها الداعمة على علاقاتها الممتازة مع قيادة الثورة الجزائرية، وذلك عكس ما شاهدناه من تأزم لعلاقات السلطات التونسية والمغربية مع جبهة التحرير الوطني خلال المرحلة نفسها، ويرجع ذلك أساسا إلى ابتعاد ليبيا عن كل ما يضر بالثورة الجزائرية وعدم تدخلها في شؤونها الداخلية أو مساومتها، كما أن عدم مساهمة ليبيا في بناء وتحطيم مشروع طنجة، وقلة الحضور الجزائري في ترابها أسهما في حياد الموقف الليبي وتجاوبه بتلقائية مع مطالب الثورة الجزائرية .

وعلى ضوء ما سبق عرضه من مباحث يمكننا استنتاج ما يلي:

لقد واكبت الثورة الجزائرية المرحلة الجديدة بالدعوة إلى تجسيد الوحدة المغاربية وتثمين العلاقات القطرية التي تربطها بأقطار المغرب العربي، وذلك بهدف خدمة إستراتيجيتها في تجنيد التضامن الشعبي والرسمي، ودعم قدراتها العسكرية والسياسية .

و كان مؤتمر طنجة حدثا مغاربيا بارزا، حقق مكاسب مهمة للثورة الجزائرية في توجيه السياسة المغاربية نحو الوحدة ودعم الجزائر،غير أن عدم رغبة الأنظمة السياسية في ربط مصيرها بالجزائر قبل أن تنال استقلالها عمق بعض الاختلافات السياسية والاديولوجية، وأبان عن حقيقة أن المطامح القطرية لتونس والمغرب عصفت بمشروع الوحدة وأضرت بخيار التضامن المشترك.

وقد عولت جبهة التحرير الوطني إثر فشل تجسيد مقررات طنجة على استثمار حماسة التضامن الشعبي لخدمة أهدافها، وذلك دون أن تصادم الأنظمة السياسية وأن تظهر شروخا في العلاقات المغاربية، وحفاظا على مصالحها ونشاطها، وهكذا أظهرت للأنظمة السياسية سياسة المهادنة واجتهدت في تجاوز الخلافات وإرساء التوافق السياسي.

وعلى الرغم من تلك المطامح الوحدوية العريضة وأهمية قرارات طنجة إلا أن المشروع أجهض في مهده، وذلك بسبب عدة عوامل داخلية وخارجية، ففضلا عن السياسة الديغولية الضاغطة فجرت الطموحات القطرية كثيرا من المصاعب والخلافات، ومنها مشاكل الحدود والموقف من السياسة الفرنسية وحلول القضية الجزائرية، وبخاصة نشاط الثورة الجزائرية الذي سجل تزايدا ملحوظا في القواعدالخلفية وأصبح يؤثر على العلاقات البينية .

إن مظاهر التأزم في العلاقات الجزائرية التونسية كانت بادية بحدتها، فمنذ أزمة إيجلي بدا النظام التونسي مصرا على تحقيق أهدافه الوطنية ولو على حساب القضية الجزائرية، إذ عقد اتفاقية سرية مع فرنسا، ولم يجسد اعترافه الرسمي بشرعية تمثيل الحكومة المؤقتة للكفاح الجزائري، وتدخل بورقيبة مرارا للضغط على القيادة الجزائرية بحجة حماية السيادة التونسية من نشاط الجزائريين المعادي ومن أفكارهم الثورية وتحالفاتهم الخارجية المخيفة، وقد انعكست هذه الأزمات لتخلف نتائج وخيمة على الثورة الجزائرية وعلى نشاطها في قاعدة تونس الإستراتيجية.

وبرزت خلافات عميقة مع المغرب حركتها المطامح القطرية والرغبة في التوسع على حساب الجزائر، وقد كانت الصحراء بمواردها الطبيعية تدفع النظام الملكي وحزب الاستقلال إلى مصادمة الثورة الجزائرية والوقوف في وجه نشاطها خاصة في مناطق الحدود الجنوبية حيث إزدادت التوقيفات والمصادمات مع فرق جيش التحرير المغربي والسلطات المحلية، ولم تنفع اللقاءات الرسمية ولا تدخلات الملك في وضع حد لهذه المشكلات العميقة، والتي ارتبطت أساسا بقضية الحدود والهيمنة على منطقة بشار وتندوف الإستراتيجيتين، وبوجود قوات فرنسية تشن الحرب على الجزائريين انطلاقا من المغرب .

وتميزت العلاقات مع ليبيا بتحسنها الملحوظ ولم تعترضها مشاكل وأزمات من مثل تلك التي سجلت مع تونس والمغرب، وقد ساهم الموقف الايجابي للملك إدريس السنوسي والتضامن الشعبي في الحفاظ على علاقات وطيدة مع السلطات الليبية، أفادت في توفير الدعم والمؤازرة للثورة الجزائرية

العلاقات الجزائرية المغاربية في مرحلة المفاوضات بين أطر التضامن والمطامح القطرية 1960ـ 1962

تمهيد

لقد عرفت الثورة الجزائرية خلال الفترة ما بين 1960 و1962 تطورات حاسمة أثرت بشكل فاعل على علاقاتها مع بلدان المغرب العربي، وقد فرض ارتباطها الوثيق بتونس والمغرب وليبيا نقل مقر قيادتها وإعادة تنظيم جيش الحدود وتحسين استغلال القواعد الخلفية في هذه الأقطار، وقد تدعم حضور الثورة العسكري والاجتماعي وتدعمت المؤسسات المشرفة على نشاط الثورة فكانت قيادة الحكومة الجزائرية المؤقتة تدير العلاقات السياسية مع سلطات هذه البلدان وترعى نشاطات الثورة السياسية والمدنية، في حين تكفلت هيئة الأركان بالإشراف على وحدات الجيش العسكرية المرابطة على طول الحدود التونسية والمغربية.

وإن كانت إستراتيجية الثورة الجزائرية عرفت توحدا وتوجيها محكما بدء من عام 1960 إلا أن هذه المرحلة سجلت ظهور الصراع على السلطة بين السياسيين والعسكريين وبشكل اثر سلبا على حسن إدارة العلاقات المغاربية، كما أن

استمرار تدخل الأطراف المغاربية في شؤون الثورة والضغوط الفرنسية أسهمت في توجيه العلاقات مع الثورة الجزائرية، وأكدت السياسة الديغولية على وجود طرف ثالث محرك ومؤثر على العلاقات الجزائرية المغربية، يتمثل في الإدارة الفرنسية بسياساتها ومخططاتها، ولان الثورة الجزائرية أكدت في مرحلة المفاوضات طابعها السياسي والدبلوماسي فان المواقف السياسية والإيديولوجية وجهت طبيعة العلاقات، فكان التوجه السياسي لهذه البلدان يؤثر على مواقفها ويثير كثيرا من المشكلات للحكومة الجزائرية المؤقتة خاصة في ظل تعمق هذه الاختلافات واصطباغ الثورة الجزائرية بالأفكار الثورية والماركسية التي كانت تبعث مخاوف السلط الحاكمة ذات التوجه الغربي والرأسمالي

وقد سمحت هذه الاختلافات خلال هذه المرحلة التي تبشر بقرب استقلال الجزائر ظهور المطامح القطرية على حساب مشروع العمل المنسق والمشترك، ذلك أن الأنظمة السياسية وعلى عكس الشعوب المتضامنة كانت تجد في تدعيم سياستها وتامين مستقبلها وحماية سلطاتها من تأثيرات حرب الجزائر وقضية استقلال الجزائر، وهكذا اختبرت العلاقات الجزائرية المغاربية بمشاريع الاحتواء وبمطالب تعديل الحدود

والـصحراء، ومـضايقة نـشاط الثـورة الجزائريـة في القواعـد الخلفية.

وواصـلت الثـورة الجزائريـة في هـذه المرحلـة تجنيـدها للتضامن الشعبي خدمـة لأهـدافها التحرريـة، وبمقابـل مختلـف أوجـه التـضامن الـتي تلقتهـا واجهـت الكـثير مـن المـشاكل والـصعوبات، إذ أججـت مرحلـة المفاوضـات مـسالة الحـدود وقـضية الـصحراء، وأثـار تنـامي الحركـة التحرريـة الجزائريـة مخاوف الأنظمـة الـسياسية بـشكل لم يكـن معهـودا مـن قبـل، وسـنحاول في هـذا الفـصل توضـيح ملامـح العلاقـات الـتي حكمتها المظـاهر التـضامنية والمطـامح القطريـة، ونتـبين مـدى تحقيق الأهداف التي رسمتها قيادة الثورة الجزائريـة في علاقتهـا المغاربية .

المغرب العربي في إستراتجية الثورة الجزائرية
خلال مرحلة المفاوضات

دخلت القضية الجزائرية بدء من النصف الثاني من سنة 1959 تحولات كبرى، إذ مثل اعتراف ديغول بحق تقرير المصير للشعب الجزائري مكسبا مهما وعرفت الثورة الجزائرية تطورات كبرى على صعيد تنظيم مؤسساتها وتحديث جيشها وتفعيل نشاطها السياسي والدبلوماسي، وقد مثل المغرب العربي دائما محكا مهما لصراع طرفي النزاع، وظل يتأثر بحرب الجزائر، غير انه وخلال هذه المرحلة اظهر تقربه شكليا من الحكومة الجزائرية المؤقتة وبدا متأثرا بمخططات ديغول، ومصمما على تحقيق مطامحه القطرية وعلى حساب مشروع المغرب العربي، الذي اتفق على انتظار استقلال الجزائر لبنائه .

أولا ـ السياسة الديغولية ومصاعب الثورة الجزائرية :

لقد أثارت السياسة الديغولية في الجزائر كثيرا من الجدل، فهي وإن كانت تهدف للقضاء على جيش التحرير الوطني عسكريا خططت لاحتواء المجتمع وخلق القوة الثالثة، وتهميش جبهة التحرير الوطني سياسيا، لقد ضاعف ديغول ترسانة الجيش الفرنسي في الجزائر، واعتمد أسلوب الحرب

النفسية، ولوح بمشروع قسنطينة، وأغرى الرأي العام الدولي بعرضه الشكلي للتفاوض، في حين لم تكن دعوته لسلم الشجعان سوى دعوة للاستسلام والإيهام بأنه يجد في البحث عن السلام، وقد كان ديغول معولا منذ بداية الأمر على سحق الثورة الجزائرية عسكريا وسياسيا([1])

واعتمد برنامج "شال" الجهنمي على سد منافذ الحدود التونسية والمغربية بإحكام وتدعيم إغلاقها بخط شال، وعلى محاصرة وتمشيط مناطق الداخل، والقضاء النهائي على جيش التحرير الوطني في كل المناطق، وأما الجماهير الشعبية الحاضنة لهذا الجيش فتم التخطيط لعزلها في محتشدات واحتوائها تدريجيا، وعلى الرغم من الوسائل المادية والبشرية التي سخرت للبرنامج فان المشروع لم يحقق نجاحا معتبرا في الميدان ([2])، ولهذا عول ديغول كذلك على مشروع قسنطينة ونتائجه الاجتماعية والاقتصادية للحد من نفوذ جبهة التحرير الوطني ومزاحمتها بالقوة الثالثة .

[1] انظر محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، مرجع سابق، ص ـ ص، 84 ـ85.

[2] انظر عن المشروع ، الان سافاري :المرجع السابق ، ص ـ ص112ـ116

وكان المشروع المغري الذي أدهش المهدي ابن بركة وعبد الرحيم بوعبيد ([1]) مشروعا اقتصاديا كبيرا :توفير 400 ألف وظيفة، وتوزيع 250الف هكتار على الفلاحين الجزائريين، يعني الإقدام على سياسة الإخضاع والإدماج وجلب رؤوس الأموال واستثمار بترول الصحراء الجزائرية الذي وعد ديغول بأنه يسهم في ازدهار وتنمية المجموعة الإفريقية – الفرنسية بما فيها تونس والمغرب ([2])، وقد أدركت جبهة التحرير الوطني أبعاد معركتي القوة الثالثة والبترول منذ البداية وشهرت بها ([3]).

وبمقابل إدماج الجزائر كان ديغول يخطط لمهادنة تونس والمغرب ومنع تقاربهما مع جبهة التحرير الوطني، كما عمل على تدجين استقلال موريطانيا لكي لا تؤثر على المجموعة الإفريقية -الفرنسية التي يتوجب أن تبقى في دائرة الامبريالية الفرنسية، وفي خدمة " العظمة الفرنسية"،وقد بدى

---

[1] أوضح المهدي بن بركة لجريدة لوموند في أكتوبر 1958 أن مشروع قسنطينة لا يمكن إنكار فوائده على الجزائريين ، انظر ،; **IE MONDE** du 22 october 1958 .وذهب بوعبيد ابعد من ذلك حين أوصى بوداود خلال مفاوضات إيفيان إبلاغ القادة الجزائريين انه من المفيد لهم المماطلة وتأخير الاستقلال للاستفادة من المشروع . انظر ،شهادة بوداود منصور ،مقابلة مع الباحث

[2] CHarle DE GAULLE :، **op cit** ، p – p ، 78 - 82

[3] **EL MOUDJAHID** : n 3، (15 Janvier 1995) T2، p –p، 124 - 125

المخطط الديغولي متأثرا بضربات الثورة الجزائرية العسكرية والسياسية سواء في الجزائر أو في المغرب العربي وإفريقيا، ورغم أن ديغول كان يكسب تضامن الحلف الأطلسي وحياد الاتحاد السوفيتي إلا أن الرأي العام المحلي والدولي كان مغتاظا لاستمرار حرب الجزائر، فما كان أمامه سوى الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، وقد اعتبر خطابه في 16 سبتمبر1959 دعوة جدية للتفاوض، وفي الحقيقة كان هذا المشروع يعبر عن توجه جديد في السياسة الديغولية اعتمد على مخطط تقسيم الجزائر، فهو يخير الجزائريين بين البقاء تحت الحكم الفرنسي أو التقسيم واستقلال بعض مناطق الشمال دون الجنوب ([1])، وبدأ مشروع فصل الصحراء في النضوج بإنشاء المنظمة المشتركة للبلدان المجاورة للصحراء والترويج لفكرة أفرقة الصحراء، والدعوة إلى الشراكة في استثمار بترول الصحراء الجزائرية

وركز ديغول على ربح معركة المفاوضات التي لم تأخذ مسارها الجدي والرسمي إلا في نهاية عام 1960،واصطدمت منذ فيفري 1961 بعقبة الصحراء، وإن كانت هذه العقبة تعد أساسية فلقد خلقت السياسة الديغولية مصاعب أخرى في

[1] أنظر محمد الميلي: ،المرجع السابق ،ص ـ ص، 93ـ 96

طريق المفاوضات، كان الهدف منها ربح معركة المفاوضات بعد فشل المعركة العسكرية ومنح استقلال شكلي ومجزأ للجزائر، فلقد كان التصميم في مفاوضات مولان على عدم الاعتراف بتمثيل جبهة التحرير الوطني، وعلى عدم وجود طرف ثان في القضية الجزائرية، ورغم التهديد الموجه من أوروبيي الجزائر منذ افريل 1960 ومظاهرة الشعب الجزائري في 11 ديسمبر 1960 المطالبة بالاستقلال إلا أن ديغول ظل يلوح بمشروع التقسيم كحل نهائي، وقد كان الطرفان المعنيان: المعمرون وجبهة التحرير متأكدين من عدم نجاح المشروع لان التقسيم يعني استمرار الحرب([1])، وذلك في وقت كان بورقيبة يضغط على الجزائريين للقبول بمشروعه كخطوة أولى، ويؤكد فيه محمد الخامس إمكانية التعايش بين المسلمين والأوربيين، فهل تناغمت هذه الدعوة مع المسعى الديغولي أم أن ديغول خطط لاستغلال الصداقة التونسية والمغربية ورقة ضغط إضافية لتليين مواقف الثوار المتشددين والضغط عليهم .

لقد لجأ ديغول إلى استعمال كل أساليب التهديد والضغط في وجه المفاوض الجزائري، وخطط بعد أن تيقن

---

[1] ، انظر محمد العربي الزبيري :المرجع السابق ، ص219 وما بعدها

من حتمية استقلال الجزائر لخلق القوة الثالثة كتيار معتدل في نظر الاستعمار الآفل يقف في وجه القوة الثورية الصاعدة، ومشاركتها في السلطة أو يشوش على توجهاته السياسية المناهضة للاستعمار، وقد استعمل الى حد ما هذا المخطط في تجارب استقلال تونس والمغرب وموريطانيا، ولكن جبهة التحرير الوطني بتوجهها الثوري كانت مصممة على إفشال هذا المخطط، لقد طرح ديغول في نوفمبر 1960 فكرة "الجزائر جزائرية"، وكان ينوي إجراء استفتاء للاختيار بين الجزائر الفرنسية أو الجزائر الجزائرية، و في حالة اختيار الاستقلال عن فرنسا أو ضح ديغول"...سوف نترك الجزائر لنفسها لكننا ستتخذ طبعا التدابير الضرورية لكي نضمن من جهة الجزائريين الذين يريدون أن يبقوا فرنسيين ونضمن من جهة أخرى مصالحنا..."([1])، و يتأكد أن ديغول كان عازما على ضمان المصالح الفرنسية في الجزائر الجزائرية، وهذا لا يتأتى إلا بالاعتماد على العناصر الجزائرية المعتدلة من أولئك الذين ستفرزهم صناديق الانتخاب المزورة، وان كان ديغول يعترف ضمنيا "بالمنظمة الخارجية للثوار" إلا أن انه لا يعد جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للشعب الجزائري واجتهد في

---

[1] . **LE MONDE** : du 2 november1961 ;et charles DE GAULLE ، **op cit** ، p.103

إقحام ورقة المصالية من اجل التشويش أكثر، وكان يصر على أن التفاوض مع جبهة التحرير الوطني سيكون قاصرا على تحديد الشروط الفنية لوقف القتال، ثم يجرى الاستفتاء ليتم التفاوض على أساس نتائجه بعد ذلك، وهو مخطط رفض باستمرار كونه يعني الاستسلام دون ضمانات، وذلك رغم الهدنة الانفرادية التي أعلنتها فرنسا خلال مفاوضات ايفيان الأولى في ماي 1961، إذ اعتبرتها جبهة التحرير الوطني مناورة ترمي إلى إيجاد المناخ السلمي الذي يقضي على ورقة الضغط النضالية ويسمح ببروز القوة الثالثة، وإظهار حسن النية لدى فرنسا التي تدخل مفاوضات تعرف أنها فاشلة([1])

لقد بدى التصميم الفرنسي واضحا على ضرورة خلق القوة الثالثة لمواجهة تشدد الثوار، إذ ضبطت الحكومة الفرنسية قائمة أسماء لتشكيل هيئة تنفيذية تتولى الإشراف على السياسة الفرنسية في إطار "الجزائر الجزائرية"، واعدت مخططا لإقامة "الجمهورية الإسلامية الصحراوية" بالاعتماد على أعيان الصحراء الذين انتقتهم، وهكذا ظل ديغول مصرا على خلق هذه القوة الثالثة خاصة بعد أن سلم بالتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وبعد الاعتراف

---

[1] CF Redha MALEK، :;op cit، ،p – p، 127-128.

بالسيادة الجزائرية على الصحراء، وقد تنازل عن نظام الوضع الخاص للمعمرين اثر تمادي منظمة الجيش السري في أعمالها المسلحة، وألح على "الهيئة التنفيذية المؤقتة" التي تتولى تدبير السلطة خلال المرحلة الانتقالية ([1])

وهكذا لم تتحقق آمال ديغول بأبعادها المرسومة، وفشلت جميع مخططاته في وجه تدابير واحترازات جبهة التحرير الوطني التي رتبت حتى لآليات تولي السلطة ومستقبل الجزائر المستقلة

ثانيا : تحديد إستراتجية الثورة خلال مرحلة المفاوضات

لقد استطاعت جبهة التحرير الوطني الصمود في وجه السياسة الديغولية وإنجاح إستراتجيتها العسكربة والسياسية خلال مرحلة المفاوضات، فكيف تسنى لها ذلك وما هي الخطوات التي انتهجتها ؟

انه وعلى الرغم من هجمة خطة شال ،لعسكرية وخلاف القيادة الذي عرفته الحكومة الجزائرية المؤتتة إلا أن الثورة الجزائرية أعدت مخطط مواجهة سياسي وعسكري

---

[1] محمد الميلي : المرجع السابق ، ص- ص 120-125.

للصمود في مرحلة المفاوضات الحاسمة، وقد تجلت ملامحه في قرارات الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة.

كانت سنة 1959 قاسية بشكل استثنائي على جبهة التحرير الوطني، فلقد ازدادت علاقاتها توترا مع مصر اثر قضية العموري وتدخلها في شؤون الثورة، وتعرضت قواعدها الخلفية وجيشها في تونس والمغرب لمشاكل عاصفة كادت تدفع بها في آتون حرب مع الجيران، أما ولايات الداخل فكانت تكابد الهجمة الديغولية الشرسة، وتندد بتخلي الحكومة المؤقتة عنها، وقد أضرت كثيرا مخططات شال بقدراتها العسكرية، ومنعت الأسلاك الشائكة دخول السلاح والرجال، وفي هذه الظروف والمصاعب اعترضت الحكومة المؤقتة أزمة قيادة منذ جويلية 1959، وأدى الخلاف الداخلي إلى اقتراح عقد اجتماع بين قادة الحكومة الفعليين (بلقاسم كريم- بن طوبال- بوالصوف) والقادة العسكريين، ونظرا لاستفحال الخلاف استغرق اجتماع العسكريين العشرة وقتا طويلا، افتتح في 11 أوت 1959 ولم ينته إلا في 16 ديسمبر 1959، ولعل الأمل في

قرب تحقق الاستقلال دفع قادة الثورة إلى رص صفوفهم بدل إظهار الفرقة ([1]) .

حسم نقاش دورة المجلس الوطني للثورة (ديسمبر 1959 ـ جانفي 1960) الخلاف على السلطة، ورسم برنامج العمل السياسي والعسكري في طرابلس بعيدا عن مشاحنات تونس والمجابهة بين جيش الحدود الذي كان مواليا لكريم، لم تتحقق رغبة هذا الأخير في ترأس الحكومة المؤقتة وأسندت له وزارة الخارجية بدل القوات المسلحة، وجددت رئاسة فرحات عباس للحكومة كحل وسط، وتولي بن طوبال وزارة الداخلية. وبوالصوف وزارة الاتصالات والتسليح، وأنشأت هيئة الأركان العامة لتتولى شؤون الجيش بمشاركة شكلية من لجنة الباءات الثلاث الوزارية، وهكذا بدا نفوذ الباءات الثلاثة في التراجع وشرع القادة العسكريون في بسط نفوذهم على قيادة الثورة معتمدين على تنظيم وتطوير جيش الحدود ([2])

وبخصوص البرنامج السياسي والنظام الداخلي جرى إثراء عدة مشاريع تبناها المجلس الوطني للثورة، منها مشروع

---

1 Saad DALABE : op cit، p_p، 122 _ 123

2 انظر محمد حربي : المرجع السابق ، ص- ص 207-215.

مؤسسات الدولة الجزائرية في مرحلة الكفاح وبعد الاستقلال، والذي تضمن أفكارا دافع عنها عمر أوصديق وفرانس فانون وبن يحي، وتؤكد على التوجه الماركسي لمستقبل الدولة الجزائرية، والتي أريد لها أن تكون ديمقراطية واجتماعية وغير متناقضة مع المبادئ الإسلامية، وتقوم على تحرير الوطن والإنسان كذلك "تحرير الأرض الوطنية...والثورة الاجتماعية والاقتصادية يشكلان كلا واحدا"، وقد تم التأكيد على دور الفلاحين الكادحين والتنظيم النقابي للعمال وأهمية دور المثقفين والطلاب[1]، وأما مشروع تقرير التحالفات الدولية فابرز أبعاد الثورة في المجال الخارجي، وركز على السعي وراء الوسائل المادية والمالية لتقوية الوضع العسكري والدبلوماسي للثورة، واعتماد البلدان الشرقية في هذا المجال خاصة الصين وأوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وبشرط ألا يكون ذلك ملفتا لانتباه الغرب، وتم التأكيد على البعد المغاربي للثورة وضرورة بناء وحدة مشتركة تركز في توجهها على إفريقيا أكثر من التركيز على البعد العربي - الإسلامي، وفي هذا المجال صدرت الدعوة للتأكيد على أهمية كسب التضامن المغاربي

[1] انظر، تقرير مؤسسات الدولة الجزائرية وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1959 - 1960) A.N.A.، CNRA microfiche C 008

الشعبي والسياسي، ونظرا لخصوصية المغرب وظهور قوى ثورية داخله الخ على التقارب مع هذه القوى إيديولوجيا، وأما بخصوص تونس فقد تم التنديد بموقف رئيسها بورقيبة الغير المتضامن مع الجزائر المكافحة وتمت التوصية ب"دعوة الدول العربية للتدخل لدى الحبيب بورقيبة للحد من ضغطه على الثورة، ورفع الأساليب البوليسية وأشكال الضغط الممارسة على الجزائريين بتونس([1])

وأكد البرنامج على معاداة الاستعمار والامبريالية كعامل تعبئة للرأي العام الوطني والمغاربي، والدعوة للجلاء عن المغرب و تونس، وفي الوقت نفسه طمأنت رؤوس الأموال والشركات أن الجزائر المستقلة ستفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية، وكذا التأكيد على أهمية التضامن الأفرو أسيوي المساند للكفاح التحرري، وعلى أن الجزائر المستقلة ستجد في البحث عن مخرج لتنجد السلام العالمي، وذلك باعتماد سياسة الحياد الايجابي ([2])

[1] ا0نظر تقرير وزارة الخارجية المقدم للمجلس الوطني للثورة جانفي 1960، A.N.A، CNRA، microfiche C01

[2] انظر تقرير برنامج السياسة الدولية ،المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (1959 - 1960) A.N.A.، CNRA، microfiche C008

وتضمن تقرير النظام الداخلي إصلاحات مهمة هدفت إلى تجاوز مشكلات السلطة والحد من تداخل الصلاحيات، وهو يؤكد على المهمة التاريخية التي تنهض بها جبهة التحرير الوطني كقائد للأمة الجزائرية، وعلى استناد سلطتها على الشعب، ويثمن احتفاظ مؤسسات الثورة بسلطاتها ومهامها: جبهة التحرير الوطني كقوة سياسية، وجيش التحرير كقوة عسكرية، والمجلس الوطني كهيئة تشريعية والحكومة المؤقتة كهيئة تنفيذية، وضبطت القواعد المحددة لنشاط جبهة التحرير الوطني والحدود التي تفصلها عن جيش التحرير الوطني، وقد أثار الفصل بين السياسي والعسكري نقاشا حادا مرة أخرى، واتفق على قرارات هامة فسياسيا أوكل للحكومة المؤقتة القيام بالأدوار الآتية :

- السعي لتطبيق حق تقرير المصير وفق شروط جبهة التحرير الوطني، وبواسطة الأمم المتحدة أو عن طريق المفاوضات المباشرة

- إعادة طرح فكرة الوحدة المغاربية دون التقيد بشروط قد تضر بالتحالفات مع البلدان العربية والكتلة الشرقية، ومطالبة البلدان العربية بقطع مبادلاتها الاقتصادية

مع فرنسا، والدعوة إلى إجلاء القوات الفرنسية عن تونس والمغرب

- حمل البلدان الإفريقية على سحب رعاياها المنخرطين في الجيش الفرنسي والعاملين في الجزائر

- دفع الصين والاتحاد السوفيتي لإرسال متطوعين وتقنيين إلى الحدود التونسية والمغربية

واقر المجلس الوطني على الصعيد العسكري تدعيم جيش الحدود وتحديثه بالأسلحة، وتبني مخطط عمليات عسكرية [1] على طول الحدود، بما في ذلك خلق جبهة الجنوب المالية، ودخول القادة الضباط إلى الجزائر لشحذ همم جنود الولايات، وهكذا يبدو أن المجلس الوطني للثورة خرج بقرارات هامة، سمحت بإعادة تنظيم شؤون الثورة، وتوجيه سياساتها بشكل فعال، وقد كان من الأهمية بمكان إظهار وحدة الثورة خلال المفاوضات ودعم قدراتها العسكرية لمواجهة التعنت الفرنسي، ويمكننا أن نؤكد أن ميلاد هيئة الأركان جاء ليحقق توازنا في القيادة بين الباءات الثلاث وقادة جيش الحدود، وسجل اقتحام العسكريين للسلطة

[1] انظر، وثيقة داخلية للحكومة الجزائرية المؤقتة.A.N.A، CNRA_، microfiche C0016

تراجعا لنفوذ الحكومة الجزائرية المؤقتة ومزاحمة لها في علاقاتها المغاربية، وذلك باعتبار أن جيش الحدود ينشط على التخوم التونسية والمغربية ويتعامل مع سلطاتهما

ونسجل انه تحققت نتائج هامة على الساحة السياسية وفي الميدان العسكري، إذ دخلت الثورة الجزائرية في نظرنا المرحلة الثالثة التي رسمتها عام 1954، وهي تعتمد أساسا تجنيد الجماهير لدخول المعركة وإقامة المناطق المحررة على طول الحدود التونسية والمغربية والليبية والمالية، وسياسيا نجحت الحكومة المؤقتة في تدويل المشكلة الجزائرية وكسب عطف بعض الأوساط الغربية ومساعدة الدول الاشتراكية وتحقيق عدة انتصارات للثورة الجزائرية في إفريقيا، خاصة في مؤتمرات الشعوب والدول الإفريقية، وبشكل ضمن مساندة الدول المستقلة حديثا لمواقف الحكومة المؤقتة، أما العالم العربي فتوسع هامش تضامنه مع الجزائر وحسنت الحكومة المؤقتة علاقاتها مع تونس والمغرب فأضحى المغرب العربي يخص الثورة بصنوف مختلفة من الدعم والمؤازرة [1]، وان كل هذه النجاحات أفضت إلى تطور القضية الجزائرية وإلى

---

[1] محمد حربي: المرجع السابق، ص ـ ص، 220 ـ 222، وكذا تقرير فرحات عباس للمؤتمر الرابع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1961 .A.N.A،CNRA ، microfiche C038

كبح السياسة الفرنسية ودفعها للاعتراف بالمفاوض الجزائري، وقد تأتى ذلك بتزايد الضغوط السياسية والمساندة الشعبية الواسعة التي أفصحت عنها مظاهرات 11 ديسمبر 1960، وبخاصة النجاحات العسكرية المحققة.

لقد استطاعت هيئة الأركان العامة تفهم مشاكل جيش التحرير، وأعادت تنظيمه وتحديثه ليصبح جيشا كلاسيكيا، فقد أطلقت سراح المعتقلين وأولئك المحكوم عليهم في قضية العموري وأرسلتهم لفتح جبهة مالي مع النقيب بوتفليقة، وأنهت حالات التمرد وعلى رأسها انشقاق سي الزوبير، وهكذا تحسنت ظروف مقاتلي الحدود وفرض الانضباط، وأقيم نظام الفيالق والكتائب، وبلغ تعداد جيش الحدود خمسة عشرة ألف جندي في تونس وثمانية آلاف في المغرب، يتحكم في الأسلحة الحديثة ويتدعم بمصالح الاستعلامات والصحة...الخ، ويحتضن جموع اللاجئين والطلاب ليبشر بأفكاره السياسية، والاهم من كل ذلك انه شرع منذ خريف 1960 في شن هجمات عسكرية مكثفة على الأسلاك الشائكة ألحقت بها أضرارا أثارت مخاوف العدو [1]

[1] انظر، محمد حربي :المرجع السابق ، ص- ص 217-220.

إن هذه النجاحات جعلت الجنرال ديغول يفكر في إجراء مفاوضات جدية في بداية عام 1961 تفضي إلى حل المشكلة الجزائرية وفق التصور الفرنسي، سواء في إطار خارطة التقسيم أو بمنح الجزائر استقلالا شكليا بإقحام القوة الثالثة، وتطلب الأمر دعوة المجلس الوطني للثورة للنظر في مسالة المفاوضات ومشكلة القيادة، فإثر فشل مفاوضات إفيان الأولى تكرس خلافا حادا بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الأركان العامة وصل إلى حد استقالة هذه الأخيرة، وفي ظل تزايد مطامح العسكريين صدرت الدعوة لعقد المجلس الوطني للثورة، واعتمادا على حجة تساهل المفاوضين شنت حملة دعاية ضد الوفد ورئيسه كريم، ووجهت أصابع الاتهام إلى عباس ورفاقه، مطالبة برجال ثوريين لحماية الثورة من أي تساهل.

لقد أكد فرحات عباس في تقريره للدورة أن فلسفة حكومته قامت على أساس "خوض الحرب كما لو أنها وحدها ستتيح لنا الانتصار والقيام بالعمل الدبلوماسي كما لو أنه وحده سيسمح لنا بتحقيق أهداف معركة الشعب الجزائري "([1])، وبعد نقاش طويل (3 أوت إلى 27 اوت 1961)

[1] انظر تقرير فرحات عباس المقدم لدورة المجلس الوطني أوت 1961. A.N.A.، CNRA، microfiche C038

أوجدت ترضية وسطى للقيادة بإسناد رئاسة الحكومة لابن خدة، وعدم الاستجابة لمطلب هيئة الأركان بالإشراف على الولايات وإنشاء لجنة قيادة كانت ستكون بمثابة حكومة موازية، وحصل الاتفاق على الاستمرار في المفاوضات و جعلها تحقق أهداف الثورة كاملة([1])، وهكذا لم يحسم المؤتمر خلاف القيادة وسوف تمضي هيئة الأركان العامة في نزاعها للتحالف مع الوزراء المعتقلين وإلى حملة انتقاد مشينة ضد الحكومة بهدف الانقلاب عليها، وقد استطاعت بمخططاتها ومناوراتها حسم التنافس لصالحها وتسلم مقاليد السلطة في الجزائر المستقلة.

ثالثا بعد العلاقات المغاربية في سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة

قررت للحكومة الجزائرية المؤقتة على اثر تلك النجاحات التي حققتها السياسة الديغولية إعادة النظر في علاقاتها مع بلدان المغرب العربي، ورسم إستراتجية تمكنها من تجنب الأفخاخ التي وضعها ديغول لضرب الثورة الجزائرية، وعليه صبغت العلاقات الجزائرية- المغاربية بملامح

[1] Saad DAHLAB، op cit، p_ p، p_ ، op cit Redha MALEK et . 150_ 151
p، 127_128

جديدة تتمثل في نشدان وحدة المغرب العربي وخدمة أهداف الثورة الجزائرية، وإظهار قوة التضامن المغاربي المساند للقضية الجزائرية.

تفيد قراءة متأنية في تقارير بعض قادة الثورة المقدمة للمجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة أن هنالك اختلافا واضحا في تقييم العلاقات المغاربية، بين منتقد وناقم على موقف النظامين التونسي والمغربي، وبين مقدر لمسؤوليات القطرية وللسياسة الواقعية لهذين البلدين، وداع إلى إرساء سياسة قطرية براغماتية تأخذ في الاعتبار تحقيق إستراتجية الثورة الجزائرية في عرقلة المفاوضات([1])

لقد تسببت الخلافات والمشاكل التي صدمت بها الثورة الجزائرية في تذمر كثير من قادتها خاصة العسكريين منهم، في حين تغلبت حكمة السياسيين في فض أعقد المشكلات وتسويتها وديا مع المسؤولين السياسيين، وقد ردت الحكومة المؤقتة أسباب تلك الخلافات إلى التحسس من تزايد نشاطات الثورة العسكرية ومن تجذر توجهها الثوري والإيديولوجي، وأكدت أن السياسة الديغولية زادت في تفجير

---

[1] انظر تقارير دباغين المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة والمؤرخ في 5جانفي 1960 A.N.A.، CNRA، microfiche C012

الطموحات القطرية لتونس والمغرب وساهمت في إظهار معاداتها للثورة الجزائرية ([1]).

ويوضح التقرير الذي أعده احمد بومنجل في أوت 1959 أهمية اعتماد المغرب العربي كواجهة للتصدي للسياسة الديغولية الشرسة، واعتمادا على دورها التاريخي في تحرير المغرب العربي وإفريقيا فهو يحث الجزائريين للمطالبة بتضامن تونس والمغرب في معركتهم المصيرية، ويتوجب على المسؤولين الجزائريين إدارة علاقاتهم المغاربية من منطلق قوة والتصدي للمشاكل التي يتسبب فيها التونسيون والمغربيون، "إن الحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا يجب أن تسمح في حقوق الشعب الجزائري، متيقظة يجب أن تفرض احترامها"([2])

لقد أدى النقاش خلال دورة المجلس الوطني للثورة إلى ضرورة توجيه العلاقات المغاربية لخدمة إستراتجية الثورة خلال المرحلة المقبلة، وذلك بعدم مصادمة المواقف المغاربية، وإتباع سياسة مهادنة تسمح أولا بإظهار المؤازرة

---

[1] انظر تقرير فرحات عباس المقدم لمجلس الحكومة الجزائرية المؤقتة حول مهمته في المغرب والمؤرخ في 11 جويلية 1961 A.N.A. :GPRA ; B 3 DOS 3_3

[2] انظر التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة اوت 959، 258 Mohemmed HARBI : op cit P

المغاربية للقضية الجزائرية رسميا وشعبيا وإعادة بعث مشروع وحدة المغرب العربي، وتؤدي ثانيا إلى الاستفادة من المساعدات والتسهيلات التي تضمن صمود الجزائريين في معركتهم، وقد أدى تسيير الأزمات مع البلدان المغاربية وفق هذا التصور إلى طمأنة القادة السياسيين على سيادتهم وعلى عدم تدخل الثورة الجزائرية في شؤونهم الداخلية[1]، وارتكز الجهد على تجنيد القاعدة الشعبية وراء الطموحات الثورية، وذلك بالدعوة لتجسيد الوحدة والتضامن مع معركة الجزائر وإيجاد قواسم إيديولوجية مشتركة مع القوى الثورية خاصة التيار القومي الذي تزعمه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب، حيث تم التأكيد على ضرورة إيجاد تقارب يسمح بدعم الثورة الجزائرية، "ينبغي طمأنة شركائنا بخصوص منظوراتنا الاقتصادية بعد الاستقلال، عن طريق البرهنة لهم على انه سيكون في وسعهم الاستفادة من استثمار موارد الأرض الجزائرية، إذا التزموا معنا بمزيد من الحزم..."[2]، وقد نجحت هذه السياسة في تجنيد القوى الشعبية والجماهيرية لمؤازرة الثورة الجزائرية والضغط على القادة

---

[1] انظر شهادة عبد الحميد مهري .مقابلة مع الباحث

[2] انظر محمد حربي: المرجع السابق، ص 208، وتقرير برنامج السياسة الدولية وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1959 ـ 1960) microfiche : A.N.A. : CNRA C008

السياسيين لإظهار التضامن الفعال معها، حتى أن هذه القوى الجماهيرية في المغرب لوحت بربط مصير نضالها بنضال الشعب الجزائري خدمة للتضامن المغاربي مع الثورة الجزائرية[1]، وأبدى الشعب الليبي ولجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر ضروبا مختلفة من التضامن ونجحت في بلورة خطوة مقاطعة فرنسا اقتصاديا[2]، كما أن المعارضة التونسية دعت بورقيبة بعد أن تم التنديد بسياسته لإبداء ليونة في مواقفه، ووعد قادة الثورة الجزائرية بالتجاوب مع مطالبهم التضامنية [3]، وإن كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة استطاعت تجاوز مشكلاتها العالقة مع تونس والمغرب بعقد اتفاقيات تعاون مشتركة، والدعوة إلى وحدة مغربية متضامنة ضد الاستعمار والامبريالية فان سياسة التهدئة التي سلكتها سمحت باستمرار مظاهر التضامن الشعبية مع الجزائر، وضمنت عدم تدخل الساسة للحد من هذا التضامن أو عرقلته، وقد أحست الأنظمة السياسية بضغوط هذا التضامن

---

[1] المهدي ابن بركة : الاختيار الثوري في المغرب ، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1966، ص77.

[2] انظر، محمد الصالح الصديق :دورا لشعب الليبي الشقيق في ثورة الجزائر، مرجع سابق، ص - ص96ـ97

[3] انظر، عبد الجليل التميمي وآخرون : شهادة احمد بن صالح السياسية، مرجع سابق ، ص - ص، 105ـ106

لكنها لم تكن تتصور أن الجزائر الثورية تلقى على مشارف استقلالها مثل هذه الحماسة الشعبية.

لقد اتخذت الحكومة الجزائرية المؤقتة عدة خطوات سياسية مهمة لإعادة طرح مشروع الوحدة المغاربية وإرساء علاقات التضامن الفعالة، وارتكزت هذه الخطوات في النقاط الآتية :

- الدعوة إلى جلاء القوات الفرنسية عن تونس والمغرب باعتبارها تساهم في فرض الامبريالية الغربية على المنطقة، وتشارك في الحرب المسلطة على الشعب الجزائري، وقد كان الجلاء مطلبا جماهيريا يثير الحماس الثوري ويحرج الأنظمة السياسية .

- المطالبة بالمقاطعة الاقتصادية لفرنسا وهذه الخطوة تعبر عن التضامن الفعال مع الثورة الجزائرية، وتشكل ضغطا حقيقيا على الحكومة الفرنسية، وإن كانت حققت نجاحا في ليبيا فان التلويح بها شكل تهديدا للعلاقات الرسمية التي تربط تونس والمغرب بفرنسا .

- طرح مشروع المتطوعين لدعم الكفاح الجزائري، وهو مشروع يسهم في تفعيل التضامن الشعبي، ويدفع تجاوب

السلطات الرسمية معه إلى تضامن اكبر مع الثورة الجزائرية، وهكذا جند أبناء المغرب العربي للمساهمة المباشرة في معركة الجزائر تأكيدا على التضامن المشترك، وقد سمحت السلطات الرسمية بمبدأ السماح لدخول المتطوعين الأجانب إلى الحدود التونسية والمغربية، وكل هذا اظهر اصطفاف المغرب العربي الشعبي والرسمي وراء القضية الجزائرية .

إن هذه الإجراءات المدروسة أكدت تحمس الجماهير المغاربية لقضية استقلال الجزائر، ودعمت مطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة في الاستفادة من الدعم الرسمي الضروري لاستمرار نشاطها في بلدان المغرب العربي، وقد أوضحت اللقاءات الحكومية والاتفاقيات المشتركة استعداد المغرب العربي للوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية في هذه المرحلة، وبذلك استطاعت هذه الإستراتجية أن تكسب تضامن المغرب العربي، وان تفشل المخطط الديغولي الرامي لتسخير تونس والمغرب والمجموعة الإفريقية ضد الجزائر، وفرض الحل السياسي الذي تراه مناسبا([1])

---

[1] انظر ،محمد الميلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق ، ص ـ ص 167-168 .وتقرير السياسة العامة للمجلس الوطني للثورة (1959-1960) CNRA; A.N.A.، : microfiche C0017

لقد صمدت دبلوماسية الحكومة الجزائرية المؤقتة أمام المناورات الفرنسية التي استغلت الطموحات العريضة لساسة المغرب العربي والاختلافات التي تفصلهم عن قادة جبهة التحرير الوطني، وقد لوحت فرنسا مثلا بمشروع التقسيم وحثت بورقيبة ومحمد الخامس على دفع الجزائريين لوقف القتال قبل الدخول في المفاوضات، وجندت المجموعة الإفريقية لتأييد الطرح الفرنسي في منح الجزائر استقلالا مجزئا أو شكليا، وأهم وتر حساس ناورت حوله الدبلوماسية الفرنسية لإرباك العلاقات المغاربية هو ملف الصحراء، فأمام المطامح التي كانت ترافع عنها تونس والمغرب وتفاقم مشكلة الحدود طرح مشروع أفرقة الصحراء، الذي يقوم على فكرة أن الصحراء ليست أرضا جزائرية بل هي اكتشاف فرنسي، وأن ثرواتها ملك مشاع ستستغلها فرنسا بالتعاون مع البلدان المجاورة لها، واستمال المشروع المحبوك بدقة تونس والمغرب وقوى الحجة الفرنسية في معترك المفاوضات، الأمر الذي جعل الرئيس فرحات عباس يستفيض في شرح مخاطر هذا المشروع بالقول: "إن الغاية من وراء ذلك هي محاصرتنا والدفع بنا للدخول في نزاعات ليس فقط مع الفرنسيين لانتزاع الاعتراف بوحدتنا الترابية، ولكن أيضا مع الجيران،

في حين أن التضامن معهم يجعل من الحرج جدا الدخول معهم في نزاعات أو أزمات" ([1]) .

ولم تكتف الحكومة الجزائرية المؤقتة بالتنبيه على خطورة المناورة الفرنسية، ورأت من الأفيد تحديها بمشروع معاكس يدعو المغرب العربي إلى استغلال مشترك لثروات الصحراء الجزائرية، واستطاعت بواسطته أن تربك المخطط الفرنسي- الإفريقي الرامي الى محاصرة الثورة الجزائرية، وإثارة جيران الجزائر ضد أهدافها ([2])، وهكذا كفل عرض الاستغلال المشترك لثروات الصحراء المتزامن مع الدعوة لوحدة المغرب العربي كسب عدة أطراف مناصرة لأطروحة الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأجل مشكلة الحدود مع الجيران إلى ما بعد استقلال الجزائر، الأمر الذي ساعد على دخول المفاوضات من منطلق قوة، ومن اجل إرغام العدو للتراجع عن مخطط فصل الصحراء اتخذت عدة إجراءات دبلوماسية وعسكرية، منها الضغط على الدول الإفريقية المساندة للأطروحة

---

[1] انظر تقرير فرحات عباس حول زيارة وفد الحكومة إلى المغرب مؤرخ في 11 جويلية 1961، **A.N.A.** :GPRA ; B3: DOS 3-3

[2] انظر مذكرة جبهة التحرير الوطني حول الصحراء، مؤرخة في جوان 1961، **A.N.A.**، GPRA، B 182 ، DOS

الفرنسية ومنها تونس بورقيبة، وشرح وجهة النظر الجزائرية أمام الدول الإفريقية والقيام بمبادرات في الداخل لتعزيز حضور الثورة مغاربيا وإفريقيا، وقد جاء مشروع الجبهة الجنوبية ليخدم هذه الإستراتجية، فهو يؤكد على البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ويثبت حضور جبهة التحرير الوطني في أقاصي الصحراء ويدعم السيادة الجزائرية على الصحراء.([1])

لقد تطلبت معركة الصحراء إضافة إلى إنشاء الجبهة الجنوبية إثراء للبعد الإفريقي والمغاربي، أفضى بمنظري الثورة إلى ربط المغرب العربي الموحد بإفريقيا كما هو واضح في مقررات الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة، وبدرجة لا تقل عن ارتباطه بالوطن العربي والإسلامي([2])، وأكدت الدورة الثالثة للمجلس على ضرورة إشادة وحدة مغاربية متينة خالية من جميع أشكال الهيمنة الأجنبية وعلى إرساء علاقات وطيدة مع القوى الثورية لبناء وحدة حقيقية وتجاوز العراقيل التي واجهت مشاريع الوحدة المغاربية ([3])، وسوف

---

[1] انظر تقرير اللجنة العسكرية لإعداد استراتيجية جيش التحرير الوطني **A.N.A.**، CPRA ; microfiche 23

[2] انظر محمد العربي الزبيري :<u>المرجع السابق</u> ، ص 190

[3] <u>المرجع نفسه</u>

يدعو برنامج طرابلس إلى العمل الوحدوي باعتباره اختيارا ايدولوجيا وسياسيا واقتصاديا ينبثق عن القوى الطلائعية والمنظمات الجماهيرية، ويهدف إلى الضغط على الطبقات الحاكمة والامبريالية الأجنبية ([1])، وهذا التوجه الإيديولوجي سيرفعه عسكريو هيئة الأركان العامة بهدف نشر أفكارهم الثورية في المغرب العربي، وإيجاد تحالفات تضايق السلط الحاكمة التي لم تكن في خدمة شعوبها بقدر ما هي في خدمة الامبريالية الأجنبية، وهكذا فان وحدة المغرب العربي أعطي لها مفهوم جديد يقوم على طموح الجماهير للتغيير الاجتماعي والاقتصادي، وبمواجهة الأنظمة الحاكمة، وعندما ستصبح الجزائر المستقلة ملجأ للمعارضتين التونسية والمغربية ستأخذ العلاقات المغاربية مظهر التدهور والمصادمة مثلما حدث في حرب الرمال، وقد فجرت الاختلافات الإيديولوجية للأنظمة الحاكمة من جديد خلافات العسكريين مع سلطات البلدين المجاورين زمن الكفاح المسلح، إذ لا يمكن تناسي تلك المضايقات والمعاملات المجحفة في حق ثوريين يواجهون أشرس القوى الأجنبية الامبريالية

---

[1] انظر تقرير السياسة العامة للثورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت 1962 A.N.A. CNRA microfiche C038 .

إن قيادة الثورة الجزائرية ومثلما تطلعت إلى الوحدة المغاربية أعطت العلاقات الثنائية أهمية اكبر، ذلك أن الخصوصيات القطرية المفروضة تطلبت سياسة متميزة تجاه كل قطر، ففي المغرب وازنت في بناء نسق علاقاتها بين سلطة العرش ونفوذ التوجه التقدمي الناشئ، وكان لا بد من الحفاظ على العلاقات الرسمية مع ليبيا وتونس وتأكيد كسب التضامن الشعبي، ولم تكن التزامات العلاقة مع المغرب لتفرض قيودا على إرساء العلاقة مع النظام الموريطاني المحاصر مغربيا

ونظرا لأهمية نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في قاعدتي تونس والمغرب ارتبطت الحكومة الجزائرية المؤقتة بعلاقات وثيقة مع سلطات البلدين في المجالين السياسي والعسكري، فتم توقيع اتفاقية تعاون مع المغرب في افريل 1960 واتفاقية أخرى مع تونس في ديسمبر 1960 وحافظت على أهمية ليبيا البالغة في مجال التسليح والإمداد، أما موريتانيا فان استقلالها المتأخر وبعدها عن ساحة المعركة لم ينتج علاقات متشابكة، فظلت على حيادها إلى أن حركتها قضية الصحراء.

وعموما فقد نجحت إستراتجية الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال هذه المرحلة في تحقيق جملة أهداف سياسية وعسكرية، يمكننا رصدها في النقاط الآتية:

- إرساء علاقات وطيدة مع الأنظمة السياسية أفضت إلى كسب موقفها وتأكيد دعمها لسياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة وتجنيد تضامن شعبي ملتحم ومؤازر للثورة الجزائرية .

- إظهار المغرب العربي واجهة متضامنة مع كفاح الجزائر ومناوئة للسياسة الفرنسية، وذلك برغم الاختلافات الإيديولوجية والأزمات المؤثرة على علاقات أقطاره بالثورة الجزائرية، وقد فرض التضامن المغاربي تجاوز التناقضات المصلحية من أجل مواجهة العدو المشترك وإظهار المغرب العربي أمام الرأي العام كتلة موحدة لا خروق فيها

- تعبئة التضامن الشعبي وراء الأهداف الثورية والتقدمية خاصة وأن إيديولوجية جبهة التحرير الوطني الثورية والشعبوية ساهمت في بعث تيار مناصر لقضايا التحرر ومناهض للامبريالية ومدافع عن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وقد وقفت بعض الأحزاب والمنظمات العمالية وراء هذه الإيديولوجية وربطت مصيرها بنجاح الثورة الجزائرية، وهكذا شهدنا مظاهر تضامن واسعة وقرارات

ثورية مؤازرة ومدعمة لمطالبها ومطامحها وخاصة مسالة تحقيق الاستقلال التام ووحدة المغرب العربي

- العمل على تفعيل قدرات جيش التحرير الوطني، وذلك من خلال تسهيل مرور الأسلحة والتجهيزات والمتطوعين الأجانب ووضع حد للمضايقات التي يتعرض لها جيش الحدود وقواعده الخلفية، وقد اهتمت الحكومة الجزائرية المؤقتة بدعم القدرات العسكرية بقدر اهتمامها بالبحث عن الحلول السلمية للمشكلة الجزائرية، وتلقت من تونس والمغرب وليبيا تجاوبا مشجعا ولكنه لم يكن في مستوى طموحاتها الثورية.

وعليه نؤكد أن اهتمامات وأهداف الثورة الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات وجهت بشكل واضح علاقاتها المغاربية، فقد رغبت بطموح مشروع في دعم إستراتجيتها السياسية والعسكرية مغاربيا، غير أن علاقاتها المتشابكة تأثرت بحدود الدعم المقدمة لها وبظهور المطامح والمصالح القطرية، وبالضغوط الفرنسية والغربية المسلطة على المنطقة، وأخذت خطوة المفاوضات ومسالة تدويل المشكلة الجزائرية أبعادا محلية ودولية انعكست على حجم التضامن الشعبي المؤازر للقضية الجزائرية وعلى الموقف السياسي المتأرجح

بين حتمية التضامن المغاربي والحصول على مكاسب قبل أن تجسد الجزائر استقلالها، ونظرا لخصوصية العلاقات القطرية فان المباحث الموالية تتعرض لتطور هذه العلاقات على ضوء أطر التضامن والمطامح القطرية التي تكرست في المرحلة الأخيرة.

تونس، المطامح القطرية توجه العلاقات مع الثورة الجزائرية

لقد دخلت العلاقات الجزائرية التونسية منذ عام 1960 مرحلة جديدة، تميزت عموما بتحسن العلاقات وتشابك ارتباطات الجزائريين بتونس ,وقد تقوى الحضور الجزائري في تونس اثر نقل مقر الحكومة اليها، وأدى توسع نشاط الجزائريين والخلاف السياسي والايديولوجي الى بروز المطامح التونسية وتدخل البورقيبية في المسالة الجزائرية ,فهل ستضمن السياسة المنتهجة مع تونس الحفاظ على نسق العلاقات ومكاسب الثورة الجزائرية في تونس؟.

أولا ـ تحسن العلاقات في اطار التضامن السياسي

في بداية عام 1960 استقرت الحكومة المؤقتة في تونس، و لم يصحب ذلك اعلان رسمي خشية على العلاقات التونسية– الفرنسية وحفاظا على مصلحة الثورة, واعادت تونس النظر في سياستها واعربت عن تقديم دعمها، وبشكل غير متوقع حققت سياسة المهادنة واللين مع بورقيبة كثيرا من المكاسب، وهكذا تغير منحى العلاقات الذي كان يسير باتجاه

التدهور والغيت التعليمات التي اعطيت بمضايقة الجزائريين وتعطيل نشاطهم ([1]).

وبدا الموقف الجزائري موحدا ازاء السياسة الواقعية مع تونس بمجرد تسوية ازمة صائفة عام 1959 غير أن العسكريين الذين تقوى نفوذهم ستكون لهم كلمتهم كذلك خاصة في ظرف الازمات التي تطالهم وتدفعهم للضغط باتجاه سياسة متجذرة مع تونس، ورغم وضوح أنانية وانتهازية السياسة التونسية ازاء الثورة الجزائرية الى ان السياسة المنتهجة ظلت تؤكد على المهادنة وعدم المغامرة بمصادمة النظام التونسي، وذلك حفاظا على مصالح الثورة ومكتسباتها في تونس ،وهذا ما اوصى به تقرير بعثة الحكومة الجزائرية في تونس موضحا ان الحفاظ على الوضع احسن بكثير من المواجهة، وان تونس هي بورقيبة وليس بالامكان تقويم السياسة البورقيبية التي هي شأن تونسي, وإنما يمكن الإستفادة "بقناعة أو بديماغوجية" بعامل الضغط الشعبي لمناورة النظام التونسي([2])، وحرص التقرير على ضرورة توفر عوامل مساعدة لنجاح هذه السياسة منها :

---

[1] S.H.A.T 1H 1760 DOS 4, "Relations entre le GPRA et la tunisie"

[2] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول تطور العلاقات الجزائرية التونسية ، أفريل 1960، HARBI Mohammed : op cit, p 457

1- طمانة النظام على تواجد قوات جزائرية فوق اراضيهم، خاصة وان النخبة السياسية البورجوازية التونسية تخشى توسع الحرب وضياع مصالحها.

2- عدم احاطة النظام التونسي بتطلعات الثورة الجزائرية .

3- الحرص على احترام السيادة التونسية بشكل دقيق .

4- تخفيف الحضور الجزائري في تونس والعاصمة خصوصا, وطبعه بالسرية حتى لا يشعر النظام بوجود دولة داخل دولة .

5- اتباع سياسة متجانسة مع التونسيين بتعزيز نشاط بعثة الحكومة المؤقتة في كامل التراب التونسي.

6- ربط العلاقات الجزائرية- التونسية في اطارالمشروع المغاربي كونه الاضمن فائدة وفاعلية ([1])

وقد استطاع مسؤولو الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال مباحثاتهم مع المسؤولين التونسيين في نهاية عام 1959 تجاوز الخلافات القائمة, وتهوين مخاوف بورقيبة، خاصة باظهار وحدة القيادة التي كرستها دورة المجلس الوطني للثورة,

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس Mohammed HARBI op cit , p_p, 457 _458

ووضوح اهداف واستراتجية الثورة في مرحلة المفاوضات، وعبرواعن رغبتهم في نقل مقر الحكومة المؤقتة وهيئة الاركان الى تونس، وامام ظرف تدهور العلاقات التونسية – الفرنسية واهمية اللحظة السياسية قبل بورقيبة بارساء سياسة تعاونية وتضامنية جديدة في هذه المرحلة الحاسمة، وعول على وفاء الجزائريين لالتزاماتهم حتى يحقق طموحات تونس الوطنية([1])

ورغم سلسلة خلافات عامي 1958-1959 لم تتراجع الاهمية الحيوية تونس, سواء في ميدان استمرارية الحرب بما تقدمه من دعم عسكري, اوفي مجال المفاوضات بما تبديه من دعم سياسي وديبلوماسي، والى جانب مكانة تونس السياسية والاعلامية باعتبارها قطبا افريقيا وحليفا مناصرا للعالم الغربي فان المكانة العسكرية للشريط الحدودي التونسي توضحت اهميتها, وقد تاكد في عام 1960 انه لا بد من ان تكون قيادة الثورة بالقرب من ميدان المعركة ان لم تكن في الداخل , وذلك لتشرف على شؤون الثورة المختلفة وتتمكن من معالجة مشاكلها في الوقت المناسب, وان كانت بعض الاطراف حاولت ربط مسالة نقل المقر بالخلاف الناشئ بين قيادة الثورة والسلطات المصرية، وبمساعي بورقيبة لاحتواء

---

[1] شهادة مهري عبد الحميد ,مقابلة مع الباحث

جبهة التحرير الوطني وابعادها عن القاهرة الا ان الشهادات تؤكد على استقلالية القرار الجزائري في هذه المسالة, وانه ارتبط اساسا بمسالة قرب تونس واهميتها المتزايدة للثورة الجزائرية ([1])

وبين الشد و الجذب ادار بورقيبة علاقته بالثورة الجزائرية، من خلافات عميقة في صيف 1959 سببها ثقل الحضور الجزائري الى الترحيب بالقيادة السياسية والعسكرية للثورة ،فما الذي كان يحرك سياسته هذه ؟.

لقد حاول مسؤولو الثورة تفهم هذه السياسة ،فخلصوا الى انها موجهة بحسابات دقيقة وبراغماتية صرفة, وهذا ما اثبتته بعثة الحكومة الجزائرية في تونس بالقول: "الملاحظون لا حظوا ان الازمة الجزائرية - التونسية الاخيرة اندلعت في نفس الوقت الذي افتتحت فيه المفاوضات الفرنسية التونسية، هل هذا مصادفة، لقدحاولنا ان نستنتج (والسوابق تساعد) بان القادة التونسيين يفتعلون ازمة جزائرية تونسية في كل مرة

---

[1] تضيف شهادة مهري اسبابا اخرى ثانوية , مثل المشاكل التي طرات بالحدود وقرب الاتصال وسهولةالتحكم في قرارات الثورة ، اما شهادة اوعمران فتاكد ان الحكومة المؤقتة تم نقل مقرها من القاهرة الى تونس نظرا لبعد المسافة وقرب تونس من الجزائر . انظر, شهادة مهري, مقابلة مع الباحث, وشهادة اوعمران , مجلة الباحث , عدد خاص (جويلية 1987) , مرجع سابق, ص 14.

طمعا في الحصول على بعض التنازلات الفرنسية، وبالمقابل يأملون في تقارب جزائري تونسي كلما كانت العلاقات الفرنسية -التونسية متازمة "(1)، ويمكننا التاكيد ان هذه القاعدة وجهت السياسة التونسية في علاقاتها مع الثورة الجزائرية , وكذلك سنشهد في هذا المبحث ان العلاقات التونسية الجزائرية تسوء كلما حصل التقارب بين تونس وفرنسا والعكس صحيح، وعندما نمحص جيدا دوافع تحسن العلاقات في بداية عام 1960 نجدها ترتكز اساسا في النقاط الاتية:

- تيقن بورقيبة من ان مسالة استقلال الجزائر اصبحت مسالة وقت فقط وانه بامكانه لعب الدور الرئيسي في تسويتها بما يخدم المصالح التونسية .

- تحسين صورة تونس باظهار تضامنها مع الثورة الجزائرية والطعن في النظام الناصري واتهامه بالمتاجرة في القضايا العربية بدل دعمها .

[1] انظر ،تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس Mohammed HARBI : op cit , p 449

ـ تحضير الاجواء لمطلب تعديل الحدود والمشاركة في استثمار الصحراء، والضغط على فرنسا من اجل الجلاء عن بنزرت([1])

ـ الاستفادة الاقتصادية من نشاط الثورة الجزائرية خاصة مدخول الضرائب على السلع و التجهيزات بما في ذلك المساعدات المقدمة للاجئين .

وهكذا اجتمعت مصلحة الطرفين على بناء علاقات قويمة، كانت مفيدة في خدمة استراتجية الثورة الجزائرية، وعول عليها بورقيبة كثيرا، وقد فهم من سياسة التقارب هذه ان المسؤولين الجزائريين اصبحوا تحت رحمته وبامكانه احتوائهم، فخطط مليا في دفعهم لتبني المذهب البورقيبي في حل المشكلة الجزائرية، وفي كسبهم لمطالبه الصحراوية, وسوف نجد الحكومة المؤقتة نفسها في مواجهة النظام التونسي وفق معطيات جديدة اهمها انها في ضيافته، وفي اشد الحاجة الى ضمان مساندة موقفه.([2])

وعلى الرغم من كل هذا كانت سياسة الحكومة الجزائرية دقيقة، وعلاقاتها حذرة مع النظام التونسي، فهي تعرف جيدا

---

[1] CF Redha MALEK :.op cit , .p 148

[2] انظرعبد القادر لعربي : المرجع السابق , ص213 وما بعدها

مبادئ البورقيبية وطموحاتها في استغلال القضية الجزائرية، لقد ارادت ان ترمي بكل ثقلها للعب اوراق السياسة التونسية، وبواسطة سياسة المهادنة استطاعت ان تكسب الموقف التونسي لرفع الحواجز والضغوط التي تواجه نشاط الثورة في تونس خاصة تمرير الاسلحة، وتموين جيش الحدود واستقبال المساعدات الدولية وفرق المتطوعين الاجانب, وكذا توفير الدعم السياسي والديبلوماسي للقضية الجزائرية، ورعاية التضامن الشعبي التونسي المؤازر للثورة الجزائرية، وفي 19 ديسمبر 1960 وبعد مساع حثيثة وقعت تونس مع الحكومة الجزائرية اتفاقية تعاون، تقضي باعفاء سلع وتجهيز الحكومة الجزائرية المؤقتة وجيش التحرير والهلال الاحمر الجزائري من الرسوم الجمركية .([1])

وهكذا اتيحت الفرصة لتموين جيش الحدود وتحديثه وتنظيمه في قيادة موحدة استقرت في غار الدماو وكانت تراقب خط الحدود التونسية من اقصى الشمال الى غدامس, وقبلت الحكومة التونسية في هذه المرحلة بدخول مختلف الاسلحة بما في ذلك الثقيلة منها, وقد اشتملت الشحنات

[1] Farouk BEN ATIA : les actions humanitaire …: op cit , p :96

المقتناة على كميات ضخمة خلال الفترة ما بين فيفيري 1960 وماي 1961 ([1])

ونسقت الحكومة الجزائرية المؤقتة نشاطها السياسي والديبلوماسي مع الحكومة التونسية، خاصة في المجال الافريقي المعول عليه كثيرا , وقد احتضنت تونس منذ عام 1960 عدة مؤتمرات افريقية , وحققت الثورة الجزائرية مكاسب ثمينة على ضوء دور تونس المتنامي في افريقيا ([2]), وفي الامم المتحدة قدم المنجي سليم مساعدات مهمة لصالح القضية الجزائرية , و اما التضامن الشعبي فمثل دعامة قوية للثورة الجزائرية اعتمدته خلال المناسبات والاحتفالات لتاييد القضية الجزائرية، اذ كان تجند الحزب الدستوري الحر ومنظماته يساعد على اظهار تضامن تونس الرسمي والشعبي([3]).

لقد بذل بورقيبة مساعي كبرى لحث طرفي النزاع على الدخول في المفاوضات، وفي ظل تازم العلاقات مع فرنسا وعدم اجابتها عن المطالب التونسية انتقد بورقيبة سياسة ديغول الجزائرية، وطالب بتنفيذ تصريح 16 سبتمبر 1959

---

[1] انظر محمد حربي : المرجع السابق , ص221

[2] **ELMOUDJAHID** , n°63 (25 Avril 1960) ,T3 ,P- P ,70 -71

[3] انظر عن التضامن الشعبي التونسي مع ثورة الجزائر،الجنيدي خليفة واخرون :المرجع السابق ,ج2, ص514 .

ميدانيا بدل المماطلة و المناورة ([1]), وقد رحب بالعروض التي تضمنها خطاب ديغول يوم 14 جوان 1960 مؤكدا انها خلت من الشروط التي تمس بالكرامة كمثل التي من اجلها وقع رفض عروض 16 سبتمبر 1959 ([2]), وعندما تجاوبت الحكومة الجزائرية المؤقتة مع دعوة فرنسا لاجراء مفاوضات مباشرة استشارت تونس في المبادرة فاعتبرها الرئيس بورقيبة " من الاحداث الهامة في سبيل تحرير الشعب الجزائري وانهاء الحرب الضروس " واعلن الحزب الدستوري الحر في بيان له ان جواب الحكومة الجزائرية بالشروع في المفاوضات يعد خطوة جريئة نحو تحقيق السلم وتمكين الشعب الجزائري من ممارسة سيادته،([3]) وبلغ الاهتمام التونسي بالمبادرة ان صدرت دعوة مجلس الامة للاجتماع ومباركة المبادرة، فقد ناقش اعضاؤه تطورات القضية واصدروا لائحة جاء فيها " ان مجلس الامة في هذا الطور الدقيق من الكفاح التحرري ليؤكد للشعب الجزائري الشقيق مساندته المعهودة حتى تتحقق الغاية المنشودة في وحدة المغرب العربي الكبير بتجسيد

---

[1] انظر خطاب بورقيبة , الحبيب بورقيبة : خطب , ج 9 , مصدر سابق, ص ـ ص، 306_308.

[2] انظر خطابه في 20 جوان 1960 , الحبيب بورقيبة :خطب ,ج11, منشورات كتابة الدولة للاعلام ,تونس, 1978، ص 6.

[3] انظر المجاهد ,ع 71'(27 جوان 1960) ص9

كرامة الشعوب في الحرية والازدهار([1]), واثار فشل اولى المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع في مولان حفيظة الموقف التونسي، واظهر بورقيبة مساندته لوجهة نظر الطرف الجزائري في اجراء مفاوضات عادلة ودون شروط، معتبرا ان الحل العادل يجب ان يخدم مصلحة الطرفين وان المشكل الذي وجده المفاوض الجزائري في مولان كونه يرمي الى استسلام القيادة الجزائرية لا تحقيق السلم العادل, وندد بالمناورات الفرنسية الرامية الى خلق صنائع جزائرية، مؤكدا فشل هذا المخطط في الهند الصينية وفي تونس والمغرب, وانه" لا حل الا بالخروج من العهد الاستعماري وتمكين الشعوب المغلوبة على امرها من سيادتها([2])

واكد بورقيبة ان التونسيين "لا يقبلون بان يقع ايقاف القتال بلا ضمانات " واشاد بابقاء الحكومة الجزائرية المؤقتة باب المفاوضات مفتوحا ([3]), وهكذا حصل التوافق التونسي – الجزائري على التنديد بصيغة مفاوضات مولان, واعتبار

---

[1] انظر خطابه ، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ,السنة 1 ,عدد 10 , (7جويلية 1960)

[2] انظر, المجاهد ,ع 72 (11جويلية 1960), ص ـ ص، 2 ـ 6.

[3] انظر , خطاب بورقيبة يوم 28 جويلية 1960 , الحبيب بورقيبة :خطب ,ج11, مصدر سابق, ص ـ ص19-31

قضية الجزائر قضية تصفية الاستعمار تحل في اطار المفاوضات المباشرة او في اطار الامم المتحدة بما يكفل حق الشعب الجزائري في الاستقلال, وهذا الذي اكدت عليه المباحثات التي جرت بين بورقيبة وفرحات عباس وبن طوبال في اوت 1960 ودلت على تجاوب بورقيبة مع وجهات نظر الحكومة الجزائرية المؤقتة, خاصة ما تعلق منها برفع القضية الى الامم المتحدة، وتنسيق العمل المشترك لحشد الدعم للقضية الجزائرية, وبلغ تعاون بورقيبة الى اظهار تقبله لدعوة المتطوعين الاجانب للمشاركة في الثورة الجزائرية([1])

وقد دفعت طموحات بورقيبة وتخوفاته من انعكاسات الحرب الجزائرية الى امتداح ديغول في سبتمبر 1960 مبررا حقيقة انه لم يكن بمقدوره فعلا المضي في مفاوضات([2]) وكذلك الى مخاطبة ود الجزائريين باظهار التضامن والتعاون التونسي, وقد إندفع فجاة الى طرح مشروع غريب لاشادة وحدة تونسية – جزائرية والى انتقاد السياسة الفرنسية

---

[1] انظر , تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول الاتصالات مع الحكومة التونسية A.N.A. GPRA B 302 DOS 7_5

[2] انظر , خطاب بورقية في 30 سبتمبر1960،الحبيب بورقيبة :خطب ,ج 11 . مصدر سابق ,ص ـ ص 227-236

وموقف الغرب من القضية الجزائرية، فما هي ملابسات المشروع ؟ وما هي أهداف بورقيبة من ورائه ؟

ثانيا: مشروع وحدة تونسية جزائرية ،مخرج للأزمة أم مبادرة للاحتواء؟

أدى فشل مباحثات "مولان" والتخوف من مغربة الحرب بالرئيس بورقيبة الى التفكير في حلول للقضية الجزائرية، وأمام تعنت السياسة الفرنسية وعدم تجاوبها مع المطالب التونسية،التفت بورقيبة إلى توطيد العلاقة مع المسؤولين الجزائريين، والإستجابة لمطالبهم العريضة, بما في ذلك قبول تجنيد المتطوعين الأجانب ودخول المعونة الفنية الصينية إلى تونس، وقد كان يفكر في مشروع للوحدة بين تونس والجزائر، وعندما أعلن عنه في خطاب مطول في مجلس الأمة يوم أكتوبر 1960 اندهش أمامه التونسيون، ولم يلق تجاوب المسؤولين الجزائريين .([1])

لقد كانت فكرة غريبة أن تضحي دولة مستقلة لتتحالف مع حركة ثورية تكافح من أجل استقلالها، وقد تم التراجع

[1] انظر شهادة الصمودي, : نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية, مرجع سابق، ص 479.

عن مشروع الوحدة المغاربية بسهولة من قبل، فهل الفكرة مبادرة ظرفية أم أنها مخطط مدروس؟

في سبتمبر 1960 اعلن بورقيبة بالمهدية عن مشروع ربط مصير تونس بمصير الجزائر لتقريب نهاية الحرب، وعقد اجتماعا مع مسؤولي الحكومة الجزائرية المؤقتة ليبلغهم بفكرته , وبعدها بدأت الصحف الفرنسية تتداول المشروع وتقرأ أبعاده ، فعرض جان دانيال ملامحه في ليكسبراس" قائلا : ان تونس والجزائر تستعد ان لاعلان وحدتهما، وأن الطرفين يأملان إما في تعميم الحرب وتدويل القضية أو تعميم السلام بفرض استقلال الجزائر، مؤكدا أن الولايات المتحدة الامريكية مطلعة على المشروع وان بورقيبة يحمل تطمينات لفرنسا بالحفاظ على بعض امتيازاتها ضمن مجموعة المغرب العربي ([1]) , وأعطت جريدة "لوموند" تأويلات مختلفة للمشروع ([2])، وقد جاء الإعلان الرسمي عن المشروع من قبل بورقيبة في السابع اكتوبر 1960، مخاطبا المسؤولين التونسيين و أعضاء مجلس الأمة في أمر إنشاء هذه الوحدة موضحا أن قضية الجزائر دخلت منعرجا خطيرا بخيبة أمل في قيام ديغول مفاوضات جدية مع القادة الجزائريين والتهديد

---

[1] **L' EXPRESSE,** : du 9 sebtember 1960
[2] **LE MONDE,** :du 10 sebtember 1960

الذي يلوح به العسكريون والمعمرون في الجزائر، والتخوف من الاحتضان السوفياتي والصيني للقضية الجزائرية وكنغلة الجزائر في إطار الحرب الباردة وأعلن بورقيبة عن خيبة أمله في الغرب وترحيبه بالتدخل الروسي والصيني في الجزائر لإنهاء الاستعمار ولو أدى إلى أخطاء وانقلابات في كامل الشمال الإفريقي " ذلك أن حرب الجزائر يجب أن تنتهي مهما كانت التكاليف وأن الشعب الجزائري يجب أن يتحرر مهما كانت الوسائل ومهما كان الثمن"([1])، وقد نوه بورقيبة أن دورة الأمم المتحدة ستحسم المشكلة الجزائرية إن باتجاه تعميم الحرب أو اشاعة السلام وأن الدعم الإفريقي الذي ستلقاه القضية الجزائرية سيكون كبيرا، وبعد هذا التمهيد عرض بورقيبة فكرته بإقامة وحدة جزائرية - تونسية قائلا بأنها مشروع قديم يندرج في إطار وحدة المغرب العربي الكبير وأنه عرض فكرته على رئيس الحكومة المغربية في20 اوت 1960 فاقره عليها، على أن ينظم المغرب بعد أن تستقر أحواله إلى هذه الوحدة، ولم يشر إلى تداول الفكرة مع المسؤولين الجزائريين, وقد تناول بورقيبة في خطابه بالمهدية الموضوع مشيرا إلى أنه محل بحث و تفكير ولخص بورقيبة

[1] انظر خطاب بورقيبة يوم7 اكتوبر 1960 .الرائد الرسمي للجمهورية التونسية،السنة2 ، ع 1(20 اكتوبر1960)، ص12

الدوافع وراء طرح المشروع مشجعا على أهمية الشروع في تجسيد الوحدة المغاربية في هذا الوقت بالذات وخاصة "بعد تواصل الحرب طوال هذه السنوات و بعد اليأس من تعقل فرنسا وانسداد الافق والابواب" مؤكدا ان هدف إنشاء هذه الوحدة قبل انتهاء الحرب هو " لإنهاء الحرب ذاتها ولتقريب ساعة الخلاص وتسهيل الإستقلال الجزائري"

وأكد بورقيبة أن الفكرة هي مجرد مشروع في طور البحث، وأنه شخصيا لا يستعجل الأمر ولا يقدم إلا بعد موازنة دقيقة للمغانم والأخطار، وبعد توفير كامل الشروط الضامنة لنجاح الفكرة التي سيبدأ. فيها بلدان ثم تلتحق بها البدان الأخرى.([1])

وفي مسعى منه لتشجيع على قبول الفكرة أوضح أنها ستصير ضرورية إذا ما تدخل المعسكران الشرقي والغربي في القضية, وأنها توفر مخرجا سليما من هيمنة أحد المعسكرين على المنطقة المغاربية "إن هذه الفكرة قد تفرض نفسها علينا إذا تعقدت، القضية بتدخل روسيا والصين ووقوف أمريكا في وجههما فتصبح هذه الفكرة بالنسبة لنا الأمل الوحيد لانقاذ الموقف حتى لا تكون إفريقيا الشمالية

[1] انظرخطاب بورقيبة يوم 7 اكتوبر 1960، المصدر نفسه ، ص13.

ألعوبة بيد الغرب أو الشرق حتى لا تصبح كوكبا يدور في فلك هذا أو ذاك ،إن اتحادنا أو وحدتنا في ظرف هكذا أمر لا منا ص منه للخروج من المأزق والتخلص من الإستعمار الفرنسي بدون أن تقع تحت هيمنة أحد المعسكرين"([1])

ويبدو أن بورقيبة أراد أن يركز على البعد الإعلامي للمشروع لترهيب المعسكر الغربي وفرنسا من خطورة الوضع , وتبليغ الحكومة الفرنسية انشغاله بقضية الجزائر, وأن بورقيبة قد أعلن جهارا بأن الأسلحة ترد على الجزائريين من روسيا ومن الصين, وأن بلاده لا يمكنها أن تمنع مرورها خشية على أن تتهم بالانحياز إلى الاستعمار، وإن تمادي فرنسا في انهاء المشكلة معناه خلق بؤرة صراع بين المعسكرين في شمال إفريقيا شبيهة بتلك القائمة في الكونغو.([2])

وأن هذا التخوف المفرط لبورقيبة من امتداد حرب الجزائر إلى تونس ومن المساعدات الروسية والصينية وحملات المتطوعين الأجانب أكدت أن تدخل المعسكر الشرقي سيكون

---

[1] انظر , خطاب بورقيبة : الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، السنة 2 ،ع 1 (20 اكتوبر1960)، ص 13.

[2] المصدر نفسه, ص - ص، 13 - 14.

حاسما، وعلى حساب الغرب والمذهب البورقيبي، وقد اعتقد بورقيبة أن مجرد التخويف بمشروع وحدة مع الجزائر يضمن مكاسب مهمة لتونس منها : تأكيد إظهار التضامن التونسي مع الجزائر ودفع الفرنسيين للتفكير جديا في محاورة تونس والتجاوب مع مطالبها، ولعل بورقيبة تصور أنه بالإمكان إيجاد حلول لمطالبه هذه في إطار الوحدة، إذ أن المعسكر الغربي يخطط أكثر باتجاه الانسحاب من بنزرت واستقلال الجزائر، والجزائريون سيجازون تونس بإقطاعها فضاء صحراويا اصبح حلما أساسيا لبورقيبة .

ولم تستسغ الحكومة الجزائرية المؤقتة هذا المشروع، ولم توله أهمية كبرى باعتباره يهدف إلى احتواء الثورة الجزائرية وهي في عامها السادس، ولا يمكنه أن يحقق أهداف الثورة في الإستقلال التام ،وإنما يخفي نوايا قطرية وشخصية لبورقيبة([1]) , وقد حاولت بديبلوماسية مهرة التهرب من بحث المشروع جديا خلال لقائين مع المسؤولين التونسيين، الأول في 5 نوفمبر 1960 والثاني في 12 نوفمبر 1960 , وقد بذلا

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة تونس بورقيبة في مواجهة الثورة الجزائرية A.N.A. ,GPRA , B302 , DOS 7- 4.

لدغم و لمقدم جهدا كبيرا في الاجتماع الأخير لإقناع عباس وبن طوبال بتقبل المشروع و لو ظاهريا.([1])

ويمكننا على ضوء هذه الظروف والمطامح البورقيبية أن نستنتج أن بورقيبة لم يكن جادا في التشاور حول وحدة حقيقية، وأنه رسم أهداف عدة من وراء خرجته هذه، فلقد هدف بورقيبة للضغط على فرنسا بكل السبل من أجل الاعتراف بمبدأ الجلاء عن بنزرت وتسوية قضية الحدود الصحراوية، وقد زاد عدم تجاوب فرنسا مع المطلبين في تأزم العلاقات، خاصة عندما أعلنت فرنسا في أول سبتمبر 1960 التوصل إلى اتفاق مع المغرب يقضي بانسحاب قواتها من كامل الأراضي المغربية قبل ماي 1961 , فقد اغتاض بورقيبة على منح ديغول العاهل المغربي ما رفضه له, وطلب من وزارة الخارجية توجيه برقية شديدة اللهجة تحث على الإقرار بمبدأ الجلاء والتفاوض مع تونس, ولما تبين له أن الأمل ضئيل في إقدام ديغول على التفاوض مع تونس، تبنى

---

[1] انظر تقرير حول اللقاء الذي جمع عباس وابن طوبال مع لدغم والمقدم يوم 12 نوفمبر 1960. A.N.A. GPRA, B 8, DOS 10- 1- 1

مشروع الوحدة الذي يضمن له استكمال تحرير بلاده، ولفت الأنظار إلى مشكلة بنزرت ([1])

ورمى بورقيبة من وراء مشروع الوحدة إلى تأكيد الإشتراك الجغرافي في الصحراء وقد ألح في خطابي 7 أفريل 1960 و7 أكتوبر 1960 على مطلب تونس في تعديل الحدود بما يضمن لها الانفتاح على فضاء صحراوي ([2])، وأمام تمادي فرنسا كان لا بد من كسب الحكومة الجزائرية المؤقتة والأطراف الدولية لهذا الطلب، خاصة عندما يلجأ الى محكمة العدل الدولية والأمم المتحدة، وكانت ثروة البترول تشجع بورقيبة للإشتراك في حرب الجزائر، وبحكم يأسه الشديد من مناصرة المعسكر الغربي لمطالبه بدأ بورقيبة في مغازلة المعسكر الشيوعي، واحتوائه لمواقف الدول الإفريقية، لأن ذلك يضمن له دعم المعسكرين الكفيل بنصرة مطالبه، وكذا مؤازرة دول الحياد المتعاظم شأنها .

---

[1] انظر شهادة الطاهر بلخوجة, Tahar BELKHODJA ::**les trois décennis bourguiba**, ed, arcanteres Publisud, Paris, 1998P-P 42- 45 :.

[2] انظر خطاب في 2 افريل 1960 الحبيب بورقيبة : **خطب** ,ج10, منشورات كتابة الدولة للاعلام ,تونس ,1978, ص ـ ص160ـ188 , وخطابه في 7 اكتوبر 1960 **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية** ، مصدر سابق

وكان بورقيبة يهدف كذلك إلى فرض توجهه السياسي على الثورة الجزائرية، خاصة وأن تدفق الأسلحة والمعونة الروسية والصينية والإستعانة بالمتطوعين الأجانب يزيد في تقوية الثورة الجزائرية وفرض هيمنتها على المنطقة، وأما فض المشكل على يده وبطريقته الخاصة فيساعد على تتويجه زعيما مغاربيا وعالميا.([1])

وأمام إدراكها لأهداف السياسة البورقيبية لم تتحمس قيادة الثورة الجزائرية للمشروع، خاصة وأن بورقيبة لم يلح على فرضه بل أدى الخلاف حول وسائل حل القضية الجزائرية إلى تباعد الموقفين ولم تكن ايديولوجية هذه الوحدة واضحة، وقيل أنها مبادرة أمريكية لاحتواء توجه الثورة الجزائرية , ولأن المشروع لم يكن نزيها وصادقا فقد حاولت الحكومة المؤقتة استغلاله لمزيد من التضامن المغاربي، بتاكيدها من جديد على أهمية وحدة المغرب العربي ودعوتها لتضامن أكبر مع قضيتها في مرحلة المفاوضات الحاسمة، غير أن عدم جدية الطرح التونسي وانتهازيته وانشغال المغرب بقضاياه الداخلية،

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة تونس بورقيبة في مواجهة الثورة الجزائرية A.N.A. .GPRA B 302 . DOS/ 7- 4

وبالخلاف الموريطاني مع تونس لم يساعد على بعث مشروع الوحدة المغربية([1])

وفي مرحلة تحسن العلاقات الجزائرية – التونسية كانت طلبات الثورة الجزائرية تأخذ طريقها إلى التنفيذ ،فبعد أن تردد بورقيبة أصبح يسمح بمرور الأسلحة والفنيين القادمين من الصين وبتدريب فرق المتطوعين الأجانب على الحدود التونسية – الجزائرية، لا شك أن هذا الموقف كان يهدف إلى كسب القادة الجزائريين لمقترحاته التفاوضية، كما أنه يخدم الوضعية الاقتصادية لتونس ،ويظهر هالة التضامن التونسي، وقد أعلن بورقيبة جهارا أنه أصبح يسمح بمرور الأسلحة التي ترد إلى الجزائر من الصين وروسيا معتبرا ذلك ورقة ضغط على فرنسا لتسريع فض المسالة الجزائرية "وإننا لا نستطيع أمام إخواننا الجزائريين وأمام ضمائرنا أن نمنع مرورها من ترابنا فإن منعا كهذا يجعلنا ننحاز لا قدر الله إلى الإستعمار الفرنسي خصوصا وقد أصبحنا نعتقد أن فرنسا عاجزة عن إنهاء الحرب الجزائرية "([2])

---

[1] **IBID**

[2] انظر خطاب بورقية في 7 اكتوبر1960: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، مصدر سابق, ص 13.

وقد حصل تنسيق مثمر لدعم القضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة الخامسة عشرة ، والتي تراسها المنجي سليم ، وبذلت تونس جهودا معتبرة لحشد المؤازرة الإفريقية لصالح القضية الجزائرية وإفشال مناورة ديغول الإفريقية التي هدفت إلى توسيط المجموعة الإفريقية المستقلة لإقناع الجزائريين بهدنة كان ديغول في أمس الحاجة إليها، حيث أظهر لدغم والمقدم تفهما لوجهة النظرالجزائرية ([1]), وهكذا أجواء التضامن تنسيقا وتفاهما بين الطرفين ولم تتحرج إلا بعودة العلاقات الفرنسية التونسية في بداية عام 1961 .

ثالثا:لقاء بورقيبة ـ ديغول :لأجل القضية الجزائرية أم على حسابها؟

كثر الحديث عن لقاء بورقيبة ديغول يوم 27 فيفري 1961 وعن دوره في عودة المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فما هي تأثيراته على القضية الجزائرية وعلى العلاقات مع جبهة التحرير الوطني ؟.

بعد التفويض الذي حصل عليه ديغول إثر انتخابات 8 جانفي 1961 وتسليمه بنهاية الجزائر الفرنسية بدأ البحث

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة المؤقتة بتونس عن لقاء وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة مع لدغم والمقدم يوم 30 نوفمبر 1960.11-9. DOS B 8 GPRA **A.N.A.**

وقد حصل تنسيق مثمر لدعم القضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة الخامسة عشرة ، والتي تراسها المنجي سليم ، وبذلت تونس جهودا معتبرة لحشد المؤازرة الإفريقية لصالح القضية الجزائرية وإفشال مناورة ديغول الإفريقية التي هدفت إلى توسيط المجموعة الإفريقية المستقلة لإقناع الجزائريين بهدنة كان ديغول في أمس الحاجة إليها، حيث أظهر لدغم ولمقدم تفهما لوجهة النظرالجزائرية ([1]) , وهكذا أجواء التضامن تنسيقا وتفاهما بين الطرفين ولم تتحرج إلا بعودة العلاقات الفرنسية التونسية في بداية عام 1961 .

ثالثا:لقاء بورقيبة ـ ديغول :لأجل القضية الجزائرية أم على حسابها؟

كثر الحديث عن لقاء بورقيبة ديغول يوم 27 فيفري 1961 وعن دوره في عودة المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فما هي تأثيراته على القضية الجزائرية وعلى العلاقات مع جبهة التحرير الوطني ؟.

بعد التفويض الذي حصل عليه ديغول إثر انتخابات 8 جانفي 1961 وتسليمه بنهاية الجزائر الفرنسية بدأ البحث

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة المؤقتة بتونس عن لقاء وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة مع لدغم والمقدم يوم 30 نوفمبر 1960.11-9. A.N.A. GPRA B 8 DOS

عن مشروع لاستقلال الجزائر, ورأى أن بورقيبة يمكنه لعب الدور الحاسم في هذه المسألة بضغطه على المسؤولين الجزائريين للقبول بحل شكلي أو مرحلي لقضيتهم, ومن جهته شعر بورقيبة بأن الوقت قد حان لتحقيق مطلب الجلاء الفرنسي عن بنزرت والجنوب الصحراوي, وأن مهمته في الوساطة بين طرفي النزاع يتوجب أن تركز على هذا الأمر.

وأمامنا اليوم كثير من الوثائق والشهادات التي ترفع الستار عن لقاء رامبواي وتوضح خبايا المطامح البورقيبية المستترة وراء الدفاع عن القضية الجزائرية ([1])، يذكر الطاهر بلخوجة سفير تونس في باريس وقتئذ لقاء فاتح فيفري 1961 مع ديغول والذي أعرب له فيه عن رغبته في استقبال الرئيس بورقيبة رابطا الأمر بمشكلة الجزائر، وتحسره على الجزائريين الذين يريدون كل شيئ في آن واحد ([2])، وقد كان الخبر مفرحا لبورقيبة الذي كان حنقا على مستقبل العلاقة مع فرنسا ومغتاضا لعدم تقدير العالم الحر لمواقفه وتعنت فرنسا في رفض مطلب الجلاء ([3])

[1] نشر اساسا الى شهادات : بلخوجة والمصمودي ,و مهري ورضا مالك ،وديغول ,وكذا منشور وزارة الاعلام التونسية المعنون "مقابلة بورقيبة ـ ديغول ومؤتمر الرباط التاريخي".

[2] Tahar BELKHODJA : **op cit** ,p_p 45- 47 .

[3] **IBID** P-P, 44- 45 .

وكان واضحا من حديث ديغـول ووزيـر خارجيتـه أن فرنسا تريد إجراء مباحثات غير مباشـرة بخصوص القـضية الجزائرية, وأن ديغول يرغب في التشاور مع بورقيبة في هذه المسالة([1]) ، وبادر بورقيبة للإعلان عن دعوة ديغول وأرسـل محمد المصمودي مبعوثـا خاصـا إلى ديغـول لتهيئـة الزيـارة, وترافق ذلك مع انطلاق حملة الصحافة الفرنسية في التضخيم لحدث لقاء بورقيبة ديغول المرتبط بحل المـشكل الجزائـري، وبدورها رحبت جريدة الحـزب الدسـتوري "العمـل" في يـوم 5 فيفري 1961 بعودة العلافات الفرنسية التونـسية إلى التفـاهم والتعاون, معتبرة أنها ستكون في صالح حل المشكل الجزائـري حلا عادلا و شريفا ([2])

وقبل سفره إلى جنيف للاستشفاء أجـرى بورقيبـة محادثـة استـشارية يـوم 9 فيفـري مـع القـادة الجزائـريين حـضرها بوصوف ومهري ومحمـد يزيـد وبوزيـدة وشـارك فيهـا مـن الجانـب التونـسي البـاهي لـدغم والطيـب المهـيري, وأعلـم خلالهـا بورقيبـة برغبتـه في طـرح المـشكلة الجزائريـة علـى

[1] Michel DEBRES: **les princes qui nous gouverment** : plon ,Paris (S D), p 197

[2] انظر , **العمل** , عدد يوم 9 فيفري 1961.

ديغـول, دون أن ينـاقش معهـم تـصوره لمفهـوم الوسـاطة الجديد([1])

وقد أبدت الحكومة الجزائرية المؤقتة انشغالها مـن تـضخيم التونسيين للقـاء رئيـسهم مـع ديجـول, خاصـة وأنهـا باشـرت المفاوضات السرية في" لسيرن" منذ أيام، وقد استدعي فرحـات عباس وكريم إلى تونس للتداول في المسالة, وعقـد المصمودي والمسؤولون التونـسيون اجتماعـا مـع فرحـات عبـاس وأحمـد فرنـسيس وبـن طوبـال ويزيـد وأحـاطهم المـصمودي علمـا بالاتصالات المفيدة التي أجراها بباريس ورغبـة ديغـول في التشاور مع بورقيبة لإيجاد حل مشكلة الجزائر([2])

وتداول المسؤولون الجزائريون الأمر فيما بينهم وخلـصوا في البدايـة إلى إظهـار تـرحيبهم بقمـة بـاريس والحيطـة مـن منـاورات ديغـول ومطـامح بورقيبـة، وإثـر توضـيح كـريم للمطامح الفرنسية والبورقيبية من وراء اللقاء تقرر وضـع حـد للتدخل التونسي في القضية الجزائرية, وعقـد فرحـات عبـاس مقابلة مع الباهي لدغم يوم 16 فيفري, أبلغه فيهـا بموقـف الحكومة الجزائرية المؤقتة المبدئي بـضرورة التفـاق علـى تنـسيق

---

1 انظر , كتابة الدولة للاخبار والسياحة (تونس) : مقابلة بورقيبة- ديغول ومؤتمرالرباط التاريخي , سلسة وثائق ونصوص ع11، تونس، مارس 1961, ص 7.

2 Tahar BELKHODJA. : op cit , p 48 .

الموقف والإتفاق على مباركة لقاء باريس من جهة والتاكيد على انفراد الجزائريين بحل قضيتهم دون وساطة ،وأجبر الباهي لدغم على الموافقة على مبادئ معلنة تحدد إطار الوساطة التونسية فيما يلي :

- لا يمكن حل المسألة الجزائرية إلا بالتفاوض المباشر بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وفرنسا

- إن جبهة التحرير الوطني ليست بحاجة الى وسيط، ولا ينوي بورقيبة أبدا التكلم باسمها .

- إن كل ما يقنع ديغول بالتفاوض المباشر يكون مفيدا، ومن هذا المنظور، يمكن أن يكون لزيارة بورقيبة تأثيرا إيجابي.([1])

لقد بدأت المفاوضات في ليسيرن يوم 20 فيفري، فما الذي يدعو ديغول للقاء بورقيبة وتدارس المشكلة الجزائرية، بدأت شكوك الحكومة المؤقتة تحوم حول نوايا الرجلين، وقد استطاعت في غياب بورقيبة أن تنتزع من التونسيين الضمانات المذكورة سابقا لتعتمدها في توجيه وساطة بورقيبة ([2])، لكن هذا الأخير اغتاظ من تصريح لدغم وقرر ألا يبالي به, وقد

[1] Redha MALEKE : op cit , p –p, 150–151.
[2] . Redha MALEK: op cit , p 151.

أعلن يوم 23 فيفري 1961 عن توجهه مصرحا لإذاعة تونس بالقول: "إن تونس اليوم هي وحدها القادرة على تحقيق التقارب بين المتحاربين وعلى فهم المواقف المتبادلة...وإني أتمنى أن يؤدي فيما بعد لقائي مع الجنرال ديغول إلى لقاء بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لإجراء مفاوضات صريحة وصادقة([1])

وعندما توضح من لقاء لسين ومن تصريح ديغول أن اهداف فرنسا موجهة الى الصحراء، وأن بورقيبة يمكن أن يتورط في القضية خدمة لمطامحه القطرية بدأت الحكومة المؤقتة تشعر بالخطر، وتتابع الموضوع بترقب كبير، بل إن توتر العلاقة دفع بها إلى أن تعبر وديا للمسؤولين التونسيين عن رغبتها في تأجيل مقابلة بورقيبة إلى وقت لاحق أملا أن يفسح المجال أمام لقاء قمة بين الجنرال ديغول والرئيس فرحات عباس, وقد وصف بلخوجة ذلك الحراك السياسي عشية القمة بالقول "تعددت الاتصالات بين كل الأطراف وكشفت بعض الأهداف الخفية وضبطت بعض الاحتمالات([2])، ولا شك أن السفير التونسي الذي سجل ردود الفعل الباريسية التي تحدثت أن مقدم بورقيبة إلى باريس

1 .Tahar BELKHODJA : **op cit** , p 48.
2 **IBID** . P-P 49 -50 . et Redha MALEK **:op cit** ,p-p; 150-151

هو من أجل قسمة الصحراء مع ديغول أراد أن يشير إلى طموحات بورقيبة دون أن يفصح عنها, وكانت ممثلة في أمرين الجلاء عن بنزرت والمطالب الصحراوية

ومثلما أكد التونسيون وقتئذ ذكر المصمودي في شهادته أن مقابلة رامبواي كان هدفها الأساسي تعجيل استقلال الجزائر بإجراء مباحثات فرنسية – جزائرية, وأكد أن مباحثاته مع ديغول وميشال دوبري ودي مرفيل تناولت قضية الجزائر, وأن ديغول قرر أن يفتح ملف مفاوضات الجزائر باستشارة بورقيبة باعتباره "قام بأشياء خارقة للعادة في إفهام الجزائريين شؤون الدولة خلال إقامتهم بتونس([1]), وإن كان المصمودي إجتهد في التستر على المطامح البورقيبية فإن مجرد الإشارة إلى رغبة ديجول في استعمال بورقيبة تكفي للتأكيد على تورط الرجل

وقد اغتاظ الجزائريون من عدم بحث بورقيبة الموضوع معهم مباشرة وتكليف لدغم والمصمودي بالمهمة, وإن كانوا استطاعوا الضغط على الموقف التونسي لتوضيح مهمة وساطة بورقيبة, وعبروا عبر "المجاهد" عن أملهم في أن يكون اللقاء مفيدا في استطلاع الموقف ومندرجا في نطاق الجهود

[1] انظر شهادة محمد المصمودي :المرجع السابق , ص ـ ص 478 ـ 479.

الإيجابية المبذولة للإستجابة إلى مقترح التفاوض المباشر مشددين على مسألة تضامن حكومات المغرب العربي لمواجهة المؤامرة الإستعمارية ([1])، وذلك في إشارة منهم إلى أن أية مناورة أوعرقلة من قبل بورقيبة للمفاوضات سيكون مآلها الفشل .

تقابل ديغول وبورقيبة في رامبواي على انفراد يوم 27 فيفري 1961 ودام اللقاء خمس ساعات، واستعرض بشهادة الرجلين كثير من القضايا، فمالذي دار خلال كل هذه الساعات وهل كان بورقيبة مخلصا في الدفاع عن القضية الجزائرية أم أنه اهتم بمطالبه الاستراتجية ؟

ظلت المقابلة تحت طي الكتمان، وقد صدر البيان بدبلوماسية محترفة دون أن يفصح عن ماهية الموضوعات المعالجة والقرارات([2])، ولكن بعض أولئك الذين التحقوا بطاولة المباحثات من وفدي الطرفين أفصحوا عن بعض المواضوعات، فقد حضر المصمودي ولمقدم إلى جانب بورقيبة وميشال دوبري إلى جانب ديغول، وإذ تفحصنا شهادة

---

[1] انظر افتتاحية المجاهد بعنوان "المغرب العربي اولا واخيرا" , **المجاهد** , ع 90 (27 فيفري 1961)

[2] انظر نص البلاغ , كتابة الدولة للاخبار والسياحة(تونس) : **المصدرالسابق** , ص41

الرئيسين نجدها متناقضة، بورقيبة الذي قدم عرضا مشجعا عن مهمته أمام مجلس الأمة في7 أفريل 196 ذكر أن المباحثات دارت أساسا حول المشكلة الجزائرية وسبل إنجاح عودة المفاوضات, وأن الجهد كله انصب حول هذه القضية([1])، أما الجنرال ديغول فقد صرح في الخامس سبتمبر 1961 قائلا" يجب القول أنه خلال محادثات رامبواي طالب رئيس الجمهورية التونسية فيما يخص الصحراء بتصحيح الحدود لصالح تونس وعلى حساب الجزائر([2]), وفي مذكراته المنشورة عام 1970 ذكر بأن بورقيبة ألح في إجراء مفاوضات مع الجزائريين وأعرب أنه سيقوم بمهمة التوفيق أثناء المجابهة، وأنه طالب بالحصول على مكاسب لتونس، فلقد عرض قضية بنزرت وكذلك مسألة" ضمان توسيع بلاده في ناحية الحدود الصحراوية", وأن هذه القضية الأخيرة كانت مصرف همه ومدار مباحثاته, كان بورقيبة يريد من وراء تعديل الحدود ضمان التوسع في العمق الصحراوي والإستفادة من نفط عجيلة، ولكن ديغول الذي وعده بحل قريب لمسألة بنزرت رفض التجارب مع المطلب الحدودي لأنه لم يكن في

---

1 انظر خطابه في البرلمان التونسي يوم 6 افريل 1961 , **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**.السنة 2 , العدد 11

2 **LE MONDE** . du 8 septembre 1961.

صالح فرنسا تقسيم ثروات الصحراء([1]), وكان مطمح فرنسا هو فصل الصحراء وإبقاؤها تابعة لفرنسا، وذلك بتعاون من دول الجوار الصحراوي وخاصة تونس، أما بورقيبة فيريد نصيبا من قسمة الصحراء، ويطلب ذلك من فرنسا ومن وراء الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأما مسألة إطلاق سراح احمد ابن بلة ورفاقه فلم يحصل إزاءها جديد والفرنسيون مصرون على وقف القتال لبدء مفاوضات جديدة، غير أنهم يقترحون مشروعا مجتزءا لاستقلال الجزائر قائم على التقسيم وعلى فصل الصحراء ,هذه المسائل عرضها بومبيدو في مباحثات لسيرن, فما الذي جد في لقاء رامبواي؟

إنه طموح فرنسي من أجل فصل الصحراء ورغبة في أن يساهم بورقيبة في الضغط على الجزائريين ليقبلوا باستقلال على الطريقة التونسية، في هذا الإطار تشير كثير من المراسلات الرسمية أن محادثات ديغول - بورقيبة كانت لها نتيجة إيجابية "حيث اختصت بورقيبة بإرادة حسن النية الفرنسية، ولكنه لم يناقش معه قضية الجزائر "([2]), وأوضحت مذكرات ميشال دوبري الذي حضر اللقاء مع ديغول أن

[1] .CHarle DE GAULLE, : **op cit** ,p-p, 129-130

[2] انظر مراسلة لوي جوكس للمفوض العام بالجزائر, بتاريخ 2 مارس 1961 .**A.O.O**
Serie Algerie 1953 -1962, B30, DOS .A.G 7-5.

قضية الصحراء استغرقت المباحثات وأن بورقيبة وعد بالمساهمة الفعالة في حل القضية الجزائرية، وخرج راضيا من الإجتماع ([1])، وقد دافع المصمودي في شهادته عن موقف بورقيبة معتبرا أنه لم يتلكأ قيد أنملة في الدفاع عن قضية الجزائر واستقلالها، وأوضح أن بورقيبة طلب كذلك تسوية مشكلة الحدود الصحراوية وتحدث عن حق تونس في فضاء صحراوي([2])، ويؤكد بلخوجة أن الرئيسين تحادثا مطولا عن الصحراء وأن المطالب التونسية أدرجت ولم يحصل الإتفاق بشأنها، وأن ديغول عرض على بورقيبة مساعدته من أجل إحياء مشروع مغرب موحد شريك لفرنسا ([3])

إن شكوك الحكومة الجزائرية كانت في محلها، فبورقيبة طرح مشكلة الصحراء بحدة لشعوره بقرب استقلال الجزائر، وهو بذلك يخدم مشروع فصل الصحراء الفرنسي ويخول التضامن التونسي مع الجزائر، كان بإمكانه أن يصارح الجزاريين بطلبه ولا يختفي وراء خدمة القضية الجزائرية لتحقيق طموحاته ،وقد كان لدغم عشية لقاء رامبواي صريحا في مخاطبة كريم وبن طوبال ومهري ويزيد" نحن نطرح

[1] Michel DEBRIS :op cit , p-p , 198-199

[2] أنظر شهادته المقدمة في عام 2006 ,عبد الجليل التميمي واخرون :المرجع السابق , ص479

[3] .Tahar BELKHODJA ; op cit ; p-p , 51 - 52

المشكلة اليوم طالما أن عنقكم تحت السكين فأنتم شعب صعب وقد يفوت الأوان غدا " ([1]), وعندما رجع المصمودي من رامبواي واجتمع به وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة تظاهر بأن لقاء رمبواي استغرقته المشكلة الجزائرية وأنه كان مفيدا للقضية الجزائرية, وأن ديغول مصمما على تسويتها هذه المرة، ولما سأله مهري هل أثرتم مسألة الصحراء ؟ أجابه بتلكؤ لقد أثرناها عرضا"([2])

وقد تحدثت الصحف الفرنسية مطولا عن اللقاء قبل انعقاده وعلقت على نتائجه بكثير من التكهنات, إذ أوردت صحيفة "لكسبريس" أن بورقيبة كان متسرعها في إجابة ديغول وأن عدم استشارته لقادة الجبهة أثار امتعاض الجزائريين، وشددت على أن الحكومة الفرنسية تريد استطلاع الموقف الجزائري ومساعدة بورقيبة في الضغط على الجزائريين, وأن بورقيبة سيطلب مقابل ذلك نفوذا في الصحراء وشراكة في بترولها ([3]), وذكرت صحيفة "لوموند" أن بورقيبة لم ينقل لفرحات عباس ورفاقه جديدا عن قضية الجزائر, وأن ديغول وعده باشياء كثيرة ولن تكون مقابلة ديغول - عباس

[1] Redha MALEk : <u>op cit</u> ; p-p 151-152

[2] شهادة عبد الحميد مهري مقابلة مع الباحث .

[3] <u>L' EXPRESSE</u> :.du 25 /02/ 1961 .

بالقريبة([1]), وإذا كان لقاء رامبواي قد أفصح عن مطامح بورقيبة المضرة بقضية الجزائر فما الجديد الذي قدمه لصالح هذه القضية ؟

لقد أشار بورقيبة الى وعود ديغول بتحسين العلاقات مع تونس, وحل قضية الجزائر وأما مسألة إطلاق أحمد ابن بلة ورفاقه فقد صدر بشأنها وعد, وحصل الإتفاق على ضرورة الإسراع في إجراء مفاوضات مباشرة, وبذلك يكون ديجول قد استطلع وجهة نظر بورقيبة وإمكانية قبول الجزائريين لاستقلال جزئي في إطار التكافل مع فرنسا، بما أن المفاوضات قد شرع فيها فإن اللقاء لم يفد الجزائريين سوى في استطلاع الموقف الفرنسي, ولفت الرأي العام لقضيتهم، كما أنه فتح شهية بورقيبة ليرافع عن مطامحه الصحراوية.

وقد اعتبر المسؤولون الجزائريون أن مطالب بورقيبة ومطامحه المتزايدة تضر بالقضية الجزائرية, وأن عودة العلاقات الفرنسية – التونسية تنذر بتعكر العلاقة معهم، ولم يكن اللقاء المغاربي الذي عقد في الرباط إثر تشييع جنازة المرحوم محمد الخامس سوى مناسبة لتأكيد التضامن المغاربي

[1] LE MONDE , du 4 maras 1961

والتبشير بقرب علاج القضية الجزائرية [1], ولم يسمح ضيق الوقت والظرف بمفاتحة الرئيس بورقيبة الذي قرر العودة إلى استجمامه بسويسرا, ولكن الأيام الموالية كانت كفيلة بتصديق تكهنات المسؤولين الجزائريين و كشف مطامح بورقيبة البراغمتية.

بعد مباحثات لسيرن ردت الحكومة الفرنسية في 8 مارس 1961 بالإيجاب على الشروع في مفاوضات رسمية دون أية شروط, وبدا للكثيرين في ظل سرية المفاوضات أن لقاء رامبواي يقف وراء هذا التحرك السريع في حين أن اللقاء في الحقيقة لم يحم الغلاقات التونسية – الفرنسية من التدهور [2]

[1] صدر بلاغ في فاتح مارس 1961 يؤكد على عزم الأطراف المغاربية الثلاث تحقيق استقلال الجزائر بكل الوسائل الممكنة , وعلى تشييد صرح المغرب الكبير , وعلى ارتياحهم للخطوات المحققة في هذا المجال. انظر **المجاهد** .ع 91(13 مارس 1961) ص 2. والملحق رقم 18

[2] CF .Tahar BELKHODJA : **op cit** , p-.p 54.-55.

رابعا ـ مشكلة الصحراء واستفحال الخلاف البورقيبي الجزائري

إن مطلب بورقيبة في منح تونس فضاء صحراويا تجلى بوضوح في خضم مفاوضات إيفيان الأولى وكان في قلب معركة بنزرت، فقد بارك بورقيبة بدء هذه المفاوضات ، وحي مبادرة الهدنة الفرنسية المعلنة، وعندما فشلت المفاوضات بسبب عقبة الصحراء وجدت الحكومة المؤقتة في وجهها بورقيبة يطالب بأفرقة الصحراء, ويسند الطرح الفرنسي بتأجيل بحث موضوع الصحراء

وهكذا ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة المؤقتة تنتظر دعم حكومات وشعوب المغرب العربي وجدت نفسها أمام ضغوط وتهديدات بورقيبة بقبول المقترحات الفرنسية، وقد أصر الوفد الفرنسي المفاوض على استثناء الصحراء من هذه المفاوضات باعتبارها أرضا فرنسية، وانقطعت المفاوضات , وعندها رد بورقبة قائلا :"أن إيقاف المفاوضات من أجل قضية الصحراء أمرغير معقول، وأن الصحراء قضية مشتركة ويمكن حلها في إطار التعاون المغاربي – الفرنسي, ورأت الحكومة المؤقتة أن تستعد لمعركة الصحراء ,فأعلنت أنها ستواصل الكفاح المسلح إلى أن تعترف فرنسا باستقلال الجزائر التام ,وأن جميع مناورات الإستعمارعلى فصل الصحراء مآلها

الفشل , وأوضحت للأطراف المغاربية أن القضايا المتعلقة بتعديل الحدود يجب أن تناقش مع الجزائر لا مع فرنسا وذلك بعد استقلال الجزائر، وذلك تعزيزا للموقف الجزائري في مفاوضاته([1]) , وقد ساعدت بعض القوى الثورية المغاربية هذا الطرح ودعت إلى مساندة الحكومة الجزائرية المؤقتة([2])

وأما الرئيس بورقيبة فقد اندرجت تدخلاته في إطار خدمة مطامحه التي أوضحها لديغول , وقد رددت كثير من الأقوال حول نوايا بورقيبة , خاصة إلحاحه في خطاب أفريل 1961 على الجزائريين بإظهار التفهم والإعتدال وانتهاج البورقيبية سبيلا في المفاوضات "أرى لزاما علي أن أقول لإخواني الجزائريين أنه يجب عليهم كذلك أن يفرقوا في المفاوضات الهامة التي سيشرعون فيها بين الأهم والمهم ولا يعني ذلك التخلي عن المهم والإكتفاء بالأهم، وإنما عليهم أن يتخذوا عن الأهم وسيلة لتسهيل الوصول إلى المهم وتلك هي الفكرة البورقيبية التي يفسرونها في الشرق تفسيرا خاطئا على اعتبار أن تقوم على نظرية خذ ما يعرض عليك وطالب بالباقي , وعرض في هذا الخطاب تصوره

---

[1] انظر مؤامرة الاستعمار في صحرائنا . المجاهد , ع91 (13 مارس 1961) ص , ص 7 ,10.

[2] انظر جريدة الطليعة ,(المغرب) , عدد يوم 7 مارس 1961

للمفاوضات داعيا الجزائريين إلى قبول استقلال مرحلي ولو على الشمال دون الجنوب, وبعد المفاهمة الأولية واستقرار الحكومة المؤقتة في عاصمة الجزائر" يمكنها الإتصال بجميع أجزاء التراب الجزائري والتصرف فيه"([1]) وهكذا فإن بورقيبة يدعو في المرحلة الأولى إلى القبول باستقلال الشمال دون الصحراء والتعاون مع الفرنسيين، وقد تحدث ديغول عن مشروع إستقلال يقوم على إنشاء حكومة مشتركة بين جبهة التحرير الوطني وأوروبيي الجزائر، واعتبر بورقيبة أن خطوة الإتفاق الأولي هذه تقوي الجانب الجزائري في المرحلة التالية للدخول في مفاوضات الصحراء والمرسى الكبير وغيرها، وخلص بورقيبة إلى التاكيد على مقترحه بالقول :" ويمكن مطالبة فرنسا إذا كانت جادة وراغبة في فصل المشكل (الصحراء) بإقامة دولة جزائرية وبعدئذ تجري المفاهمة على بقية المشاكل الأخرى وإني أعتقد ذلك ولي تجربة في هذا الميدان، ويمكن أن نقول للفرنسيين إذا كانوا مخلصين في نواياهم وإذا كان الجزائريون يفرقون بين الأهم والمهم إن هذه هي المشكلة الأولى، وهذا هو الوتر الحساس وإذا لم تقبل

---

[1] انظر خطابه في البرلمان التونسي يوم 6 افريل 1961 , **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية** , السنة2 ,ع11 , مصدر سابق ,

فرنسا الحل فمعنى ذلك أن الحل لم ينضج وأنه ولا فائدة من المفاوضات والتهرب الكاذب"([1])

كانت هذه خلاصة تصورات بورقيبة لحل المشكلة الجزائرية على ضوء لقاء رامبواي واستطلاع موقف طرفي النزاع، حل يقوم على مرحلتين، في المرحلة الأولى تقر المفاوضات الاعتراف بالأهم وهو الدولة الجزائرية المستقلة، وعندما تستقر مؤسساتها في الجزائر متعاونة مع الفرنسيين يمكنها حل المشاكل المتبقية في مرحلة ثانية, ومنها الصحراء التي تبقى فرنسية، وتشترك الأطراف المعنية بها بالتفاوض بشأنها.

هذا التصور كان يصب في خدمة السياسة الفرنسية ولم يكن مقبولا من قبل الحكومة الجزائرية المؤقتة, إذ ليس معقولا بعد كل هذه السنوات من الكفاح قبول حلول جزئية واستقلال شكلي, وقد كانت طبيعة المشكل الجزائر تملي حلا شاملا، لا توفره الطريقة البورقيبية لأن المرحلية كانت تعني القبول بتجزئة الأرض والسيادة ولأن قبول استقلال الشمال دون الجنوب يكلف الجزائريين حربا أخرى لتوحيد بلادهم وتجربة الفيتنام ماثلة بين أعينهم ، ثم إن الإقرار للفرنسيين

[1] المصدر نفسه .

بأن الصحراء ليست جزءا من الجزائر معناه تزكية أمر لا يمكن التراجع عنه, و قد كانت استراتجية ديغول تقوم على إبقاء الصحراء فرنسية للإستفادة من خيراتها وعلى إقطاع الأروبيين جزءا من التراب الجزائري أو اشراكهم في حكم الجزائر، وذلك بقصد إفلاس جبهة التحرير الوطني والقضاء على مشروعها الثوري، كما ان اشراك الجيران في التفاوض حول الصحراء يعني الاعتراف لهم بحقوق فيها ([1])

وعندما عرضت الحكومة الجزائرية المؤقتة موقفها صراحة امام بورقيبة لم يعجبه الامر، ودخلت العلاقة مع تونس مرحلة التوتر, وهكذا ساهمت سياسة ديغول واغراءاته في تعميق الخلاف الجزائري التونسي، اذ لم يعد الامر يقف عند عجز هذا من ان يفهم موقف الآخر بشأن المراحل، بل رفض الايديولوجية البورقيبية اساسا والطعن فيها ([2])، وقد دخل بورقيبة في جدال مع قادة الثورة, وعلق على الموقف الجزائري في خطاب رسمي قائلا : "إن بعض العناصر في الطرف الجزائري ترى ان الحرص على بقاء الثورة يتقدم على

[1] Nicole GRIMAUD : **op cit** ,p-p178_ 179

[2] محمد الميلي : **مواقف جزائرية** , مرجع سابق , ص 113.

الحرص في نيل الاستقلال وتخشى ان يضر الاستقلال بالثورة وذلك كلام فارغ"(1)

ان الطرف الجزائري الذي كان يحرص على عدم ضياع اهداف ومبادئ الثورة الجزائرية، ضرورة تحقيق السيادة على كامل التراب الجزائري، وكان عليه ان يصمد في معركة المفاوضات الى ان تتحقق جميع أهدافه، وأن يواجه مناورات ديغول الهادفة للحفاظ على الصحراء فرنسية، وقد اصطدم بموقف بورقيبة المطالب بأفرقة الصحراء، واشراك الدول المجاورة لها في استثمار بترولها, وذلك في وقت كانت المفاوضات معلقة بسبب قضية الصحراء و الحكومة الفرنسية تبحث عن سند لها في اقرار حجتها في ان الصحراء ليست جزءا من الجزائر، ففي يوم 12 جوان 1961 استضاف بورقيبة في تونس الرئيس المالي موديبو كايتا، واصدرا بعد مباحثاتهما - وبإلحاح من بورقيبة - بلاغا يعتبران فيه الصحراء "جزءا عضويا من الارض الافريقية" وأن أي ادعاء من الدول الأجنبية للسيادة على هذه الأرض أمر غير مقبول ولحظة صدور البيان كانت المفاوضات في منعرج حاسم، لقد

---

[1] انظر خطاب بورقيبة يوم 6 افريل 1961. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، مصدر سابق.

دعم البلاغ الطرح الفرنسي بأن الصحراء افريقية مشاعة وليست جزائرية، واعتبر ذلك ضربة في الظهر تعرضت لها الثورة الجزائرية من حكومة صديقة ([1])، فأرسل كريم بلقاسم برقية الى الحكومة المؤقتة يصف فيها الموقف بالخطير للغاية, ويطلب توضيحا للأمور من الدولتين، ومن توركان حيث نقل الزعماء الخمسة طالب ابن بلة وخيضر بادانة علنية لموقف بورقيبة، وهددا بالقيام بذلك اذا ما تاخر الامر، فحركت الحكومة الجزائرية المؤقتة دبلوماسيتها في اتجاه تصحيح موقف الرئيسين، تم تبليغ الليبيين والمصريين والغينيين للضغط اكثر على موديبو كايتا، وقد لحق به محمد يزيد في باماكو فصحح موقفه ([2])، واما بورقيبة فتمت مواجهته وديا, لكنه اصر على موقفه زاعما ان لتونس حقها في الصحراء، وفي يوم 15 جوان استدعى الزعماء الخمسة القائم بالاعمال التونسي بلخوجة لمحادثته في الموضوع وتقديم احتجاج رسمي ضد موقف بورقيبة، يذكر بلخوجة انه وجد في "توركان" على غير العادة جوا مكفهرا, وان ابن بلة تحدث غاضبا لاكثر من ساعة مهاجما تونس، " اننا نطلب من بورقيبة ان يوضح موقفه

[1] انظر تقرير وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة حول هذا الموقف , A.N.A. ;GPRA; B; 81.
DOS 6 .Bourghuba a donnie le coup de poignard dans le dos

[2] Redha MALEK . op cit : p,152

التاريخي ازاء القضية الجزائرية...ان الحديث جار بلا حق عن الجزائر والصحراء الجزائرية...فالامس لقاء رامبوايي...واليوم زيارة موديبو كايتا.."([1])، وتدخل بعده خيضر ليقول: "انتم تريدون تضييق الخناق علينا ولكننا لن نترك لكم سبيلا لذلك، لقد دخلنا فترة حاسمة...تونس تقوم بمنع عبور الاسلحة لاخماد الكفاح الجزائري ...لنا مشاكلنا الخاصة ولا يحق لكم ان تتدخلوا فيها، وبلغنا انكم تثيرون صعوبات لبعض عناصر جيش التحرير" ([2])، وقد قيل كل هذا بحضور بوضياف وبيطاط وآيت احمد, ويبدو أن المصريين وبعض القادة المواليين لابن بلة كانوا وراء تقديم عرض مشين عن موقف تونس من الثورة الجزائرية، وقد كتب ابن بلة رسالة شديدة اللهجة والانتقاد لبورقيبة، رفض بلخوجة تسلمها واجتهد في شرح الموقف لابن بلة والرد على طعونه الواردة في الرسالة, مؤكدا له أن بورقيبة اقفل مع فرنسا ملف الصحراء, وأن الجزائر يمكنها التفاوض على استقلالها التام، وبين بلخوجة ان بورقيبة هدف من لقاء "رامبواي" المساعدة على حل القضية الجزائرية, وان تونس خاطرت باستقلالها من اجل الجزائر, اعانت جيش التحرير

---

[1] Taha' BELKHODJA **op cit** p- p 57-58.
[2] **IBII** . p.56 .

الذي يحارب انطلاقا من حدودها وسهلت مرور الاسلحة، وانها اليوم لا تتدخل في المشاكل الداخلية للثورة وتولي الاهمية القصوى للقضية الجزائرية , وبهذه التوضيحات خفف ابن بلة من انتقاداته حتى أنه أعاد صياغة الرسالة الموجهة الى بورقيبة ([1]), ومعروف ان ابن بلة وخيضر لم تكن علاقتهم مريحة مع التونسيين والمغربيين منذ قبولهما لمبدأ الاستقلال وظلا يكنان ولاء لمصر، فهل أوغر صدرهما المصريون ضد بورقيبة ([2])، قد يكون هذا صحيحا ولكن منذ استقرارهما في توركان كثر روادهم وقد لعب مبعوثو قادة هيئة الاركان دورا في نقل صورة سلبية عن موقف تونس بورقيبة تختلف كثيرا عن تصور الحكومة المؤقتة التي وباعتدالها تعايشت مع البورقيبية رغم المشاكل العويصة التي كانت تنذر بالدخول في نزاع مسلح ، ولا شك ان لقاء الزعماء الخمسة مع بلخوجة سمح بتوضيح صورة العلاقة مع تونس اكثر، وقد تدخلت الحكومة المؤقتة فيما بعد لشرح

[1] **IBID** .P-P 57-58 .

[2] انظر ،فتحي الديب : المصدر السابق . ص503

الموقف لهم وفق نظرتها التي تختلف عما ينقله موفدو هيئة الاركان ([1])

ويذكر بلخوجة في شهادته انه حمل رسالة ابن بلة الى بورقيبة للتو وان بورقيبة بعد ان تاملها علق قائلا: "ان الامر لم ينته بعد مع الجزائريين" واكد نظرته في أحقية تونس في المطالبة بتسوية حدودها، منبها الى غموض السياسة الفرنسية وإلى النزاع الذي بدأ يطفح بين القيادات الجزائرية، واجتمع بلخوجة بعدها مطولا مع الطيب المهيري و احمد التليلي، وعقد عدة اجتماعات مع مسؤولي الحكومة الجزائرية أفضت للاتفاق على الاستمرار في تقديم تونس تسهيلاتها وعلى ضرورة ربط اتصالات دائمة مع الزعماء المعتقلين في توركان, وقد ابلغت الحكومة الجزائرية انها بصدد إعداد مذكرة سياسية تحدد فيها موقفها من الصحراء ([2]), وقد اضطر ابن بلة ورفاقه الذين استمعوا الى تقرير بلخوجة عن مباحثاته الى التنديد علنا بالموقف التونسي, إذ طلب ابن بلة من وزير الشؤون الافريقية المغربي الخطيب التنديد باسمه الخاص

---

[1] اطلع الزعماء الخمسة على الخلاف الدائر بين الحكومة وهيئة الاركان منذ جويلية 1961. وقد التقى الديب بابن بلة قبل ذلك ونقل له صورة عن الخلافات داخل القيادة ومع بورقيبة, كما جاء بوتفليقة في ديسمبر 1961 لكسب تحالفهم مع هيئة الاركان، وكانت مسالة العلاقة مع بورقيبة مدخلا مهما لانتقاد سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة.

[2] Tahar BELKHODJA <u>op cit</u> p-p 57-58..

بمواقف زعماء بعض البلدان المجاورة للجزائر, وحثهم على العودة الى الطريق السوي وعدم التواطؤ مع المستعمر([1]), وقد شعر بورقيبة بالغيظ من اتهامات ابن بلة ومن تدخل مصالي وعلال الفاسي للتنديد بموقفه، واستعد لتأجيج معركته الصحراوية فطلب من بعض مقربيه المحاججة على مطلب تونس الصحراوي, فأعد وزير الإعلام المصمودي كتابا يجمع فيه خطب بورقيبة المدافعة عن الصحراء ([2])، ونشر مقالا في يوم 26 جوان 1961 يدافع فيه عن الموقف البورقيبي ويلوم الجزائريين بالقول" هل ان الصحراء هي التي احدثت الانقسام بيننا ؟ ان تغيير الحدود الجنوبية الذي يجسد حق تونس في فضائها الصحراوي يمثل احدى النقاط الاساسية للنزاع الفرنسي التونسي...فهل يعتبر هذا مسا بسلامة التراب الجزائري؟"([3]), وقد زاد هذا المقال في تعقيد القضية اكثر فالمسؤولون التونسيون يجعلون من قضية الصحراء مسألة تعديل لحدودهم الجنوبية مع الدولة المعنية وهي فرنسا، والحكومة الجزائرية المؤقتة التي لم تتأخر في تقديم مذكرتها حول الصحراء لونس يوم 30 جوان 1961

[1] **EL MOUDJAHID** . n° 82 .(25 juin 1961) T3. p 514.

[2] انظر الحبيب بورقيبة : **معركة الجلاء عن بنزرت الجنوب**, منشورات كتابة الدولة للاعلام، تونس, 1961, ص 59.

[3] | **AFRIQUE ACTION**, :du 26/06/1961

ترى أن الصحراء بحدودها الحالية تمثل جزءا من سيادة الجزائر, وأنها لم تكن في يوم من الأيام أرضا خالية وبدون مالك كما تروج فرنسا, وأن نضال الشعب الجزائري هدفه الأساسي هو استعادة كامل أراضيه كما كانت محددة عام 1954 , وتشير المذكرة الى ان الحكومة الجزائرية" لا تجهل بأن مسائل تصحيح الحدود قد تطرح بين الجزاىٔ وبعض البلدان الشقيقة المجاورة...", وأنه لا يمكن تسويتها بشكل مرضي ودائم و أخوي إلا مع جزائر سيدة ومستقلة, وخارج هذا الإطار" لا يمكن إدخال أي تسوية مع فرنسا المستعمرة لأن ذلك معناه ضمنيا الاعتراف بسيادتها على الصحراء ،وبحقها في التصرف بالتراب الجزائري، والجزائر المكافحة في حل من أي اتفاق قد ينجم عن هذه التسوية " ففرنسا لا تتوفر على أي صفة للتحدث باسم الدول المجاورة للجزائر مع الجزائر، ولا التحدث باسم الجزائر مع هذه الدول المجاورة التي اعترف أغلبها بالحكومة المؤقتة" , واكدت الحكومة الجزائرية المؤقتة رفضها لاي مؤتمر افريقي حول الصحراء، معتبرة ان كل مشاركة للدول الافريقية في مؤتمرات او مناورات ديبلوماسية تحركها فرنسا عن بعد، هي بمثابة خنجر يغرس في ظهر الثورة الجزائرية، والحكومات التي تفعل ذلك سوف تتحمل المسؤولية" ونددت كذلك

بمساعي التونسيين لعقد مؤتمر إفريقي يعطي تفويضا للحكومة المؤقتة للتفاوض مع فرنسا حول الصحراء باسم مجموع دول المنطقة"، وأما يتعلق باستغلال ثروات الصحراء فدعوا المذكرة الى تعاون اوسع مع البلدان المجاورة خاصة في ميدان استثمار البترول([1]).

وقد بدى للحكومة الجزائرية ان إرسال المذكرة لا يوضح جميع نقاط اللبس مع التونسيين, وتاكيدا على تسوية الخلاف وكسب الموقف التونسي المهم عقد اجتماعا بحضور فرحات عباس وكريم وبن طوبال ويزيد والباهي لدغم والطيب المهيري والمصمودي والصادق لمقدم، وألح خلاله الطرف الجزائري على ضرورة كسب الموقف التونسي للتنديد بمزاعم فرنسا واهدافها من تدويل مشكلة الصحراء وبعد نقاش يوم كامل خرج الطرفان باتفاق يتضمن :

- توجيه الطرف التونسي مذكرة للحكومة الفرنسية يؤكد فها ان مسالة الحدود هي مسالة تونسية – جزائرية .

---

[1] _انظر نص المذكرة كاملا A.N.A. :GPRA, B182, DOS 4

- تسلم الحكومة الجزائرية المؤقتة بإشعار نسخة من هذه المذكرة التي تحمل التحفظات التونسية على الترسيم الحالي, على ان يتم مناقشتها بعد استقلال الجزائر([1])

والتفتت الحكومةالجزائرية المؤقتة الى الجانب المغربي لتعقد معه اتفاقا مماثلا وتهيئ الاجواء للاحتفال التضامني ضد التقسيم يوم 5 جويلية 1961, وامام النجاح الذي حققته اظهر بورقيبة تذمره, وعدم رضاه على ما صادق عليه وزراؤه وأرسل لدغم للتباحث مع فرحات عباس في القضية من جديد, واستدعى مجلس الامة في دورة استثنائية ليلقي خطابا حاسما بدد كل الاوهام, واكد ان بورقيبة مازال مصرا على مطابه الصحراوية

وفي تقريره المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المؤرخ في 11 جويلية 1961 ذكر فرحات عباس أن الطرف الجزائري فقد كل الآمال في إقناع بورقيبة الذي مازال صلبا في موقفه وقال بمرارة :" لا أمل يرجى من الرئيس بورقيبة فموقفه منذ عدة سنوات والذي عرضه مؤخرا على الجنرال ديغول برمبواي ليدعو للقلق اكثر فأكثر، أنه يسعى وبكل الوسائل ليصبح طرفا فاعلا في صحراء غربية عنه، لذلك فهو يفعل

[1] CF, Redha MALEK , op cit p- p, 152-153.

كل شيئ ليزيد من تعقيد مهمتنا، ان الفرنسيين يستغلون موقفه ليفرضوا علينا قبول الصيغة المشتركة للصحراء انه بذلك يقدم لاطروحتهم دعما لم يحلموا به"([1])

ان الانتقادات الجزائرية جعلت بورقيبة اكثر تصلبا على بلوغ اهدافه لهذا سوف يساهم موقفه من الصحراء في تدهور علاقاته مع الثورة الجزائرية في مرحلة حساسة للغاية, اذ لم تكن الحكومة المؤقتة تشعر بالضغط على المفاوضين الجزائريين بل ان ضغوطها طالت النشاطات العسكرية في تونس, فقد انتهزت السلطات التونسية حادث اسقاط جيش الحدود لطائرة فرنسية وأسر طيارها في جوان 1961 لتطالب بتسليم الطيار وعمدت أمام تلكؤ قيادة هيئة الاركان العامة إلى قطع مساعداتها ومنع مرور الاسلحة وتنقل وحدات الجيش([2]), وقد رأت الحكومة المؤقتة أمام هذه الضغوط أن تسلمها الأسير الفرنسي، في حين لم يستسغ القادة العسكريون مثل هذا الإجراء الذي أرغموا عليه ([3])،

[1] انظر تقرير فرحات عباس حول مهمته في المغرب المؤرخ في 11 جويلية 1961، A.N.A. .GPRA . B3. DOS 3-3

[2] انظر تقرير السياسة العامة المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائريةأوت 1961 A.N.A..CNRA .microfiche C038

[3] انظر بخصوص تطور هذا الحادث محمد حربي :المرجع السابق, ص - ص، 224-225, وشهادة على منجلي : جريدة الشعب ,ع 6367 (28 جويلية 1985) ص5

وهكذا فتح خلاف كبير بين الحكومة المؤقتة وقادة هيئة الأركان طال توجيه انتقادات لاذعة للسياسة التونسية ولمطالب بورقيبة الترابية وتدخلاته في المشاكل الجزائرية

خامسا ـ معركة بنزرت واشتداد أزمة الخلاف الصحراوي

في الوقت الذي نشطت الحكومة الجزائرية المؤقتة حملتها الديبلوماسية للضغط على موقف الحكومة التونسية كان بورقيبة يخطط لعمليات عسكرية تتعارض وأسلوبه السياسي المعروف، وقد هدف من ورائها الى تسوية مشكلتين عالقتين، قضية بنزرت مع الحكومة الفرنسية ومشكلة الحدود مع المسؤولين الجزائريين، بدأ بتدشين حملة اعلامية وديبلوماسية تحت عنوان جلاء القوات الفرنسية عن بنزرت وعن الصحراء التونسية" ووضع كامل الاستعدادات لمحاصرة القوات الفرنسية في بنزرت بفرق المتطوعين وارسال جموعا منهم الى الجنوب للسيطرة على منطقة بئر الرمان الحدودية، واستدعي مجلس الامة للانعقاد في دورة استثنائية للاعلان عن موقفه والدعوة الى التعبئة والتجنيد للمعركة.

وقد كان واضحا من خطابه أنه يهدف إلى تحقيق مشروع السيطرة على الحدود الصحراوية بدرجة أولى من الجلاء عن بنزرت، وهو إذ استفاض في شرح مطالبه الحدودية كال

الجزائريين كثير من التهم وانتقد موقفهم من الصحراء"هذا هوموقفنا ولست ادري ما هو دخل الاخوان الجزائريين والقضية الجزائرية في هذه المشكلة التي بيننا وبين فرنسا ، والتي تتعلق بالحد الفاصل بين تونس وليبيا ، ولست ادري أي ضرر قد يلحق الجزائر والجزائريين والقضية الجزائرية من موقفنا هذا حتى ترتفع الاصوات بأنه يجب على بورقيبة ان يتخلى عن هذه المسالة و بان موقفه هذا طعنة من الخلف، لقد كان اولى ان ترتفع اصوات التضامن تشد ازرنا في هذه المعركة و لكننا لم نسمع باستثناء كلمة التضامن التي قالها الرئيس نكروما شيئا من ذلك حتى من أقرب اخواننا وجيراننا بينما انتم تعرفون جهودنا وتضحياتنا التي قدمناها بكل صدق واخلا ص..."([1]), وكان واضحا من كلامه انه يطالب بأمرين هما: ترسيم الحدود عند نقطة الحدود 233 من جهة, والاعتراف لتونس بحق الفضاء الصحراوي الذي تطل عليه، وقد ردد بشان المطلب الثاني حجة الفرنسيين في ان الصحراء كانت أرض مشاعة"ونحن وإن كنا نؤيد الاخوان الجزائريين في مطالبتهم بالصحراء التابعة للجزائر لكننا لا يمكن ايضا ان نتغافل عن سلامة التراب التونسي بما فيه صحراؤه اذ

[1] انظر خطابه لمجلس الامة يوم 17 جويلية 1961 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية , السنة 2 ,ع 17(17 اوت1961)

ليس من المعقول ان يقال انه لا صحراء لتونس فتونس لا تقع في اوربا ولا في القطب الشمالي وانما هي تقع الى جانب الجزائر..."([1]), وحاول بورقيبة الرد على حجج الموقف الجزائري في ضرورة مساندته في موضوع الصحراء مؤكدا انه من الأفيد لتونس أخذ حقها من فرنسا واليوم قبل الغد, و تحسر بورقيبة قائلا " أليس من المؤلم ان يظهر في الشعب الجزائري الذي نعينه ونكافح الى جانبه ونأتي له بالسلاح ونتحمل معه النكبات ونتعرض من اجله للتقتيل", وكانت هذه الدعوة محاولة منه للتشهير ببعض المسؤولين الجزائريين والاظهار للشعب التونسي ان بعض الجزائريين المعتدلين يؤيدون مطالبه ، ووصل به الامر للاستهزاء ببعض قادة الثورة عندما عبر عن امله في ان يعودوا لرشدهم, متهما اياهم انهم كانوا يتساءلون بالأمس أين يوجد الوطن الجزائري في افريقيا ام في فرنسا" ([2]), واعاد بورقيبة وهو يدعو الى المعركة التشديد على موقف بلاده مهددا بالدخول في حرب مع فرنسا ومع الجزائريين" ونحن نتمنى ان لا

---

[1] انظر حدود الفضاء الصحراوي لتونس كما تصورها بورقيبة الخريطة بالملحق رقم 7 .

[2] يقصد قادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وخاصة فرحات عباس الذي كان على راس الحكومة, وقد حاول بورقيبة اللعب على حبل الخلافات داخل الحكومة ودعم كريم لترؤسها .

نلتجىء الى خوض المعارك ضد فرنسا ومن باب اولي وأحرى ضد اخواننا الجزائريين أو غيرهم وإننا لنرجو أن تصفو القلوب ويزول الحسد والضغائن وحب التوسع من النفوس وأن تحل محلها الاخوة والاحترام المتبادل، فاذا تم ذلك حققنا المغرب الكبير..."([1])

هكذا بدا بورقيبة مصمما على تحقيق مطامحه بهذه العجلة، وباسلوب القوة الذي لم يعهد عنه، هل كان يريد الفضاء الصحراوي بأي ثمن ام اراد ان يظهر للراي العام المحلي والتونسي انه كذلك من مناهضي الاستعمار؟ ،

لقد كانت مسألة مراجعة ترسيم الحدود والاطلالة على فضاء صحراوي غني بالنفط تدفع بورقيبة للمغامرة, وقد يكون لم يحسب نتائج مغامرته جيدا، ذلك ان عموم التونسيين لم يكونوا متحمسين لخطوته هذه، وان ديغول العارف بمطامح بورقيبة لن يسمح له بالخطا في حق فرنسا، وكانت حصيلة المواجهة في بنزرت كبيرة: 1500 قتيل وآلاف الجرحى ([2]), واما القادة الجزائريون فاقتنعوا بان نوايا

[1] انظر خطاب بورقيبة : الرائد الرسمي للجمهورية التونسية , السنة 2 ,ع 17)17 اوت1961)

[2] CF CHarle DE GAULLE : op cit , p, 125 . et Nicole GRIMAUD: op cit p,179

بورقيبة سيئة تجاههم، فهويضايق مفاوضاتهم التي بدات اوقفوها بسبب مشكلة الصحراء , ويضغط عليهم بتأليب الشعب التونسي ودفع تونس لمحاربة الجزائر، ويطعن في وطنية بعض قادة الثورة خاصة من خلال اشارته لتشكيك فرحات عباس القديم من وجود الوطن الجزائري , وهو بذلك يمس كرامة الشعب الجزائري المجاهد ([1]).

لقد كان غضب بعض المسؤولين الجزائريين الذين حضروا جلسة مجلس الامة شديدا ومنهم قاسي ومساعده بوزيدة, ويذكر رضا مالك أنه لم يتمالك نفسه اثر سماع الخطاب وذهب لمحادثة فرحات عباس، وعقد اجتماعا مصغرا حضره بوصوف وفرنسيس, وقرر عقد مؤتمر صحفي في مساء ذلك اليوم ([2]) , وتلي فيه بيان الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي يتاسف على ما تضمنه خطاب الرئيس بورقيبة من مواقف وتهم" تمس وطنية بعض قواد الثورة الجزائرية ، كما تمس في الصميم كرامة الشعب الجزائري المجاهد" ([3])

في يوم 18 جويلية 1961 بدات معركة بنزرت, ومن الغد سارت جموع المتطوعين المسلحين الى الحدود عند

---

[1] انظر شهادة مهري عبد الحميد , مقابلة مع الباحث

[2] Redha MALEK . **op cit** , p-p,153-154.

[3] انظر بيان الحكومة الجزائرية المؤقتة الاحتجاجي **A.N.A.**:GPRA, B81, DOS 5

النقطة 220 استعدادا للوصول الى حصن سان عند النقطة 233، وتزامن ذلك مع حملة تضامن وتعبئة اشرف عليها الحزب الدستوري الحر ([1])، وشنت القوات الفرنسية هجوما كاسحا بالدبابات والطائرات على دوريات المتطوعين في حصن سان خلف أزيد من مائة قتيل، وتدخل مجلس الامن في يوم 22 جويلية ليطلب وقف العمليات العسكرية وفض النزاع سلميا، وتؤكد كثيرا من الدراسات والآراء ان بورقيبة افتعل قضية بنزرت بهدف الاستيلاء على المناطق الصحراوية بالقوة ([2])، وهذا ما ادركته الثورة الجزائرية التي عقدت حكومتها اجتماعا طارئا لدراسة الموقف، وخيرت بين مهادنة النظام التونسي ومؤازرته في محنة بنزرت أو أن تأمر قواتها بمواجهة التونسيين عسكريا في الجنوب وتحميل بورقيبة مسؤولية ذلك ([3])، واختارت الخيارين معا ففي الوقت الذي أعلنت فيه استعدادها للتضامن التام مع تونس ومشاركتها في معركة

---

[1] انظر <u>العمل</u> , عدد يوم 20 جويلية 1961.

[2] انظر عبد الجليل التميمي واخرون :<u>نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصمود والانحدار</u> ، مرجع سابق، ص ـ ص، 472 ـ 474 Redha MALEK : **op cit** m p 153

[3] انظر فتحي الديب : <u>المصدر السابق</u> , ص 508 ، والطاهر سعيداني: المصدر السابق: ص ـ ص،171 ـ 173.

بنزرت سيرت فرق جيش التحرير الوطني لترفع العلم الجزائري بالقرب من المنطقة المتنازع عليها([1])

ورغم ان معركة بنزرت والصحراء تزامنت مع بدء المفاوضات الجزائرية ـ الفرنسية في لوقران الا ان انعكاساتها لم تكن في صالح تونس, فلقد عززت موقف المفاوض الجزائري وخلصته من رياح مناورات بورقيبة، كما أن الحكومة الفرنسية لم تعد قادرة على التمسك بالصحراء وبدات تركز على مسالة استغلال البترول بالشراكة مع الجزائر المستقلة([2]), وهكذا يكون بورقيبة قد خسر الفرنسيين والجزائريين في الوقت نفسه، وسوف يظل متابعا لمسار المفاوضات ولحظة إعلان الاستقلال، ولكن عندما سارع الجيش التونسي في جويلية 1962 للحلول محل الجيش الفرنسي في منطقة الناظور 233 وجد الجنود الجزائريين قد وصلوا منذ اليوم السابق الى هذه المنطقة ([3])

كانت دورة المجلس الوطني للثورة في اوت 1961 مناسبة لتقييم العلاقات التونسية وسبل التعامل مع سياسة بورقيبة, قدم خلالها رئيس الحكومة في تقريره العام انتقادا

---

[1] Redha MALEK : op cit ,p154
[2] Nicole GRIMAUD : op cit , p-p179-180
[3] IBID ,P 180

لاذعا لمطامح بورقيبة الترابية, ودعا كريم بلقاسم في تقريره الى تشديد الضغط عن السياسة التونسية([1]), وقد شرح كريم وضعية السياسة الخارجية في ظل تازم العلاقة مع بورقيبة, فهي لا تنحصر في العوائق التي وضعت امام حركة جيش التحرير ومرور الاسلحة ,اذ اضرت بشكل بالغ بالسياسة الخارجية "ان مناورات بورقيبة الهادفة الى اقتطاع جزء من اراضي الجزائر الصحراوية وسياسته التقسيمية للعالم العربي وافريقيا ,واخيرا موقفه الوسطي الذي غالبا ما يكون لصالح فرنسا والغرب اساءت جميعها لسياستنا الافريقية والعربية بوجه خاص ,أي...الى رافعتين اساسيتين للعمل باتجاه العالم الخارجي..."([2]) ,وكان الخلاف الذي وقع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان قد خيم بظلاله على العلاقات التونسية، حيث اتهم قادة هيئة الاركان في بيان استقالتهم الحكومة بالضعف ومهادنة بعض أعضائها لسياسة بورقيبة, ونددوا بتصلب الحكومة المؤقتة حيال جيش التحرير".بدل السعي وراء صيغ تحفظ الكرامة بالرد أولا بحزم على التهديد والتهويل , وبدل القبول في الحالة القصوى بامتحان قوة (مع التونسيين) نحن مقتنعون انه كان ينتهي

[1] A.N.A. ;.CNRA. microfiche C038
[2] IBID

بمخرج مشرف قيل لنا ان الثورة ستتفكك وان التونسيين على وشك ان يعلنوا عبر الراديو والصحافة عن عصيان مزعوم لهيئة الاركان العامة ضد الحكومة"[1]

وقد وظفت هيئة الاركان شعور الجنود الناقم على السياسة البورقيبية لمواجهة غرمائها السياسيين داخل الحكومة, معلنة أنها تزكي السياسة الحازمة للوزراء المعتقلين, وقوت من حملة التشهير بسياسة بورقيبة الهادفة الى التدخل في شؤون الجزائريين بإبرازه بعض القياديين الموالين له كزعماء تاريخيين، وانه يعمل بكل السبل لبث الفرقة بين الجزائريين وخلق مشكلة الحدود وما يزال يضغط على السكان السوافة كي يطالبوا بالهوية التونسية[2], وقد ساهمت المشاحنات السياسية والتنافس على السلطة في إحراج العلاقات مع تونس، وقد كانت نظرة العسكريين قليلي التسييس تختلف كثيرا عن نهج سياسيي الحكومة المؤقتة الذين ورغم حدة الازمات لم يسمحوا بالاصطدام المسلح مع التونسيين الى آخر لحظة، وهو ما يؤكد على حكمتهم وتبصرهم لعواقب الامور، بل ان كريم الذي كان يتولى ملفات الثورة الكبرى لم يتوان

---

[1] انظر محمد حربي : المرجع السابق , ص225

[2] المرجع نفسه, ص 225

بعد عودته من لبنان في جويلية 1961 من الإعراب عن شكره للحكومة التونسية على مساعدتها الأخوية, كما تابعت حكومة ابن يوسف بن خدة انتهاج سياسة مهادنة بورقيبة خاصة وان اهتماماتها تركزت على إنجاح المفاوضات، وقد ضمنت في مؤتمربلغراد بضغوط خارجية حياد الموقف التونسي وعدم تدخله في المشكلة الجزائرية([1])،وعندما عادت تونس لطرح مطالبها الترابية وإلحاحها على تسريع المفاوضات في بداية عام 1962 عبرت الحكومة المؤقتة عن استيائها, وهددت بنقل مقرها من تونس, و لكنها عادت لاجراء مباحثات مع الحكومة التونسية, اكدت على الحفاظ على العلاقات الودية والمساعدة على سيرالمفاوضات باتجاه الحل النهائي([2]), وبعد تاكد بورقيبة من قرب استقلال الجزائراجتهد في إرضاء الحكومة المؤقتة والتقرب من رموزها في مواجهة لاحتمالات سوداوية في حال انقلاب القيادات الثورية على العناصر المعتدلة، واصرار الجزائريين على ايديولوجيتهم الاشتراكية, اذ كان كل ذلك ينبئ بان النظام التونسي سيكون الخاسر الاكبر من استقلال الجزائر .

---

[1] انظر المجاهد , ع 112(8 جانفي 1962) ص2

[2] انظر المجاهد ,ع112(8جانفي 1962) ص1

ولا شك أن بورقيبة لم يكن يتوقع أن المفاوضات النهائية التي كانت سرية ستحقق للجزائريين مكاسب ثمينة وفق حل شامل ونهائي ومنهج معارض للبورقيبية، وذلك في وقت لم تتجسد بعد السيادة التونسية على بنزرت، الأمر الذي كان ينبئ بأن الثورة الجزائرية وايديولوجياتها المعارضة للنظام التونسي سوف تجد لها صيتا في تونس, وقد تأثر بورقيبة كثيرا لرسالة ابن بلة في أول نزول له بتونس إثر إطلاق سراحه "نحن عرب نحن عرب نحن عرب"([1]), وبعد أن أعلن عن الجزائر الثورية في طرابلس .

لقد جاء ابن بلة للسلطة على أكتاف هيئة الاركان وبعد خلافات دامية مع الحكومة الشرعية ,وقد حرص بورقيبةعلى مساندة الحكومة المؤقتة ودعمها للوصول الى السلطة , وعلى عكس النظام المغربي كان يدرك بنظرته مخاطر وصول العسكريين للسلطة, وقد رد تحالف تلمسان بحدة على تدخلات بورقيبة في شؤون الجزائريين, وشن ضده حملة تشهير اشاعت كثيرا الى موقفه خاصة بعد ان بلغ الخلاف اوجه وامر بورقيبة الجيش التونسي بمحاصرة مقر هيئة الأركان بغار الديماو في اليوم الثالي لعزل قادتها في 30جوان 1962, وقد

[1] Saad DAHLAB : op cit ,p-p,182-183

زاد هـذا القـرار في نقمـة العسكريين علـى النظـام التونـسي، وعبروا فيما بعد بـالتوافق مـع المكتب الـسياسي عـن لـومهم للحكومة التونسية علـى موقفهـا المحـابي خـلال ازمـة الـسلطة وتدخلها في شؤون الجزائريين, واعلن محمـد خـضير في مـؤتمر صحفي عقـد يـوم7 جويليـة 1962 مهـددا" يجـب ان نفهـم الرئيس بورقيبة الـذي تـدخل عـدة مـرات في شـؤوننا وانتقـد سياستنا وبعضا مـن قادتنـا أنـه اذا كـان هـذا صـحيحا, وان كانت مثل هذه التـدابير ذات الاخطـار الكـبيرة لم تأجـل فاننـا سـنجد انفـسنا مـن واجبنـا ان نـدخل جـيش الحـدود الى تونس [1].

وقـد اجتمعـت إرادة ابـن بلـة مـع العـسكريين علـى بنـاء سياسة مغاربية جديدة تأخذ في الحسبان مكانة الجزائر المـستقلة ونفـوذ ثورتهـا المتعـاظم مغاربيـا ودوليـا, وتقـوم علـى نـشر ايديولوجيتها وتخليص شعوب المنطقة من الامبرياليـة, وهكـذا فرضت سياسـة تطويقيـة علـى تـونس والمغـرب، سـاهمت في تجذير الخلافات بشكل اكبر, فقـد أعلـن بورقيبـة انـه اكتـشف مؤامرة انقلابية لها ارتباط بالنظام الجزائري, ولم تكن المباحثات الديبلوماسـية الـتي تمـت بوسـاطة مغربيـة لتمنـع تـدهور

---

[1] LE MONDE :du 8 juillier 1962

العلاقات التي كان يفرضها اختلاف الانظمة السياسية بين البلدين, وطفوح الصراعات الايديولوجية التي لفت المنطقة المغاربية ([1]).

ويتضح لنا على ضوء ما سبق ان اهتمامات النظام التونسي بعد ان وطد علاقاته مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في بداية 1960 ارتكزت على تجنب مخاطر امتدادت الحرب الى تونس، ووضع حد لتجاوزات الجزائريين بعدم إحترام السيادة التونسية وامتدت إلى إنجاح سياسته في حل القضية الجزائرية بالنصح حينا والضغط أحيانا, وتأكيد زعامته المغاربية والإفريقية, وذلك في مرحلة ازداد فيها الشعور بمخاطر صراع الحرب الباردة وتجذر إيديولوجية الثورة الجزائرية،

وقد تجلت طموحات بورقيبة السياسية والترابية واضحة بطرحه لمشروع وحدة تونسية جزائرية، والمساومة بلقاء ديغول واقتراح مطلب الصحراء المضر بالموقف الجزائري, وكذا محاولة الهيمنة على المنطقة واستغلاله لورقة القضيةالجزائرية لمساومة العلاقات الفرنسية, وقد أحست الثورة الجزائرية بمخاطر سياسة بورقيبة وبجهوده الاستغلالية للقضية الجزائرية,

[1] Slimane CHIKH : **op cit** , P-P ,495-497

وجاهر العسكريون بمصادمته وفضحه، غير أن سياسة الحكومة المؤقتة التي ركزت على إنهاء المفاوضات والحفاظ على وتيرة التضامن التونسي استطاعت أن تدفع مخاطر كبرى، كانت بمثابة مشكلات حقيقية أمام العلاقات التونسية – الجزائرية .

واسهمت المشاكل التي عرفتها الثورة الجزائرية في تونس بفعل ثقل حضورها وتأثير ايديولوجيتها في اختلاف السياسة الواجب اتخاذها إزاء تونس، فلقد ساهمت نشاطات جيش الحدود ومواقفه في إثارة حساسية البورقيبية المفرطة، وأدت سياسة المهادنة الرسمية إلى استعلاء الموقف البورقيبي واستمراره في التآمر على الثورة، وأدى تولي العسكريين للسلطة إلى تبني سياسة المصادمة وتجذير المواقف، الأمر الذي جعل بورقيبة يحرص في الدفاع عن مبادئه وحماية سياسته من تصاعد إيديولوجية الثورة الجزائرية

الطموحات القطرية المغربية وتطور العلاقة مع الثورة الجزائرية

اظهر المغرب خلال المرحلة الأخيرة من تاريخ الثورة الجزائرية بشكل لافت مساندة ومؤازرة للثورة الجزائرية, تجلت في مظاهر متنوعة وأخذت أبعادا مختلفة , فهل يرجع ذلك إلى الإحساس بقرب استقلال الجزائر أم إلى أن النظام أراد أن يغتنم الظرف لتحقيق طموحاته التي لم تستجب لها الحكومة الجزائرية المؤقتة, وهذا ما نحاول التعرف عليه من خلال استعراض تطور العلاقات والمواقف الدقيقة من الثورة الجزائرية في هذه المرحلة .

أولا ـ مظهر تحسن العلاقات، العوامل والنتائج

إن وضع القضية الجزائرية المستجد والتطورات الحاصلة في المغرب دفعت باتجاه تحسين العلاقات بين النظام المغربي والحكومة الجزائرية المؤقتة، وقد تكرست مواقف ايجابية للمغرب الرسمي تجاه الثورة الجزائرية منذ عام 1960 نتيجة العوامل الاتية:

- اقتراب الحل السياسي للمشكلة الجزائرية، وما يتطلبه ذلك من وجوب إظهار المؤازرة والدعم .

-التجاوب الشعبي المتضامن بتلقائية مع الثورة الجزائرية الذي كان يدفع إلى وجوب مسايرة النظام له.

- النفوذ المتزايد للجناح اليساري المنشق عن حزب الاستقلال والخشية من تحالفه مع الثورة الجزائرية.

-الميول نحو المعسكر الشرقي ومحالفة دول الحياد ساعد على انفتاح النظام المغربي اكثر ودعمه القضايا القومية والإفريقية.([1])

وفي الوقت نفسه استجدت للحكومة الجزائرية المؤقتة عوامل حثتها على وجوب تحسين علاقاتها مع المغرب, فلقد خرجت لتوها من اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة، وفي أجندتها برنامج عمل سياسي وعسكري يقوم على دعم دول الجوار, سواء تعلق الأمر بدعم المفاوضات أو تدعيم قدرات جيش الحدود, وكان عليها أن تعزز ذلك التضامن الشعبي بمؤازرة سياسية يضمنها النظام، وتطلب منها الأمر إعادة تنظيم مؤسساتها، وحل خلافاتها وانتهاج سياسة المهادنة للحفاظ على مصالحها وكسب مزيد من الدعم .

[1] انظر اشفورد دوجلاس :التطورات السياسية في المملكة المغربية, مرجع سابق , ص 134 وما بعدها

وساعد تدهور العلاقات المغربية الفرنسية وتزايد الاعتداءات الفرنسية على إعادة بناء علاقات قوية أساسها التنسيق والتعاون المشترك وهدفها استقلال الجزائر ووحدة المغرب العربي، وقد اندفع قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المزاحون عن السلطة عام 1960 نحو المراهنة على قضيتي الجزائر والجلاء في انتقادهم لسياسة النظام المغربي .

وهذا الموقف سمح بتقربهم أكثر من الثورة الجزائرية , ولكن دائما بهدف خدمة إستراتجيتهم السياسية الثورية، لقد أفادت اللقاءات التي أجراها المهدي ابن بركة مع قادة الثورة في القاهرة في تفهم معضلات القضية الجزائرية، وأعلن عن تأييده للإستراتجية المغاربية لهذه الثورة, وكان موقفه مفيدا في طرح مسألة الجلاء الفرنسي عن المغرب ومحاربة الامبريالية، وتكريس التضامن الفعلي مع الجزائر، وتأكيد بناء المغرب العربي، وقد تضمن خطابه في مؤتمر الشعوب الإفريقية الأسيوية يوم 10 نوفمبر 1960 استنجادا بهذه الشعوب لطرد الوجود الفرنسي من الجزائر , حيث شدد قائلا: "إن مهمتنا الآن هي الانتقال من مرحلة التصريحات إلى مرحلة الأعمال واليوم نجد مرة أخرى شعب أقطار المغرب العربي مجددا كما كان 1953-1955 في جبهة الكفاح المسلح ضد الجهاز

الاستعماري"([1]), وقد اتخذ المهدي ابن بركة موقفا وسطا من قضية الصحراء وموريطانيا التي كان النظام يصر على مغربيتها، ومثل هذه المواقف جعلته يقترب أكثر من إيديولوجية الثورة الجزائرية إلى درجة انه أصبح محل استشارة كريم بلقاسم خلال مفاوضات افيان الأولى ([2]), وبدوره رافع بوعبيد عن مسالة الجلاء، بل إن مداخلته يوم 17 أكتوبر 1960 هزت المغرب كله لفرط انتقادها الأداء الحكومي إزاء قضية مساعدة الجزائر, وقد طالب بعمل جاد لنصرة الجزائر, ودعا إلى عدم اتخاذ المغرب قاعدة عدوان على الشعب الجزائري مؤكد أن الشعب المغربي قاطبة على استعداد للتضحية "ولكن الجانب الرسمي مازال مقتصرا على الخطب والكلام وإن كانت هذه الخطب وهذا الكلام شيئا مرض فان الجانب المهم غير مرض مع الأسف، إننا نشكل قنطرة بالنسبة للقوات الفرنسية التي تقوم بحرب الإبادة في القطر الجزائري الشقيق"([3])

---

1 انظر مصطفى العلوي : المهدي ابن بركة ,المهدي بنبركة للحقيقة وللتاريخ , ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1984 , ص 37.

2 المرجع نفسه ، ص- ص 34-39.

3 انظر خطابه أمام اللجنة الإدارية لإقليم الرباط للحزب ، صحيفة الرأي العام, عدد يوم 18 أكتوبر 1960

وشدد بوعبيد من لهجته الانتقادية للنظام المغربي في عـام 1961 وقد صرح بتـونس مستبشرا بنجـاح الثـورة الجزائريـة قائلا "إن النظام الإقطاعي لا يمكنه أن يقاوم طويلا بعد إقامة نظـام ثـوري قريـب في الجزائـر المـستقلة" ([1]), وهكـذا فـان الضغوط الخارجية والداخلية كانت تؤثر على الموقف الرسمي وتدفعه لاتخاذ مواقف تضامنية فعالة، تجلت في مساندة عريضة قدمها الملك محمد الخامس خدمة للثـورة الجزائريـة في هـذه المرحلة الحاسمة .

وقد حازت قاعدة المغرب على أهمية بالغة في دعم الثـورة الجزائرية, وعول عليها كثيرا في مد ولايات الداخل بالأسـلحة والرجال, وتقوية جيش الحدود ليـتمكن مـن خـوض معركـة الأسلاك الشائكة وفك الخناق على الثورة, وهكذا كان مفيدا للثورة الجزائرية تحسين علاقاتها مع الـسلطات المغربيـة وإنهـاء كل ما من شانه تعكير هذه العلاقات , وخاصة ما تعلـق منهـا بفوضى جيش الحدود ونشاط القواعد الخلفية ([2])

---

[1] انظر ، مصطفى صايج :العلاقات الجزائرية ـ المغربية(1962ـ2000) ,دراسة ازمة الحدود وقضية الصحراء الغربية) ,رسالة ماجستير , معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ,جامعة الجزائر,1996, ص 36.

[2] شهادة منصور بوداود , مقابلة مع الباحث

وبمجرد اتخاذ الحكومة المؤقتة لقراراتها وتبنيها للسياسة الجديدة انتقل وفد عنها إلى المغرب لإجراء مباحثات تسمح بتجسيد برامجها, وكذلك من اجل حل مشكلة سي الزوبير العالقة، قدم الوفد المشكل من بن طوبال وبوالصوف ومحمدي السعيد للسلطات المغربية تقريرا شاملا عن تطورات القضية الجزائرية, وعن أفق سياسة حكومتهم المستقبلية، وعلاقاتها مع المغرب ([1]) وبحث مع محمد الخامس مشكلة انشقاق سي الزوبير وسبل حلها، فأجرى محمد الخامس وساطته في القضية واقنع سي الزوبير بإنهاء العصيان على ضمانته، غير أن سي الزوبير الذي قبل الاستسلام سرعان ما وضع مصيره بين يدي هيئة الأركان التي حاكمته وسجنته, وهو أمر أثار حفيظة السلطات المغربية ([2]) التي شعرت بان المسؤولين الجزائريين نكثوا عهدهم.

ومضت الحكومة المؤقتة في إرساء سياستها الجديدة، ملتمسة من السلطات المغربية تعاونها باتخاذ قرارات داعمة ومساندة للثورة الجزائرية، وقد تضمنت برقية وزير خارجية

---

[1] انظر تقرير عن مهمة وزير الداخلية ابن طوبال في المغرب ,مؤرخ في 14 مارس 1960, , DOS , GPRA B 49 A.N.A.

[2] انظر , محمد حربي : المرجع السابق , ص 217 , وتقرير رئيس بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب عن مقابلته لوزير الداخلية المغربي البكاي A.N.A., GPRA, B302 DOS : 3-13

الحكومة كريم بلقاسم إلى نظيره المغربي في 28 جانفي 1960 مطلبين رئيسين: التجاوب مع مطلب تدعيم الثورة بالمتطوعين العرب، واتخاذ تدابير ضد نشاط القواعد العسكرية الفرنسية المعادية للثورة، وشددت الرسالة على الطلب الثاني نظرا للمخاطر التي تشكلها هذه القواعد انطلاقا من التراب المغربي, وهي تلح على الأقل بمنع تنقل الجنود خارج قواعدهم"...والحكومة الجزائرية إذ تشير إلى هذا الخطر ترجو أن تتخذ الحكومة المغربية الشقيقة على وجه السرعة التدابير اللازمة لمنع التنقلات خارج القواعد الفرنسية بالمغرب حتى لا تقوم بتموين المتطوعين بالأسلحة والذخائر الحربية أو تكون أداة اتصال بينهم وبين العناصر الموجودة في المغرب أو الخارج"([1]), وأكد كريم بلقاسم في رسالة ثانية على مسالة تجنيد المتطوعين وإقامة مراكز تدريب لهم بالمغرب([2])

وقد نشطت بعثة الحكومة الجزائرية بالمغرب في أداء مهامها السياسية ورعاية شؤون الثورة والتنسيق مع السلطات المغربية وإعلامها بتطورات القضية الجزائرية,

---

[1] انظر نص الرسالة كاملا , مديرية الوثائق الملكية , الرباط , علبة الجزائر2 , ملف 1380 (دون تصنيف)

[2] رسالة بتاريخ 22 سبتمبر 1960 ، انظر مديرية الوثائق الملكية , علبة الجزائر2 , ملف .1380

وأشاد رئيسها شوقي مصطفاي ونائبه الشيخ خير الدين بتحسن العلاقات مع المغرب وبجهوده في دعم وتسهيل نشاطات الثورة ، خاصة منذ تولي الملك محمد الخامس رئاسة الوزراء بنفسه واعطائه القضية الجزائرية الاهتمام البالغ ([1]), ففي مارس 1960 استقبل محمد الخامس وفدا من الحكومة الجزائرية وتجاوب مع مجمل مطالبه بعد مباحثات مطولة، كمسالة إقفال القنصليتين الفرنسيتين في وجدة وبوعرفة اللتان تقومان بعمل استخباراتي مضر بنشاط الثورة، ومطلب وضع خمسمائة متطوع مغربي تحت تصرف الثورة, والسماح بمرور الأسلحة والمعدات والمتطوعين الأجانب([2]), ولان الحكومة الجزائرية المؤقتة سجلت هذا التجاوب وكانت تطمح إلى إرساء اتفاقية تعاون شاملة أجرت مباحثات في هذا الشأن مع الحكومة المغربية يومي 30-31 ماي 1960, وذلك بحضور رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس وزير الداخلية ابن طوبال، ومحمد يزيد وشوقي مصطفاي والشيخ خير الدين من الجانب الجزائري، والأمير الحسن الثاني نائب رئيس الحكومة المغربية، وادريس المحمدي وزير الخارجية ومبارك البكاي وزير الداخلية ومدير الديوان

---

[1] انظر شهادة شوقي مصطفاي : محمد عباس : رواد الوطنية , مصدر سابق , ص 192

[2] انظر ، محمد حربي : المرجع السابق ، ص - ص، 221 ـ 222.

الملكي كديرة، وشمل جدول المباحثات قضايا التعاون بين الحكومتين وسبل تعزيز العلاقات والحفاظ عليها، وتمت المصادقة على اتفاقية مشتركة تؤطر نشاط وعلاقات جبهة التحرير بالمغرب, وهي تتضمن بندين رئيسين: الأول امني يتعلق بتحديد مجال احترام سلطات الطرفين, والبند الثاني: يتعلق بأطر التعاون لمكافحة عملاء فرنسا في المغرب، واختصت المواد الثلاث الأخيرة من بين الأربعة عشرة مادة بإجراءات التسليح والنقل.

اشتمل البند الأول على خمس مواد ضمن ثلاث فصول حددت إجراءات توقيف المدنيين والعسكريين الجزائريين وإجراءات التعامل مع الفارين من الجيش الفرنسي، فتم التأكيد أن تقوم السلطات المغربية بوقف جميع المدنيين الجزائريين المطلوبين من قبل المسؤولين الجزائريين، وايداعهم في سجون تابعة للحكومة الجزائرية, وأما أولئك المدانون في إطار القانون العام المغربي فيحاكمون وفق هذا القانون ويتم إعلام الطرف الجزائري بذلك ,وأما العسكريون الفارين من جيش التحرير الجزائري فيتم إيقافهم بطلب من رئيس بعثة الحكومة الجزائرية والمدانون منهم تتم محاكمتهم في إطار القانون العام المغربي، ويتم التنسيق في البحث عن الفارين

منهم, وأما الفارون من الجيش الفرنسي فإذا كـانوا مغـربيين يسلمون إلى السلطات المغربية, وإذا كانوا جزائـريين يـسلمون إلى جيش التحرير الـوطني, وفي حـال رفـضهم يودعـون في السجن التابع للحكومة الجزائرية، وبخصوص الجنود التـابعين للقوات الفرنسية الموقفين في التراب المغربي يتوجب تسليمهم إلى بعثة الحكومة الجزائرية بأسلحتهم، وحددت المواد(6-7-8-9) ضوابط إنشاء سجنين مدنيين تابعين للحكومة الجزائرية المؤقتة في التراب المغربي وذلـك لإيـداع المعـتقلين الجزائـريين ومعاملتهم معاملة إنسانية، علـى أن تتكفـل القـوات المغربيـة بـضمان الحراسـة الخارجيـة والحكومـة الجزائريـة المؤقتـة بالتنظيم الداخلي.

وتضمن البند الثاني مادتين : الأولى تضبط مجـال التعـاون المعلومـاتي بـين وزارة الداخليـة المغربيـة وبعثـة الحكومـة الجزائرية المؤقتة, والثانية خاصة بإجراءات مراقبة الجزائـريين المشكوك في تعاونهم مع فرنسا, وتنص على منع الجزائـريين من الاتصال بالسفارة أو القنصليات الفرنسية في المغرب إلا بترخـيص, وعلـى المراقبـة الـصارمة للجزائـريين العـابرين للحدود، والأخبار عن كل جزائري حامـل للجنـسية الفرنـسية يدخل المغرب ومنع الموظفين الجزائريين من دخول وخـروج

بالمغرب عبر القواعد البحرية والجوية الفرنسية في المغرب , ومنع القوات الفرنسية من ممارسة نشاطها ضد الجزائريين انطلاقا من التراب المغربي

وضبطت المواد (12-13-14) إجراءات استيراد الأسلحة والتجهيزات لصالح الحكومة الجزائرية المؤقتة, ويمكننا تلخيص هذه الإجراءات في النقاط الآتية :

- تسلم للسلطات المغربية قائمة الأشخاص المكلفين باستيراد السلع والتجهيزات

- تخطر السلطات المغربية بأي استيراد للأسلحة عبر المغرب في الوقت الذي تصل فيه الأسلحة .

- يتم نقل الأسلحة والذخيرة عبر التراب المغربي بعد إخطار السلطات المغربية المختصة وتسلم رخصة العبور [1]

ويتضح من خلال هذه الاتفاقية الأمنية العسكرية التي وقعها وزيرا داخلية الحكومتين أنها جاءت لوضع حد للمشاكل التي تعكر العلاقات، ذلك أن بعض تجاوزات جيش التحرير الوطني وردود الفعل القوية من قبل السلطات المغربية

---

[1] انظر نص الاتفاقية A.N.A. GPRA : B 302 , DOS ;3-16; et Mohammed HARBI: op cit p- p, 486-461

ساهمت في تأزم العلاقات، وكانت هذه السلطات تتهم قادة الجيش الجزائري باختطاف جزائريين مقيمين في المغرب وقتلهم أو تعذيبهم، والتعرض حتى للمدنيين والعسكريين المغربيين ،وقد اندرجت تصرفات جيش التحرير الوطني في إطار معاقبة أولئك المرتكبين للمخالفات والمخبرين المتعاونين مع الفرنسيين، وقد ذكر الشيخ خير الدين في تقاريره ورئيس دائرة وجدة في شهادته أن هذه التصرفات كانت تؤدي إلى المصادمة وإلى تدخل السلطات العليا([1]), ووصل الأمر إلى تدخل الملك, فاثر تزايد الشكاوى وجه رسالة لوزير الداخلية يوم 3 ماي 1960 لاستيضاح الحوادث التي يتسبب فيها الجزائريون , وردت وزارة الداخلية موضحة أن أفرادا من جيش التحرير الجزائري قد اختطفوا مدنيين جزائريين من وجدة ([2])

وقد جسدت الاتفاقية مطامح الحكومة الجزائرية المؤقتة في الاعتراف بسلطتها, خاصة ما يتعلق منها بحماية سلطتها المدنية

---

[1] انظر، عدد من مراسلات وتقارير الشيخ خير الدين حول العلاقة مع السلطات المغربية DOS .3 GPRA. B.221. **A.N.A.** وقدور الورطاسي : **المصدر السابق** , ص - ص 27- 28، 36-37.

[2] انظر رسالة الملك إلى وزارة الداخلية ,ورد وزارة الداخلية , **مديرية الوثائق الملكية**، علبة الجزائر2 , ملف 1379

والعسكرية, والتصدي لمخاطر الاستخبارات الفرنسية في المغرب، وتسهيل مهمة دخول ومرور الأسلحة, وقد ضمنت الاتفاقية دخول الأسلحة الى المغرب, ونقلها إلى الحدود([1]), وهكذا ضبطت هذه الاتفاقية كثيرا من المسائل الهامة في العلاقات الجزائرية المغربية, والسؤال الذي يطرح هو هل تم تجسيد الاتفاقية ميدانيا ؟.

تشير المصادر الجزائرية إلى أن السلطات المغربية تلكأت في تجسيد الاتفاقية وخالفت بعض بنودها, إذ تواصلت احتجاجات السلطة المغربية على ما أسمتها مخالفات جيش التحرير الجزائري, واعتقلت سلطات وجدة عددا من الجنود ورفضت تسليمهم, ولم تعامل بعثة الحكومة الجزائرية بمثل المعاملة الدبلوماسية للبعثات الأجنبية ([2])

وتدخل جيش الحدود وبعثة الحكومة بالمغرب للاحتجاج على ذلك، اذ اجتمع شوقي مصطفاي مع ادريس المحمدي ورفع له جملة انشغالات وطلبات يوم 22 جويلية 1960([3])، وطلب عقد لقاء آخر مع وزير الداخلية والتقاه بعد تأجيل

[1] انظر شهادة شوقي مصطفاي , محمد عباس : المصدر السابق , ص 262 .

[2] انظر تقرير ادريس المحمدي عن لقائه مع بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة, مديرية الوثائق الملكية ,علبة الجزائر2، ملف 1380 .

[3] المصدر نفسه .

عـدة مواعيـد يـوم 15 سـبتمبر 1960 , وكانـت القـضية المستعجلة هي إيقاف سبعة جنود مـن قبـل عامـل وجـدة بحجة مهاجمتهم القوات الفرنـسية في الـتراب المغربـي، لم تكـن هذه حجة موجبة للاعتقال لهذا ذكر البكاي انـه طلـب مـن عامل وجـدة إطـلاق سـراحهم، وخـلال هـذا اللقـاء اسـر البكـاي لمـصطفاي أن الملـك طلـب خـلال اجتمـاع مجلـس الوزراء الأخير وبإلحاح مـن الـوزراء دعـم ومـساعدة الثـورة الجزائرية بمختلف الأوجـه، ووجـوب معاملـة بعثـة الحكومـة المؤقتة معاملة رسميـة لا تقـل شـانا عـن البعثـات الأجنبيـة الأخرى، ولكن مصطفاي أبدى على ضوء تحرياته تخوفه من عدم تجسيد الاتفاقية المتوصل إليها بين الحكومتين "وخاصة ما تعلق منها بوعود إطلاق سراح الموقوفين وإيقاف الخونـة لقد أوضحنا للسيد البكاي انه ليس هنالك ما يؤخر تطبيق هذه الوعود، وانه إلى غاية اليوم لم نسجل إلا حل قـضية الـزوبير، وأكد الوزير ألا شيء يعترض تطبيـق هـذه الاتفاقيـات وأنـه سيعطي أوامر إلى حاكم وجدة وإلى مدير الأمن لكـي يجـسدا بـسرعة وعـود وزارة الداخليـة فيمـا يتعلـق بتوقيـف الخونـة والفـارين مـن الجنديـة، إضـافة إلى تحريـر مواطنيهـا المـدنيين والعسكريين الموجودين بالسجن" وأضاف مصطفاي انه طلـب من البكاي التدخل لدى مدير الأمن اولفقير لتـسهيل طلبـات

حمل السلاح والإذن بالمرور وعدم إزعاج الجزائريين بشان قضية الزوبير وانه وفى بذلك ([1]), ويبدو أن ملف المصادمات المتزايدة على جبهة الحدود ظل مخيما بظلاله وأحرج كثيرا القادة العسكريين رغم المصادقة على الاتفاقية الأمنية

وقد أعرب المغرب عن دعم القضية الجزائرية ,ووافق على طلب إنشاء مراكز لتدريب للمتطوعين الأجانب وهي مسالة تخوف منها بورقيبة كثيرا، وفعلا استقبلت الحدود المغربية مجموعة من المتطوعين العرب والأفارقة والفنيين الشيوعيين.([2]) , وتجاوبت السلطات المغربية مع طلبات بعثة الحكومة المغربية في سبتمبر 1960, والمتمثلة أساسا في المساعدة على انضمام الحكومة الجزائرية لاتفاقية جنيف الدولية والاعتراف بتمثيل البعثة الديبلوماسي وتسهيل المساعدات الدولية المقدمة للاجئين ([3]), ومنحت السلطات المغربية مراكز لأجل معالجة الجرحى وراحة المعطوبين، استغل

---

1 انظر تقرير الحمدي عن لقائه مع بعثة الحكومة الجزائرية بالمغرب , المصدر السابق .

2 انظر رسالة كريم بلقاسم إلى وزير الخارجية المغربي بخصوص هذه المسالة , مؤرخة في 12/10/1960 مديرية للوثائق الملكية ,علبة الجزائر 2, ملف 1380

3 انظر تقرير وزير الخارجية إدريس الحمدي عن لقائه مع بعثة الحكومة الجزائرية مديرية الوثائق الملكية، علبة الجزائر 2, ملف1380

البعض منها في سرية تامة لإقامة مصانع التسليح، وكانت تشمل خمس وحدات في مناطق متباعدة، تنتج كل وحدة نوعا معينا من الأسلحة ويتم تركيبها في الوحدة الرئيسية, وكانت تجربة ناجحة لجيش التحرير الوطني، بدأت الإنتاج عام 1960 وبلغت حصيلتها أكثر من 500 ألف قنبلة يدوية و10 آلاف رشاش، وحوالي 500 قطعة مورتي وألف مدفع هاون([1]) , وقد أديت مهمة تمرير الأسلحة على أكمل وجه, كما حصل الاتفاق على شراء شحنات كبيرة من الدول الاشتراكية باسم الحكومة المغربية، وعلى تقديم كافة التسهيلات لإنزال الأسلحة وتمريرها, وقد أكدت شهادة الخطيب ان المغرب كان مستعد لتقديم الأسلحة للجزائر بتوجيه من الملك :"كلما رغب الجزائريون في السلاح يأتون إلينا, ولم يتغير موقف محمد الخامس رحمه الله أبدا، ما زلت اذكر انه في أواخر عمره قال في مجلس وزاري ترأسه بنفسه عندما رأى أن بعض أعضاء الحكومة مترددين" إذا لم نكن قادرين على تزويد إخواننا الجزائريين بالسلاح علانية فما هي قيمة استقلالنا" ([2])

---

[1] انظر شهادة المسؤول الأول عن هذه المصانع منصور بوداود , مقابلة مع الباحث. وكذا حواره مع مجلة **الباحث** , **مصدر سابق** , ص 78.

[2] انظر شهادة الوزير عبد الكريم الخطيب :**جهاد من اجل التحرير**, مصدر سابق, ص ـ ص، 30ـ 31.

وهكذا تواصل استقدام سفن الأسلحة، وفي أكتوبر 1960 ساهمت السلطات المغربية في إنزال اكبر شحنة سلاح تقتنيها مصالح بوالصوف فقد أعلمت بوصول سفينة بلغاريا محملة بالفين وخمسمائة طن من الأسلحة إلى طنجة في آخر لحظة، فأمر الحسن الثاني قوات الجيش بمساعدة المسؤولين الجزائريين في إنزال الشحنة وإيصالها إلى الحدود .([1])

ولم تكن هذه المساعدات الرسمية المغربية بمنأى عن علم السلطات الفرنسية, واستنادا إلى العمل الاستخباراتي المكثف في المغرب اكتشف الجيش الفرنسي في الجزائر بعض أشكال المساعدات المغربية وترصد نشاط الثوار الجزائريين، وخطط لتنفيذ عمليات حربية انطلاقا من الجزائر ومن داخل المغرب للإضرار بقدرات جيش التحرير الوطني المتزايدة وثني المغرب عن تقديم مساعداته لثوار الجزائر، وقد وجدت الحكومة المغربية نفسها في إحراج كبير, إذ لم تنفع تنديداتها واحتجاجاتها([2])، في الحد من تلك الاعتداءات التي عرفت

[1] انظر تقرير عامل طنجة المؤرخ في 25 نوفمبر 1960 والموجه الى وزير الداخلية المغربي , مديرية الوثائق الملكية, علبة الجزائر 2 , ملف 1380 . وتقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب حول انزال باخرة بلغاريا A.N.A. ,GPRA, B302 DOS 3 -13

[2] انظر مثلا احتجاج وزير الخارجية المغربي المقدم للسفير الفرنسي .جويلية 1959 , SHAT 1H .1766 -DOS 3 Relation franco marocines incidents de frontiere bombardement d Oujda

منذ عام 1960 حدة اكبر, ولم يكن بمقدورها أن تطالب الجزائريين بالحد من أعمالهم الموجهة ضد الجيش الفرنسي, وقد كان الاعتداء على سعيدية مثلا في سبتمبر 1960 موضوعا لمناقشات مجلس الوزراء, وطالب بعض الوزراء بضرورة منع اعتداءات الجزائيين التي تتسبب في أعمال ثأرية, غير أن موقف الملك كان حاسما بعدم وضع أية ضوابط أو فرض ضغوط على الجزائريين للحد من نشاطهم ([1])

لقد تعرضت كثير من القرى والمدن المغربية للاعتداءات الفرنسية ذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من الجزائريين والمغربيين, وألحقت أضرارا بجيش التحرير الوطني ومراكزه المدنية والعسكرية في وجدة والناضور وفقيق وبوعرفة, وردا على ذلك خططت هيئة الأركان العامة للرد على القوات الفرنسية ولاختراق الأسلاك الشائكة وتهديد بعض المراكز الفرنسية في جنوب المغرب ([2])

---

1 انظر رواية الوزير المغربي محمد الشرفاوي Farouk BEN ATIA, op cit p 92

2 انظر حصيلة الأعمال العسكرية ضد هذه المراكز تقرير القيادة العسكرية الفرنسية لمنطقة عين الصفراء S.H.A.T ,1H ,1776 : 2 : Organisation et activités de L'ALN au MAROC 1959 1962

وأمام تواصل الاعتداءات الفرنسية طالب محمد الخامس من القوات الفرنسية عدم استعمال التراب المغربي للاعتداء على الجزائريين قائلا: " إن المغرب لن يسمح باتخاذ ترابه مركزا للاعتداء على بلد شقيق " ([1]), وقد أمر القوات المسلحة الملكية بالتمركز في مناطق الحدود والتلويح بالتهديد , واعتبر تواجد هذه القوات بالقرب من المراكز الجزائرية يمثل تحصينا مهما للقوات الجزائرية في ظل تحسن العلاقات والتنسيق المتبادل, وقد وصل الأمر اثر الاعتداء على سيدي بوبكر في 1 اوت 1961 بوزير الدفاع المغربي للتصريح بان الجيش المغربي سيعزز قواته الدفاعية للرد على الهجمات الفرنسية, وانه سيتعاون مع جيش التحرير الجزائري لصد كل عدوان فرنسي "([2]), وكان أشعر هذا التهديد فرنسا بخطورة الوضع إلا انه لم يؤخذ مأخذ الجد من قبل قادة هيئة الأركان باعتبار أن التقارب الجزائري المغربي لا يمكنه أن يصل إلى حد التنسيق في المجال العسكري,

---

[1] انظر خطابه، محمد الخامس :انبعاث امة, ج5, مجموعة خطب الملك محمد الخامس خلال سنتي 1960ـ 1961، المطبعة الملكية، الرباط، 1961ص 227.

[2] انظر المجاهد , ع 102 (14 أوت 1961) , ص 2 . نقلا عن مجلة "هنا الرباط" التي تصدرها الإذاعة المغربية .

وخاصة أمام تلك المشاكل اليومية الناتجة عن تزايد الاحتكاكات.

لقد احتجت هيئة الأركان العامة في جويلية 1961 على اعتقال أربعة جنود في بوبكر [1]، وانتقدت بشدة سلوك وزارة الدفاع المغربية إزاء اعتقال خمسة جنود آخرين في اكتوبر 1961 [2]، وكانت هذه التوقيفات وغيرها من السلوكات تؤثر على التدهور الحقيقي للعلاقات بين العسكريين الجزائريين والسلطات المغربية.

وقد اندرج الموقف المغربي من الاعتداءات الفرنسية في إطار مواجهة المخاطر التي كانت تهدد جيش التحرير الجزائري وتشديد الضغط على فرنسا، لكن أبعاد هذا الموقف تصب في إطار إظهار الدعم والمساندة لقادة الثورة، وتندرج في سياق كسب موقفهم لمطالب المغرب الترابية، وهي مطالب بدت تتجلى أكثر بعد اخذ المفاوضات منعرجاتها الحاسمة وطرح قضية الصحراء، فهل سينتهج المغرب إستراتجية جديدة

---

[1] انظر رسالة هيئة الأركان العامة الموجهة إلى بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب بتاريخ 20 اكتوبر 1961.8- 7 ,A.N.A. :GPRA. , B 302, DOS

[2] انظر رسالة بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى مديرية الأمن المغربي , ورد وزير الدفاع المغربي أحرضان A.N.A, GPRA, B 302, DOS 7-7

لتحقيق طموحاته من وراء مساندة مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة في المفاوضات؟.

ثانيا ـ الموقف من المفاوضات ومطامح المغرب الترابية

منذ لقاء محمد الخامس - ديغول وإعلان تقرير مصير الشعب الجزائري تزايد الاهتمام المغربي بالقضية الجزائرية، وبذل المغرب مساعي حثيثة لنصرتها في المحافل الإقليمية والدولية وكسب الدعم الدولي لها، وقد لقيت جهود محمد الخامس ثناء الحكومة الجزائرية المؤقتة باعتباره متفهما للمشكلة الجزائرية ومدافعا عنها، الأمر الذي شجعه للقيام بعدة مبادرات الضغط على فرنسا ودفعها لحل القضية الجزائرية، وقد لقي تعيين الزعماء المعتقلين مفاوضين رسميين استحسان المغرب بحكم علاقاتهم السابقة بالمغرب، وعبء قضية تحريرهم التي تحولت إلى التزام مغربي, فضاعف محمد الخامس مساعيه لإطلاق سراحهم, والأمل يحدوه في توليهم الزعامة السياسية ([1]) .

وشددت الحكومة المغربية على وجوب انصياع فرنسا لمطلب تحرير الشعب الجزائري، خاصة بعد اعترافها بحق

[1] انظر ، الحسن الثاني : التحدي ، مصدر سابق ,ص 140.

تقرير مصير الجزائريين، مؤكدة أن المناورة والتسويف لن تكون في صالحها , وقد استقبلت خطوة الشروع في مفاوضات مولان بحفاوة بالغة وأعربت عن تأييدها لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة وعن أملها في أن تكون هذه الخطوة "عنصرا من عناصر حل القضية الجزائرية واستتاب الأمن في المغرب العربي "([1])

ولم يلبث أن تبخر الأمل في نجاح هذه المفاوضات وكان على المغرب أن يتخذ موقفا من أسلوب المناورة الفرنسية , خاصة بعد أن أذاعت الحكومة الجزائرية المؤقتة بان فرنسا تتهرب من إجراء مفاوضات حقيقية، وأنها تأبى الاعتراف بأهليتها في تمثيل الشعب الجزائري ، وقد أكدت الحكومة المغربية تأييدها لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة وشجبها للعرقلة الفرنسية "يجب أن يكون للوفد الجزائري كافة الضمانات الكفيلة بمساعدته على إجراء مفاوضات مثمرة" وليس من المعقول أن تصطدم المقابلات التي ستجعل حدا للنزاع بمصاعب من نوع التي ذكرها بلاغ الحكومة الجزائرية المؤقتة "([2])

---

[1] المجاهد، ع72 (11جويلية 1960) , ص6.

[2] المصدر نفسه.

وبالرغم من المناورات والضغوط الفرنسية ظل المغرب يساند القضية الجزائرية ويدعوا إلى تسويتها في اقرب وقت ممكن، وبمناسبة دورة الأمم المتحدة الخامسة عشر في اكتوبر 1960 أجرى كريم بلقاسم مشاورات مع الملك وتقرر تكثيف المساعي السياسية لنصرة الجزائر في هذه الدورة الحاسمة.([1]) وعليه فقد اتصل الملك بعدد من رؤساء الدول والملوك لطلب نصرة القضية الجزائرية والتصويت لصالحها، ومنهم رئيس جمهورية مدغشقر،([2]) وبحث المسالة مع عدد من رؤساء الدول الغربية، ودعا الرئيس الأمريكي إيزنهاور صراحة للضغط على فرنسا ([3])، وتأكيدا على أهمية مناقشات دورة الأمم المتحدة كلف الأمير الحسن شخصيا ـ بدل وزير الخارجيةـ للدفاع عن موقف المغرب الداعي إلى استقلال الجزائر، موجها مهمته بالقول: "إن أعمالك على رأس وفدنا في الجمعية العامة ستعبر عن اقتناعنا بما دعت إليه أخيرا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من ضرورة تدخل الأمم المتحدة في هذه القضية تدخلا سريعا قصد حلها وتمكين

---

[1] انظر ،المجاهد ,ع 80 (17اكتوبر1960), ص9.

[2] انظر نص الرسالة كاملا ، محمد الخامس :المصدر السابق , ج5 ، ص-ص 235-237.

[3] انظر رسالة محمد الخامس إلى إيزنهاور ،محمد الخامس :المصدر نفسه , ص ـ ص 106-107.

الشعب الجزائري من تحقيق مطامحه "[1], وعليه تضمن خطاب الأمير الحسن في الدورة تأكيدا على حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال ودعوة لتدخل الأمم المتحدة السريع لإيجاد مفاهمة بين طرفي النزاع وإنهاء الحرب المتواصلة منذ سنوات, وأعلن أن المغرب يؤكد من جديد" إن الحكومة الجزائرية المؤقتة هي الناطق الوحيد باسم الشعب الجزائري" وأنها المفاوض الرسمي الضامن للتوصل إلى تسوية سلمية ([2]). وقد أفادت مساعي ومواقف المغرب في كسب الدول حديثة الاستقلال لصالح مؤازرة القضية الجزائرية, وفي التأكيد على ضرورة الإسراع بإنهاء حرب الجزائر,

ومن اجل تأكيد التضامن المغربي وتجنيده لمساندة الحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضاتها صدرت الدعوة إلى جعل الذكرى السادسة لاندلاع الثورة يوما للتضامن مع الجزائر، فتجاوبت السلطات المغربية مع الدعوة، ورأت أن تؤطر الاحتفالية التضامنية رسميا حتى لا تستغلها المعارضة اليسارية التي دعت بدورها إلى عقد مهرجانات تضامنية في

---

[1] انظر رسالته إلى الأمير الحسن الذي كان في مهمة في أوربا , محمد الخامس :**المصدر نفسه** , ص 192.

[2] انظر **المجاهد** , ع 80 (17اكتوبر 1960) , ص9

كامل المدن المغربية([1])، وقد أسهمت السلطات الرسمية والهيئات الحزبية والشعبية في إنجاح التظاهرة, وألقى الملك محمد الخامس خطابا عشية الذكرى أكد فيه على وجوب التضامن مع الجزائر ومساندة القضية الجزائرية "إن يوم الجزائر يومنا وقضيتها قضيتنا فيجب أن نواصل مساندتها وتأييدها في كفاحها, ونضاعف الجهود لإقرار حقها والتعجيل بساعة فوزها"، ونوه الملك بأهمية حل قضية الجزائر لان في ذلك ضمانة لتأكيد استقلال المغرب ووحدة المغرب العربي([2])، وكان الإضراب العام يوم فاتح نوفمبر1960 يوما مشهودا, عقدت فيه التجمعات الشعبية والمهرجانات الخطابية، واحتضنت البيضاء المظاهرة الكبرى التي اشرف عليها الأمير الحسن وكريم بلقاسم, وأكد الأمير الحسن في خطابه على تجند المغرب حكومة وشعبا لتأييد القضية الجزائرية, وأشاد بالعلاقات الأخوية التي تربط الشعبين الشقيقين([3]).

وقد أصبح تضامن الشعب المغربي يتسم بفعالية اكبر خلال هذه المرحلة, وأسهم في دفع السلطات المغربية لإظهار

---

[1] انظر **العلم** ,عدد 31 أكتوبر 1960. و **الطليعة** عدد يوم 2 نوفمبر 1960.

[2] انظر خطابه بمناسبة يوم التضامن مع الجزائر يوم 31 أكتوبر 1960 ، محمد الخامس **المصدر السابق** , ج 5 **مصدر سابق** , ص ـ ص 226-228.

[3] **المجاهد** , ع 82.(14 نوفمبر 1960) , ص6.

التضامن الحقيقي مع الجزائر، خاصة اثر تهديد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في أكتوبر 1960 يربط نضاله التحرري بنضال الشعب الجزائري ([1])، وهو أمر بدا يشعر القصر بكثير من التخوف.

لقد أصبح القصر يسابق لإظهار التضامن مع الجزائر، وقد ندد مرارا بالحرب الشرسة التي تشن ضد الشعب الجزائري، فإثر حوادث 11 ديسمبر 1960 أرسل محمد الخامس رسالة إلى فرحات عباس تضمنت شجب السياسة الفرنسية، والتأكيد على أن هذه المظاهرات تمثل سندا للحكومة المؤقتة وتعبر على وحدة الشعب الجزائري وتشبثه بمطلب واحد وهو مطلب الاستقلال والتفاتة حول هيئة واحدة هي حكومته الوطنية ([2])

ونظرا لخطورة المساعي والمناورات التي كانت تحركها فرنسا افريقيا نسقت الحكومة الجزائرية المؤقتة مع المغرب مشروع عقد مؤتمر افريقي في الدار البيضاء، وقد نجح المؤتمر في إضعاف مجموعة الدول الإفريقية_ الفرنسية ومساندة

---

[1] انظر، المهدي ابن بركة: المصدر السابق، ص 77.

[2] انظر، محمد الخامس والحسن الثاني :انبعاث امة، ج6. مجموعة الخطب التي ألقيت خلال عامي 1961 _ 1962، المطبعة الملكية، الرباط، 1962، ص _ ص، 33 _34.

القضية الجزائرية, وكان فرصة لإجراء مباحثات مغربية جزائرية وتأكيد المغرب لتضامنه مع الجزائر, إذ تضمن خطاب الملك محمد الخامس الموجه للمؤتمرين التأكيد على مساندة الدول الإفريقية لقضية الجزائر التحررية ووقوفها إلى جانب الجزائريين "موقف التأييد والمؤازرة لان قضيتهم قضيتنا ونضالهم نضالنا", وأكد مطالبة هذه الدول "بمنح الجزائر حقها في الحرية والاستقلال بدون قيد أو شرط([1]).

وقد اصطدمت الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال هذه المرحلة بموقف الدبلوماسية المغربية المطالب بمغربة موريطانيا, ورأت أن تجاريه ظاهريا وإن كانت تؤكد على مبدأ تأييد الشعوب الإفريقية في حرية تقرير مصيرها ومحاربة جميع أشكال الهيمنة والامبريالية، وهو مبدأ تبناه المهدي ابن بركة ولم يتحمس لمغربة موريطانيا, وقد حصل شبه توافق على الدعوة لاستقلال موريطانيا ثم اقتراح انضمامها إلى المغرب العربي الموحد ([2])، ولأجل ذلك ارتبطت جبهة التحرير الوطني بعلاقات وطيدة مع الوطنيين الموريتانيين سنة 1957 وأجرت محادثة مع المختار ولد دادة عام 1959 بخصوص

---

[1] انظر، **المجاهد** , ع 87 (16 جانفي 1961) , ص10.

[2] انظر المهدي ابن بركة :**المصدر السابق**, ص66

القضية الموريطانية ، وقد اتخذت موقفا محايدا في حين صادمت تونس علانية الموقف المغربي ودعت للاعتراف بموريطانيا وبدخولها للأمم المتحدة في نوفمبر 1960 الأمر الذي أدى لقطع العلاقات الفرنسية – المغربية ([1])، وتحملت الحكومة الجزائرية مسؤوليتها في وضع حد للخلاف معتبرة أن مشروع المغرب العربي المشكل من فيدراليات الأقطار المغاربية بما في ذلك موريطانيا يكفل علاج المشكلة ،وناقشت هذا المشروع من المسؤولين المغربيين والتونسيين وكلها إصرار على تجاوز الخلاف بين الطرفين، ([2]) وقد بدا لها أن مطامح المغرب التوسعية تثير المخاوف وتتسبب في احرج موقفها ,وخاصة عندما احتاجت إلى دعم موريطانيا في قضية الصحراء وتجاوب المختار ولد دادة مع مطلبها , وقتها شعر المغرب الرسمي بخيوط مؤامرة تلفه من جميع الأطراف ويشارك فيها الجزائريون, فأكد اندفاعه لخدمة أهدافه الوطنية , وهكذا كان استقلال موريطانيا درسا يتوجب اخذ العبرة منه، فرغم التأييد العريض للقضية الجزائرية سوف يعود مشكل الحدود ليطرح من جديد عندما تتأزم المفاوضات الجزائرية الفرنسية

---

[1] انظر تقرير عن مقابلة السفير المغربي في تونس لوزير الخارجية كريم بلقاسم **A.N.A** :.GPRA., B 302,. DOS 3-4

[2] **IBID**

بسبب الصحراء, ويظهر الحسن الثاني الذي خلف والده في مارس 1961 تمسكا بمطامح المغرب الترابية في الجزائر.

لقد أكد الحسن الثاني بمناسبة توليه العرش استمرارية لتضامن المغربي مع الجزائر، وشجع مبادرة استئناف مفاوضات استقلال الجزائر لأجل بناء وحدة المغرب العربي المنشودة([1]), فهل يمكن القول مع كل هذا أن مغرب الحسن الثاني سيصمد في وجه المراوغات الفرنسية، ويؤكد مساندة مواقف الحكومة المؤقتة في المفاوضات ؟

كان الوضع السياسي في المغرب بالغ الحساسية ولا يسمح بالوقوف في وجه الثورة الجزائرية أو استغلال ظرفها الحرج , غير أن الجنرال ديغول كان على علم بطموحات الملك الجديد وبإمكانية التعويل عليه في الضغط على المفاوض الجزائري، خاصة وأن مشكلة الحدود كانت قضية حساسة للغاية ، وقد لوح ديغول بمشروع الاستثمار المشترك للصحراء، والتمس من تونس والمغرب ضغطا على الطرف الجزائري للقبول بتسوية مجتزئة وأمل الكثير من موقف الحسن الثاني الذي يبدو حذرا من قضية السيادة الوطنية و

[1] انظر، مباحثات الحسن الثاني ـ فرحات عباس، وبورقيبة , وبلاغ الرباط بتاريخ 1 مارس 1961، المجاهد ,ع 91 (18مارس 1961)، ص2 والملحق رقم 21

"مصمما على إبقاء أواصر العلاقة مع فرنسا" ([1]), وقد تلقى الملك الجديد هدية من ديغول بمناسبة توليه العرش مضمونها قبول فرنسا سحب جميع قواتها من المغرب قبل عام 1961 ([2]), و ما لبث أن أرسل الحسن الثاني وزير الخارجية لمحادثة ديغول وتسليمه رسالة خاصة قيل أنها تتعلق بمسالة الوزراء المعتقلين وضرورة الإفراج عنهم([3]), وليكون انجازا ثانيا للملك تقوي نفوذه المهدد بمعارضة اليساريين, وقد تابع الحسن الثاني المفاوضات بتلهف وكان يأمل في يكسب اعتراف الجزائريين بالحدود الشرعية لمملكته الممتدة إلى الساورة وتندوف, وهكذا أعلنت الحكومة المغربية ارتياحها لقرار الحكومة الجزائرية المؤقتة بمباشرة مفاوضات افيان , وأبدت في الوقت نفسه بعض وجهات نظرها التي تحتاج إلى تأمل .

في البداية سجلت الحكومة المغربية "إرادتها في الاستمرار في تقديم إعانتها للحكومة الجزائرية بمناسبة المفاوضات مع

---

[1] Charle DE GAULLE . **op cit** ,p-p, 130-132
وقد أوضح ديقول في برقية التهنئة للحسن الثاني أن فرنسا لن تدخر وسعا في توثيق العلاقة مع المغرب وان الاجتماعات التي عقدها بلافريج في باريس كانت كثيرة النفع انظر , نص البرقية , الحسن الثاني : **التحدي** , مصدر سابق , ص - ص، 372_373

[2] انظر, الحسن الثاني :**المصدر نفسه** , ص - ص، 136_137

[3] **المجاهد** , ع 93(10 افريل 1961) , ص2.

الحكومة الفرنسية على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير المصير الذي يقوده إلى الاستقلال التام ووحدة الشعب الجزائري وسلامة ترابه", وحرص على وجوب استرجاع الجزائر لكامل سيادتها "إن حكومة جلالة الملك تؤيد تأييدا كاملا وبجميع الوسائل استمرار الكفاح الوطني إلى أن تسترجع الجزائر العربية حريتها واستقلالها وسيادتها", وختم البيان بتأكيد الحكومة المغربية استمرارية "إعانتها المادية والسياسية والمعنوية للشعب الجزائري الذي تمثله حكومته سواء في ميدان الكفاح الوطني أو في المفاوضات([1]) , وقد كان من المفيد التأكيد بوضوح أن الصحراء بحدودها آنذاك تقع ضمن السيادة الجزائرية ،غير أن المغرب لم يكن ليعترف صراحة بذلك فهو قد أكد زمن التفجيرات النووية في رقان أن مكان التفجيرات كان أرضا مغربية([2]) , ورفع مذكرة إلى الجامعة العربية تدعو الى مساندة مطالبه الترابية في الجزائر الفرنسية .

وطرحت خلال محادثات لوغران مسالة الصحراء كعقبة أساسية، وكان لا بد من التصدي لهذه المشكلة وقد هدف

---

[1] انظر , **المجاهد** , ع 96 (22 ماي1961)

[2] رسالة الملك محمد الخامس إلى ديغول بتاريخ مارس 1960 , محمد الخامس:**انبعاث امة** ,ج 5 ، مصدر سابق , ص 102.

المشروع الفرنسي إلى تقسيم السيادة، الشمال المستقل، والصحراء التي تبقى فرنسية ويتم التشاور في شانها مع دول الجوار مشتملة, وأثار التصريح المشترك التونسي المالي في 14 جوان المشكلة بحدة, وكان على الحكومة المؤقتة التصدي لهذه القضية من خلال إرسال مذكرة خاصة بالصحراء وكسب اعتراف دول الجوار بسيادتها عليها، رد الفاسي بغموض عن القضية وقال أن هناك صحراء مغربية وصحراء جزائرية وصحراء ليبية، ناكرا على بورقيبة مزاعمه بوجود صحراء تونسية ([1]), وجاء تدخل الخطيب بعد المحادثات مع ابن بلة مؤيدا لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة عندما انتقد السياسة الفرنسية الرامية إلى إثارة الخلاف بين المغرب والجزائر، وقال" إن الصحراء لن تكون مصدر شقاق بين الشعبين المغربي والجزائري"([2]), وكان لا بد من حسم الموقف بإجراء مباحثات رسمية تكسب من خلالها الحكومة المؤقتة الموقف المغربي، وقد اختارت مناسبة 5 جويلية 1961 لتكون يوما وطنيا ضد التقسيم, واستعدت لربح المعركة ضد المغرب وإظهار تأييده لقضية سيادة الجزائر على الصحراء .

---

[1] العلم , عدد يوم 22 جوان 1961

[2] المجاهد ، ع 98 (19 جوان 1961) , ص 2.

لقد جرت مباحثات رسمية بين الحكومتين خلال الزيارة التي قام بها وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى المغرب من الثالث إلى التاسع جويلية 1961, وأدت إلى تسوية المشكلة مؤقتا وإظهار مساندة المغرب للطرح الجزائري.

والحقيقة التي تبدو لنا اليوم جلية هو أن المغرب لم يعلن مساندته للحكومة الجزائرية المؤقتة بدون مقابل, وان هذه الأخيرة لجأت أمام الإصرار المغربي إلى المراوغة كسبا لموقفه, وأقنعت الفاسي بأهمية مؤازرة مطلبها و استعانت ببعض الوزراء المغربيين المتعاطفين مع طرحها ومنهم الخطيب([1]) ولوحت بمغازلة اليسار المغربي([2]), وعشية استقلال الجزائر حصل الاختلاف بين الطرفين بخصوص ما تم الاتفاق عليه فالطرف الجزائري استند إلى بلاغ التأييد المعلن من قبل الحكومتين يوم 7 جويلية 1961, والطرف المغربي اظهر في عام 1963 مسودة اتفاق سرية اعتبر أنها تتضمن اعترافا رسميا بحقوق المغرب في استرجاع أقاليمه، وهكذا حصل الاختلاف ووقع الصراع المسلح وأعطيت القضية أبعادا

---

[1] انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب حول اللقاء مع الفاسي يوم 19 جوان 1961

A.N.A : GPRA, B 302, DOS- 3- 17 ".C, R ,d' un entrevue avec ALLAL ELFASSI"

[2] انظر مصطفى العلوي : المهدي بنبركة للحقيقة وللتاريخ، مرجع سابق, ص34 وما بعدها.

دعائية، وفي بحثنا نحاول بموضوعية تلمس حقائق ما جرى الاتفاق عليه .

استقبل وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة رسميا وشعبيا في مظاهرات حافلة يوم 3 جويلية، وبعد الإقتبال الرسمي عقدت جلسة الحكومتين بحضور فرحات عباس وبوالصوف وبن طوبال ومحمد يزيد عن الحكومة الجزائرية المؤقتة, والحسن الثاني وعلال الفاسي والخطيب وبلافريج عن الحكومة المغربية، ([1]) عرض خلالها الطرف المغربي مطالبه الترابية التي رافع عنها من قبل, وألح على وجوب الاعتراف بمغربيتها، وأكد الوفد الجزائري أن الوقت لم يحن لمناقشة هذه القضية وان الحكومة الجزائرية تواجه اليوم مناورة فرنسية للاحتفاظ بالصحراء, وأنها تطلب اعترافا من دول الجوار بسيادتها على هذه الصحراء لدحض مشروع فصل الصحراء, وأما قضايا رسم الحدود فسوف تتم مناقشتها في إطار اخوي وضمن وحدة المغرب العربي، وبعد نقاش طويل تم الاتفاق على تأجيل النظر في المشكل الحدودي وإرضاء الطرف المغربي بتشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المشكل واعتراف الحكومة الجزائرية المؤقتة بوجود هذا المشكل وتضمين

---

[1] انظر ،المجاهد ,ع 80(17 اكتوبر 1960)ص9

ذلك في اتفاقية خاصة، وذلك بمقابل إعلان المغرب دعمه لموقف الحكومة الجزائرية في المفاوضات وحقها في السيادة على الصحراء ([1])، ويذكر الحسن الثاني في إطار مرافعته عن قضية الحدود أن حكومة الجزائر المؤقتة استعانت بالمغرب للدفاع عن سيادتها على الصحراء الجزائرية المهددة، وانه وخلال النقاش تقدم الخطيب وعلال الفاسي باقتراحين باسمنا إلى الطرف الجزائري" إما أن نقيم اتحادا مغربيا جزائريا نتولى معا تحقيقه على نحو يمكن الجيشين الجزائري والمغربي من أن يدافع كل منهما عن منطقته الصحراوية، وإما أن نكلف لجنة مغربية - جزائرية بتسوية مشاكل الحدود في روح من الأخوة المغربية وقبل الاقتراح الثاني، وكان من المفهوم جيدا أن الجزائر الجديدة لن تقبل بحال أن يغبن المغرب في الصحراء غبنا يتجلى في حدود عدلتها فرنسا وفرضتها فرضا" ([2]) وهذ التصور لا يعبر عن حقيقة الاتفاق، اذ كان واضحا ان الحكومة الجزائرية اعترفت بوجود مشكل حدود سيتم دراسته، ولم تعترف بحقوق ترابية للمغرب، وهذا ما تؤكده الاتفاقية السرية ذاتها.

---

[1] انظر شهادة عبد الحميد مهري، مقابلة مع الباحث.

[2] الحسن الثاني: **التحدي**، مصدر سابق، ص-ص139-140.

ان الاتفاقية السرية التي اضطرت الحكومة المؤقتة لإمضائها أرضت الطرف المغربي خاصة من خلال العزف على قضية الوحدة المغربية من جديد، وتضمين الاتفاقية إشارات توحي بتفهم مشكلة الحدود وتعد بإيجاد حلول لها بعد الحصول على الاستقلال ،وقد تضمنت الاتفاقية تشديد الحكومتين على بناء وحدة المغرب العربي، وتأكيد الحكومة المغربية مساندتها "ودعمها بدون تحفظ للحكومة المؤقتة في معارضتها مع فرنسا على أساس احترام وحدة التراب الجزائري، وستعارض حكومة صاحب الجلالة ملك المغرب بكل الوسائل كل المحاولات الرامية إلى تقسيم أو تفتيت التراب الجزائري". وجاء في الاتفاقية اعتراف الحكومة الجزائرية المؤقتة من جانبها "بان المشكل الجزائري الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا ما بين القطرين سيجد حلا له في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة", و لهذا الغرض قررت الحكومتان إنشاء لجنة جزائرية – مغربية في اقرب اجل للشروع في دراسة المشكل وحله ضمن روح الايخاء والوحدة المغاربية وفي إطار ذلك "فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد أن الاتفاقات التي يمكن أن تنتج عن المفاوضات الفرنسية الجزائرية لا يمكن أن تنطبق على المغرب فيما يخص تخطيط الحدود بين

الترابين الجزائري والمغربي" ([1])، وبمقارنتنا لنص الاتفاقية باللغة العربية الذي لم يعتمد في الحجة المغربية نلاحظ أن صياغته غير مدققة وعباراته فضفاضة، إذ جاء تأكيد الحكومة المؤقتة المذيل للاتفاقية وفق الصيغة الآتية "إن الاتفاقيات التي قد يتم التوصل إليها خلال المفاوضات بين فرنسا والجزائر لا يمكن لها أن تعارض المغرب فيما يخص رسم حدوه مع الجزائر ([2])، ولا شك أنها عبارات اقل إلزاما للطرف الجزائري، ذلك أن فرقا واسعا يتجسم بين عدم انطباق اتفاق المفاوضات الجزائرية الفرنسية على تخطيط الحدود الجزائرية بالكامل وبين أن يعارض هذا الاتفاق المغرب في رسم حدوده مع الجزائر.

وأما اختلاف التأويل فكان حادا بين أن تكون هذه الاتفاقية أقرت للمغرب اعتراف الحكومة الجزائرية المؤقتة بوجود خلاف حدودي فقط كما فهم الطرف الجزائري أو بسيادة المغرب على المناطق المتنازع عليها كما تصور الطرف المغربي، وعليه نؤكد بان الخلاف تعمق أكثر، وان كانت هذه الاتفاقية أرضت آنذاك الجانبين وأنعشت العلاقات

---

[1] انظر نص الاتفاقية، مديرية الوثائق الملكية، علبة الجزائر2، ملف1381 والملحق 19

[2] انظر، النص باللغة العربية، مديرية الوثائق الملكية، علبة الجزائر2، ملف1381

الجزائرية المغربية ([1]) ,وجاء البلاغ المغربي الجزائري المعلن في اليوم التالي من المصادقة على الاتفاقية المذكورة مساندا لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة، اذ تضمن توافق الطرفين على التعجيل بتحرير الجزائر وبناء صرح المغرب العربي، وتأكيد الملك الحسن الثاني على مساندته للحكومة الجزائرية في مفاوضاتها و"...عزمه على استعمال جميع الوسائل لإحباط كل محاولة لتقسيم التراب الجزائري أو بتر جزء من أجزائه"، وتضمن البلاغ تشديد الملك الحسن الثاني وفرحات عباس على" إن مشاكل ضبط الحدود بين المغرب والجزائر تهمهما وحدهما ولا يمكن تسويتها إلا بين الدولتين وحدهما وخارج كل مطمح أو تدخل أجنبي"([2]), وجندت الحكومة المؤقتة أداة الضغط الجماهيرية وأعلنت في مهرجان التضامن يوم 5 جويلية 1961 الذي حضره فرحات عباس والحسن الثاني مساندة المغرب اللامشروطة للجزائر في قضية الصحراء ومفاوضات الاستقلال النهائي ([3]), وهكذا نجحت دبلوماسيتها في تجاوز العرقلة المغربية والتي لم تضاهي عموما

---

[1] انظر، امحمد مالكي :إشكالية وحدة المغرب العربي, مرجع سابق , ص ـ ص 295 ـ297.

[2] انظر نص البلاغ المجاهد , ع 100 (17 جويلية 1961) ص 4.

[3] المصدر نفسه

التعنت البورقيبي، وكان الموقف المغاربي قد استغل من قبل ديغول لكن ما لبث أن سلمت فرنسا بانهزامها في معركة فصل الصحراء ([1])، وقد نوه المفاوضون الجزائريون بان موقف الحسن الثاني كان أكثر تعاونا من موقف ابن بركة وحزبه إذ لم يتجاوب في الوقت المناسب مع مطلب تأييدهم في قضية الصحراء , وهو أمر يؤكد أن إغراءات ديغول استطاعت أن تأثر حتى على أولئك الذين يبدون أكثر تضامنا مع الثورة الجزائرية ([2])

ومع ذلك يبدو ان الحسن الثاني شعر بان الاتفاق لا يضمن مطامح بلاده , فطالب بتسريع اللجنة المشتركة مهمتها وخطط لمضايقة الحضور الجزائري في المناطق المتنازع عليها , وهكذا ظل الخلاف الحدودي هاجسا مقلقا، ففي، صيف سنة 1961 ، سجل تقرير بعثه الحكومة المؤقتة أن مشكلة الحدود ما تزال تتسبب في مضايقات يعاني منها المجاهدون واللاجئون في إقليم تافيلالت الجنوبي([3])، وأوضح نائب رئيس البعثة بوسلحام الذي انتقل لمعاينة أوضاع اللاجئين

---

[1] Redha MALEK : op cit ,p 170

[2] IBID ، . وكذا شهادة منصور بوداود ,مقابلة مع الباحث .

[3] أنضر تقرير رئيس بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب المؤرخ في 19نوفمبر 1961
A.N.A :.GPRA .302, DOS- 7- 11. brobleme des relations avec les outoritee marocaines

أن السلطات المحلية تقوم بأعمال مخالفة للقـانون، وان مخازنية الشواطر هددوا في ماي 1961 فصيلة من المجاهـدين واعتـدوا عليها بعد أن رفضت مغـادرة مركزهـا وقتلـوا جنـديين ,وأن أوضاع اللاجئين مضطربة نتيجة تهديد السلطات المغربية لهـم واعتقالها لمسؤوليهم ([1]), وهذه الحوادث تؤكد على استمرار المضايقات المغربية في أقاليم الجنوب والهادفة أساسا الى تـدعيم النفوذ المغربي في مناطق الحدود وإجبار مئات اللاجـئين علـى حمل الهوية المغربية .

وعلى الوغم إن الحكومة المؤقتة أعلنت أنها غير أهل للنظر في مشكل الحدود الا بعد الحـصول علـى الاسـتقلال إلا أنهـا وجدت نفسها في بدايـة عـام 1962 مـضطرة للتجـاوب مـع المطلـب المغربـي, فتـشكلت لجنـة مـشتركة جزائريـة مغربيـة لدراسة المشكل ,واقترحت أن تدرس كذلك مـشروع وحـدة للمغرب العربي ,وذلك من اجل تمييع مشكلة الحدود ووضـع المغرب أمام الأمر الواقع ([2]).

---

[1] أنضر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي كتبه بوسلحام عن وضعية اللاجئين في المغرب A.N.A : GPRA ,B302,. DOS. 3- 2; compte rendu dune mission a KSAR SOUK ; le 14 Aout 1961

[2] انظر العلم ,عدد يوم 26 جانفي 1962

وقـد كانـت مفاوضـات ايفيـان الـسرية تقطـع أشـواطها الأخيرة، ومعها تزايدت مطـامح المغـرب إلحاحـا، حيـث بـدا الحسن الثاني في اختيار أحلافه السياسيين، واتفـق مـع ديغـول على تعين محمد لغزاوي رابط اتصال مع الزعماء المعتقلين من اجل كسب موقفهم لصالح مطالبه ونكاية في الحكومة المؤقتـة التي عاندت في تأييد طموحاتـه التوسـعية ([1]), وأعلـن عـلال آلفاسـي في بدايـة عـام 1962 أن الـشعب المغربـي ينتظـر استقلال الجزائر بفارغ الصبر لاستئناف العمـل في بنـاء صـرح وحـدة المغـرب العربـي ."([2]) , ويمكننـا أن نؤكـد أن الـساسة المغربيين عولوا على سخاء الجزائـريين وتفهمهـم للمطالـب الترابية المغربية، وان المسؤولين الجزائريين بدوا أمام ذلك أكثر تصميما على تامين سيادتهم من أي طمـوح أجنبي ،اخـذين في الاعتبار تضحياتهم الجسام وألام المواقف الـتي وجهـت لهـم في الظهر.

وقد أفاد الوضـع الـسياسي المغربـي المنقـسم في المراهنـة على جميع الأطراف المناصرة للثورة الجزائرية، فمن جهـة تجنـد

---

[1] Saad DAHLAB . op cit ,.p-p190-191.

[2] انظر خطاب علال الفاسي المذهبي المقدم للمؤتمر السادس لحزب الاستقلال (جانفي 1962)، علال الفاسي :منهج الاستقلالية , مطبعة الرسالة ،الرباط , 1962 , ص - ص 147-148.

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لتأكيد تضامنه مع الجزائر ومن جهة أخرى لم يدخر القصر جهدا في التجاوب مع مطالب الحكومة المؤقتة، واستمر التنسيق والتعاون المشترك بين الحكومتين يأخذ منحى التحسن والتطور، ونجحت الزيارات الرسمية لوفود الحكومة المؤقتة في كسب التضامن المغربي المفيد للمفاوضات الجزائرية ، فقد أحيت الذكرى السابعة لاندلاع الثورة الجزائرية في احتفالات عارمة، وأقيم مهرجان حاشد في مكناس حضره الملك الحسن الثاني وكريم بلقاسم ، وأكد الملك خلاله تضامن المغرب حكومة وشعبا مع كفاح الجزائر ومع مطلب استقلالها التام، ووجه دعوته للمعمرين المتطرفين بضرورة إيقاف الأعمال الإجرامية والقبول بالأمر الواقع لان استقلال الجزائر حقيقة لا مفر منها ([1]), وتجلى التضامن المغربي بارزا من خلال المؤازرة الواسعة لقضية السجناء

الجزائريين وإحياء اليوم الوطني للتضامن معهم([2]), وقد بذلت حكومة الملك الحسن الثاني جهودا حثيثة من أجل

---

[1] انظر محمد الخامس , الحسن الثاني :انبعاث امة , ج6, مصدر سابق , ص - ص253-254.

[2] أحيت السلطات والأحزاب المغربية يوم 16نوفمبر 1961 في مهرجانات حافلة. انظر المجاهد , ع109 (27 نوفمبر 1961) ص8

إطلاق الوزراء الخمسة المعتقلين كان من نتائجها تحسين إقامتهم في اولنوي والسماح لممثل المغرب بزيارتهم، وعشية وقف إطلاق النار سوف يكون إصرار الحسن الثاني كبيرا على انتقالهم إلى المغرب، وذلك بهدف التغني بان جهود المغرب كانت وراء إطلاق سراحهم، ومن اجل كسب ود ابن بلة ورفاقه ([1]).

وخلال شهر جانفي 1962 حلت الحكومة المؤقتة بطاقمها الوزاري ضيفة على المغرب، ولقيت جوا مساعدا لتأدية مهامها بعيدا عن تدخلات بورقيبة، وعبرت كذلك عن إشراك المغرب في احتضان قيادة الثورة، وقد عدت فرصة مهمة لإجراء مباحثات مع الحكومة المغربية، واطلاعها على سير المفاوضات، وصدر إثرها بلاغ مشترك للحكومتين يؤكد العمل ببلاغ 7 جويلية 1961 وضرورة الشروع في تشييد وحدة المغرب العربي وذلك بإنشاء لجنة جزائرية مغربية دائمة للشروع في تنفيذ المهمة ([2])، وقد أعلن فعلا عن إنشاء هذه اللجنة الوزارية المشكلة من أربعة مغاربة وثلاث

[1] Redha MALEK : op cit , P-P 241-242.

[2] انظر ، نص البلاغ المجاهد ع 114 (5 فيفري 1962) ص 9 والملحق رقم 20 .

جزائريين([1])، ولكن من دون أن يظهر أي اثـر لنـشاطها ،إذ أراد لهـا الطـرف المغربـي أن تبـدأ في دراسـة مـشكلة الحـدود واقترح عليها الطرف الجزائري أن تبدأ بما هو أهم مـن الحـدود وهو الوحدة المغاربية.

لقد أصبحت فكرة المغرب العربـي في الحقيقـة موضـوع مزايـدة الطـرفين خاصـة في ظـل الخلافـات الإيديولوجيـة المتزايدة بينهما، وبدأ يلوح في الأفق توافق حقيقي بين جبهـة التحرير الوطني، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ([2]) في حـين كان النظام المغربي حريصا على محاصرة هذا التقارب وخنق التوجه التقدمي في المنطقـة، وهـو أمر زاد أجواء العلاقـات قتامة وجعل عبد الله ابراهيم يؤكد في أفريل 1962 قائلا أنه "لا بديل آخر عن وحدة المغرب العربي سـوى الحـروب المتواليـة بين المغاربة والجزائـريين "([3])، وعـد هـذا تنبـؤا صـادقا مـن سياسي مطلع على خلافات تلك المرحلة وتأكيدا علـى عـدم

---

[1] ممثل المغرب علال الفاسي، واحمد رضا كديرة ، والخطيب د مولاي احمد العلوي أما الجانب الجزائري فعين للجنة كريم بلقاسم و بن طوبال ومحمد يزيد انظر العلم ،عدد يوم 26 جانفي 1962.

[2] انظر محمد حربي ، حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية، مصدر سابق، ص ـ ص، 367ـ390

[3] انظر عبد الله ابراهيم : التقرير المذهبي للمؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، مطبعة اميرياجيما، الدار البيضاء، 1983، ص27.

تعايش نظامين متناقضين جذريا , وعموما أظهرت الحكومة الجزائرية المؤقتة بدبلوماسيتها مماطلة , وهي تواجه مطالب المغرب الملحة وما لبث أن شغلتها الصراعات السياسية عن حسن إدارة علاقاتها المغربية، وقد وقف الملك الحسن الثاني بانتهازيته ضد الحكومة المؤقتة وتحالف مع معارضيها، وهم لا يولونه ثقتهم، وهذا التناقض الذي اضر بالمغرب وضع العلاقات الجزائرية في المحك، وهكذا أثرت المطامح الشخصية والقطرية التي كانت تحرك النظام المغربي سلبا على تضامن المغرب مع الثورة الجزائرية، وأظهرت نوايا القصر الحقيقية في السعي بكل السبل لتحقيق مطامح سياسية وترابية على حساب الجزائر الثورية.

ثالثا ـ المغرب والثورة الجزائرية من إظهار التحالف إلى التصادم:

لقد احتفى المغرب بوقف إطلاق النار في الجزائر، ووجهت إليه الأنظار وهو يستقبل أول نزول للزعماء الخمسة المستقلين، استقبل الحسن الثاني زعماء الثورة الجزائرية في قصره واستقبلت الجماهير الشعبية بحماس منقطع النظير موكب ابن بلة ورفاقه ([1]) كانت علامات

[1] انظر ،المجاهد ,ع 118 (2 افريل 1961) , ص ـ ص 6-7.

الاستفهام تلف العلاقات المغربية الجزائرية خاصة وأن المغرب بدا متخوفا من شكل الاستقلال الذي تحقق، ومن التوجه التقدمي الاشتراكي لجبهة التحرير الوطني، وانعكاساته على المغرب الذي بدأ يميل نحو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وعليه كان على النظام المغربي أن يناور كثيرا من اجل كسب رهان استقراره([1]).

لقد اندفع المغرب نحو تشجيع التغيير، ووجد ضالته في الصراع السياسي الذي نشب بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والمكتب السياسي المدعوم من قبل جيش الحدود، وبما أن الحكومة لم تتجاوب مع مطالبه الترابية ساند القصر تحالف تلمسان معولا على علاقاته مع ابن بلة وخيضر وأتباعهما لتحقيق جملة أهداف إستراتيجية أهمها :

- إثارة الفوضى بالشكل الذي يمكن المغرب من ضم الأقاليم التي كان يطالب بمغربيتها وإظهار مركزه القوي في المنطقة المغاربية .

- التأثير على التوجه السياسي والإيديولوجي لنظام الجزائر المستقلة وإمكانية احتوائه للتوجه الغربي.

---

[1] انظر جلال يحي واخرون : المرجع السابق , ص498

ـ الحيازة على إقليم تندوف ذي الأهمية الإستراتجية سياسيا واقتصاديا .

يرجع سعد دحلب وزير خارجية الحكومة المؤقتة سبب التقارب المغربي مع ابن بلة إلى عدم تجاوب الحكومة المؤقتة مع مطالب المغرب بمغربة موريطانيا وبضم تندوف و بشار" فانا اعتقد أن الاهتمام الخاص الذي أبداه جلالة الملك إزاء ابن بلة ذا علاقة مباشرة مع هذه المسائل وكما رأينا ابن بلة يفعل، فان هذا الأخير لا يستطيع أن يقدم له كل الوعود المرجاة، وما عسى الملك الحسن الثاني أن يخسره إذا ما صدقه أو تظاهر بتصديقه، ويجب الاعتراف أن ابن بلة لم يضيع الوقت كثيرا كي ينفصل عنه، حيث انه ومباشرة بعد توليه زمام السلطة دخل معه في حرب" ويضيف دحلب أن الاتصالات التي ربطها الحسن الثاني بابن بلة دامت أكثر من ثلاثة أشهر تردد خلالها محمد الغزاوي عليه كثيرا, وانه أصبح يعتبره بمثابة الحكومة المؤقتة ([1])

ومن جهة أخرى عرف، ابن بلة وقادة هيئة الأركان كيف يحيكون تحالفاتهم الدولية والمحلية للوصول إلى السلطة , فأظهروا التحالف مع دول الجوار ومع مصر الناصرية

---

[1] Saad DAHLAB : op cit ,p-p190-191

وانطلقوا من وجدة المغربية معتمدين دعم الجيش والنظام المغربي، ولم يكن هذا النظام مطلعا على طبيعة تحالفات ابن بلة ، إذ كان العسكريون عماد سلطته، وهؤلاء كانت علاقاتهم متدهورة مع السلطات المغربية زمن الكفاح المسلح، لقد تعرضوا للضغوط وشعروا بالابتزاز وأكنوا حقدا لنظام لم يكن في نظرهم متعاونا مع ثورتهم, بل أن جموحهم الثوري سيدفع بهم إلى تصنيف النظام الرجعي في المغرب عدوا للجزائر التقدمية، وهكذا وجد النظام المغربي نفسه في مواجهة ضباط جيش التحرير الجزائري وعلى رأسهم هواري بومدين، وهم أكثر تشددا وثورية من السياسيين المعتدلين, فما كان عليه إلا أن يصادمهم بالقوة لتحقيق طموحاته([1]) , من جهتهم ركز قادة الحكومة الجزائرية المؤقتة في دفاعهم عن شرعية حكومتهم على أهمية التحالف الخارجي مع تونس والمغرب، وقد بادر ابن خدة إلى زيارة المغرب وإجراء عدة مباحثات مع السلطة المغربية اظهر خلالها شرعية الحكومة التي يقودها، ووجه للملك الحسن الثاني رسالة شكر على العناية التي استقباله وتسهيل مهامه، معربا له عن تمنيات

---

[1] انظر علي الشامي :المرجع السابق, ص ـ ص، 222 ـ 230

استقباله في الجزائر المستقلة ([1]), ولا نعرف أهداف الزيارة بوضوح، وان كان الخطيب بشير إلى عقده اجتماع صلح ببيته حضره ابن بلة وبعض قادة الولايات ([2])، ولعل الزيارة جاءت للدفاع عن شرعية الحكومة المؤقتة والتأكيد على سياستها الواقعية في التعامل مع القضايا المغربية .

ولقد اعتمد تحالف ابن بلة على المساندة المصرية، وكانت إيديولوجيته المناوئة للرجعية تلتقي مع التوجه القومي الناصري، الذي كسب الى جانبه كذلك اليسار المغربي ,إذ لم يتردد ابن بركة في القول أن حزبه سيكون امتدادا لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الذي يقوده عبد الناصر بهدف التأثير على الأنظمة الرجعية، معتبرا أن النظام المغربي يعد حليفا للغرب وللرجعية ([3]), وأما التوافق المنهجي المسجل بين منهاج طرابلس ومقررات المؤتمر الثاني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية فكان واضحا بتأكيدهما على التوجه الثوري والماركسي([4]), وقد أوضح محمد البصري أن

---

[1] انظر رسالة ابن يوسف ابن خدة للحسن الثاني بتاريخ 16 ماي 1962 مديرية الوثائق الملكية , علبة الجزائر 2, ملف 1381 .

[2] شهادة عبد الكريم الخطيب :جهاد من اجل التحرير , مصدر سابق , ص31

[3] انظر مصطفى صايج :المرجع السابق, ص37.

[4] انظر محمد الميلي :المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب, مرجع سابق, ص ـ ص138ـ146

مؤتمر حزبه حضره الوفد المصري ووفد حزب جبهة التحرير الوطني الذي جاء يحمل معه الإستراتجية التي كانوا سيدخلون بها إلى الحكم، وذلك على أساس التكامل مع تقريرنا المذهبي, فوقع الاتفاق وتوحيد انظرة, وذلك في إطار وضع وتحضير إستراتجية عامة بين مصر والجزائر وبيننا "([1]), وهذا الأمر زاد من مخاوف الملك ودفعه للتفكير في معاداة الجزائر الثورية وشن الحرب ضدها إذا ما فشلت جهوده في احتواء نظامها وفرض هيمنته على المنطقة المغاربية.

إن النظرة السابقة تساعد على توضيح تطور العلاقات الجزائرية - المغربية خلال المرحلة الانتقالية وبداية استقلال الجزائر، وتبين لنا حقيقة المطامح المغربية التمثلة في ضم بعض الأقاليم الصحراوية ومجابهة الإيديولوجية الثورية ومحاصرة الجزائر المستقلة.

خلال مرحلة وقف إطلاق النار وعشية إجراء الاستفتاء سعى المغرب لتنفيذ مخططاته الرامية إلى ضم المناطق الحدودية سواء بالقوة من خلال احتلال المناطق التي أخلاها

---

[1] انظر محمد البصري :المصدر السابق , ص 221. و يؤكد محمد حربي الذي كان ضمن وفد الجبهة على حصول هذا التنسيق , انظر محمد حربي : **حياة تحد وصمود, مذكرات سياسية**، مصدر سابق , ص390.

الفرنسيون أو بالمناورات وتشجيع أعيان قبائل تندوف والساورة على المطالبة بمغربيتهم.

إن تندوف تمثل منطقة إستراتجية مهمة في الربط بين المغرب وموريطانيا وفي الإشراف على الساقية الحمراء ووادي الذهب، كما أنها منطقة غنية بالثروات الباطنية كالحديد والفوسفات ولهذا اعتبرها المغرب في إطار"الحق التاريخي"جزء من الوطن مدعيا ان فرنسا لم تلحقها بالجزائر الفرنسية إلا خلال عام 1953، وأن قبائلها بايعت السلطان([1]).

بدأت المناورة المغربية بكسب القائد عبد الله ولد السنهوري الذي أنكر في عهد الفرنسيين تبعية تندوف للمغرب، وجندت عددا من أبناء قبائل التخوم الحدودية للمطالبة بمغربيتهم, وعشية إجراء الاستفتاء اظهر الملك تخوفه من أن يكرس ذلك عدم مغربية تندوف, فطالب في رسالة إلى عبد الرحمان فارس نقلها وزير العدل بوستة في19 جوان 1962 بعدم شمول الاستفتاء منطقة تندوف وأرسل احمد العلوي لبحث الموضوع مع الحكومة المؤقتة في تونس، وقد ردت الهيئة التنفيذية المؤقتة على بوستة بأنها غير

[1] انظر محمد بنسعيد آيت ايدر: المصدر السابق ص ـ ص، 27 ـ 29.

تخولة بالنظر في هذه المسالة, أما الحكومة المؤقتة وابن بلة فكان موقفهما واضحا في أن الاستفتاء يشمل الجزائر في إطار حدودها الحالية , وان مشكلة الحدود ستناقش مع حكومة الجزائر المستقلة ([1]), وأمام الحوادث المعرقلة للاستفتاء راسل عبد الرحمان فارس الملك المغربي يرجوه عدم إثارة المشاكل وعرقلة مهمة الاستفتاء وتسلم السلطة, مؤكدا له أن سكان تندوف هم جزائريون بحكم نصوص اتفاقيات ايفيان([2]), وأوضح بلعيد عبد السلام عضو الهيئة التنفيذية انه عايش الصراع على تندوف, وأنه المشكل الحدودي كان في منتهى الخطورة وكاد يوقع صراعا دمويا, ومرده أن المغرب استطاع اختراق المنطقة عن طريق تنظيم "الحركة" بتندوف الذي دعا السكان إلى عدم المشاركة في الاستفتاء الذي لا يعنيهم "لان المغرب سيستقر بتندوف يوم إعلان استقلال الجزائر، ويصف بلعيد عبد السلام انه "ونتيجة لمعرفتنا بالمطامح المغربية في الجنوب الغربي لبلادنا" تم تعيين مناضلين وطنيين للإشراف على مدينتي بشار وتندوف فعين عبد المجيد امزيان واليا على بشار وبلقاسم بن بعطوش مساعدا له في تندوف وتم تحذير

[1] Redha MALEK . op cit ., P-P151-152

[2] انظر مديرية الوثائق الملكية, علبة الجزائر 2 ,ملف 1383

الفرنسيين من مغبة أية تآمر مع المغربيين[1], وانتقل بلعيد إلى تندوف وقابل أعيان قبائلها, صعب عليه في البداية إقناعهم بأنهم جزائريون ولكن تبين له فيما بعد أن المسالة مرتبطة بالإغراءات المادية التي وعد بها الحسن الثاني الأعيان التقليديين فتسنى له إيجاد مداخل لاحتوائهم لصف الجزائر, وقد وجهته الحكومة المؤقتة بتعليمات صارمة بعد أن منحته أربعين مليون فرنك ووافق الجيش الفرنسي بعد تردد نقل مائتي جندي من القوة المحلية إلى تندوف، بادر بلعيد عبد السلام أولا إلى حل منظمة الحركة الموالية لحزب الاستقلال ونصب جمارك وحراسا جزائريين، بفعل ذلك جرى الاستفتاء في ظروف عادية وأعلنت بعض القبائل جزائريتها[2]

لكن المشكل ظل قائما في ظل صراع السلطة الذي تقوى، واستغل المغرب الفراغ القائم في تندوف، وخاصة في ظل تأخر وصول وحدات جيش التحرير من بشار وعين الصفراء، وعندما وصلت المدينة في سبتمبر 1962 وجدت وضعا مضطربا, إذ أن المدينة باتت مقسمة بين الخاضعين

[1] Mahfoud BENNOUNE ET Ali EL KENZ: **les HASARD et L'Histoire entretiens avec Belaid ABDESSELAM** ,ed, ENAG. 1990. T1 p- p198 -200.
[2] **IBID**

لسطوة المغربيين وأولئك الموالين لجبهة التحرير الوطني، ولولا جهود الوساطة ودهاء المسؤولين الجزائريين لوقعت الكارثة ([1])،هذه الكارثة لم تكن أسوأ من غياب الجيش الجزائري بالمرة لان هذا الغياب كان يؤدي إلى حصول عواقب درامية يتساءل عنها بلعيد عبد السلام بالقول:" فكيف يمكن لنا أن نخرج المغاربة لو أنهم استقروا في تندوف ؟,هل نحاربهم ؟ إن ذلك سوف يكون أمرا فظيعا للغاية ،كانوا سيكرسون الصبغة المغربية لهذا الجزء من ترابنا"([2])

وهكذا كانت تحاك مناورات مغربية للاستيلاء على تندوف وبشار، ولولا تحرك وحدات جيش التحرير الوطني باتجاه تندوف لوقعت تحت الهيمنة المغربية، وقتها كان ملك المغرب يداهن قادة الجزائر المستقلة من اجل دفعهم للتباحث حول مشكلة الحدود والتسليم بحقوق المغرب التاريخية، لقد بارك الحسن الثاني إنشاء المكتب السياسي([3])، وهنأ احمد ابن بلة على توليه السلطة ([4])، ووجه له في النصف الثاني من

---

[1] ،شهادة المجاهد محمد حضري , مقابلة مع الباحث , وهران .

[2] Abd esalam BELAID : op cit ;P-P 199-200.

[3] انظر رسالة الحسن الثاني إلى خيضر ,مديرية الوثائق الملكية ,علبة الجزائر 2, ملف 1382.

[4] انظر رسالة الحسن الثاني إلى احمد ابن بلة , مديرية الوثائق الملكية, علبة الجزائر 2, ملف 1382

أكتوبر 1962 رسالتين تطرحان من جديد مطلب المغرب الحدودي([1])، واثر نشوب الأزمة الجزائرية – التونسية اقترح الحسن الثاني وساطة بلده على احمد ابن بلة([2])، ودارت مباحثات على مستوى وزراء الخارجية في الرباط، لم يكن الهدف منها كما علق حسن الوزاني النظر في تحقيق وحدة المغرب العربي وإنما فض الخلافات والمنازعات التي ظهرت بعد استقلال الجزائر ([3])

وأصبح الحسن الثاني أكثر إلحاحا على مضي اللجنة المشتركة الجزائرية – المغربية في عملها والفصل في ملف الحدود، إذ أجرى مباحثات في هذا الشأن مع المسؤولين الجزائريين في صيف 1963 قال عنها أنها كانت ودية، وأن الرئيس ابن بلة وعده بفتح ملف الحدود([4])، لكن وأمام شعوره بالمماطلة واليأس من الحل الدبلوماسي للمشكلة بدا

---

[1] انظر مديرية الوثائق الملكية, علبة الجزائر 2, ملف 1382.

[2] انظر رسالة الحسن الثاني إلى الرئيس احمد ابن بلة بتاريخ 23/ 01/ 1963. مديرية الوثائق الملكية, علبة الجزائر2 , ملف 1383

[3] انظر مقال حسن الوزاني"المغرب العربي بين الخيال والواقع ، جريدة : الدستور, عدد 18(25 فيفري 1963)

[4] الحسن الثاني : التحدي , مصدر سابق , ص 141. وانظر كذلك عن هذه الزيارة ما ذكره الوزير التازي , محمد التازي : مذكرات سفير, ط1، مطبعة الانباء، الدار البيضاء, 2000، ص ـ ص، 24 ـ 25.

الحسن الثاني يستخدم أوراقه الأخرى، وقد كسب إليه مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، أو أراد أن يثبت لها انه يدافع عن توجهها في المنطقة التي تتهددها أخطار القوى الثورية والإيديولوجيات المناهضة لطبيعة نظامه السياسي ولسلطة المغرب التاريخية ,وهكذا بدا منطق القوة والصراع على النفوذ يفرض نفسه.

كان التهديد بالحرب أو شنها سبيلا لاسترجاع الأراضي المغتصبة في نظر الحسن الثاني، خاصة وان بوادر" جزائر ناصرية" تجد في سعيها لتطويق المغرب, وأن السيطرة الجزائرية على تندوف، كانت تعني إغلاق طريق الصحراء في وجه المغرب واتصال الجزائر بموريطانيا والصحراء الغربية، وأن القومية الجزائرية الناشئة بإرثها وثروتها قد تذيب نفوذ المغرب التاريخي، في هذا الإطار يؤكد علي الشامي أن منطق القوة قطع طريق المفاوضات،"ولحظة استقلال الجزائر كانت لحظة التحضير لأول حرب جزائرية - مغربية : بعد إعلان الاستقلال مباشرة تقدمت القوات المغربية واحتلت أهم

المواقع الإستراتجية على الحدود ردت الجزائر بطلب الانسحاب الفوري وبتحضير دعم مصري لقواتها المنهكة " ([1]).

وقبل الصدام المسلح في حرب الرمال بادر المغرب منذ استقلال الجزائر إلى احتلال عدة مراكز حدودية كانت تابعة للجيش الفرنسي ونشط تحركه المشبوه في تندوف، وتحركت القوات المغربية في صيف 1963 لاحتلال مراكز عسكرية داخل الجزائر(صفصاف، زغدو، كلازارا، بوكيفتي، قصر الحجوي ،النهاجة), وردت قوات جيش التحرير الجزائري بمحاصرة هذه المراكز المحتلة، ووقعت حوادث في مركز زغدو ، وفي مدينة تندوف خلفت عددا من القتلى([2]), وفي جويلية 1963 قرر الجيش الجزائري استرجاع المناطق المحتلة مغربيا فشن هجوما على مراكز: صفصاف، حاسي موينمانت، مريجة، حاسي سبتي، المغيميم، زعدو...الخ. وبدأت حملة التعبئة

---

[1] انظر علي الشامي : المرجع السابق , ص 222. وجلال يحي وآخرون: المرجع السابق , ص - ص495_505

[2] تدعى رواية القائد السنهوري المروجة من قبيل السلطات المغربية أن جيش التحرير الجزائري قتل عشرات من سكان المدينة المناصرين لمغربة تندوف . والحقيقة أن النزاع خلال الفترة (سبتمبر أكتوبر 1962) كان يدور بين القبائل الموالية للمغرب وتلك الموالية للجزائر , وان السنهوري قتل العشرات قبل أن يفر إلى المغرب. شهادة محمد حضري , مقابلة مع الباحث

والتصعيد بين البلدين ([1]) ولم يفلح لقاء وزيري خارجية البلدين بوجدة في وضع حد للأعمال العسكرية رغم أن بيانهما ورد فيه جاء التأكيد على" العزم على وضع حد لكل ما من شانه أن يؤدي الى زعزعة العلاقات الحسنة القائمة بين البلدين"([2]), وفي سبتمبر 1963 توغلت القوات المغربية داخل التراب الجزائري، ووقعت الاشتباكات المسلحة في منتصف اكتوبر 1963 داخل مثلث النزاع حاسي بيضاء تنجوب وبرج لطفي، وهكذا اندلعت حرب الرمال خلال النصف الثاني من أكتوبر فكانت تركتها الثقيلة مفاجئة للشعبين الشقيقين وكان وقعها مؤثرا على قطيعة سياسية بين نظامي البلدين إذ لم تضع تسوية باماكو للنزاع في 29 أكتوبر 1963 حدا للتوتر المتصاعد في العلاقات الجزائرية – المغربية, وظل المغرب يطالب بتندوف كما يطالب بالصحراء الغربية وموريطانياوهو توتر شجعته كثير من العوامل الذاتية والخارجية،غير أن عامل الصراع على الحدود كان الواجهة الأساسية له([3]), وقد بدأ كما رأينا زمن

---

[1] انظر، محمد النازي: المصدر السابق ، ص 32.

[2] انظر البلاغ , جريدة الحلم ,عدد يوم 15 فيفري 1963

[3] انظر بالتفصيل تطور نزاع حرب الرمال وتحليل دوافع الطرفين , دراسة مصطفى صايج : المرجع السابق, ص ـ ص، 16 ـ 60. وجلال يحي وآخرون :المرجع السابق ص ـ ص، 501ـ505.

الكفاح المسلح، فمنذ استقل المغرب أحس كثير من قادة الثورة الذين تسلموا السلطة أن المغربيين وبدل أن يواصلوا المعركة مع الجزائر وضعوا عراقيل المشكلة الحدودية في وجههم, وأنهم داهنوهم كثيرا لتكون المواجهة العسكرية هي الحاسم، معتبرين أن النظام المغربي أقدم على ضرب سلطتهم عشية استقلالهم بالاعتداء على مناطق السيادة الجزائرية، هذا في حين اعتقد المغرب بعد فشل المساعي السلمية أن الوقت مناسب للضغط على الجزائريين للتسليم بمطالبه الترابية وأن المغرب صبر على الجزائريين كثيرا إلى أن استقلوا وكان عليهم أن يوفوا بالتزاماتهم الواردة في اتفاقية 6 جويلية 1961 السرية بدل التردد و المراوغة ([1])

وهكذا يتبين لنا أن العلاقات الجزائرية – المغربية دخلت منعرجا حاسما وخطيرا, إذ فرض استقلال الجزائر اندفاع المغرب لتحقيق طموحاته بكل السبل الممكنة، وعندما لم تنجح مهادنته لنظام ابن بلة في التوصل إلى أية نتائج استعمل حيله ومناوراته، ونظم مناوشات عسكرية للاستيلاء

[1] يمكننا تسجيل كثير من العوامل التي وقفت وراء النزاع المسلح في خطابي رئيسا الدولتين ،خطاب احمد ابن بلة بتاريخ 15 أكتوبر 1963 , جريدة الشعب , عدد يوم 16 اكتوبر 1963 وخطاب الملك الحسن الثاني جريدة الجنوب, عدد 53،(01 نوفمبر اكتوبر 1963)، ص ـ ص، 4 ـ 6.

على المراكز التي أخلاها الفرنسيون، وأدى التصعيد العسكري إلى دخول النظامين في الحرب، التي جاءت لتؤكد أن العلاقات بين البلدين زمن الكفاح المسلح بلغت مستوى من التدهور والعداوة نتيجة إصرار النظام المغربي فرض سيادته على تندوف و بشار.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا تسجيل النتائج المهمة الآتية:

- لقد سمحت مرحلة المفاوضات التي دخلتها الثورة الجزائرية للمغرب بإبداء تعاونه واستعداده للتجاوب مع مطالبها العسكرية والسياسية وساعد الضغط الشعبي المتضامن مع الجزائر على بلورة مثل هذه المواقف .

- إن النظام المغربي أحس بمخاوف تصاعد إيديولوجية الثورة الجزائرية وخطورة تحالفاتها الدولية ومن تضييع المفاوضات لمطالبه الترابية، فعمل على انتهاز كل الفرص لتقوية نفوذه وتحقيق مطامحه وأبدى تجاوبا مع المشروع الديغولي لفصل الصحراء ، ولكن دبلوماسية الثورة الجزائرية استطاعت أن تكسب المعركة وتتجاوز ضغوطه بفتح ملف الحدود ، وأدى تأجيل النظر في قضية الحدود إلى

صبغ اتفاقية 6 جويلية 1961 بكثير من التأويلات التي تخدم الأطروحة المغربية.

- لقد توضحت المطامح المغربية جلية عشية الاستقلال وذلك من خلال ضغوط النظام المغربي على القادة الجزائريين من اجل التسليم بما اسماه "حقوقه الترابية"، كما أن شعوره بخطر التوجه اليساري المغربي دفعه للعمل على محاصرة النظام الجزائري، واتهامه بمعاداة المغرب والاستحواذ على أقاليمه الترابية، وأدى تصاعد أزمة الخلاف إلى خدش التضامن المغاربي وضربه بصفعة حرب الرمال التي أكدت القطيعة في العلاقات الجزائرية - المغربية واستمرار التنافس بين نظامي البلدين الشقيقين.

ليبيا، الاهتمامات الوطنية وضغوط التضامن الشعبية

كانت الثورة الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات في أمس الحاجة إلى مزيد من الدعم الرسمي والشعبي، وذلك من اجل تقوية مواقفها السياسية ومواجهة المخططات الفرنسية الشرسة، وبالمقابل اجتهدت الحكومة الليبية في التوفيق بين اهتماماتها القطرية وبين مبدأ التضامن والتأييد للثورة الجزائرية، وإن كنا أكدنا في الفصول السابقة أن الموقف الليبي كان متميزا عن موقفي تونس والمغرب في تضامنه التلقائي واللامشروط ، إلا أننا سنسجل تطورا مشهودا في الموقف الليبي الرسمي , الذي بدء يكرس بعض الاهتمامات الوطنية، ولم يكن في مستوى حجم التضامن الشعبي الذي مضى بعيدا في مؤازرته للقضية الجزائرية بانجازه لخطوة المقاطعة الاقتصادية لفرنسا، فهل وقفت الطموحات القطرية لليبيا كذلك في وجه الثورة الجزائرية ؟, وما هي حدود تأثيرها على العلاقات الثنائية ؟

أولا - الموقف الليبي من القضية الجزائرية في مرحلة المفاوضات

لقد واجهت السلطات التنفيذية في ليبيا كثيرا من المصاعب وهي تدعم استقلال البلاد وتنميتها، وتعرضت

لانتقاد السلطات الفرنسية على مواقفها التضامنية مع ثوار الجزائر، ورغم إيمانها بحتمية هذا التضامن واهتمامها ببعد دعم الجزائر في سياستها الخارجية، إلا أنها كانت تخشى على موقفها المفضوح وتضع حدودا لإقدامها وتفردها بمواقف التضامن المتقدمة مع الكفاح الجزائري، وقد اثر تغير الحكومات الدوري وزيادة الاهتمامات الوطنية وضغوط الإدارة الفرنسية على تراجع الموقف الحكومي، غير أن عوامل التضامن الشعبي وعطف الملك إدريس السنوسي وحسن العلاقات التي تؤطر تعاون ليبيا مع ثورة الجزائر كانت تدفع حكومة محمد عثمان الصيد إلى إبداء التضامن اللامحدود مع الجزائر, وإلى دعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية ([1]), ويمكننا تسجيل تأثير هذه العوامل على مواقف الحكومة الليبية وعلى التضامن الليبي باستعراضنا للموقف الليبي من المفاوضات ودعم القضية الجزائرية شعبيا و دوليا.

تحملت ليبيا عبئا كبيرا في دعم القضية الجزائرية سياسيا ودبلوماسيا لا يقل مكانة عن دعمها لنشاط الثورة

[1] انظر عن هذه الاهتمامات الوطنية وسياسة الحكومة إزاء الجزائر، محمد عثمان الصيد : المصدر السابق , ص-ص176ـ 179 , ومجيد خدوري : المرجع السابق ، ص - ص،345ـ354 .

العسكري, وتجاوبت الحكومة الليبية مع دعم مقترحات ومطالب الثورة الجزائرية, خاصة تلك المرتبطة بالتنديد بالسياسة الفرنسية ومؤازرة خطوات الحكومة الجزائرية في الدعوة لإجراء مفاوضات عادلة تكفل استقلال الشعب الجزائري وسيادته([1]).

إن الحكومة الليبية أظهرت تجاوبها مع تطـرات القضية الجزائرية ولم تبخل بأي جهد في تأييد القضية الجزائرية في المحافل الإقليمية والدولية ومساندة مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة المتمثلة في شرعية تمثيلها والمندددة بالمناورات الفرنسية والداعية إلى مزيد من التضامن العربي مع أهدافها, فأكدت في أكثر من مناسبة أن الحكومة الجزائرية المؤقتة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري, وانه يتوجب على فرنسا الدخول معها في مفاوضات عادلة لتجسيم السيادة الجزائرية([2]), ونددت ليبيا بالمناورات الفرنسية الرامية إلى تقسيم الجزائر والمس بالسيادة الوطنية، فشجبت أعمالها الإجرامية المتواصلة ضد الشعب الجزائري,

---

[1] انظر تقرير بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا عن مقابلته لرئيس الحكومة الليبية A.N.A ,GPRA, B 4, DOS 4 -14

[2] انظر،خطاب وزير الخارجية الفكيني في مؤتمر منروفيا, 7 اوت 1959, دار المحفوظات, طرابلس, (دون تصنيف)

واستنكرت التفجيرات النووية التي قامت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية ([1])، وقد تجندت ليبيا لخدمة أهداف الحكومة الجزائرية المؤقتة السياسية والعسكرية المصادق عليها في بداية عام 1960، وأيدت طلباتها لدى الدول الإفريقية والعربية من اجل نصرة القضية الجزائرية ممثلة في دعوة المتطوعين للالتحاق بصفوف الثورة، وإعانة ثورة الجزائر عسكريا وماديا ونصرة قضيتها في الأمم المتحدة، والعمل على مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا و ثقافيا([2])، وقد تجسد تنسيق فاعل بين الحكومة الليبية وبعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة في ليبيا ،اذ توضح تقارير البعثة أنها كانت تقدم باستمرار طلبات دعم الثورة الجزائرية لرئيس الحكومة الليبية فيتجاوب معها في أغلب الأحيان، وأنها كانت تنسق عملها مع المسؤولين الليبيين، وقد أبدى وزير الخارجية الليبي تجنده للدفاع عن قضية الجزائر، كما كانت تدخلات الملك حاسمة في توجيه الحكومة لنهج خيار التضامن السياسي

---

[1] قدمت الحكومة الليبية مذكرة احتجاج شديدة اللهجة الى الحكومة الفرنسية تضمنت استنكار السلطات الليبية لهذه التفجيرات النووية بصحراء الجزائر، انظر، طرابلس الغرب .عدد يوم 15 فيفري 1960

[2] انظر خطاب ممثل ليبيا في مؤتمر الشعوب الافريقية باكرا، طرابلس الغرب، عدد يوم 8 جانفي 1960 , وخطاب ممثل ليبيا في دورة جامعة الدول العربية (سبتمبر 1960) المجاهد ، ع 76(5 سبتمبر 1960) ص6

والعسكري مع الجزائر([1])، وساهمت جهود البعثة الجزائرية في توضيح مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة وكسب الموقف الليبي لدعمها، وجعلت السلطات الليبية تتابع باستمرار تطور الكفاح الجزائري في الداخل والخارج، وتظهر المواقف المناسبة، فلقد نددت بالتفجيرات النووية قبل وقوعها([2])، وحيت هبة الشعب الجزائري في مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في وقتها, فقدمت الحكومة الليبية احتجاجا رسميا شديد اللهجة للسفير الفرنسي بطرابلس, وحذر رئيسها من مغبة تمادي فرنسا في جرائمها وعنادها ضد أماني الشعب الجزائري في الاستقلال، ودعا وزير الخارجية الليبي سفراء الدول الغربية لاطلاعهم على خطورة الجرائم التي ترتكبها فرنسا في الجزائر([3])، و دلت هذه المواقف ومظاهرات التنديد الشعبية على تجند ليبيا لمواكبة تطورات الثورة الجزائرية ومساندة أهدافها ومبادئها التحررية .

وخلال عام 1960 ازداد حجم التضامن الشعبي مع ثورة الجزائر، خاصة مع صدور الدعوة للتطوع في صفوف

---

[1] انظر تقرير رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا الموجه إلى دباغين بتاريخ 27/ 7/ 1958، GPRA B4, DOS 4-5: **A.N.A.**

[2] **EL MOUDJAHID**. N 23 (5mai1958),T1, P, 444.

[3] انظر ، **المجاهد** ,ع86 (2 جانفي 1961) ص 6.

جيش التحرير الوطني، والتجند لإعانة الجزائر خلال أسابيع التضامن الليبية، وقد جسد الشعب الليبي تضامنه الفعال بخطوة المقاطعة الاقتصادية لفرنسا، وبشكل جعل الحكومة الليبية في حرج من أمرها وهي لا تقدر على مجاراة خطوات التضامن الشعبية الجريئة

وقد تواصلت جهود جمع التبرعات والمساعدات لصالح الثورة, وتقرر خلال عام 1960 إقامة أسبوع الجزائر بدء من يوم 22 افريل 1960، نظمت خلاله حملات التعبئة وجمع التبرعات وعددا من المهرجانات الحافلة([1]), واثبت الشعب الليبي بكامل فئاته وعبر أنحاء المملكة تضامنه الفعال مع الجزائر, وهذا ما دلت عليه مظاهر التضامن المختلفة وكشوف حسابات جمع التبرعات ([2]).

ودرجت ليبيا على الاحتفال بأعياد الثورة الجزائرية في احتفالات رسمية وشعبية، فبمناسبة ذكرى اندلاع الثورة التحريرية السادسة في فاتح نوفمبر 1960 نظمت مهرجانات حافلة في المدن الليبية, واشرف رئيس الحكومة على المهرجان

---

[1] انظر، المجاهد ,ع70(13 جوان 1960) ص 10.

[2] انظر، وثائق وكشوف حسابات لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر(كشوف سنوات 1959_1960)، دار المحفوظات، طرابلس. ملف لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر.

المنعقد بطرابلس, وأكد في الخطاب الذي ألقاه "إن الحكومة والشعب في ليبيا يؤيدون تأييدا مطلقا الشعب الجزائري في كفاحه من اجل الاستقلال" ([1]), وأعلن ممثلو لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر أن المساعدات المادية التي أشرفت اللجنة على جمعها خلال هذه السنة تضاعفت بفضل تجند الشعب الليبي بكل فئاته ([2])

إن قوة وحجم التضامن الشعبي أملى على الحكومة الليبية مسايرة حملة التضامن مع القضية الجزائرية, ودفعها للتجاوب بتلقائية مع طلبات الثورة الجزائرية والتنسيق معها في مختلف القضايا السياسية، خاصة ما تعلق منها بدعم موقفها في المفاوضات وتأييدها في المنابر الدولية، ففي شهر افريل 1960 عقدت الحكومة المؤقتة اجتماعها في طرابلس وناقشت، مسالة نقل مقرها إلى ليبيا، وقد اجتمعت مرارا برئيس الحكومة والتمست منه التجند لدعم الثورة الجزائرية في هذه المرحلة، وبحكم التجاوب الذي لقيته في ليبيا لم تكن تتحرج في اختيارها الحليف الأول الذي تأتمنه على أسرار الثورة وتفوضه لتمثيلها, ففي جوان 1960 التمست الحكومة

[1] انظر، المجاهد ,ع 82 (14 نوفمبر 1960) ص ـ ص 6ـ 7.
[2] المجاهد ,ع82 (14 نوفمبر 1960) ص10

الجزائرية المؤقتة من الحكومة الليبية تفويضها لإيداع ملف انضمامها إلى اتفاقية جنيف الدولية لحقوق الإنسان, وقد كان شرطا أساسيا لموافقة الحكومة السويسرية على طلب الانضمام، وأكد محمد لبجاوي أن الاختيار وقع على ليبيا لأنها كانت دائما شديدة الانتصار للجزائر المكافحة" وقد شاركت بعثتها في بيرن في صنع هذا الانتصار الدبلوماسي الذي حققته الحكومة الجزائرية المؤقتة ([1]), كما اختارت الحكومة الجزائرية المؤقتة ليبيا لإنشاء قاعدة استخباراتها, التي سميت قاعدة" ديدوش مراد", وكانت تقوم بجمع المعلومات وتأطير النشاط ألاستخباراتي وتوجيه سياسة الثورة([2]), ونظرا لتعاون ليبيا ودعمها اللامشروط اعتمدت في تأدية المهام السرية للتسليح, وكذا في احتضان الاجتماعات المصيرية للثورة الجزائرية، خاصة منها اجتماعات الحكومة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وقد اقتنع المسؤولون الجزائريون بأهمية الموقف الليبي المحايد والدعم الليبي اللامشروط، وبتجند السلطات الليبية لخدمة مطالب الثورة الجزائرية بعيدا عن أي طموحات قطرية أو إيديولوجية,

---

[1] انظر بالتفصيل محمد لبجاوي : النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960 :**الثقافة** , عدد 83 (سبتمبر ـ أكتوبر 1984) , ص- ص, 136-142.

[2] Abd elkarim HASSANI : **op cit** ,P; 131. et Mohamed LAMKAMI : **op cit** , p-p,233-243

الأمر الذي زاد في توطد العلاقات السياسية مع ليبيا وتكريسها لخدمة الثورة الجزائرية عسكريا و سياسيا.

وقد تجلى تأييد الحكومة الليبية للقضية الجزائرية واضحا في المحافل الدولية , وعبرت عن دعمها للجزائر المكافحة في معركة المفاوضات الشاقة، فعملت الدبلوماسية الليبية على فضح السياسة الفرنسية المناورة، وشجعت المواقف السياسية للحكومة الجزائرية المؤقتة من المفاوضات، وقد كانت بحق خير مدافع عن القضية الجزائرية ومتكلم باسمها عن مطالب الشعب الجزائري، إذ بدا الموقف الليبي في دورة الأمم المتحدة لسنة 1960 مطابقا للموقف الجزائري في دعوته إلى ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الجزائرية عن طريق المفاوضات المباشرة بدل سياسة المماطلة والمراوغة الفرنسية وأكد مندوبها محي الدين الفكيني بعد تحليل القضية الجزائرية من مختلف جوانبها أن حل هذه القضية يكمن في إجراء استفتاء للشعب الجزائري تحت إشراف الأمم المتحدة[1] وقد قام الوفد الليبي خلال هذه الدورة باتصالات حثيثة لدعوة الدول للوقوف إلى جانب القضية الجزائرية, وأجرى الفكيني

---

[1] انظر, طرابلس الغرب عدد يوم 1 أكتوبر 1960, ص 1.

على هامش دورة الأمم المتحدة مقابلة مع خروتشوف تناولت الموقف من القضية الجزائرية ([1]).

وقد نشطت ليبيا في حشد الدعم الإفريقي للثورة الجزائرية بحضورها القوي في مؤتمرات الدول الإفريقية، خاصة مؤتمر الدار البيضاء وطالبت في مؤتمر منروفيا باعتراف الدول الإفريقية باستقلال الجزائر ووحدتها الترابية ([2])، وامتنعت عن حضور مؤتمر لاغوس بسبب عدم توجيه الدعوة للحكومة الجزائرية المؤقتة, فكان لهذا الموقف تأثيره على إفشال المخطط الاستعماري في محاصرة القضية الجزائرية إفريقيا ([3]), وأكدت ليبيا تعاونها مع الحكومة الجزائرية المؤقتة لتنفيذ قرارات الجامعة العربية الداعمة للثورة الجزائرية، خاصة خلال ترأسها لدورة وزراء الخارجية العرب(1959-1960), وقد أكد وزير خارجية ليبيا في افتتاحه لمؤتمر اشتورة في أوت 1960 حرص الدول العربية على اتخاذ كل المواقف الايجابية, موضحا "أن الجزائر الآن في اشد الحاجة

---

[1] انظر, طرابلس الغرب ,عدد يوم 20 أكتوبر 1960 , ص 2.

[2] انظر, طرابلس الغرب ,عدد يوم 13 ماي 01961 , ص1.

[3] انظر مقال بعنوان "ليبيا ومؤتمر لاغوس وثورة الجزائر" طرابلس الغرب، عدد يوم 22 جانفي 1962

إلى المساعدة حتى يستطيع الجزائريون أن يصمدوا في وجه الاعتداء الفرنسي "([1])

إن ليبيا قدمت دعما معتبرا للقضية الجزائرية وبذلت كل الإمكانيات لدعمها في إطار من التنسيق والتشاور الفعال, وقد نددت الحكومة الليبية بالموقف الفرنسي اثر فشل مفاوضات مولان, وعبرت عن شجبها لمناورات التقسيم, وتأييدها للحكومة الجزائرية المؤقتة في قضية الصحراء, ومساندتها لمواقفها من المفاوضات .

وعندما أعلن عن عودة المفاوضات رسميا عبرت ليبيا حكومة وشعبا عن ابتهاجها بهذا التطور، وأملت في أن تجسد هذه المفاوضات حق الشعب الجزائري في الاستقلال، وقد وجه رئيس الحكومة الليبية بيانا للشعب الليبي عبر فيه عن دعم ليبيا للثورة الجزائرية واهتمام الحكومة بمتابعة تطورات القضية الجزائرية وتقديرها لتضحيات الجزائريين التي انتزعت حق الاعتراف بتقرير المصير انتزاعا، وأكد البيان أن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا تعلن من جديد مؤازرتها لحكومة الجزائر المؤقتة في مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية وتؤيدها في موقفها

---

[1] انظر, المجاهد، ع 76 (5 سبتمبر 1960) , ص 6.

من تقرير مصير الشعب الجزائري للظفر باستقلاله التام وسيادته الكاملة " ([1])

ولم تؤثر الإغراءات الفرنسية على الموقف الليبي الداعم للقضية الجزائرية، خاصة مشروع الشراكة في استثمار بترول الجزائر الفرنسية الذي فجر طموحات التونسيين والمغربيين القطرية، ورغم وجود مشكلة حدود ليبية كذلك مع الجزائر الفرنسية إلا أنها وضعت كامل ثقتها في المسؤولين الجزائريين, وساندتهم ظاهريا في معركتهم ضد فصل الصحراء

[1] انظر نص خطاب رئيس الحكومة عشية بدء المفاوضات، طرابلس الغرب ،عدد يوم 21 ماي 1961، ص 2.

ثانيا ـ التوافق الجزائري الليبي على إدانة سياسة فصل الصحراء

لئن كانت تونس والمغرب وقعتا في شباك المؤامرة الفرنسية الخاصة بالصحراء إلا أن الموقف الليبي بدا مؤيدا للحكومة الجزائرية المؤقتة في قضية الصحراء, وعليه أكدت ليبيا مبكرا دعمها لمبدأ سلامة ووحدة الأراضي الجزائرية ضمن حدودها الإقليمية بما في ذلك الصحراء([1]), وفي هذا الإطار جاء رفض الحكومة الليبية لمشروع تمرير أنبوب بترول ايجلي المعروض عليها عام 1958, وصرح رئيسها في خطاب رسمي أن الصحراء الواقعة في نطاق الحدود الجزائرية هي ارض جزائرية, وأن ليبيا لا تعترف بسيادة أي دولة ما عدا الشعب الجزائري على هذه الأرض ([2]), وقد بلغ التوافق الليبي الجزائري على هذه المسالة درجة جعلت الحكومة الجزائرية تلوح به في مواجهة الجارين الطامحين (تونس والمغرب) في مد حدودهما إلى صحراء الجزائر, وفي عام 1960 ظهر تجند ليبيا واضحا في تأييد الموقف الجزائري, خاصة من خلال التنديد بالتفجيرات النووية في صحراء الجزائر، ودعوة الملك ادريس للرئيس خروتشوف بعدم تلبية

---

[1] انظر , طرابلس الغرب , عدد يوم 12 جانفي 1962 , ص1.

[2] انظر , طرابلس الغرب , عدد يوم 30 اكتوبر 1958 , ص 2.

زيارة حاسي مسعود التي ترمي فرنسا من ورائها تأكيد ادعائها بان الصحراء ارض فرنسية ([1])، ولما أثارت الحكومة الفرنسية مشكلة الصحراء في مفاوضات ايفيان الأولى، وتحركت دبلوماسية الحكومة المؤقتة لحشد دول الجوار لتأكيد سيادتها التامة عبرت ليبيا عن موقف مساند لمبدأ استقلال الجزائر وسيادتها التامة على الصحراء ([2])، وبمقابل عناد بورقيبة أعلن المغرب وليبيا تجاوبهما مع الطرح الجزائري بخصوص الصحراء، ولكن ذلك لم يكن سهلا فقد أجرى وفد الحكومة الجزائرية بقيادة كريم مباحثات مطولة مع المسؤولين الليبيين، اصطدمت بمطالب ليبية حدودية حلت وديا، وصدر إثرها بيان للحكومة الليبية في يوم 7 جويلية 1961 مؤكدا على مساندة ليبيا اللامشروطة للشعب الجزائري في كناحه من اجل نيل الاستقلال ووحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء([3])، ويبدو أن هذه المساندة انتزعت من الحكومة الليبية انتزاعا، إذ أفصح رئيسها محمد عثمان الصيد عن ملابسات المباحثات، و أوضح أن حكومته طرحت مطالبها الحدودية وأرضيت مثلما أرضي المغرب، وذلك بالتأكيد

---

[1] انظر **الجاهد**، ع 65 (4 افريل 1960)، ص 11.

[2] **EL MOUDJAHID** N° 82 (25 juin 1961) T 3 p 515 .

[3] انظر ، جريدة **الرائد**، عدد يوم 8 جويلية 1961 .

على بحث هذا الملف بعد استقلال الجزائر، وقد ذكر أن الوفد الجزائري التمس من وفد الحكومة الليبية (محمد عثمان الصيد وعبد القادر العلام) الإدلاء بتصريح يساند وجهة نظر الحكومة الجزائرية في أن مشكلة الحدود الليبية الجزائرية مسالة تخص الجزائر وليبيا ولا دخل فيها لفرنسا، وسيتم بحثها بين الطرفين بعد استقلال الجزائر، ورد محمد عثمان الصيد على هذا الطلب بالتأكيد على وجود مشكلة حدود يتوجب توضيحها، وأجابه الوفد الجزائري بان فتح هذا الملف الآن يعطي الفرنسيين مبررا لتأكيد فصل الصحراء والمماطلة في المفاوضات، وأمام ذلك اقترح محمد عثمان الصيد أن يجتمع وزيرا خارجية الحكومتين"...ويتدارسا الموضوع ويعملا على تحضير رسالتين متبادلتين، وتتم الإشارة في الرسالتين إلى وجود أرض ليبية ضمتها فرنسا للجزائر وهنالك نزاع حولها، وسيتم حل مشكلة الحدود والنزاع على هذه الأراضي بعد إعلان استقلال الجزائر"([1]) , ومن خلال الحرص على ترسيم هذا الاتفاق أحس الوفد الجزائري بمساومة رئيس الحكومة الليبية للمطلب الجزائري، وبإصراره على خلق مشكل حدود ليبي – جزائري كذلك ,

---

[1] انظر بالتفصيل محمد عثمان الصيد : المصدرالسابق ، ص – ص 180-182.

وهو مشكل لم يطرحه سوى محمد عثمان الصيد، فهل يرجع الأمر إلى تأثره بالسياسة الديغولية أم إلى طموحه في تحقيق انجاز وطني متميز،؟

يبدو أن رئيس الحكومة الليبية الفزاني كان يشعر بوجود قبائل وأراضي ليبية ضمت إلى الجزائر قصرا, وحاول الاستفادة من العلاقات الطيبة والوثيقة التي اقر بها في الحصول مطامح وطنية، واعتقد أن ذلك يمكن أن يتحقق بسهولة في حين ثبت له العكس, وعموما فان هذه القضية تكتم عليها الوفد الجزائري ، ولم يظهر أمام الرأي العام سوى البيان الذي أعلنت فيه الحكومة الليبية أنها تساند موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضات ايفيان، وانه لا يوجد خلاف حول الحدود وأن القبائل الموجودة في الحدود هي قبائل جزائرية وليبية ولا دخل فرنسا في الموضوع .([1])

وقد ذكر محمد عثمان الصيد أن بلاده تقدمت بطلب رسمي بعد استقلال الجزائر للنظر في مشكلة الحدود غير أن ابن بلة ظل متلكأ، وخلص للتأكيد انه كان من الأفضل لليبيا ألا تصرح بسيادة الجزائر على المناطق المتنازع عنها ([2]), وهذا

[1] انظر ، المصدر نفسه ، ص 182.

[2] محمد عثمان الصيد : المصدر السابق , ص182

ما يؤكد أن رئيس الحكومة الليبية - على خلاف المسؤولين الليبيين - اندفع كذلك مثل بورقيبة وراء تحقيق مطامح وطنية, منتهزا سانحة مفاوضات الاستقلال النهائية, وهذه المطامح كان بإمكان الوفد الجزائري التغلب عليها بتدخل من الملك أو البصيري الشلحي, ولكنه رأى عدم إثارة هذا الملف والحفاظ على أجواء التضامن الليبية بدل إحراجها بموقف يعد شاذا ([1]).

وقد اعتدت الحكومة الجزائرية المؤقتة بالموقف المعلن الذي كان وافيا بالغرض, وقد تجسد موقف ليبي مدافع عن وحدة وسيادة الأراضي الجزائرية، تجلى في مختلف التصريحات الرسمية المعلنة، وأظهره ممثل ليبيا في نقاشات دورة الأمم المتحدة في ديسمبر 1961 , إذ دافع بتحمس عن مبدأ الحفاظ على الحدود التي كانت تمتد إليها السيادة الفرنسية، وأعلن أن بلاده تؤيد وحدة وسلامة الأراضي الجزائرية بحدودها المعينة من قبل الإدارة الاستعمارية، وأوضح المندوب الليبي حججا قانونية قوية, منها أن نفوذ الحاكم العام في الجزائر لم يكن مقتصرا على الأجزاء الشمالية دون الصحراء، وانه لا

[1] نشير إلى أن مظاهرات سلمية عارمة انتظمت في ليبيا ونددت بسياسة فصل الصحراء الفرنسية. انظر ، المجاهد ع 100(17 جويلية 1961), ص 2.

يمكن التشكيك في وحدة الجزائر السياسية([1]), وهكذا يمكننا التأكيد انه وبخلاف موقف رئيس الحكومة الليبي الذي أظهره في جويلية 1961 فان ليبيا ساندت بإخلاص الحكومة الجزائرية المؤقتة في معركتها ضد التقسيم وفصل الصحراء, وأكدت على حسن علاقاتها أمام امتحان عسير أحرج به ديغول بلدان المغرب العربي .

[1] انظر , طرابلس الغرب , عدد يوم 12 جانفي 1962 , ص 2

ثالثا ـ التضامن الليبي وأبعاده على تحسن العلاقات مع الثورة الجزائرية

لقد كان عام 1961 هو عام الثورة الجزائرية في ليبيا، ازداد خلاله حجم التضامن الشعبي والرسمي مع ثورة الجزائر, وأعلن فيه الشعب الليبي مقاطعته لفرنسا اقتصاديا, وتوضح خلاله أن العلاقة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة تحكمها أسس قوية, وموجهة لخدمة أهداف الثورة الجزائرية بعيدا عن أي طموح سياسي أو إيديولوجي ليبي.

لقد دعت الثورة الجزائرية مرارا البلدان العربية لمقاطعة فرنسا اقتصاديا والضغط عليها لإنهاء حربها الإجرامية تأكيد التضامن الحقيقي مع الجزائر, ولكن شيئا لم يتحقق إن على المستوى الشعبي أو الرسمي، وذلك رغم تبني مؤتمر أشتورة لوزراء الدول العربية عام 1960 مساندته لهذا القرار، وفي نهاية عام 1960 أصرت القوى الشعبية الليبية على تجسيد مشروع المقاطعة, وبذلت لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر جهودا حثيثة في هذا الإطار كللت بإنشاء لجنة تنفيذية للإشراف على تنظيم حملة المقاطعة وإنجاحها، وقد توجهت بنداء إلى الملك إدريس السنوسي ورئيس الحكومة ومجلس

النواب طالبت فيه بقطع ليبيا جميع علاقاتها مع فرنسا ([1])، وفي يوم 19 نوفمبر 1960 وجهت "اللجنة التنفيذية لنصرة الجزائر" نداء إلى الشعب الليبي والعربي تدعوه إلى تجسيد المقاطعة الاقتصادية لفرنسا، واتخذت عدة قرارات مهمة منها:

- توجيه نداءات تعبوية لتهيئة أجواء المقاطعة ودعوة الشعب الليبي لتنفيذها.

- الاجتماع بالنقابات والتجار وأرباب العمل للنظر في سبل تجسيد المقاطعة .

- تحديد مطلع سنة 1961 لبدء مقاطعة الشعب الليبي لفرنسا([2])

وإضافة إلى حملتها التعبوية أنشأت اللجنة فروعا لها في أنحاء البلاد للسهر على تنفيذ المقاطعة، وطلبت من جميع المؤسسات التجارية إرسال تعهدات مكتوبة تلتزم فيها بالمقاطعة، وأبلغت النقابات والمستوردين بضرورة المساهمة في هذه الحملة، ووجهت في اليوم الأول من المقاطعة التوجيهات الآتية :

---

[1] انظر نص النداء ، قرارات مؤتمر 1 نوفمبر 1960، دار المحفوظات، طرابلس، وثائق لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر

[2] انظر، قرارات اللجنة التنفيذية لنصرة الجزائر، المجاهد ,ع 84 (12 ديسمبر 1960) 9.

- على العمال أن يمتنعوا عن شحن وتفريغ السفن الفرنسية

- وعلى التجار والمؤسسات أن يمتنعوا عن توريد البضائع الفرنسية

- وعلينا نحن المواطنون أبناء الشعب الامتناع عن شراء جميع البضائع الفرنسية على اختلاف أنواعها, وأن نتأكد أن تنفيذ المقاطعة هو تعجيل بانتصار الثورة الجزائرية([1])

وقد أكد تقرير اللجنة التنفيذية لنصرة الجزائر على النجاح الذي حققه الشعب الليبي من وراء المقاطعة, وعلى مشاركة جميع فئات المجتمع في هذا الانجاز الباهر دعما لقضية الجزائر ومساهمة في الضغط أكثر على الإدارة الفرنسية وأشادت بالحماس الشعبي والتجاوب الذي لقيته المقاطعةومجهودها في تعميم التجربة عربيا ([2])

---

[1] انظر , المجاهد ,ع 88 (30 جانفي 1961), ص 8.

[2] انظر تقرير لجنة مقاطعة البضائع الفرنسية الختامي المؤرخ في 16/10/ 1962 دار المحفوظات , طرابلس , ونشر إلى أن اللجنة وجهت نداء إلى الأحزاب والنقابات= =والشعوب العربية لحثها على المقاطعة, ووجه أعضائها رسائل إلى فعاليات المجتمع المدني تدعوا إلى تعميم المقاطعة , منها رسالة بشير المغربي إلى رئيس الاتحاد

وقد بذلت اللجنة التنفيذية لنصرة الجزائر" ولجنة مقاطعة البضائع الفرنسية" ([1]) مساعيها لإقناع الحكومة الليبية بضرورة تبني مطلب المقاطعة رسميا، غير أن رئيس الحكومة أوضح أن هذه المقاطعة ستؤثر على الاقتصاد الليبي المتدهور, بل انه التمس السماح لبعض الشركات البترولية الفرنسية بممارسة نشاطها الذي يشكل مدخولا مهما للحكومة, ولكن اللجنة رفضت هذا المطلب, موضحة أن هدفها الأساسي هو إضعاف الاقتصاد الفرنسي وجر الشعوب العربية للمشاركة في المقاطعة, وان هذا الهدف يعد في نظر الثورة الجزائرية أهم بكثير من الاموال التي تقدمها الشعوب العربية ([2]).

ويبدو أن الموقف الرسمي الليبي من تبني قرار المقاطعة كان محرجا أمام فرنسا، خاصة وأن الجنرال"ديغول" هاله أمر المقاطعة وتخوف من انعكاساته مغاربيا ,فأرسل في يناير

العام لفروع التجارة والصناعة والزراعة العربية، ورسالة المشيرقي إلى مؤتمر نقابات العمال العرب انظر, المجاهد, ع 84 (12 ديسمبر 1960) ص ـ ص 9ـ 10 . والهادي المشيرقي :المصدر السابق ,ص ـ ص499ـ501

[1] منذ فاتح جانفي 1961 حملت لجنة التبرعات لمساعدة الجزائر هذا الاسم مساهمة منها في انجاح حملة المقاطعة

[2] انظر وثيقة اللجنة بتاريخ 26/ 11/ 1961, دارالمحفوظات, طرابلس, ملف لجنة جمع التبرعات لصالح الجزائر.

1961 مستشاره "دورباري" لتسليم رسالة خطية للملك إدريس، تضمنت تبليغ الملك إدريس أن فرنسا ستعمل قريبا على إيجاد حل لقضية الجزائر يضمن مصلحة الجزائريين وأنها تلتمس من القادة العرب تفهم ظروفها الداخلية ومساعدتها للوصول إلى حل سلمي ([1])، وهذا التطمين كان يهدف لتجاوز مخاوف الإضرار بالمصالح الفرنسية, وردا غير مباشر على سياسة المقاطعة وما يمكن أن تجره من انعكاسات على سمعة فرنسا.

وإن كانت الحكومة الليبية لم تساند المقاطعة رسميا إلا أنها عبرت عن عطفها على هذا القرار الشعبي, وأوضحت أنها لا يمكن أن تمنع الشعب الليبي من أن يظهر مؤازرته للقضية الجزائرية وهددت بأنها تفكر جديا في تبني قرار المقاطعة إذا لم تراجع فرنسا سياستها, وهذا ما أعلنه وزير الخارجية الليبي في أكثر من مناسبة, إذ صرح لصحيفة المجاهد على هامش مؤتمر الدار البيضاء الإفريقي (جانفي 1961) قائلا :"لقد قدمت ليبيا للثورة الجزائرية التحريرية جميع المساعدات المادية والأدبية منذ اندلاعها, وهي مستمرة على

---

[1] S.H.A.T .1H 1781 ;DOS; 2; relations franco- libyennes , ومحمد عثمان الصيد :المصدر السابق , ص 176.

هذا المنوال إلى أن يحق الله الحق وتنتصر قضية الشعب الجزائري", وأضاف بخصوص المقاطعة :"أما حركة المقاطعة فقد نظمتها الهيئات الشعبية بصفة خاصة ولكنها تلقى تأييدا من الحكومة التي تعبر عن رضاء الشعب وتتجاوب معه في رغباته وخاصة فيما تعلق بقضية الجزائر"([1])، وأكد في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في بغداد (فيفري 1961) أن الشعب الليبي قرر مقاطعة فرنسا اقتصاديا, وأن حكومته مستعدة للذهاب ابعد من ذلك([2])، ومثلت هذه المواقف تزكية صريحة للمقاطعة الشعبية, وإن كانت الحكومة الليبية لم تبادر إلى تبني خطوة المقاطعة الجريئة إلا أنها لم تتدخل لمواجهة المقاطعة, ووقفت بطريقة غير مباشرة إلى جانب المقاطعة باعتبارها تضحية في سبيل القضية الجزائرية .

وهكذا انفردت ليبيا بضربها مثلا عمليا رائعا في التضامن الفعال والايجابي مع الجزائر، كان محل تقدير وإعجاب المسؤولين الجزائريين, وقد أعلنت صحيفة المجاهد أن الشعب الليبي بتنفيذه قرار المقاطعة فقد نقل قضية

---

[1] انظر حوار وزير الخارجية الليبي عبد القادر العلام مع صحيفة المجاهد, **المجاهد**,ع 87 (16 جانفي 1961) ص3

[2] انظر تقرير اللجنة التنفيذية لمناصرة الجزائر،المؤرخ في 26/ 11/ 1961 **دار المحفوظات** , طرابلس

التضامن العربي إلى مستوى جديد, يتمثل في العمل الايجابي والتجسيد الفعلي للشعارات القومية التي طال ترديدها بحماس ولم تعرف التطبيق"([1]), واستمرت ليبيا في تنفيذ المقاطعة, وواصل الشعب والحكومة تحمل نتائجها إلى غاية وقف إطلاق النار, عندها أعلن في احتفال شعبي يوم 21 مارس 1962 إيقاف المقاطعة التي حققت أهدافها كاملة ([2]), وقد حققت جملة أهداف, كان من أهمها تأكيد نصرة ليبيا وتضحيتها من أجل الجزائر, ودعمها لسياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة, وإثارتها الذعر في الأوساط الفرنسية والغربية التي كان تخوفها بالغا من مثل هذه المبادرات العملية.

لقد أظهرت ليبيا مؤازرتها الفعالة للثورة الجزائرية وتحملت كثيرا من المتاعب في سبيل إعزاز قضيتها، وظل التضامن الشعبي القوي موجها لهذه السياسة، إذ أكد خلال أسبوع التضامن مع الجزائر في ماي 1961 وبمناسبة احتفائه بأعياد الثورة الجزائرية على تضامنه المادي والمعنوي، فقد امتد أسبوع التضامن إلى عدة أسابيع أقيمت خلالها الاحتفالات والمهرجانات وانتظمت الاكتتابات وحملة جمع التبرعات

---

1 انظر مقال "درس من ليبيا": **المجاهد**, ع 88 (30 جانفي 1961), ص 8 .

2 يبنى تقرير لجنة مقاطعة البضائع الفرنسية المؤرخ في 1962/10/16 **دار المحفوظات**, طرابلس, وثائق لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر .

وجلود الأضاحي([1]), وقد عرف مشاركة قياسية وجمع مبالغ مالية ضخمة، وبدا أسبوع التضامن متأثرا بحملة المقاطعة وبالتأييد الرسمي المعلن, إذ تضمنت رسالة رئيس الحكومة الموجهة إلى اللجنة المشرفة التأكيد انه يسر "حكومته أن تقوم بأي عمل من شانه أن يساهم في إنجاح أسبوع الجزائر بما في ذلك اتخاذ القرارات اللازمة لإشراك جميع الموظفين في التبرع "([2]), واتخذت الإجراءات للاشتراك في دفع التبرعات التي كان يساهم فيها الملك والوزراء وجميع الموظفين وأفراد الجيش, وفي هذا تأكيد على مباركة الحكومة والملك لمبادرات التضامن الشعبية, خاصة وأن الملك ورئيس الحكومة كانا يفتتحان حملة التبرع هذه في مهرجانات حاشدة وعلنية ([3]) , وقد كان الملك يزكي مبادرات إعالة أبناء الجزائر بين أحضان العائلات أو في مدارس خاصة أنشأها الموسرون الليبيون,

[1] انظر الجاهد ,ع 97 (5 جوان 196) ص - ص 2-6, و دار المحفوظات, طرابلس وثائق لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر,

[2] انظر، برقية رئيس الحكومة محمد عثمان الصيد الموجهة إلى رئيس لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر المؤرخة في 16/ 4/ 1961 , دار المحفوظات , طرابلس، وثائق لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر.

[3] انظر المجاهد ,ع 97 (5 جوان 1961) ص2.

وبدوره كفل الملك إحدى البنات وعاشت بين أفراد العائلة الملكية([1]).

وتظاهر الشعب الليبي يوم 5 جويلية 1961 منددا بسياسة التقسيم ومساندا لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضاتها, واحتفى بالذكرى السابعة لاندلاع الثورة في مهرجانات حافلة عمت أرجاء ليبيا، وقد أصر الملك على تسجيل موقفه خلال هذه المناسبة وأناب عنه رئيس ديوانه علي الذيب لإلقاء كلمة في مهرجان طرابلس الحاشد, وأشاد فيها بثورة الجزائر وأثنى على مبادرات الشعب الليبي التضامنية ومنها خطوة المقاطعة الاقتصادية، وأكد أن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا ستبذل كل ما في وسعها من مؤازرة وتأييد للجزائر في هذه المرحلة الحاسمة ([2]).

إن مظاهر المؤازرة الشعبية السخية والمتنوعة حثت السلطات الليبية للاستمرار في دعم القضية الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات, وعلى بذل كل الإمكانيات لإعزاز الكفاح الجزائري, وهذا ما التمسه وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي زار ليبيا في منتصف ديسمبر عام 1961 , وقد

---

[1] انظر, محمد الصالح الصديق : المصدر السابق , ص - ص،211-223.

[2] انظر، المجاهد , ع 108 (11 نوفمبر 1961) ص 10.

تباحث الوفد مع رئيس الحكومة الليبية سبل دعم القضية الجزائرية، وقدم شكره للملك ادريس ملتمسا منه تقديم التسهيلات اللازمة لاجتماع قيادة الثورة في طرابلس ([1])، فأمر الملك بوضع كل الإمكانيات تحت تصرف الحكومة الجزائرية المؤقتة، وتخصيص مجلس البرلمان بطرابلس لعقد اجتماعاتها، هذه الاجتماعات كانت مصيرية، وقد بدأت تؤثر عليها التدخلات الأجنبية فكانت ليبيا ملجأ لهذه الاجتماعات التي ناقشت نتائج اتفاقيات ايفيان في فيفري 1962 ونظرت في المنهاج السياسي للجزائر المستقلة في ماي 1962، وقد نشب في الاجتماع الأخير النزاع على السلطة، واجتهدت السلطات الليبية في إصلاح ذات البين حفاظا على الثورة الجزائرية، ولكن جهودها ذهبت سدى نتيجة تدخل أطراف خارجية لتأييد طرف على حساب آخر لحسابات مصلحية، الأمر الذي جعل المسؤولين الليبيين يتذمرون من سياسة التدخل في الشؤون الجزائرية ويتألمون لمصير ثورة قضت على اكبر قوة استعمارية عاتية ولم تقدر على مواجهة خلافاتها الداخلية([2]).

---

[1] انظر حول هذه الزيارة، المجاهد ،ع 111 (21 اكتوبر 1961) ص 5.

[2] انظر، الهادي المشيرقي : المصدر السابق ، ص ـ ص، 589ـ605 ، ومحمد عثمان الصيد :المصدر السابق ص ـ ص، 177 ـ179.

وخلال زيارة المجاملة التي قام بها الزعماء الخمسة إلى ليبيا احتفى الشعب الليبي بمقدمهم في مهرجانات ومظاهرات عمت أنحاء البلاد, واستقبلهم الملك ادريس وحثهم على التضامن ونكران الذات أمام المسؤوليات التي تنتظرهم، وقد رحب باجتماع قيادة الثورة في طرابلس, وعندما تفاقم الصراع بين الحكومة المؤقتة واحمد بن بلة في تونس، ولجا هذا الأخير إلى السفارة الليبية تدخل محمد عثمان الصيد ليطلب من السفير الليبي إدخاله إلى ليبيا برا، واقترح عليه عقد صلح بينه وبين الحكومة المؤقتة بهدف إنهاء الخلاف والدخول إلى الجزائر مجتمعين, فوافقه ابن بلة على عقد لقاء صلح يجمعه مع ابن خدة وكريم, ويذكر محمد عثمان الصيد انه جمعه مع كريم بلقاسم في بنغازي دون أن يتوصل معه إلى أي اتفاق، وأن التدخل المصري أفسد اللقاء الذي كان يأمل منه الكثير، إذ أرسل عبد الناصر رئيس حكومته علي صبري على جناح السرعة إلى بنغازي، بهدف اصطحاب ابن باة معه إلى القاهرة، وذكر انه وفي تلك الأثناء توصل برسالة من ابن خدة بواسطة أحمد بودة يطلب فيها تسليم أسلحة الثورة الموجودة في ليبيا فأبلغه بالاتفاق الذي عقده مع ابن بلة واعتذر له عن تقديم هذه الأسلحة قبل أن يتم التفاهم بين الحكومة وابن بلة , وانه حاول جاهدا إيجاد

مفاهمة بين الطرفين المتنازعين" حاولت مرة أخرى إقناع ابن بلة بإيجاد حل للمشكلة وتأجيل سفره إلى مصر، وبينت له أننا إذا سلمنا الأسلحة والذخائر إلى الحكومة المؤقتة، في ظل وجود خلافات فربما يؤدي ذلك إلى نشوب اقتتال داخلي وموقفنا حازم تجاه هذه المسالة، إذ أننا لا نقبل بحدوث قتال في الجزائر بين الإخوة مهما كانت المبررات ووعدني ابن بلة وعدا قاطعا أن لا يدخل الجزائر إلا بعد تسوية المشكلة واستأذن في السفر إلى مصر للبقاء فيها...وطلب مني بإلحاح عدم تسليم الأسلحة والذخائر للحكومة المؤقتة، كما أكد انه لن يدخل الجزائر إلا بعد انجاز ما اتفقنا عليه وهو المصالحة بينه وبين الحكومة الجزائرية ([1]), وقد حاول المصريون بواسطة البصيري الشلحي الضغط على الملك ليأمر بتسليم الأسلحة لإبن بلة ويستقبله استقبالا رسميا, غير أن الملك رفض استقبال ابن بلة في هذا الظرف, وشعر رئيس الحكومة فيما بعد انه ارتكب خطا عندما لم يسلم الأسلحة للحكومة المؤقتة بمجرد إخلاف ابن بلة لوعده ودخوله الجزائر عبر المغرب, وأوضح أن القرار اتخذ بحسن نية "لأننا كنا في

---

[1] انظر محمد عثمان الصيد : **المصدر نفسه**, ص ـ ص، 175 ـ 180.

ليبيا نرغب في تحاشي الاقتتال الداخلي بين الإخوة الجزائريين "[1]

وهكذا أسهم التنافس الحاد على السلطة والتدخل الأجنبي[2]، في الانقلاب على الشرعية وحدوث صراع دام، لم يكن مشرفا للثورة الجزائرية، وقد أدركت ليبيا في علاقاتها مع الثورة الجزائرية أهمية عدم تدخلها في شؤونها الداخلية ومساندة طرف على حساب آخر لان ذلك يضعف قيادة الثورة ويساهم في انهزامها، ومن هنا كان دعمها لهذه الثورة غير مشروط بأي قيود أو موجه لخدمة مطامح وطنية أو إيديولوجية، الأمر الذي ساعد على إرساء علاقات قوية وجعل الحكومة الجزائرية المؤقتة تلجأ إلى ليبيا كلما حامت حولها الضغوط أو أرادت أن تبث في القضايا المصيرية, فاختيرت طرابلس لعقد اجتماعات الحكومة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية [3], وعندما انفجر الخلاف في أوت 1962 بطرابلس أكدت ليبيا على حيادها, وعدم تدخلها البتة في قرارات الثورة السيدة، وأشعرت الجزائريين بسيادة

---

1 انظر محمد عثمان الصيد : المصدر السابق , ص 180.

2 نقصد وقوف التونسيين إلى جانب الحكومة المؤقتة والمصريون والمغربيين إلى صف تحالف ابن بلة وهيئة الأركان العامة .

3 شهادة مهري عبد الحميد , مقابلة مع الباحث .

قرارهم بعيدا عن تنازع تأثيرات وإيديولوجيات أي من البلدان العربية, وقد أكد محمد عثمان الصيد على حيادية الموقف وتلقائية الدعم الليبي قائلا " إن تأييد ومساعدة ليبيا للثورة الجزائرية كان تأييدا تلقائيا منذ بداية الثورة ولم يرتبط بشخص ما، أو بظرفية معينة، وقد كان من وراء ذلك التأييد غير المنقطع الملك إدريس لتوجيهاته المستمرة وذلك بما يكنه من أعماقه من عطف خاص للجزائر وثورتها بحكم انتماء أصوله تاريخيا إليها " ([1])

إن الدعم الليبي غير المشروط والمستمر سمح للمسؤولين الجزائريين بإدارة نشاطهم السياسي والعسكري بكل حرية في ليبيا، إذ وجدوا كل الظروف المساعدة لتفعيل مهمة التسليح والتموين وتلقوا التسهيلات المختلفة لعقد اجتماعاتهم بعيدا عن التوجيه أو التأثير الخارجي، ولم تسجل تدخلها لإثارة المشاكل بين قيادات الثورة أو مناصرة طرف على حساب آخر، وجاء تدخلها في ماي 1962 للإصلاح بين الحكومة المؤقتة وابن بلة بهدف تجاوز الشقاق والنزاع الداخلي، خاصة وأن ليبيا كانت تحتضن مخازن أسلحة الثورة، وإن كانت تؤمن بضرورة الوقوف إلى

[1] محمد عثمان الصيد : المصدر نفسه, ص, 177.

جانب الشرعية إلا أنها رأت أن إجابة طلبات الحكومة المؤقتة في هذه الظروف يسهم في بعث الشقاق، وليبيا تحرص على الا تسبب أية مشاكل للجزائر المستقلة تشوه سجلها الحافل بالتضامن وتؤثر على علاقاتها مع الجزائر، وان سياسة الحياد هذه هي التي ضمنت إرساء علاقات وطيدة بين السلطات الليبية وقيادة الثورة الجزائرية لم تشبها طوال سنوات الثورة أي أزمات أو تقطع إلى أن حققت الجزائر استقلالها وحفظت لليبيا تأييدها ودعمها اللامشروط والفعال .

وهكذا تأكد أخيرا أن العلاقات الليبية ـ الجزائرية كانت متميزة بوطادتها وإخلاصها , وانه وعلى الرغم من إظهار الحكومة الليبية لبعض المطامح القطرية إلا أنها احتضنت نشاط الثورة الجزائرية واقتبلت مواقفها وإيديولوجيتها , وقد ضمن التضامن الشعبي وعطف الملك إدريس استفادت الثورة الجزائرية من تضامن واسع لنشاطاتها السياسية والعسكرية , كان يقدم أحيانا على حساب المكاسب الوطنية لليبيا .

ومن خلال ما سبق توضيحه يتبين لنا أن هذه المرحلة أكدت على تشابك علاقات الثورة الجزائرية مع الأقطار المغاربية وعلى الأهمية المتزايدة لدائرة المغرب العربي في سياسة

الحكومة الجزائرية المؤقتة سياسيا وعسكريا واجتماعيا, وخلاصات هذا الفصل تأكد على وجود علاقة طردية بين توسع نشاط الثورة ودخول مرحلة المفاوضات وبين تزايد المطامح القطرية

لقد استطاعت الحكومة الجزائرية المؤقتة الصمود في وجه السياسة الديغولية وتجاوز مخططاتها لضرب التضامن المغاربي, وقد أكدت إستراتجيتها على مهادنة الأنظمة السياسية للحفاظ على تضامنها ورعاية ذلك التضامن الشعبي المجند وراء أهدافها, وأظهرت بذلك المغرب العربي واجهة مناصرة لكفاح الشعب الجزائري وداعمة لمواقفها, وقد أديت مهمة تمرير الأسلحة على أكمل وجه رغم حساسيتها وسمح لجيش التحرير الوطني بمواصلة نشاطه, ووفر الدعم السياسي والدبلوماسي لنصرة القضية الجزائرية.

وقد تبين أن ظاهر العلاقات لم يكن يعبر عن حقيقة التوتر والحساسية المتزايدة من مواقف وايديولوجية الثورة الجزائرية, وقد أدت سياسة المهادنة إلى تأجيل حل المشاكل, ولحظة استقلال الجزائر لم يكن متوقعا حصول توافق مغاربي على سياسة مشتركة, او التفكير في الوحدة, ذلك أن حدة الأزمات وعمق الاختلافات السياسية والإيديولوجية كان

ينبأ بحدوث الانفجار والصدام المسلح الذي وقع فعلا مع المغرب وكاد يحصل مع تونس

وقد توضح لنا أن تونس بأهمية علاقاتها مع الثورة الجزائرية ربطت ظاهريا علاقات وطيدة بد من عام 1960 , غير أن سياسة بورقيبة ظلت تؤكد دوما على خدمة المطامح الوطنية , فهو قد سعى إلى احتواء الثورة الجزائرية بمشروع وحدة تفطنت جبهة التحرير الوطني لأبعاده الاحتوائية , واجتهد في تحسين العلاقات مع فرنسا والضغط على الطرف الجزائري من اجل تحقيق مطالبه الترابية وتبنى نهجه البورقيبي , وقد انتقد كثيرا من القادة الجزائريين التدخل البورقيبي في المشكلة الجزائرية , ولم يشفع سجل التضامن والدعم التونسي الحافل في الحفاظ على علاقات ودية مع الجزائر المستقلة

وقد تأكد لنا أن المغرب الرسمي انساق كذلك في علاقته مع لثورة الجزائرية وراء خدمة مطامحه القطرية , وان كان اظهر وقوفه ودعمه لكفاح الشعب الجزائري فقد أبدى تخوفه من عدم تجسيد مطامحه الترابية ومن تصاعد إيديولوجية الثورة وتحالفها مع المعارضة الثورية في المغرب وعشية استقلال الجزائر دفعت هذه المطامح والتخوفات النظام المغربي لمغامرة

الصدام العسكري بعد أن فشلت جميع الفرص في تحقيق مطامحه وحماية نظامه.

وعلى خلاف تونس والمغرب تميز الموقف الليبي باستمرارية تضامنه التلقائي واللامشروط ,الأمر الذي صبغ مع العلاقات الليبية الجزائرية بكثير من مظاهر التنسيق والتضامن الحقيقية ,ولم تكن تلك المطامح الوطنية الشكلية للحكومة الليبية لتخدش أواصر العلاقات الوطيدة والمثمرة, كما ان الملك والشعب الليبي حرصا على استمرارية التضامن مع للثورة الجزائرية .

وقد نجحت مخططات الثورة الجزائرية في تثمين مكتسباتها السياسية والعسكرية في المغرب العربي, وبذلك تسنى لها توطيد علاقاتها السياسية ورعاية التضامن الشعبي المناصر لأهدافها, وقد تبين ان مكانة المغرب العربي الإستراتيجية أسهمت في تفعيل قدرات الثورة العسكرية ومساندة سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة في مرحلة المفاوضات

خاتمة

يتبين بعد هذه الدراسة المستفيضة للعلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية (1954ـ1962) أن الموضوع المدروس اتسم بتنوع قضاياه واشكاليته، وأهميته في التعرف على مرحلة حاسمة من تاريخ المغرب العربي المعاصر، وقد تطلب منا الاطلاع على مضانه الأصيلة والمتنوعة، والغوص في كثير من قضاياه السياسية، وعقد مقاربات متعددة للاقتراب أكثر من الحقائق التاريخية التي تتوارى وراء الملابسات السياسية والدعايات الإيديولوجية المروجة من قبل الأحزاب والأنظمة السياسية.

وانطلاقا من دراستنا العمودية للموضوع وتقصينا لاشكالياته خلال فصول البحث الأربعة نخلص إلى تسجيل النتائج الآتية:

ـ إن تأصل وامتداد العلاقات التاريخية المغاربية والماضي المشترك للعمل الوحدوي حتم علينا قراءة تجارب الوحدة، وتحديد أفق العلاقات بنتائجها، وقد تبين لنا أنها علاقات شعبية وسياسية متجذرة وقوية، استثمرتها الثورة الجزائرية في التأكيد على وحدة الكفاح المشترك والحل

الشمولي لقضايا المغرب العربي الثلاث، وقد أفادها التمسك بهذه المرجعية في تأكيد حضورها المغاربي، وبناء علاقات وطيدة مع الفعاليات السياسية والشعبية، كان لها أعمق الأثر على تطور علاقاتها المغاربية.

- إن وحدة قضايا المغرب العربي بمعالمها الواضحة تاريخيا وقواسمها المشتركة ثمنت مشروع الكفاح المغاربي الموحد. وفرضت من جهة أخرى على الحكومة الفرنسية تبني سياسة انشطارية، وذلك بقصد تفتيت وحدة الكفاح المشترك التي تجسدت بوضوح منذ نهاية عام 1955 وبداية عام 1956، وقد كانت بحق إستراتجية مغربة الحرب التي تبنتها جبهة التحرير الوطني كفيلة بتحقيق بيان ديان فو ثانية في المغرب العربي لولا تفطن فرنسا لأبعاد وحدة الكفاح الكارثية عليها، وتصديها في الوقت المناسب للمشروع بسياسة دفاعية، وبذلك لم تحقق هذه الإستراتيجية أهدافها التحررية الشمولية

- يبدو واضحا أن التحالف مع مرجعية الخطابي ومع المقاومتين المغربية والتونسية حقق مكاسب عسكرية وسياسية مهمة، تمثلت في تعزيز أواصر العلاقات والتضامن الكفاحي وتأكيد إستراتجية الحل الشمولي، ووان كان هذا التوجه الوحدوي الثوري صمد طويلا إلا أن مشروع استقلال تونس

والمغرب قضى عليه وفرض خيارات تضامنية أخرى استفادت منها الثورة الجزائرية

ـ لقد تبين أن العلاقات التي أرسيت في إطار الوحدة المغاربية مع المقاومتين التونسية والمغاربية كانت تهدف إلى خدمة أهداف الثورة الجزائرية الوطنية في قاعدة الشرق (ليبيا، تونس) وقاعدة الغرب (المغرب)، باعتبار أهميتهما في التسليح والإمداد والتمركز والاتصال الخارجي، وبحكم تراجع نفوذ المقاومتين وتخليهما عن الكفاح المسلح تم اعتماد السلط الرسمية في تأدية هذه الأدوار، وحافظت جبهة التحرير الوطني بذلك على مكتسباتها ولكن في إطار علاقات جديدة، تقوم على أساس التضامن المشترك في إطار احترام السيادات القطرية

ـ إن اختلاف الحركات الوطنية المغاربية على الحل الشمولي، ونجاح السياسة الفرنسية أدى إلى ظهور استقلال تونسي ومغربي جزأ لم يحقق كامل أهدافه، كما أن سياسة التكافل البورقيبية والتعاون المغربي أدت إلى الاحتفاظ بالمصالح الفرنسية، وبناء على ذلك اجتهدا البلدان في التوفيق بين سياسة التعاون مع فرنسا وسياسة التضامن مع الجزائر، ولكن هذا التناقض جعل البلدين يعيشان في رحى حرب

الجزائر، فلا هما أوفيا لواجب التضامن مع الجزائر ولا حافظا على علاقة الود مع فرنسا

ـ لقد استغلت جبهة التحرير الوطني الانقسامات والخلافات الإيديولوجية لجني مكاسب لمعركتها التحررية وتكريس بناء علاقات سياسية قويمة، جمعت فيها بين جبهتين رئيسيتين: تضامن القوى الشعبية ومؤازرة السلطات السياسية، وإن كانت السلطات التونسية والمغربية أظهرت كثير من الشروط والتحفظات لتقديم دعمها فإن النظام الليبي لم يقيد دعمه بأية شروط، فاستفادت الثورة الجزائرية من تلقائية هذا الدعم، في حين واجهتها كثير من المشاكل في تأطير علاقاتها مع تونس والمغرب، وهذا يؤكد لنا أن عامل التجاوب مع دعم الثورة مثل أساسا مهما في توجيه العلاقات الجزائرية المغاربية سلبا وإيجابا

ـ لقد أدى توسع نشاط الثورة الجزائرية وانتشار إيديولوجيتها في المغرب العربي إلى تخوف الأنظمة المغاربية من تأثيرات هذه الثورة التي تشكل إلى جانب الضغوط الفرنسية معيقات أساسية أمام بناء السيادات القطرية، ولهذا اهتمت كثيرا بإيجاد حلول سلمية للمشكلة الجزائرية أكثر من اهتمامها بمسألة دعم الثورة الجزائرية، وان كانت تجاوبت في بداية الأمر

مع مطالب دعم الثورة الجزائرية إلا أنها بدأت منذ عام 1957 في مراقبة نشاطاتها والتضييق عليها، وذلك بهدف تليين مواقفها وتغيير سياساتها والتفاوض مع الاستعمار، وهي مواقف لبدت أجواء علاقات جبهة التحرير الوطني مع تونس والمغرب وغطت على مبادرات التضامن المتنوعة.

- يتجلى من خلال الدراسة العرضية للموضوع أن علاقة جبهة التحرير الوطني مع أنظمة البلدان المغاربية أخذت منذ عام 1956 منحيين رئيسيين هما: منحى ظاهر العلاقات المعبر عنها في التصريحات الرسمية، والمتعارضة مع واقع ما يتجسد في الميدان، ومنحى تدهور العلاقات الخفي الذي يتجسد في تلك الخلافات والمشكلات التي كانت تأخذ منحى تصاعديا وتثير توجس المسؤولين السياسيين، وتدفعهم للحذر دائما والتخوف من نوايا الصديق الذي تحول مع تصاعد منحى تدهور العلاقات إلى عدو، وفي هذا السياق نفسر العلاقات الجزائرية المغاربية الحذرة والمتوترة التي كانت تبدو ظاهريا جيدة

- إن الثورة الجزائرية استطاعت ان تستثمر التضامن الشعبي والرسمي المغاربي لخدمة إستراتجية وحدة وجهة النضال بدل وحدة جبهته التي لم تعد مطروحة وهي تدخل

عامها الرابع، وجندت معها مختلف الفعاليات والطاقات لتوفير الدعم السياسي والعسكري، فكان مؤتمر طنجة سانحة مهمة لجدولة مطامحها وأهدافها المغاربية، وقد مثل بحق محاولة جادة لتفعيل التضامن المغاربي وتثمين العلاقات المغاربية، خاصة من خلال القرارات التاريخية التي تبناها في مجال دعم الثورة الجزائرية ووحدة المغرب العربي

ـ وعلى الرغم من المطامح التي فجرها مؤتمر طنجة والحماسة الشعبية التي جندها وراء دعم الجزائر وتخليص المغرب العربي من الاستعمار وتوحيده إلا أن السلط الرسمية ميعت قرارات المؤتمر، وتهربت بعد مجي "ديغول" للسلطة من ربط مصيرها بالجزائر المكافحة، وتأكد بذلك عدم إخلاصها لفكرة التضامن المغاربي وجريها وراء تحقيق مطامحها القطرية، وهو درس مهم استخلصت منه جبهة التحرير الوطني أن التضامن الحقيقي وبناء وحدة المغرب العربي تجسده الشعوب وحدها بتضامنها التلقائي لا القرارات السياسية.

ـ لقد قامت السياسة الفرنسية بدور خطير في إثارة الاختلاف وتعكير العلاقات بين الدول المغاربية وحركة التحرير الجزائرية، خاصة من خلال أدوارها المزدوجة التي لم يستوعبها المسؤولون التونسيون والمغربيون، وكذا سياسة

الإغراء والتفرقة التي انتهجها الجنرال ديغول، والتي كانت تدفع تونس والمغرب باستمرار للضغط على جبهة التحرير الوطني للقبول بالحلول الوسطى والتجاوب مع مطامحهما القطرية، وقد أحدثت هذه السياسة تصادما مع جبهة التحرير الوطني واضطرابا في العلاقات المغاربية، وذلك على الرغم من تنبيه الثورة الجزائرية إلى مخاطر تلك السياسة، ومحاولاتها الجادة في مواجهاتها بسياسة دفاعية.

ـ لقد كشفت ثورة الجزائر إمكانيات التضامن المغاربي وحدوده، خاصة في زمن المشكلات الحادة التي عصفت بعلاقاتها المغاربية (إيجلي، الحدود..الخ) وأدخلتها مرحلة التراجع، فقد شهدت علاقات جبهة التحرير الوطني بالنظامين التونسي والمغربي تأزما حادا وحساسية مفرطة من مواقف الثورة ونشاطاتها، ومهد ذلك لظهور صراع سياسي وإيديولوجي أكد على عدم تعايش حركة ثورية جامحة مع أنظمة قطرية معتدلة، ومرتبطة بعلاقات متشابكة مع فرنسا على حساب قضية الجزائر ومطامح شعوبها، وفي الوقت نفسه جندت الثورة الجزائرية شعوب المغرب العربي وراء إيديولوجيتها لتصبح قوة متضامنة وامتدادا طبيعيا لها، وهو أمر

أثار مخاوف الأنظمة السياسية من إمكانية التحامها بالثورة الجزائرية

- إن الأقطار المغاربية اقتنعت منذ اعترفت فرنسا بحق تقرير مصير الشعب الجزائري ودخول مرحلة المفاوضات بوجوب إظهار كامل الدعم والمساندة للجزائر المكافحة، وذلك بقصد احتواء الطموح الشعبي الداخلي والتأثير على مواقف جبهة التحرير الوطني وانتهاز الفرصة لتحقيق مطامحها القطرية، ولكن جبهة التحرير الوطني أدركت أبعاد هذه السياسة فخططت لمواجهتها والاستفادة من تناقضاتها، ولهذا أكدت على أهمية مهادنة الأنظمة الرسمية وكسب التضامن الشعبي لصفها، وعملت على تحسين علاقاتها المغاربية خدمة لأهدافها ومطامحها، وبفضل هذه السياسة تجاوزت المطامح القطرية التونسية والمغربية بدبلوماسية مرنة حققت في كثير من الأحيان النتائج المرجوة، وإن كانت بعض القضايا والمطامح الملحة ظلت تنغص علاقاتها وتؤثر على معركتها التفاوضية إلى أخر لحظة

- لقد غطت الثورة الجزائرية على خلافاتها مع تونس والمغرب وتعمدت في عز الخلاف إظهار تكتل المغرب العربي وراء سياستها، وهو أمر صعب علينا إعادة قراءة تلك الأزمات

وتوضيح المواقف بشكل جلي، ولكن تأكد لدينا أن العلاقات مع تونس والمغرب ساءت بصورة خطيرة خلال هذه المرحلة نتيجة الخلافات السياسية والإيديولوجية والمطامح القطرية الضاغطة، وان كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة أبدت كثير من الصبر والحذق في إدارة علاقاتها المغاربية، إلا أن صبر كثير من القادة العسكريين نفذ أمام تلك الضغوط والتدخلات، وقد كادت أن تقع المصادمة مع السلطات التونسية والمغربية، وعندما أعلن عن نتائج مفاوضات ايفيان وهيمن العسكريون على السلطة كانت الخلافات والضغوط المتراكمة كفيلة بإشعال الحرب في المنطقة، وفي هذا السياق يمكن فهم التدخلات التونسية والمغربية الهادفة للحد من نجاحات الثورة الجزائرية وردود فعل النظام الجزائري الناقمة على تلك المواقف والتدخلات

- إن الخصوصيات القطرية والاختلافات الإيديولوجية والسياسية تحكمت في طبيعة العلاقات المغاربية، وقد حاولت تونس والمغرب احتواء التوجه الثوري لجبهة التحرير الوطني لكنهما تأكدتا بان عوامل كثيرة تساهم في حصول نتائج عكسية، فإيديولوجية الثورة الجزائرية تؤلب عليها شعوبها، والنظرة لمفهوم المغرب العربي مختلفة، والجزائر بإمكانياتها

الاقتصادية وبثوريتها ومعاداتها للامبريالية تكاد تقلب موازين القوى في المغرب العربي وتؤثر على استقرار النظامين التونسي والمغربي، وكل ذلك فتح منذ عام 1960 جبهة تنافس ومطامح أسهمت في توتر العلاقات مع الثورة الجزائرية، وأما ليبيا فلم تتأثر العلاقات معها بمثل هذه المنغصات، ويرجع ذلك الى تضامنها التلقائي ودعمها اللامشروط وابتعادها عن ميدان التنافس والصراع السياسي.

- إن تونس والمغرب وضعتا منذ استقلالهما إطارا محددا لعلاقاتهما مع الثورة الجزائرية، كان حده الأساسي عدم تعريض مصلحتهما وسيادتهما للانتهاك، ولكن ومنذ عام 1958 تجاوبتا مع السياسة الديغولية للضغط على سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأظهرتا كثيرا من المطامح القطرية التي أزمت العلاقات مع الثورة الجزائرية، وقد أدى تراكم هذه المواقف والاختلافات إلى تفاقم الصراع في مرحلة المفاوضات، والى الدخول مباشرة بعد استقلال الجزائر في أزمة سياسية مع تونس وحرب مع المغرب فجرت التناقضات السياسية التي كانت تعيشها منطقة المغرب العربي.

- ويتأكد لنا ان استقلال الجزائر ادخل المنطقة المغاربية في دوامة خلافات تصعيدية لا تزال آثارها واضحة إلى اليوم،

وهي خلافات مرتبطة أساسا بالموقف من الثورة الجزائرية، ومؤثرة بصورة جلية على العلاقات المستقبلية، إذ فرضت خلافات الايدولوجيا والجغرافية والنفوذ السياسي نفسها على علاقات الأخوة الحذرة القائمة بين أنظمة أقطار المغرب العربي، وعاشت المنطقة المغاربية بسبب ذلك لعقود صراع الوطنيات القطرية والتكتلات الدولية، والتي غيبت معها مشروع الوحدة المغاربية وأساءت كثيرا الى العلاقات القائمة بين دول المغرب العربي، وتمثل قضية الصحراء الغربية ومن قبل قضية موريطانيا إحدى فصول ذلك الصراع القائم بين الكيانات القطرية المتنافسة.

الملحق رقم (01)

قرارات مؤتمر طنجة أبريل 1958

قرار حول حرب استقلال الجزائر

إن مؤتمر وحدة المغرب العربي الذي يَجمع حزب الاستقلال وجبهة التحرير الوطني الجزائرية و الحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بطنجة في 27- 28 -29-30 ابريل سنة 1958 بعد أن درس تطور الحرب في الجزائر وأثارها على الحالة في شمال إفريقيا و في الميدان الدولي .

وبعد أن سجل اتفاق أعضائه اتفاقا تاما حول طبيعة الحرب في الجزائر و تطوراتها و مآلها المحتوم و سجل أيضا التضامن الوثيق في المصالح الحيوية بين الشعوب الممثلة في المؤتمر

يعلن للملء حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري

ونظرا لان الجهود المتكررة المبذولة لإيجاد حل سلمي للحرب لم تؤد إلى نتيجة وأن الوساطة التي عرضها جلالة ملك المغرب و فخامة رئيس الجمهورية التونسية رفضت من طرف الحكومة الفرنسية

ونظرا لأن حسن استعداد المغرب العربي لم يقابل إلا بتعزيز الجهود الحربي و استعمال سياسة العنف والاستفزاز إزاء تونس و المغرب تلك السياسة التي تمثلت بوضوح في اختطاف الطائرة التي كان بها ابن بلة ورفقائه و في العدوان على ساقية سيدي يوسف و العمليات الحربية في جنوب المغرب

و نظرا لكون هاته الحرب الاستعمارية تشكل تحديا مستمرا لأبسط المبادئ الإنسانية و عملا يرمي إلى إبادة جماعية تهدد وجود شعب بأكمله و تكون بتوسيع رقعتها خطرا على السلم في شمال إفريقيا و في العالم

يقرر أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من اجل استقلاله كامل مساندة شعوبها و تأييد حكومتها

و نظرا لما تحظى به قضية استقلال الجزائر من تأييد وعناية لدى الشعوب و قادتها

و نظرا لكون التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني يجعل منها الحركة الوحيدة الممثلة للجزائر المجاهدة.

ونظرا لما تتحمله جبهة التحرير الوطني،الهيئة المسيرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من مسؤوليات بجميع أنواعها :

فان المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب و تونس.

إن مؤتمر توحيد المغرب العربي المنعقد في طنجة في 27-28-29-30 أفريل 1958 الذي يشعر انه يعبر عن إرادة إجماع شعوب المغرب العربي في توحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها.

وهو مقتنع بان الوقت قد حان لتجسيم هذه الإرادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم.

يقرر أن يعمل على تحقيق هذه الوحدة .

ويعتبر أن الشكل الفيدرالي أكثر ملائمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر.

ولهذا الغرض يقترح المؤتمر أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس و المغرب وعن المجلس الوطني

للثورة الجزائرية و مهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة و تقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية .

و يوصي المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسئولين المحليين للأقطار الثلاثة من اجل التشاور حول قضايا المغرب العربي و لدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي ويوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بان لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية و الدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية .

قرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته.

وتؤلف هذه الكتابة من ستة أعضاء بنسبة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتنقسم الكتابة إلى مكتبين أحدهما بالرباط و الثاني بتونس .

و تجتمع الكتابة دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب ويعقد أول اجتماع خلال شهر مايو

الوفد الذي يتقدم بالتوصيات إلى صاحب الجلالة محمد الخامس و إلى رئيس بورقيبة هو:

المهدي ابن بركة، محمد البصري، عن المغرب :حزب الاستقلال.

فرحات عباس، احمد بومنجل، عن الجزائر: جبهة التحرير.

الباهي الادغم، علي بلهوان، عن تونس : الحزب الدستوري.

نظرا للإعانة المالية و العسكرية التي تتلقاها فرنسا من طرف بعض الدول الغربية و من الحلف الأطلسي في الحرب الاستعمارية الجارية في الجزائر

- ونظرا لكون هذه الإعانة تساعد على استفحال حرب إبادة الشعب الجزائري الذي ساهم بقسط وافر في انتصار هذه الدول.

- ونظرا لكون هذه الدول تؤيد بصفة مباشرة أو غير مباشرة عملا يتنافى مع الإنسانية و يهدد السلم العالمي.

فان شعوب المغرب العربي على لسان ممثليها المجتمعين في مؤتمر طنجة بتاريخ 27و28و29و30 أفريل سنة 1958.

تستنكر هذا الموقف الذي سيؤدي حتما إلى معاداة هذه الشعوب بصفة نهائية لتلك الدول .

وتأمل أن تعدل هذه الدول عن تلك السياسة الضارة بالسلم والتعاون الدولي .

وتوجه نداء علنيا و ملحا لوضع حد لكل إعانة سياسية و مادية ترمي إلى تغذية الحرب الاستعمارية في المغرب العربي إن مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي بعد أن درس و بحث الحالة الناجة عن القيود العسكرية و الاقتصادية التي لا زال يتحملها المغرب وتونس

وبعد أن قدر المجهودات التي بذلها كل من تونس و المغرب المستقلين لتصفية بقايا عهد الاستعمار:

- يستنكر استمرار وجود القوات الأجنبية فوق ترابهما الأمر الذي يتنافى مع سيادة بلاد مستقلة

- يطالب بكل إلحاح أن تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي و التونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري

- يوصي الحكومات و الأحزاب السياسية بتنسيق جهودها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية.

ويسجل من جهة أخرى أن كفاح سكان موريتانيا من اجل تحررهم من السيطرة الاستعمارية و إلحاقهم بالوطن المغربي يدخل في نطاق وحدة المغرب التاريخية و الحضارية كما يعبر عن الأماني العميقة لهؤلاء السكان فان المؤتمر

يعلن تأييده الفعال لهذه المقاومة التحريرية التي هي جزء من المعركة التي تقوم بها أقطار المغرب العربي من أجل تحريرها ووحدتها

الملحق رقم (02)

القوانين التأسيسية للجنة التنسيق للمغرب العربي

(المصدر. عبد الله الصنهاجي: المصدر السابق، ص 289

الملحق الثالث

لجنة التنسيق للمغرب العربي

قوانينها التأسيسية

(أ) تتألف اللجنة من اربعة افراد :
(ب) تجتمع اللجنة رسميا مرتين في الاسبوع دون تحديد التاريخ :
(ج) تتخذ قراراتها بالاغلبية المطلقة :
(د) تستغرق مدة الرئاسة خمسة شهور مثلا :
(هـ) يتناوب الاعضاء على الرئاسة حسب ترتيب اسمائهم :
(و) يمتاز الرئيس بترجيح صوت اخر معه على الاخرين :
(ز) في حالة تغيب الواحد من الطرفين ينوب عنه صاحبه :
(ح) يكون للجنة كاتبا وامينا ينتخبان او يعينان حسب الاتفاق :
(ط) عملها التناسق والتعاون في جميع الميادين

اعضاؤها : السيد علي الدريدي : احمد بن محمد بن عبد القادر : السيد عباس بن عمر :

كاتبها : عباس بن عمر :

امينها : السيد علي الدريدي :

حرر في 15 يوليوز سنة 1955

تعريب الاسماء المستعارة

السيد علي الدريدي : هو : السيد بوضياف
احمد بن محمد بن عبد القادر : السيد العربي لمهدي
السيد عبد الله : هو : السيد عبد الرحمن بن عبد الله الصنهاجي
السيد عباس بن عمر : هو : السيد محمد بن عبد الله السعيدي ...

47

الملحق رقم (03)

البلاغ رقم 01 لجيش تحرير المغرب العربي
(المصدر. المتحف الوطني للجهاد، الرباط)

جيش التحرير للمغرب العربي

بلاغ رقم 1

بسم الله الرحمن الرحيم

" وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون "

بتوفيق من الله [illegible] جيش التحرير المكون من مجموع الحركات الوطنية [illegible] في جميع أقطار الشمال الإفريقي [illegible] والقيادة المشتركة لجيش التحرير [illegible] داخل البلاد [illegible] تعلن للعالم أجمع عن أهدافها الآتية :

1 ـ الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي مع عودة سلطان المغرب الشرعي إلى عرشه بالرباط.

2 ـ عدم التقيد بأي اتفاقات أو تعهد مستقبلا لا تحقق الهدف الأول بالكامل.

3 ـ اعتبار كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارجا على ما أجمعت عليه البلاد والحركات الوطنية [illegible] لأنهم لا يمثلون إلا أنفسهم [illegible] البلاد من [illegible].

وستوالي القيادة المشتركة لجيش التحرير إصدار بلاغاتها [illegible] من مركز قيادتها السرية في داخل بلادنا [illegible] لتوضيح الحالة للشعب [illegible] على الأساليب [illegible] التي يلجأ إليها المغرضون لاستمرار [illegible] الاستعمار الفرنسي [illegible].

وبعد الاستعداد الطويل يعلن جيش التحرير للشعب أنه بحمد الله [illegible] الكفاح حتى يحقق أهدافه كاملة [illegible] المجاهدين. كما [illegible]

[illegible]

يا أهل المغرب

إن جيش التحرير [illegible] لتحرير بلاده من ذل الاستعمار الفرنسي [illegible] أن هدفنا الأكبر [illegible] الاستعمار الفرنسي [illegible] الأطفال [illegible].

" يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون "

الله أكبر وحي على الجهاد

جيش التحرير للمغرب العربي

(حركة المقاومة المغربية ـ جبهة التحرير الوطني الجزائرية)







الملحق رقم (04)

البلاغ رقم 02 لجيش تحرير المغرب العربي

(المصدر. المتحف الوطني للجهاد الرباط)

بسم الله الرحمن الرحيم

(واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين)
(قلوبكم فاصبحتم بنعمته اخوانا وكنتم على شفى حفرة من النار فانقذكم منها كذلك)
(يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون)

بيان من جيش التحرير للمغرب العربي

اخواننا ابناء شمال افريقيا لقد رايتم الاعمال المجيدة التي قام بها جيش التحرير والانتصارات التي فاز بها في المعارك مع قوات المستعمر الغاشم. وان هذه الاعمال هي الوسيلة والطريقة الوحيدة للحصول على حقوقنا المغصوبة كاملة كما سبق ان ذكرنا ذلك في بلاغنا الاول.

وجيش التحرير بعد التوفيق الرباني الذي احرزته فضله ليهيب بشعب المغرب العربي ان يقف صفا متماسكا امام هذا العدو الغاصب وان لا يغتر بكلام الانتهازيين كما يعلن ان الوقت قد حان لجميع المومنين ان يضعوا اليد في اليد وان يتناسوا كل ما بينهم من خلافات مساعدين الله على السير الى الامام ملتفين حول جيش التحرير حتى يتم النصر ويتحقق الاستقلال.

وجيش التحرير ينبه ان اسطورة مجلس حراس العرش ما هي الا ذريعة للتآمر على العرش المغربي والسيادة المغربية كما يحذر المتلاعبين بالمصالح العليا للبلاد انه سيوقفهم عند حدهم. اما البرقية التي جاءت من عند صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف من منفاه على موافقته في تكوين مجلس حراس العرش على الكيفية التي تكون عليها الآن اننا نشك في صحتها ما دام جلالته في اسر المستعمر وتحت سيطرته وجريمة الاتفاق التونسي الفرنسي واضحة بينة كما انها وصمة عار في جبين مؤيدي هذه الاتفاقية لا تمحيها الا دم الكفاح والجهاد. اننا نهيب بجميع المومنين من ابناء الشعب المغربي ان لا يركنوا ويستسلموا لما يعرضه المستعمر ويطبله بعض المرتزقة.

وجيش التحرير اذ يذيع هذا البيان فهو يعلن باسم شعب شمال افريقيا بان كل حل لقضية المغرب العربي لا يتفق واهداف جيش التحرير الصادرة في البلاغ الاول مرفوض من اساسه كما يعلن ان اي سياسي كيفما كان شكله واتجاهه يقول بغير هذا ولا يعمل على جمع الكلمة وتوحيد الصفوف واعلان عهد وميثاق للاتحاد والجهاد فهو خائن لوطنه مارق من دينه دمه حلال وعلينا ان نعمل بقول الرسول الكريم المومن للمومن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا
واصبروا لقول العلي العظيم (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)

الله اكبر وحي على الجهاد

جيش التحرير للمغرب العربي



الملحق رقم (05)

رسالة محمد بوضياف الى حمدان شوراق عن دور المقاومة في إنزال الاسلحة والعمل المشترك

(المصدر. المتحف الوطني للجهاد، الرباط)

بسم الله الرحمن الرحيم

الى الأخ العزيز سي حمدون ،

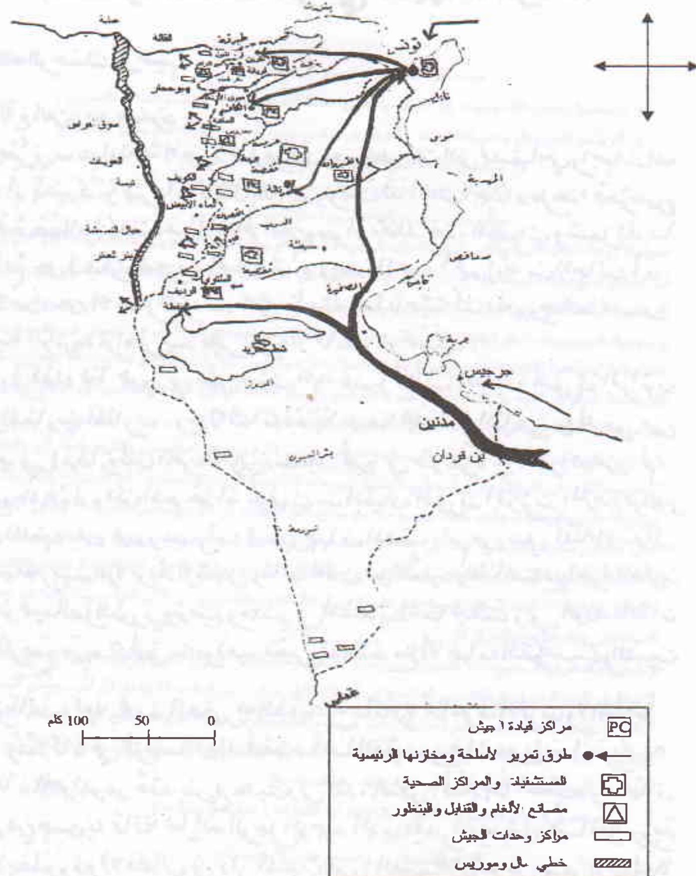
يسرني بعد المقابلة الأخيرة أن ارسل اليك بعض المعلومات التي طلبتها مني راجيا من الله عز وجل أن تفيدك. ولو خيرت أن اكاتبك بالعربية ولو كنت لن أتقنها جيدا [illegible] هذا فعز [illegible] لكنا تقصد تصحيحها لأني كتبت فيها اغلاط المهم وهو أن تصلك هذه المعلومات وتشمل لك ما أنت قادر على انجازه لمعرفة الحقيقة. وفي هذا الصدد ألح أنه من الجانب أن تسلط الأضواء على الأعمال الشريفة التي قامت بها ناحية كبدانه ورجالها سوى مع المقاومة الجزائرية او المغربية بغض فرق او فائدة او حسابات.

اول لقاء لنا جرى في شهر جشت 1954 عندما كلفتنا القيادة الثورية الجزائرية بالاتصال بإخواننا المغاربة. ووقع الاتفاق فيما بعد هذا اللقاء في القاهرة مع المرحوم سي علال الفاسي في ايطاليا ومكتب المغرب العربي ومن بعد لجمع في سويسرا مع الكبير الفاسي. لم أتذكر اليوم بالضبط ولكن المهم هو ان عضوين من القيادة الثورية الجزائرية: المرحوم سي العربي بن مهيدي الملقب بسي محمد وعبد ربه: محمد بوضياف الملقب باسم سي علي كلفنا بالاتصال مع المقاومة المغربية اولا لربط الاتصال وثانيا للبحث عن التعاون والتنسيق مع اخوتنا المقاومين المغاربة لتوسيع العمل الثوري وتوسيع رقعته في الجمهوريتين الشقيقتين وفي الوقت بالذات كلف الأخ المرحوم سي مصطفى بن بولعيد بنفس المهمة مع الاخوان التونسيين والليبيين معا.

اجتزنا الحدود ليلا بصحبة المغفور له الفقيه رمضان ولا كنا نعرف الطريق ولا المنطقة ولا رجالها. وبينما كان في طريقنا الى المنطقة قدم لنا الفقيه رمضان على إننا [illegible] الاتصال [illegible] الموعد محدد بشرط معين وفي بلدة الناظور. فقدمنا الفقيه رمضان على المسمى سي حمدون قائلا لنا إنه الرجل الوحيد الذي يقدر ان يسهل علينا المأمورية التي كلفنا بها ووقع الاتصال في دار المكي بقدور الشيظمي مع سي حمدون وجماعة من رجاله. فالحقيقة إننا كنا متخوفين لتفتيش [illegible] بالارض واهلها. وفوجئنا بما لقيناه من جدية وعزم وحسن الضيافة من لدن أناس لم تربطنا بهم سوى الاخوة ولا كنا نعرف عليهم شيئا ولا كانوا يعرفون عنا شيئا. في نظري يجب التأكيد على هذه المسألة التي [illegible] الدليل القاطع عن الوعي والثقة المتبادلة التي كانتا توجد في صفوف الشعبين المغربي والجزائري.

الملحق رقم (06)

خريطة مرور الأسلحة والقواعد الخلفية في تونس وليبيا



خريطة تبين توزع القواعد العسكرية للثورة الجزائرية بتونس

131

الملحق رقم (07)

خريطة مرور الأسلحة والقواعد الخلفية للثورة في المغرب



خريطة تبين توزع القواعد العسكرية للثورة الجزائرية بالمغرب

165

الملحق رقم (08)

قرارات مؤتمر طنجة، 27 -30 ابريل 1958(1)

قرار حول حرب استقلال الجزائر

إن مؤتمر وحدة المغرب العربي الذي يجمع حزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية والحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بطنجة في 27ـ 28 -29- 30 ابريل سنة 1958 بعد أن درس تطور الحرب في الجزائر و أثارها على الحالة في شمال إفريقيا و في الميدان الدولي .

وبعد أن سجل اتفاق أعضائه اتفاقا تاما حول طبيعة الحرب في الجزائر وتطوراتها ومآلها المحتوم وسجل أيضا التضامن الوثيق في المصالح الحيوية بين الشعوب الممثلة في المؤتمر .

ـ يعلن للملء حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري .

ـ ونظرا لان الجهود المتكررة المبذولة لإيجاد حل سلمي للحرب لم تؤد إلى نتيجة وأن الوساطة التي عرضها جلالة

---

[1] جريدة المجاهد ع 23 (7 اوت 1958) ص 11 وجريدة العلم السياسي ع 10 (افريل 1983)ص ـــ ص 13ـــ14

ملك المغرب و فخامة رئيس الجمهورية التونسية رفضت من طرف الحكومة الفرنسية

ـ نظرا لأن حسن استعداد المغرب العربي لم يقابل إلا بتعزيز الجهود الحربي في الجزائر واستعمال سياسة العنف والاستفزاز إزاء تونس والمغرب،التي تمثلت بوضوح في اختطاف الطائرة التي كان بها ابن بلة ورفقائه و في العدوان على ساقية سيدي يوسف والعمليات الحربية في جنوب المغرب

ـ ونظرا لكون هاته الحرب الاستعمارية تشكل تحديا مستمرا لأبسط المبادئ الإنسانية

و عملا يرمي إلى إبادة جماعية تهدد وجود شعب بأكمله و تكون بتوسيع رقعتها خطرا على السلم في شمال إفريقيا و في العالم.

ـ يقرر أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من اجل استقلاله كامل مساندة شعوبها و تأييد حكومتها

ـ ونظرا لما تحظى به قضية استقلال الجزائر من تأييد وعناية لدى الشعوب و قادتها

ـ ونظرا لكون التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني يجعل منها الحركة الوحيدة الممثلة للجزائر المجاهدة.

ـ ونظرا لما تتحمله جبهة التحرير الوطني،الهيئة المسيرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من المسؤوليات بجميع أنواعها :

فان المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب و تونس.

تصريح حول الاعانة التي تمد بها بعض الدول الغربية فرنسا لمجابهة الجزائر

نظرا للإعانة المالية والعسكرية التي تتلقاها فرنسا من طرف بعض الدول الغربية ومن الحلف الأطلسي في الحرب الاستعمارية الجارية في الجزائر.

ـ ونظرا لكون هذه الإعانة تساعد على استفحال حرب إبادة الشعب الجزائري الذي ساهم بقسط وافر في انتصار هذه الدول.

ـ ونظرا لكون هذه الدول تؤيد بصفة مباشرة أو غير مباشرة عملا يتنافى مع الإنسانية و يهدد السلم العالمي فان شعوب المغرب العربي على لسان ممثليها المجتمعين في مؤتمر طنجة بتاريخ 27و28و29و30 أفريل سنة 1958 .

ـ تستنكر هذا الموقف الذي سيؤدي حتما إلى معاداة هذه الشعوب بصفة نهائية لتلك الدول

ـ وتأمل أن تعدل هذه الدول عن تلك السياسة الضارة بالسلم والتعاون الدولي .

ـ وتوجه نداء علنيا وملحا لوضع حد لكل إعانة سياسية ومادية ترمي إلى تغذية الحرب الاستعمارية

إن مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي بعد أن درس و بحث الحالة الناجمة عن القيود العسكرية والاقتصادية التي لا زال يتحملها المغرب وتونس .

وبعد أن قدر المجهودات التي بذلها كل من تونس والمغرب المستقلين لتصفية بقايا عهد الاستعمار:

ـ يستنكر استمرار وجود القوات الأجنبية فوق ترابهما الأمر الذي يتنافى مع سيادة بلاد مستقلة .

ـ يطالب بكل إلحاح أن تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري .

ـ يوصي الحكومات والأحزاب السياسية بتنسيق جهودها من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية .

ويسجل من جهة أخرى أن كفاح سكان (موريتانيا) من اجل تحررهم من السيطرة الاستعمارية والتحاقهم بالوطن المغربي يدخل في نطاق الوحدة التاريخية والحضارية كما يعبر عن الأمال العميقة لهؤلاء السكان فان المؤتمر يعلن تأييده الفعال لهذه المقاومة التحريرية التي هي جزء من المعركة التي تقوم بها أقطار المغرب العربي من أجل تحريرها ووحدتها.

إقرار حول توحيد المغرب العربي

إن مؤتمر توحيد المغرب العربي المنعقد في طنجة في 27-28-29-30 أفريل 1958 الذي يشعر انه يعبر عن إرادة إجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها وهو مقتنع بان الوقت قد حان لتجسيم هذه الإرادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم.

يقرر أن يعمل على تحقيق هذه الوحدة ويعتبر أن الشكل الفيدرالي أكثر ملائمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر.

ولهذا الغرض يقترح المؤتمر أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس و المغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة و تقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية

ويوصي المؤتمر بضرورة الانصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسئولين المحليين للأقطار الثلاثة من اجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي

ويوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بان لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا ميدان العلاقات الخارجية و الدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية .

الكتابة الدائمة لمؤتمر وحدة المغرب العربي

قرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته.وتؤلف هذه الكتابة من ستة أعضاء بنسبة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتنقسم الكتابة إلى مكتبين أحدهما بالرباط والثاني بتونس .

وتجتمع الكتابة دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب ويعقد أول اجتماع خلال شهر ماي

الملحق رقم (09)

النموذج لتقرير بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا، تقرير محمد عرعارعن مهمته في ليبيا

ANA B4-DOS 4-8



4-4-8

30 7 57



ARMÉE ET FRONT DE LIBÉRATION NATIONALE ALGÉRIENNE

جيش وجبهة التحرير الوطنى الجزائرى



le 30 Juillet 1957

Organisation - Externe
Base de Tripoli

RAPPORT MORAL AUX FRERES RESPONSABLES DU C.C.E.

Je soussigné ARAR KHEMISSI dit MOHAMED EL-HADI, responsa-
-ble politico-militaire de la base de Tripoli.

Chers frères :

Voici les circonstances et buts de ma venue à Tripoli (Lybie).
En Mars 1955, mon responsable régional de Bône Ben-Mostefa Benaouda par l'intermédiaire d'un frère militant nommé: Ben-Namoussa Sâyoud contacta Tripoli par l'envoie d'un frère étudiant de la Zitouna nommé: Mansour.

Au mois de Mai 1955, le frère Amara Bouglèse actuellement res-
-ponsable de la Zône de Souk-Ahras et moi, décidâmes de contacter Tripo-
-li et ainsi nous envoyâmes en mission d'investigation les frères :
Abderrachid et Mohamed Said.

Vers la mi-Juin 1955, le frère Mohamed Said était de retour et nous confirma l'éxistance réelle d'un stock d'armes et de munitions An-
-glaises neuves. A cette époque nous pensions qu'il y avait réellement un acheminement d'armes et de munitions qui s'effectuait à partir de la frontière Lybienne pour le ravitaillement des "Aurès-Nememtchas" mais avec la venue dans les Benni-Salah d'une section de frères Aurassiens à la tête de laquelle il y avait comme responsables les frères : CHEIKH -
-EL-GHAZALI et Ahmed Lourassien (le frère EL-GHAZALI est tombé au champs d'honneur dans la région de Hammam-N'Bail avant de nous avoir contacter).
Il se confirma qu'aucune arme neuve n'était encore parvenue de l'étranger aux frères combattants: car les frères Aurassiens étaient dotés d'armes comparables aux nôtres, c'est à dire: de vieux Stattis et Mausers et quelques armes Américaines neuves arrachées à l'ennemi.

Le 15 Juillet 1955 au cours d'une réunion tenue à la Chéfia (Benni-Salah), les frères Amara Bouglèse et Ahmed Laurassi étaient d'ac-
-cord pour mon envoie en Lybie et il fut décidé en commun accord :

الملحق رقم (10)

الصفحة الاولى من تقرير وزير الخارجية دباغين عن نشاط وزارته جانفي 1960

ANA CNRA C012

DE LA
RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE

MINISTÈRE DES AFFAIRES
ÉTRANGÈRES

A S.E. Le Président du Conseil
et Vice-Président du Conseil.

RAPPORTS D'ACTIVITE DU MINISTERE
DES AFFAIRES EXTERIEURES

Le présent rapport est un résume aussi sommaire que possible des activités du Ministère des Affaires Extérieures depuis la constitution du G.P.R.A au 1er Janvier 1960.

Il comprend les trois sections suivantes :

I.- Rapports sur l'activité des bureaux extérieurs ;

II.- Bureau Central du Caire, siège du Ministère des Affaires Extérieures ;

III.- Réunions internationales et tournées officielles.

Le Caire, le 5 Janvier 1960

Le Ministre des Affaires
Extérieures.



189

الملحق رقم (11)

الصفحة الأولى من تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس بعنوان: تونس بورقيبة في مواجهة الثورة الجزائرية

ANA B302-DOS 3-4

NOTE POLITIQUE

-=-=-=-=-=-=-=-=-

LA TUNISIE DE BOURGUIBA DEVANT LA REVOLUTION ALGERIENNE

I. INTRODUCTION GENERALE .

Petit pays avec une population qui dépasse à peine 3 millions, et une superficie de 155.180km² (à peine la consistance d'un département algérien) la Tunisie a joué et continue à jouer un rôle de premier plan dans le développement de la Révolution Algérienne.

1) sur le plan militaire. La position géographique de la Tunisie en fait une base vitale pour notre armée (stationnement, repos, soins, entraînements, offensives en partant du territoire tunisien, replis éventuels etc...). De même, la Tunisie constitue pour notre A.L.N. une base logistique vitale. La majeure partie des armes, équipement et ravitaillement de l'A.L.N., en provenance de pays amis, transitent par le territoire tunisien ou y sont entreposées.

D'où un premier axiome politique ; "L'Alliance de la Tunisie nous est précieuse".

2) sur le plan social. Nos relations avec la Tunisie sont très diverses (grosses masses de réfugiés, des étudiants, des travailleurs, etc...). Ajoutons que la plupart des organismes internationaux d'entr'aide aux réfugiés algériens activent en Tunisie. D'où les multiples problèmes que celà nous pose.

./...

الملحق رقم (12)

رسالة وزير الخارجية كريم الى نظيره المغربي بخصوص موضوع المتطوعين الأجانب

مديرية الوثائق الملكية –الرباط علبة الجزائر 2

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
وزارة الشئون الخارجية

القاهرة فى ٢٢ سبتمبر ١٩٦٠.

ن رو / ١٠٤٨

الى حضرة السيد ادريس المحمدى
وزير خارجية المملكة المغربية

قرر المجلس الوطنى للثورة الجزائرية أثناء المؤتمر الذى عقده من ١٦ ديسمبر ١٩٥٩ الى ١٨ يناير ١٩٦٠ طلب متطوعين من العرب والافارقة والاجانب ..

وطلبت كذلك الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فى مذكرة لهـا بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٦٠ من الحكومات العربية الشقيقة تقديم جميع التسهيلات لتجنيد المتطوعين العرب وتوجيههم الى الجزائر، حيث يساهمون فى معركتها التحريرية ..

وفى تحرير قدمه الوفد الجزائرى الى مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذى انعقد من ٢٢ الى ٣١ أغسطس ١٩٦٠ طلبت الحكومة الجزائرية من الدول العربية العمل على :-

(١) تيسير تجنيد المتطوعين العرب وتنظيمهم، ثم تجميعهم وترحيلهم .
(٢) السماح بالمرور عبر البلاد العربية للمتطوعين غير العرب .

وقرر مجلس جامعة الدول العربية فى اجتماع عقده يوم ٢٤ أغسطس ١٩٦٠ المصادقة على توصيات اللجنة السياسية، وجاء فى التوصية الثالثة ما يلى :

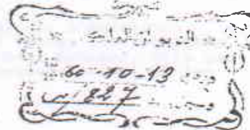
" تيسير التطوع لجيش التحرير الجزائرى فى جميع البلدان العربية وفى غيرها "

وبناء على ما سبق، فاننى أطلب من سيادتكم السماح بتجنيد المتطوعين على أن تنطبق المرحلة الاولى من هذه العملية على خمسمائة من متطوعى المملكة المغربية .

ونظرا للحالة العسكرية التى عليها أراضى الجزائر، فان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تسمح لنفسها بأن تؤكد ضرورة تأسيس عددا من مراكز التدريب السريع .

وعليه فان هيئة أركان حرب جيش الجزائر مستعدة لتقديم العدد اللازم من المدربين، اذا رأت حكومة المملكة المغربية الشقيقة مصلحة فى ذلك .

../.



الملحق رقم (13)

رسالة الملك محمد الخامس إلى وزير الداخلية المغربي بخصوص الحوادث التي يتسبب فيها الجزائريون بوجدة

مديرية الوثائق الملكية، الرباط، علبة الجزائر 2

7 قعدة عام 79
3 ماي سنة 60

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله

من مدير الديوان الملكي

الى معالي السيد وزير الداخلية (الديوان)

الرباط

الموضوع : تصرفات جبهة التحرير الجزائرية

السلام عليكم ورحمة الله عن خير مولانا دام نصره وعلاه.

وبعد فمنذ اشهر عديدة اخذت انباء مثيرة تبلغ الى الديوان الملكي عن تصرفات يقوم بها اعضاء جبهة التحرير الجزائرية وجيش التحرير الجزائري المستقرون بالمغرب خاصة بعمالة وجدة، من قتل واختطاف وتعد على املاك السكان واعراضهم، مع القيام باعمال مكشوفة ضد اعدائهم من داخل التراب الوطني، بل علم الديوان الملكي انهم بدأ وا في المدة الاخيرة يمدون ايديهم الى اشخاص مغاربة، ويطلقون النقمة في السلطة الوطنية، وان الامر بلغ بهم الى نصب كمائن لرجال الجيش والقوات المساعدة والايقاع بهم داخل التراب الوطني اثناء قيامهم بواجباتهم. ولما اطلع سيدنا اعزه الله على هذه الانباء كلفني ان استعلمكم عن مبلغها من الصحة، واطلب منكم ان تخبروا جنابه الشريف بالتدابير التي قررتم اتخاذها لحفظ هيبة الدولة وضمان سلامة السكان اذا كانت تلك الاخبار صحيحة.

فها انا اذا - امتثالا لامر سيدنا نصره الله - اطلب منكم ان تخبروا الديوان الملكي بحقيقة الامر.

والسلام مع خالص المودة وفائق التقدير.

الملحق رقم (14)

تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب حول مقابلة مع وزير الخارجية المغربي بلافريج ANA B302-DOS 3-6

Gouvernement Provisoire de la République Algérienne

Ministère des Affaires Extérieures

Mission du Maroc

Réf. 715 /SG

Arrivé le 30 APR 1961

COMPTE RENDU D'UN ENTRETIEN AVEC M. BALAFREDJ

J'ai vu le président Balafredj à son retour de Paris, à mon retour de Berkane où j'avais participé aux funérailles de SI BEKKAI, à Fès, à l'occasion du voyage du Roi, ensuite à Rabat ce matin. Il a répondu aux différentes questions que je lui ai posées sur sa mission, questions qui ont porté sur :

1°) LE CONTENTIEUX FRANCO-MAROCAIN :

D'après le Président Balafredj ses efforts pour apurer le contentieux franco-marocain n'ont abouti jusqu'à présent à aucun résultat, surtout en ce qui concerne la Mauritanie.

2°) LES NEGOCIATIONS FRANCO-ALGERIENNES :

Au cours de l'entretien que lui a accordé de Gaulle ce dernier lui aurait affirmé :

- qu'il offre l'indépendance à l'Algérie, si les Algériens la veulent,
- qu'il offre également un choix aux Algériens : indépendance sans la France, ou indépendance dans le cadre d'une coopération avec la France,
- qu'il est prêt à aider l'Algérie de demain à édifier son état,
- qu'il s'étonne que les dirigeants de la "rebellion" ne soit pas venus à la réunion,
- que la France, tout en réservant le droit de consulter qui elle veut, ne peut négocier le retour de la paix en Algérie qu'avec ceux qui sont capables d'arrêter la guerre,
- qu'il ne peut s'expliquer le refus des dirigeants de la "rebellion" à se rendre à Evian que comme un signe de désaccord entre eux sur cette négociation.

3°) - CAS DES FRERES DE L'ILE D'AIX :

Au cours de cet entretien qui eut lieu - me précise le Président Balafredj - avant la conférence de de Gaulle, ce dernier lui aurait répondu, à propos des frères détenus à l'Ile d'Aix.

1°) que l'opinion publique française ne lui permettrait de rendre à la "rebellion" quelques-uns de ses dirigeants prisonniers, alors que la guerre se poursuit,

2°) qu'il est cependant disposé, dès l'ouverture des négociations, à les transférer à Paris où toutes les facilités de contacts - avec qui ils voudront - leur seront données, Mais que dès que les négociations auront abouti à un cessez-le-feu, il les rendra à Rabat.

4°) - SAHARA -

الملحق رقم (15)

تقرير ادريسي المحمدي مسؤول الأمن المغربي بخصوص لقائه مع البعثة الجزائرية

مديرية الوثائق الملكية، الرباط، علبة الجزائر 2

TIEN AVEC LA DELEGATION ALGERIENNE -

Cette délégation (le Dr. MOSTAFAI et le Cheikh EDDINE) m'a exposé les points suivants :

1°/ - Adhésion du G.P.R.A. à la Convention de Genève de 1949.-

Une lettre du 9 Juillet m'informe de ce que le GPRA a déposé auprès du Conseil Fédéral Suisse les instructions d'adhésion à cette Convention.

Le G.P.R.A. craint que sa demande ne soit rejetée et sollicite une intervention du Gouvernement de Sa Majesté auprès du Conseil Fédéral Suisse en faveur de l'admission de l'Algérie.

J'ai promis à la délégation de soumettre le problème au Gouvernement tout en lui disant que je donnais mon accord de principe à une intervention éventuelle du Maroc auprès du Conseil Fédéral Suisse. Une démarche similaire a été faite par le GPRA auprès de tous les Etats Arabes.

Je serais heureux que M. le Directeur du Cabinet de Sa Majesté me fasse tenir son point de vue à ce sujet dans les meilleurs délais.

La Division des Organismes Internationaux doit également me faire connaître son point de vue.

2°/ - Présence de la délégation aux cérémonies officielles.-

La délégation a constaté amèrement qu'elle n'est invitée à aucune cérémonie officielle.

Je pense personnellement que c'est une lacune à combler et qu'il n'y a aucune raison pour que les délégués du Gouvernement algérien assistent au Maroc aux réceptions données par les Ambassadeurs des Etats Arabes sans qu'ils puissent assister aux réceptions données par le Gouvernement marocain. M. SMIRES doit désormais, en ce qui concerne les Affaires ./

الملحق رقم (16)

بلاغ ندوة المغرب العربي بالرباط في 1 مارس 1961([1])

في يوم الأربعاء أول مارس اجتمع أقطاب المغرب العربي في ندوة ضمت رؤساء الحكومات الثلاث وعددا من وزرائها، وإثر مداولات طويلة أصدرت الندوة بلاغا جاء فيه:

اجتمع جلالة الحسن الثاني ملك المغرب ورئيس الجمهورية التونسية السيد الحبيب بورقيبة ورئيس الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية السيد فرحات عباس في اليوم الأول من مارس 1961 بقصر دار السلام من الساعة العاشرة ليلا إلى الساعة الواحدة صباحا.

وألقى الرئيس الحبيب بورقيبة بيانا عن المحادثات التي أجراها مؤخرا مع رئيس الجمهورية الفرنسية في 27 فيفري 1961، وإثرهذا البيان تبادل الأقطاب الثلاثة وجهات النظر .

ونظرا إلى ما طرا اخيرا من تطورات على القضية الجزائرية فان الاقطاب الثلاثة يعتبرون أنه لم يعد هناك ما يحول دون فتح مفاوضات مباشرة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية في نطاق تصفية الاستعمار نهائيا.

---

[1] المجاهد: العدد 91 (13 مارس 1961) ص 02 .

واتفق الأقطاب الثلاثة اتفاقا كاملا على الوسائل الخاصة بتحقيق استقلال الجزائر.
وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر المنعقد في أعلى مستوى أكد الأقطاب الثلاثة عزمهم على
تشييد صرح المغرب الكبير وأبدوا ارتياحهم لما حصل من خطوات هامة في هذا السبيل"

الملحق رقم(17)

اتفاقية بين الحكومة المغربية والحكومة الجزائرية المؤقتة

6 جويلية 1961

المصدر مديرية الوثائق الملكية، الرباط، علبة الجزائر 2

PROTOCOLE D'ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE SA MAJESTE LE ROI DU MAROC ET LE G.P.R.A. (6 juillet 1961)

Entre le gouvernement de Sa Majesté le Roi du Maroc et le gouvernement provisoire de la République Algérienne,

Le gouvernement de Sa Majesté le Roi du Maroc et le gouvernement provisoire de la République Algérienne, animés par les sentiments de solidarité et de fraternité maghrébines, conscients de leur destin africain et désireux de concrétiser les aspirations communes de leurs peuples, ont convenu ce qui suit :

Fidèles à l'esprit de la Conférence de Tanger du mois d'avril 1958 et fermement attachés à la charte et aux résolutions adoptées par la Conférence de Casablanca, les deux gouvernements décident d'entreprendre l'édification du Maghreb Arabe sur la base d'une fraternelle association notamment dans le domaine politique et économique.

Le gouvernement de Sa Majesté le Roi du Maroc réaffirme son soutien inconditionnel au peuple algérien dans sa lutte pour son indépendance et son unité nationales. Il proclame son appui sans réserve au gouvernement provisoire de la République Algérienne dans ses négociations avec la France sur la base du respect de l'intégrité du territoire algérien. Le gouvernement de Sa Majesté le Roi du Maroc s'opposera par tous les moyens à toute tentative de partage ou d'amputation du territoire algérien.

Le gouvernement provisoire de la République Algérienne reconnait pour sa part que le problème territorial posé par la délimitation imposée arbitrairement par la France entre les deux pays trouvera sa résolution dans les négociations entre le gouvernement du Royaume du Maroc et du gouvernement de l'Algérie indépendante.

A cette fin, les deux gouvernements décident la création d'une commission algéro-marocaine qui se réunira dans les meilleurs délais pour procéder à l'étude et à la solution de ce problème dans un esprit de fraternité et d'unité maghrébines.

De ce fait, le gouvernement provisoire de la République Algérienne réaffirme que les accords qui pourront intervenir à la suite des négociations franco-algériennes ne sauraient être opposables au Maroc quant aux délimitations territoriales algéro-marocaines.

Sa Majesté Hassan II
Roi du Maroc

Son Excellence Ferhat Abbas
Président du G.P.R.A.

Rabat, le 6 Juillet 1961



الملحق رقم (18)

نص البلاغ المشترك المغربي_الجزائري

في 07 جويلية 1961[1]

أدى سيادة فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية زيارة رسمية بدعوة من جلالة الملك الحسن الثاني دامت من 3 إلى 7 جويلية وكان سيادة فرحات عباس مصحوبا بالسادة :عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والمواصلات، والأخضر بن طبال وزير الداخلية، ومحمد يزيد وزير الأخبار .

ونظر جلالة الملك الحسن الثاني والرئيس فرحات عباس في بداية محادثاتهما في مختلف نواحي حرب الجزائر على ضوء المفاوضات الجزائرية الفرنسية والتطورات الأخيرة للحالة سواء بالعالم وإفريقيا بصورة عامة أو بالمغرب العربي الكبير بصورة خاصة.

وإيمانا منهما بمشاعر الأخوة والتضامن المغربي وشعورا منهما بمصيرهما الإفريقي فإنهما يؤكدان من جديد وفائهما لروح ندوة طنجة وتعلقهما بميثاق ندوة الدار البيضاء واللوائح التي صادق عليها ويقرران استخدام كل ما لديهما من وسائل للتعجيل بتحرير الجزائر والشروع دون تأخير في بناء صرح

---

[1] المجاهد :العدد 100 (17 جويلية 1961) ص 4

المغرب العربي الكبير الموحد على أساس تشارك اخوي في السياسة والاقتصاد يعتمد خاصة على التشارك في استثمار خيرات المغرب العربي الكبير.

وقد أكد جلالة الملك من جديد مساندة الشعب المغربي المطلقة للشعب الجزائري الشقيق في كفاحه في سبيل الاستقلال والوحدة ومساندته التي لا تحفظ فيها للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مفاوضاتها مع فرنسا على أساس احترام سلامة التراب الجزائري.

وعبر جلالة الحسن الثاني ملك المغرب عن عزمه على استعمال جميع الوسائل لإحباط كل محاولة لتقسيم التراب الجزائري أو بتر جزء من أجزائه.

وذكر جلالة الملك الحسن الثاني بالمساعي العديدة التي قام بها لدى الحكومة الفرنسية بشأن مصير الوزراء الجزائريين الخمسة الموقوفين.

ويؤكد جلالة الحسن الثاني والرئيس فرحات عباس أن مشاكل ضبط الحدود بين المغرب والجزائر تهمهما وحدهما ولا يمكن تسويتها إلا بين الدولتين وحدهما وخارج كل مطمع أو تدخل أجنبي.

وقد عبر سيادة فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باسم الجزائر حكومة وشعبا للمغرب

ملكا وشعبا عن امتنانه للمساندة الدائمة التي ما انفك المغرب يبذلها للجزائر

الملحق رقم (19)

نص البلاغ المشترك المغربي_الجزائري يوم 01 فيفري 1962 [1]

بدعوة من جلالة الحسن الثاني ملك المغرب قام سيادة يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مصحوبا بأعضاء حكومته بزيارة رسمية إلى المغرب من 4 جانفي إلى 2 فيفري 1962.

وبحث جلالة الحسن الثاني والرئيس بن خدة أثناء محادثاتهما تطور المشاكل الدولية وآخر تطورات الوضع بإفريقيا والمغرب العربي بصورة خاصة.

وقد اطلع الرئيس بن خدة جلالة الحسن الثاني على جميع نواحي حرب الجزائر وعلى المشاكل المرتبطة بتفاوض محتمل بين فرنسا والجزائر.

وأكد جلالة الحسن الثاني والرئيس بن خدة من جديد التضامن المجسم خاصة في إعانة الشعب المغربي للشعب

[1] المجاهد: العدد 114 (5 فيفري 1962) ص9.

الجزائري الشقيق في كفاحه من أجل استقلاله ووحدته الوطنية وحرمة ترابه.

وعبر سيادة الرئيس يوسف بن خدة لجلالة الحسن الثاني عن اعتراف الشعب الجزائري بالجميل وبتأييد جلالة الملك والشعب المغربي من اجل تحرير الجزائر،كما عبر الرئيس بن خدة لجلالة الملك الحسن الثاني عن تقديره للمجهودات الرامية على تحرير الوزراء الجزائريين الخمسة المسجونين وتشريكهم في المفاوضات.

وبما أن جلالة الحسن الثاني والرئيس بن خدة يريان بعد البلاغ الجزائري المغربي الصادر يوم 7 جويلية 1961 أن الوقت قد -ان للشروع في تشييد صرح المغرب العربي الموحد في انتظار تحقيق استقلال الجزائر فقد قررا إنشاء لجنة جزائرية مغربية دائمة في المستوى الوزاري.

الملحق رقم (20)

الصفحة الاولى من مذكرة لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر

المصدر دار المحفوظات، طرابلس، وثائق اللجنة

لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر — COMITE AIDE ALGERIE

طرابلس الغرب — TRIPOLI - LIBYA

شارع [illegible] — [illegible]

ملف ٢٢

رقم متسلسل

طرابلس في ١٩٦١/١٠/١٦م

« بسم الله الرحمن الرحيم »

صورة للسيد المحترم رئيس الحكومة الجزائرية / الجزائر

صورة للسيد المحترم رئيس الهلال الاحمر الجزائري المركزي بالجزائر

صورة للسيد رئيس بعثة الحكومة الجزائرية المحترم بليبيا / طرابلس

بعد التحية

يسرنا ونحن بصدد البدء [illegible] بالصورة الرسمية ان نبعث لكم بهذه المذكرة التي تعتبر [illegible] سجلا لما قامت به من عمل متواضع لمناصرة الكفاح [illegible] مختلف الطبقات الشعبية والحكومية [illegible] التي [illegible] الاخوة والدين والجوار [illegible] الظروف [illegible] الى موالاة [illegible].

[illegible] سنة ١٩٥٦م [illegible] من التجار والموظفين [illegible] باسم (اللجنة الليبية لمساعدة الجزائر) [illegible] من ذلك التاريخ [illegible] وجمعت خلال هذه السنة مبلغ ([illegible]) جنيه [illegible] مباشرة الى المسؤولين الجزائريين في [illegible].

وفي سنة ١٩٥٧م [illegible] فرع للهلال الاحمر الجزائري بطرابلس [illegible] اللجنة [illegible] الجزائريين [illegible] الى المسؤولين [illegible] مكتب الحكومة الجزائرية [illegible] خلال سنة ١٩٥٧ / ١٩٥٨م [illegible] جنيه [illegible] ١٩٥٩م [illegible] جنيه) هذا علاوة على [illegible] الى مكتب الحكومة الجزائرية [illegible].

وفي أبريل ١٩٦٠م [illegible] مكتب الهلال الاحمر الجزائري باسم (لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر بطرابلس) [illegible] المسؤولين بمكتب الحكومة الجزائرية [illegible] اللجنة [illegible] الجزائري [illegible] أبريل من السنة [illegible] اسبوع الجزائر [illegible] من تبرعات [illegible] اللجان الفرعية والهيئات والشركات والموظفين [illegible] هذا التقرير [illegible].

الملحق رقم (21)

رسالة محمد عثمان الصيد إلى لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر بخصوص مشاركة السلطات الليبية في أسبوع الجزائر التضامني

المصدر دار المحفوظات، طرابلس، وثائق اللجنة

United Kingdom of Libya
OFFICE OF THE PRIME MINISTER
ملف رقم = هـ/٤/٦



المملكة الليبية المتحدة
مكتب رئيس الوزراء
طرابلس في ١٩٦١/٤/٢٦

السيد المحترم رئيس لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر

بعد التحية :

يسرني أن أحيطكم بأن مولانا الملك المعظم حفظه الله ورعاه قد تكرم وأمر بافتتاح أسبوع الجزائر باسمه الكريم وتبرع بمبلغ (١٠٠٠٠) عشرة آلاف جنيه كما تبرع سمو ولي العهد المعظم حفظه الله بمبلغ (٥٠٠٠) خمسة آلاف جنيه ويسرني أن أساهم من جهتي بمبلغ ١٠٠٠ ألف جنيه .

هذا وسيتخذ مجلس الوزراء القرارات اللازمة لاشتراك جميع الموظفين في هذا العمل النبيل من أجل نصرة الحق ويسر الحكومة أن تقوم بأي عمل من شأنه أن يساعد على انجاح الأسبوع الجزائري وهي دوما على استعداد لامتثال طلبكم كلما دعت الحاجة الى ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

* محمد عثمان الصيد *
رئيس مجلس الوزراء

قائمة المصادر والمراجع

1/ الوثائـق:

أ ـ الوثائق الأرشيفية

أ- 1 ـ مركز الأرشيف الوطني الجزائري (A.N.A):

1 ـ رصيد الحكومة الجزائرية المؤقتة (GPRA). تقارير وملفات تحمل الأرقام التالية:

Boite n° 4 : DOS n° 4-1، - DOS n° 4-3، - DOS n° 4-4، DOS n° 4-5، - DOS n° 4-6، - DOS n° 4-8، . -DOS° 4-9، . -DOS n° 4-11،. -DOS n° 4-12، . -DOS n° 4-14، .

Boite n° 6: DOS n° 12، .

Boite n°8: DOS 10-1-1 DOS 12 -1

Boite n°18: DOS n° 1-1، .

Boite n° 181 : DOS n°5 - DOS n°6

Boite n° 182 : DOS n°4

Boite n° 302 : DOS 3-2 - DOS 3- 4 - DOS 3 -16 - DOS 7-11 - DOS 17

2 ـ رصيد المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) تقارير وملفات تحمل الارقام التالية

Microfiche COO2، Microfiche COO5، Microfiche COO8،
MicroficheC0011، Microfiche CO12، Microfiche CO13،
Microfiche CO16، Microfiche C017، Microfiche C023،
Microfiche CO38.

ب - محفوظات المتحف الوطني للمجاهد (مصلحة الأرشيف):

- وثائق وملفات غير مصنفة تتعلق بلجنة جمع التبراعات لمساعدة الجزائر

- بلاغ قائد القسم الثاني لمنطقة الحدود الشرقية حول العلاقات مع تونس

ج - مركز التوثيق القومي وثائق وارشيف وزارة الاعلام التونسية، يتضمن مايلي:

- مقتطفات واقوال ومحادثات الرئيس الحبيب بورقيبة 1955_1962

- مقتطفات صحفية تتعلق بحرب الجزائر وحوادث الحدود :علبة الجزائر 1_2

- ملفات حول بعض المناضلين الجزائريين في تونس

د - مديرية الوثائق الملكية، القصر الملكي، الرباط، وثائق وتقاريرغير مصنفة (علبة الجزائر)

- تقرير محمدي ادريس حول مقابلته لبثة الحكومة الجزائرية المؤقتة

- رسالة الملك محمد الخامس الى وزير الداخلية المغربي حول الحوادث التي يتسبب فيها الجزائريون، جواب الوزير

- رسائل وزير الخارجية للحكومة المؤقتة الى نظيره المغربي

- نص الاتفاقية الجزائرية المغربية، جويلية 1961

- رسالة ابن خدة الى الملك الحسن الثاني ماي 1962

- رسالة فارس عبد الرحمان الى الملك الحسن الثاني حول مشكل الحدود

- مجموع رسائل الملك الحسن الثاني الى الرئيس ابن بلة والى خيضر

هـ- دار المحفوظات، قصر السرايا ،طرابلس، وثائق وتقارير حول التضامن الليبي مع الجزائر:

- وثائق لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر وخاصة تقاريرها الدورية او تقريرها الختامي

- وثائق الهادي المشيرقي المهداة الى الدار

و- المصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي،(SHAT).
فانسان، تقارير ومراسلات قيادات الجيش الفرنسي في الجزائر وتونس والمغرب وقد اعتمدنا الملفات الاتية :

- 1H 1333 DOS 1 et DOS 2 / - 1H 1760 DOS 4 /- 1H 1766 DOS 3/ -1H 1776
- DOS 1 et DOS 2 / - 1H 1781 DOS 2
- 2H 57 DOS 3 /- 2H 157 DOS 2 / 2H236DOS 2/ - 2H 237 DOS /
-2H 301 DOS 1/- 2H 310 DOS 1 et DOS 2 et DOS 3/2H 312 DOS 2 et DOS 3 /
-2H 313 DOS 1 et DOS 3 / -2H 314 DOS 1 /- 2H 314 D0S 2 et DOS 4 /
2H 316 DOS 3

ز- أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية(A Q O) ، ملفات وثائقية أعدتها الوزارة اعتمدنا منها سلسلتين

- Serie Afrique 1918 -1940 Boite K 102 DODOS 1135
- Serie Algerie 1953-1959 Boite 46 A G DOS 12-8 et DOS 12- 7 et DOS 5-2
-Boite 47 A G DOS 5-8 .DOS 5 -9
- Serie Algerie 1959 – 1962 Boite 30

ب ـ الوثائق المنشورة:

أولا: باللغة العربية

1ـ ابراهيم عبد الله: التقرير المذهبي للمؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، مطبوعات أمير ياجيما، الدار البيضاء 1983 .

2ـ بورقيبة الحبيب: خطب، ج1ـ 11، نشر كتابة الدولة للاعلام والثقافة، تونس.1975ـ1979

3ـ بورقيبة الحبيب:معركة الجلاء عن بنزرت والجنوب، منشورات كتابة الدولة للأخبار والسياحة، تونس،1961 .

4ـ بورقيبة الحبيب:من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة، منشورات الحزب الاشتراكي الدستوري، طبع شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، 1984

5ـ الرائد الرسمي للجمهورية التونسية: مداولات البرلمان التونسي. الأعداد :السنة 1،ع10 (7جويلية 1960)،السنة، 2ع 1، 20 أكتوبر 1960 .

6ـ الحزب الحر الدستوري التونسي:المؤتمر الوطني بصفاقس من 15 إلى 19 نوفمبر1955، مطبوعات ش ت ف ر، تونس .1955

7- الفاسي علال: عقيدة وجهاد، التقرير الذي ألقاه الرئيس علال الفاسي في المؤتمر العام لحزب الاستقلال (8 - 10 جانفي 1960) المطبعة الاقتصادية، الرباط

8- الفاسي علال: منهج الاستقلالية، نص التقرير المذهبي الذي قدمه رئيس حزب الاستقلال المغربي للمؤتمر السادس المنعقد بالدار البيضاء 3 جانفي 1962، مطبعة الرسالة، الرباط، 1963.

9 - الفاسي علال: دائما مع الشعب، التقرير المذهبي الذي قدمه الرئيس علال الفاسي للمؤتمر الثامن لحزب الاستقلال، الدار البيضاء، نوفمبر 1967، مطبعة الرسالة، الرباط 1967 .

10 - كتابة الدولة للأخبار والسياحة، تونس: مقابلة بورقيبة - دي غول ومؤتمر الرباط التاريخي، سلسلة وثائق ونصوص، عدد 11، تونس، مارس 1961

11 - كتابة الدولة للشؤون الخارجية (تونس): كتاب أبيض في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة، المطبعة الرسمية، تونس، ديسمبر 1958 .

12 - المجلس الوطني للمقاومة المغربية: مؤتمر غشت 1956، الرباط، 1956

13 ـ محمد الخامس:إنبعاث أمة، مجموعة الخطب التي ألقاها الملك محمد الخامس من سنة 1955 إلى سنة 1960، المطبعة الملكية، الرباط، ج 1ـ 5.

14 ـ محمد الخامس،الحسن الثاني:إنبعاث أمة، ج6، مجموعة الخطب التي ألقاها الملك محمد الخامس والملك الحسن الثاني من سنة 1960 إلى سنة 1961، مطبعة القصر الملكي، الرباط،1961.

15 ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين، ولاية وادي سوف: تقرير ولاية وادي سوف، المقدم للملتقى الثاني لتاريخ الثورة (تقرير مرقون)

16 ـ وزارة الاعلام والثقافة (الجزائر): النصوص الأساسية لجبهة التحريرالوطني 1954ـ1962، طبع وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر،1979 .

ثانيا : باللغة الاجنبية :

1- BELHOCINE Mabrouke: Courier –Alger- le Caire 1955-1956 et le congré de la Soumam dans la revolution ، Casbah ،Alger، 2000

2–HARBI Mohammed: Les Archives de la revolution Algerienne ،ed، jeune Afrique ،Paris، 1981.

3-MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES:

Documents diplomatiques français ،T1-2 ،(1957)، imprimerie nationale، Paris، 1990.

2ـ الشـهادات

أولا ـ المقابلات الشخصية

1 ـ منصور بوداود، مسؤول التسليح في المغرب، الجزائر،3 أوت 2005

2 ـ عبد الحميد مهري، مناضل في الحركة الوطنية، ووزير شؤون شمال افريقيا في الحكومة المؤقتة الأولى، الجزائر العاصمة، 7 أوت 2005

3 ـ احمد محساس، مناظل في الحركة الوطنية ومسؤول قاعدة ليبيا ،ثم قاعدة تونس، الجزائر العاصمة ، 9 جويلية 2005

4 ـ الطيب الثعالبي، مسؤول المنظمة المدنية للجبهة في المغرب ثم في تونس، الجزائر العاصمة 16 مارس 2006

5 ـ الوردي قتال، مجاهد ومسؤول منطقة النمامشة عام 1956، تبسة، 17 جويلية 2005.

6 ـ لدجاني يوسف، مناضل في الحركة الوطنية ومجاهد في المقاومة التونسية، اعتقل في تونس 1956ـ1962، سوق اهراس، 15 جويلية 2005

7 ـ محمد الطيب بيزار، مجاهد ومسؤول عن التموين بالأسلحة في ليبيا، سوق اهراس، 15 جويلية 2005.

8 ـ فارس علال، مجاهد و كاتب عباس لغرور، تبسة، 16 جويلية 2005 .

9 ـ سماعلي عثمان، مجاهد بمنطقة النمامشة، تبسة، 16 جويلية 2005 .

10 ـ احمد الزمولي، مجاهد منطقة النمامشة ، تبسة، 16 جويلية 2005 .

11 ـ محمد الصغير بعلوج، مجاهد وضابط بالقاعدة الشرقية، تبسة 16 جويلية 2005

12 ـ الطاهر بن عايشة، مناضل في الحركة الوطنية ومجاهد، وهران، 20 ديسمبر 2006

13 ـ سليمان الدين، مجاهد بالولاية الخامسة، أدرار، 9 مارس 2004

14 ـ حضري محمد، مجاهد بالولاية الخامسة، وهران، 21 ديسمبر 2006

15 ـ الغالي العراقي، قيادي في حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي، ووالي عمالة فاس، الدار البيضاء، 26 ديسمبر 2004

16 ـ عبد العالي طوبل، مقاوم ومسؤول في منطقة فقيق، وجدة، 25 ديسمبر 2004

17 ـ محمد العربي التوزاني، مقاوم مغربي ومجاهد في جيش التحرير الجزائري،الرباط، 28 ديسمبر 2005.

17 ـ محمد العربي الحفصي، مناضل مغربي، مسؤول في وزارة الداخلية، ووالي قصر السوق، الرباط 28 ديسمبر 2005

18 ـ مصطفى درفوفي، عضو المنظمة المدنية للجبهة بوجدة، وجدة، 25 ديسمبر 2004،.

ثانيا ـ الشهادات المسجلة

1 ـ ابراهيم مزهودي، شهادة بخط يده عن مهمته في تونس بتاريخ 2 سبتمبر 1996، سلمت للباحث في جويلية 2005.

2 ـ حسين التريكي، قيادي في الحزب الدستوري الحر ومناصر لصالح بن يوسف، انخرط في الثورة الجزائرية وعمل ضمن الوفد الخارجي،شهادة مسجلة في فيفري 1993، المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة.

3 ـ حمدان شوراق، مناضل مغربي من منطقة الناظور، مسجلة عام1997 ومحفوظة بالمتحف الوطني للجهاد، الرباط،رقم 1330

4 ـ الطاهر لسود، مسجلة عام 1993، المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة، رقم 43

5 ـ عبد الجليل المهيري، مناضل تونسي ومسؤول في وزارة الخارجية، شهادة مسجلة عام 2002، المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، منوبة ،

6 ـ حمادي غرس، مقاوم تونسي ،شهادة مسجلة عام 2000، المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية ،منوبة

7 ـ عبد الكبير الفاسي،مناضل وقيادي في حزب الاستقلال، شهادة مسجلة عام 1987، ومحفوظة بالمتحف الوطني للجهاد، رقم 2،329

3 ـ المذكرات الشـــخصية

أولا ـ باللغة العربية:

1ـ ابن حليم مصطفى أحمد:صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس الحكومة الليبية الأسبق، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.

2ـ ادريس الرشيد :في طريق الجمهورية، ط1 دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2001.

3ـ برادة حسين :مسيرة التحرير، منشورات افريقيا، الرباط، 2000 .

4- بن بلة أحمد: مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، 1979

5 - التازي محمد : مذكرات سفير ، مطبعة الانباء ،الدار البيضاء ،2000.

6 - حربي محمد: حياة تحد وصدود، مذكرات سياسية،1945-1962، ترجمة عبد العزيز ،وباكير وعلي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004 .

7 - الحسن الثاني :التحدي، ط2، المطبعة الملكية، 1983.

8 - حمادي العزيز محمد: جيوش تحريرالمغرب العربي،هكذا كانت القصة في البداية، منشورات المندوبية س ق م أ ج ت، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط،2004.

9 - خير الدين الشيخ محمد: مذكرات، ج2، ط1، م وك، الجزائر، (د.ت) .

10 - الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984،

11 - سعيداني الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001

12 - الصنهاجي عبد الله :مذكرات في تاريخ حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي من 1947 إلى 1986، مطبعة فضالة،المحمدية، 1986.

13 ـ الصيد محمد عثمان: محطات من تاريخ ليبيا،مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية الأسبق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،1996 .

14 ـ كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946ـ 1962، دار القصبة، الجزائر.

15 ـ كرانفال:أسرار مهمتي في المغرب، ترجمة محمد بن الشيخ، ط1، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001.

16 ـ المدني أحمد توفيق: حياة كفاح مذكرات، الجزء الثالث، ط2، م و ك، الجزائر، 1988 .

17 ـ المشيرفي الهادي ابراهيم: قصتي مع ثورة المليون...شهيد، ط1،دار الأمة، الجزائر،2000.

18 ـ الموهي الحبيب: الوطن والصمود، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1991

19 ـ الورطاسي قدور:أربع سنوات مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية، مطبعة البلاد،الرباط(د ت)

ثانيا ـ باللغة الأجنبية

1- DEBRE Michel :Les princes qui nous gouvernent ، plon ، paris (s d)

2- DEGAULLE Charles :Memoires d'espoir T1،le renouveau 1958-1962 plon; paris ،1970.

3- EDGAR Faure : Memoires ،T2? Plon ،Paris، 1984.

4- LEMKAMI Mohamed :Les Hommes de l'ombre ،Memoires d'un officier du MALG ،ed ANEP، Alger 2004.

4 ـ المصــادر:

أولا ـ باللغة العربية

1 ـ بن بركة المهدي: الاختيار الثوري في المغرب، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1966.

2 ـ إدغار فور:الخفايا السؤية لإكس ليبان، ترجمة محمد العفراني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2005.

3 ـ آيت ايدر محمد بنسعيد:صفحات من ملحمة ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي، ط1، مطبعة صوماكرام، الدار البيضاء، 2001

4 ـ البصري محمد الفقيه:كتاب العبرة والوفاء، حوار سيرة ذاتية مع حسن نجمي،ط1، مؤسسة محمد الزرقطوني، الدار البيضاء، 2002

5 ـ بوضياف محمد: الجزائر إلى أين؟، ترجمة محمد بن زغيبة ويحي الزغودي، منشورات حواركم الجزائر، 1992.

6 ـ الحسن الثاني: ذاكرة ملك، حوار مع ايريك لوران، منشورات الشركة السعودية، جدة، 2000

7ـ خليدي احمد وحميد خباش: جهاد من أجل التحرير، (شهادة الخطيب وحافظ ابراهيم)، ط1، منشورات افريقيا، الرباط، 1999

8 ـ خليدي احمد وحميد خباش: جيش التحرير المغربي، مجلس القيادة (حوارات)، منشورات افريقيا، الرباط، 1995.

9 ـ سافاري ألان: ثورة الجزائر، ترجمة نخلة كلاس، سلسلة الثقافة العسكرية، دمشق، 1961

10 ـ الصديق محمد الصالح: دورالشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2000،

11 ـ الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 1990.

12 ـ عباس محمد: ثوار...عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992.

13 ـ عباس محمد: رواد الوطنية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992.

14 ـ عباس محمد :فرسان الحرية، دار هومة، الجزائر، 2003.

15 ـ العراقي الغالي: ذاكرة نضال وجهاد، حديث عن سنوات التحريروالجمر والغيار، حوار مع أحمد نشاطي، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002

16 ـ العزوزي محمد بن عمر:حقائق تاريخية عن تأسيس جيش التحرير بقبيلة أجزناية، مع نبدة تاريخية من تاريخ هذه القبيلة، ط 1، مطبعة ناداكوم، الرباط، 2002.

17 ـ غلاب عبد الكريم :ملامح من شخصية علال الفاسي، مطبعة الرسالة، الرباط، 1974.

18 ـ غلاب عبد الكريم:تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء، ج2، ط3 مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000.

19 ـ الفاسي علال:الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003

20 ـ الفاسي علال: كي لا ننسى، مطبعة الرسالة، الرباط، 1973.

21 ـ الفاسي علال: نداء القاهرة، ط1، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1959

22 ـ الورتيلاني الفضيل: الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة.1992

ثانيا: اللغة الأجنبية

1- ABBAS Ferhat;Autopsie d'une guerre، L'Aurore ،ed garnier freres، paris، 1981.

2 - AZZOUZ Azzedine ;L'Histoire ne pardonne pas ، Tunisie; 1932-1969 ،L'Harmattan ،paris ،1981.

3 –BELKHODJA Tahar ; Les Trois decennies Bourguiba éd Arcanteres publisud ، paris 1998.

4 - BEN BARKA Elmahdi ; Problèmes d'édification du Maghreb; quatre entretions avec El Mahdi ben barka، recueillis par rejnond jean، plon، paris، 1959.

5- BENNOUNE Mahfoud et ali el kenz; Le Hasard et l' histoire; Entretiens avec Belaid Abdesselam .ed، ENAP ،Alger ،T1 .1990.

6 -BOZAR Nadir; L' Armée de liberation nationale marocaine 1955 -1956 ،ed ; paris، 2002

7 - BOZAR Nadir;L'Odyssee du DINA recit du premier transport d'armes de la révolution algerienne ،ed ،ENAL،alger ،1993.

8 - BOZBIDA Abdelmajid ;:La Logistique durant la guerre de liberation nationale; ce que je sais ،ed Bibliopolis Alger 2005.

9 - DAHLAB Saad ;Pour l' Indépendance de l'Algérie ;mission accomplie ed، Dahlab، Alger، 1990.

10- HASSANI Abdalkarim; Guerilla sans visage OPU ،Alger، 1988.

11-KAALIFA Mohamed;Ahmed Ben Bella Itineraire ed ،Elbadil Alger ،1988.

12 –L'BJAOUI Mohammed; Verité sur le révolution Algerienne ،ed; Gallimar، Paris، 1970.

13 -MALAK Redha; L' Algerie à Evian; Histoire des négociations secrètes 1956 1962 ،DAHLAB، Alger، 1995.

14 -MENDES pierre France;Choisir ; conversations avec jean baterel ،Stok، Paris، 1974.

15 -SADDAR Senoussi ; Ondes de choc; Les Transmissions durant la guerre de liberation ، ed ANAP، Alger، 2002 .

5 ـ المراجـــــع :

أولا ـ باللغة العربية

1 ـ الادريسي محمد حمو:الحركة الوطنية في الشمال ودورها في استقلال المغرب والجزائر، ط1، مطابع البوغاز، طنجة (د ت)

2 ـ أشفورد دوجلاس:التطورات السياسية في المملكة المغربية، ترجمةعايدة عارف وأحمد أبوحاكمة دار الثقافة، بيروت، 1963

3 ـ أعراب مصطفى: الريف بين القصر، جيش التحرير وحزب الاستقلال ط2، مطبعة كوثر، الرباط، 2002

4 ـ أمزيان محمد سلام: عبد الكريم وحرب الريف، ط1، مكتبة المدني، القاهرة، 1972

5 ـ أمزيان محمد: محمد عبد الكريم الخطابي،آراء ومواقف 1926_1963. ط1، مطبعة كوثر، الرباط، 2002

6 ـ بلقريز عبد الإله وآخرون: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، 1948 – 1986، محاولة في التاريخ، ط1، م د و ع، بيروت، 1992،

7 ـ بن فرج المنصف:ملحمة النضال التونسي_الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، ط1، مطبعة المغرب للنشر، تونس، 2006

8 ـ تواتي دحمان وآخرون:الثورة التحريرية في أقاليم توات،منشورات مديرية المجاهدين لولاية أدرار، مطبعة النخلة، ورقلة، 2004.

9 ـ تواتي موسى:هجوم 20 أوت 1955، ط1، دارالبعث، قسنطينة،1992 .

10 ـ جبرو عبد اللطيف:إكس ليبان،ملفات وحقائق، مطبعة إكسيل برنت،الرباط، 2002 .

11 ـ الجنيدي خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، طبع المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986، ج3.

12 ـ حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية – دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.

13 ـ الحلوفي الصغير:الخطابي في المنفى. ط1، مطبعة بني ازناسن،سلا، (د ت)

14 ـ خدوري مجيد: ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1966

15 ـ دمق محمد: وفاء للشهداء، ط1، شركة العمل للنشر، تونس، 196 .

16 ـ رشد عبد الله: كفاح المغاربة في سبيل الاستقلال والديمقراطية.1953 ـ 1973، ط1، الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، الدار البيضاء، 2004

17 ـ الزبيري محمد العربي:تاريخ الجزائر المعاصر(1942 ـ 1992)، ج2، دار هومة،الجزائر، 2000

18 ـ زروال محمد: اللمامشة في الثورة، ط1، دار هومة، الجزائر، 2003

19 ـ زنيرمحمد: صفحات مطوية من الوطنية المغربية من الثورة الريفية إلى الحركة الوطنية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1990 .

20ـ سعد الله أبو القاسم:التاريخ الثقافي للجزائر ،ج5، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998

21 ـ سعد الله ابو القاسم :ابحاث واراء في تاريخ الجزائر ،ط1، دار الغرب الاسلامي،بيروت 1990

22 ـ السوفي عمار:عواصف الاستقلال، رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي، مطبعة الرشيد، تونس، 2006.

23 ـ السوفي عمار :بني خداش وجيرانها عبر الحركات النضالية.ط1، مطبعة الرشيد، تونس، 2001

24ـ الشابي منصف:صالح ابن يوسف،حياة كفاح، ط1، دار الأقواس للنشر، تونس، 1990.

25 ـ الشامي علي:الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة للنشر بيروت، 1980.

26 ـ الشاوي عبد القادر: حزب الاستقلال (1944 - 1982)، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1990،

27 ـ صديقي محمد: الطرق والوسائل السرية لإمداد الثورة الجزائريين بالسلاح، ترجمة أحمد الخطيب، دار الشهاب، باتنة، 1986

28 ـ الصياح محمد: الحبيب بورقيبة يؤسس الدولة الحديثة، 1956 ـ 1958، ج1، (سلسلة تاريخ الحركة الوطنية التونسية) ترجمة علي الشنوفي، طبع و ش و ف ر، تونس، 1984

29 ـ طلاس مصطفى العسلي بسام : الثورة الجزائرية، ط 1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984،

30 ـ طوبال ابراهيم:البديل الثوري في تونس، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1979

31 ـ عروسية التركي: فصول في تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة، مكتبة علاء الدين، صفاقس، 2005 .

32 ـ العسكري ابراهيم : لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة (د ت)،

33ـ العقاد صلاح: السياسة والمجتمع في المغرب العربي، ط1، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1971

34ـ العلوي عيسى بابانا: أبعاد ملك،الحسن الثاني ،ترجمة عبد الرحيم حزل، دار المعرفة، الرباط، (د ت)

35ـ العلوي مصطفى:المهدي بنبركة للحقيقة والتاريخ، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1984 .

36ـ العلوي مصطفى:محمد الخامس، المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية.ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997

37 ـ عميمور محي الدين: التجربة والجذور، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 1993،

38ـ غليسي جوان: الجزائر الثائرة، ترجمة خيري حماد، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961 .

39ـ الفيلالي مصطفى: المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، ط2، م د و ع، بيروت، 1989 .

40ـالقادري أبوبكر:الحاج أحمد بلافريج، الدبلوماسي المحنك، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1996.

41ـ قنانش محمد وقداش محفوض:نجم الشمال الافريقي 1926_1937، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، د م ج، الجزائر، 1984 .

42ـ مالكي امحمد:الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط1، م د وع، بيروت، 1993.

43 ـ مبارك زكي: محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي واشكالية استقلال المغرب، ط1، مطبعة فيد برانت، الرباط، 2003.

44ـ مجموعة باحثين : تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ط1، م.د.و.ع، بيروت، 1986،

45ـ مجموعة باحثين: مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، منشورات جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، ط1، دار الهدى، عين مليلة، 1999

46 ـ الميلي محمد : مواقف جزائرية، ط1، م و ك، ا-ءزائر، 1984،

47 ـ الميلي محمد:المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.

48 ـ نايت بلقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر وبعض مآثر فاتح نوفمبر، دار البعث، قسنطينة، 1983.

49 ـ نويهض عادل : أيام كانت عربية، ط1، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1990.

50ـ الهرماسي محمد صالح: مقاربة في اشكالية الهوية المغرب العربي المعاصر،ط1، دار الفكر، دمشق، 2001.

51 ـ هشماوي مصطفى:جذور أول نوفمبر 1954، منشورات المركز و د ب ح و ث 1954، الجزائر، 1998

52 ـ الورديغي عبد الرحيم :الخفايا السرية في المغرب 1955ـ1961، مطبعة النجاح ،الدار البيضاء .(د ت)

53 ـ يحي جلال وآخرون: مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1981

ثانيا ـ باللغة الأجنبية:

1- ALLEG Henri et autres;La Guerre d'Algérie ، ed ،Temps actuels Paris; T2، 1981.

2- BENATIA Farouk ; Les Actions humanitaires pendant la lutte de libération (1954-1962)ed. Dahlab ،Alger 1999.

3 -BENATIA Farouk ;Si Mohammed KHATAB précurseur du maghreb OPU، Alger ،1991،

4 -BROBERGER Serge ; les rebelles Algériens ،Plon ،Paris 1958.

5-CHAFRRAD Georges ;Les Carnets secréts de la déclonisation ،ed ،Calmam، levy، 1972

6– CHIKH. Slimane ; L´Algérie en armes ou le temps des certitudes ، OPU، ALGER، 1981 .

7 -DAOUD Zakiya et Maati Mounjib; Ben Barka ، ed ،Michalon، Paris، 1996.

8 -EL MACHAT Samya ; Tunisie; Les Chemins vers l'indépendance(1945 1956) ،L'Harmattan ،paris ،1992.

9 -GRIMAUD Nicole ; La Politique extérieure de l'Algérie (1962 1978)، karatala، paris 1984.

10 -GUENTARI Mohammed; Organisation politico - administrative et miliitaire de la révolution Algerienne de 1954 à 1962،OPU، ALGER، 1994 .

11 -LACOUTURE Jean ; Cinq homme et la France ، édition du seuil، paris ، 1961.

12 - STORA Benjamin Algerie – Maroc ; Histoires paralléles ،destins croisés ،ed،Barzakh Alger، 2002.

13 - ZAKI Mebarek ; Resistance et armée de libération، partie politique liquidation 1953 -1958 ،Tanger، 1987.

6 ـ المـــــقالات:

أولا ـ بالغة العربية

1 ـ ابن عبود محمد:مكتب المغرب العربي في القاهرة أول نواة للوحدة السياسية المغربية،المجلة التاريخية المغربية، تونس ،ع41ـ 42 (1986)

2 ـ ازغيدي لحسن: الثورة الجزائرية والبعد المغاربي،الثقافة، تصدرها وزارة الاعلام والثقافة الجزائر ،العدد 104(سبتمبر- أكتوبر1994)

3 ـ بناني عثمان :محمد بن عبد الكريم ومسألة استقلال المغرب، مجلة أمل، مجلة فكرية مغربية المغرب، ع8 (1992).

4 ـ بجاوي محمد: النصر الديلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960، الثقافة، العدد 83 (سبتمبر- أكتوبر 1984)

5ـ بوعزيز يحي: دورالطلبة الجزائريين في ثورة التحرير الوطني،الثقـافة، العدد 83 (سبتمبر-أكتوبر 1984)

6 ـ بويحي سالم:العلاقات النقابية المغربية ودور الطبقات العاملة في وحدة المغرب العربي من 1946 الى 1959، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 43-44 (نوفمبر 1986)،

7 ـ البيض سالم: وثيقة عن الحركة الاستقلالية في المغرب العربي "اليوسفية"،المجلة التاريخية المغربية، تونس،ع 97ـ 98.(اوت 2000)

8 ـ حربي محمد:مؤامرة العموري، مجلة نقد، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي ،الجزائر ،ع 14ـ15 (2001)9 ـ شراق حمدان:دكريات عن إنزال السلاح سنة1955، مجلة الذاكرة الوطنية، تصدرها المندوبية س ق م أ ج ت ،عدد خاص ـ الدعم المغربي لحركة التحرير الجزائرية ـ (2004) .

10 ـ مقلاتي عبد الله : التضامن الشعبي الليبي ودوره في مؤازرة الثورة الجزائرية ،مجلة المصادر يصدرها المركز و د ب ح ث 1954، ع7 (نوفمبر 2002)

11 ـ مقلاتي عبدالله .النشاط الانساني للثورة الجزائرية في مراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية المغاربية، مجلة المصادر، ع 10 (2004)

12 ـ مهري عبد الحميد: أحداث مهدت لفاتح نوفمبر1954، الأصالة، تصدرها وزارة التعليم الاصلي والشؤون الدينية، الجزائر ،السنة3، ع 22 (أكتوبر -ديسمبر1974)،

ثانيا ـ باللغة الاجنبية

1 –AIT AHMAD Hocine; Sur le Maghreb et le mouvement national algérien" ، interview،

El Sual، Revue marocain، (1982). N°2

7ـ الملتقـيات والـــندوات:

أولا ـ باللغة العربية:1

1ـ آافاق بناء المغرب العربي، ملتقى نظمه الحزب الدستوري الاشتراكي التونسي ،تونس ايام 8 ـ 10 فيفري 1984، طبع دار العمل ،ش ف ر ،تونس ،1984

2 ـ بناء المغرب العربي: ملتقى نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس،أكتوبر 1981، منشورات الجامعة التونسية، المطبعة العصرية، تونس،1983.

3ـ جيش التحرير المغاربي 1948_1955، ملتقى نظمته مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، "11_12ماي 2001، منشورات مؤسسة بوضياف، الجزائر،2004.

4ـ الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية، قراءة علمية للبورقيبية، أعمال الملتقى العالمي الاول الذي نظمته مؤسسة التميمي، تونس،1_3ديسمبر 1989، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان،2000.

5 ـ الخطابي وجمهورية الريف، أعمال ندوة عقدت بباريس، ترجمة صالح بشير، دار ابن خلدون للنشروالتوزيع، بيروت، 1980 .

6 ـ الدبلوماسية الجزائرية من 1830 الى 1962 ،ندوة نظمها المركز و د ب ح و ث 1954، الجزائر ،1996، منشورات المركز و د ب ح و ث 1954، الجزائر ، 1998

7 ـ دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، الملتقى الأول لجمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة (تبسة)، نوفمبر، 2000، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 2001.

8 ـ الطريق إلى أول نوفمبر 1954، أشغال الملتقى الأول لكتابة تاريخ الثورة نظمه حزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر،1981، منشورات جزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر، د م ج .

9 ـ فعاليات الاسبوع الثقافي الثالث، جامعة دمشق أيام 6_20 مرس 1999، منشورات جامعة دمشق .5 ـ لجوء محمد بن عبد الكريم الخطابي الى مصر،الابعاد والدلالات الوطنية والدولية، ندوة دولية نظمتها المندوبية، الحسيمة أيام 28_29 جويلية 2004، منشوورات المندوبية س ق م أ ح ت، مطبعة فيد برانت، الدار البيضاء 2004 .

10 ـ المقاومة المغربية في الجنوب الشرقي، ندوة نظمتها كلية الآداب والعلوم الانسانية، وجدة أيام 15_17 أكتوبر 1998، منشورات المندوبية س ق م أ ح ت، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط،1998.

11- الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني،الجزائر،8- 10 ماي 1983، منشورات قطاع الاعلام والثقافة والتكوين، الجزائر.ج2

12 - نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصمود والانحدار،المؤتمر الدولي لمؤسسة التميمي، تونس،مارس2005 .

13 - وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير،ملتقى دولي نظمه معهد البحث العلمي، والمندوبية س ق م أ ج ت الذاكرة الوطنية(عدد خاص)، منشورات المندوبية،س ق م أ ج ت، الرباط 2002.

14- وحدة المغرب العربي، ندوة عقدت بباريس عام 1986 ،ط1 م د و ع، بيروت ، 1986.

ثانيا - باللغة الاجنبية

1 Methodologie de l'histoire des mouvements nationaux au Maghreb: le 1er congré du forum d'histoire contemporaine، publications، FTRESI . Tunisie، 1988.

2 Résistance armée en Tunisie aux 19eme et 20eme siecles; organisé par L'ISHMN. En novembre 1993. publications de L'ISHMN .Tunis .1995.

3 Histoire orale et relations Tuniso – Françaises de 1945 à 1962 ،le 8ème colloque organisé par L'ISHMN .Tunis، en mai 1996، publication de L'ISHMN، Tunis، 1998 .

6- الرسـائل الجامـعية:

أولا - باللغة العربية:

1- ابن فليس أحمد :السياسة الخارجية للحكومة الجزائرية المؤقتة، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولة، جامعة الجزائر،1986.

2 - بالقاسم محمد: الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1954-1910)،رسالة ماجستيرفي التاريخ، إشراف أبو القاسم سعد الله، معهد التاريخ جامعة الجزائر،1994، 2ج .

3 - رخيلة عامر:البعد المغاربي في الحركة الوطنية الجزائرية 1926-1958، دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997.

4 - صالح مصطفى:العلاقات الجزائرية المغربية (1962-2000) دراسة ازمة الحدود وقضية الصحراء الغربية، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،1996.

5 - عميرة علية الصغير:المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينيات، شهادة الكفاءة في البحث، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة منوبة، تونس،1998 .

6 - لعريبي عبد القادر: تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي (1947 1980)، رسالة دكتوراه كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة التونسية 1999.

7 - مالكي امحمد: إشكالية وحدة المغرب العربي، دبلوم دراسات عليا من كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، 1989 .

8 - مقلاتي عبد الله :دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير ،قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2000.

9 - تهرسي عادل: الجزائريون في تونس 1956_1962 ونشاطهم السياسي والثقافي، شهادة الكفاءة في البحث كلية الآداب ،جامعة منوبة، 2003.

10 - ودوع محمد: مواقف ليبيا من الثورة الجزائرية 1954_1962 ،رسالة ماجستير قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001.

ثانيا - باللغة الأجنبية

1- ZAD Mehamed; Resistance et Armée de Libération au Maroc 1947-1956; Thèse 3ème sycle ; universitaire; nice 2001.

7- الصحــــف والمـــجلات

اولا - باللغة العربية:

- مجلة أول نوفمبر، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، الأعداد:ع 112_113 (جانفي، فيفري 1990)/ ع77(1986)، ع 82 (1987)

- مجلة الباحث، تصدرها المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، الأعداد: 2 (نوفمبر 1984)، / عدد خاص حول التسليح (جويلية 1987) .

- مجلة الذاكرة الوطنية ،تصدرها المندوبية س ق م ج ت المغرب ،عدد خاص :الدعم المغربي لحركة التحرير الجزائرية 2004

- مجلة شؤون مغربية ، مجلة سياسية مغربية ،الرباط ،عدد 2 (نوفمبر 1995)

- مجلة العلوم السياسية ،تصدرها الجمعية المصرية للعلوم السياسية ،القاهرة ،عدد 3 ديسمبر 1957

- صحيفة الأخبار، جريدة يومية مغربية، عدد 22 أكتوبر 1996

- جريدة الاتحاد الاشتراكي، المغرب ع1نوفمبر 1984/ ع20 أوت 1955 / ع4970 (20 مارس 1997).

- جريدة البلاغ، اسبوعية مغربية مستقلة ، عدد 1أفريل 1983

-جريدة الجنوب ،اسبوعية مغربية .الرباط،عدد54(8 اكتوبر 1963) عدد 83(1 نوفمبر 1963)

- صحيفة الدستور، جريدة يومية مغربية عدد 18 (25 فيفري 1963)،عدد 7مارس 1961.

- جريدة الرأي العام، لسان حال حزب الشورى والاستقلال، عدد 18 أكتوبر 1960

- صحيفة الرائد، جريدة يومية ليبية، الأعداد - 27 أكتوبر 1956/ 26 جوان 1958/ 15 مارس 1958/ 15 ماي 1958.

- صحيفة المنار، جريدة سياسية ثقافية دينية حرة، الجزائر، الأعداد :

السنة 01 العدد 15 (01 فيفري 1952)،/ السنة 01 العدد 16(15 فيفري 1952)

- صحيفة المجاهد : لسان حال جبهة التحرير الوطني، مطبعة لابراس، تونس، أعداد متفرقة لسنوات 1956، 1957، 1958، 1959،1960، 1961، 1962.

- صحيفة المقاومة الجزائرية : لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني،(الطبعة التونسية)، مطبعة لابراس، تونس، أعداد متفرقة لسنتي : 1956، 1957.

- صحيفة الشعب، يومية جزائرية، الأعداد :العدد 6767 (28 جويلية 1985)، عدد يوم (23 فيفري 1987).
- جريدة الصباح ،يومية تونسية مستقلة ،اعداد متفرقة لسنتي 1955، 1956
- صحراء المغرب ، جريد اسبوعية مغربية اعداد متفرقة ،من سنة 1956 الى 1959
- صحيفة طرابلس الغرب، جريدة يومية ليبية، أعداد متفرقة لسنوات 1956، 1957، 1958، 1960 1961، 1962
- صحيفة الطليعة، جريدة يومية مغربية ،عدد 2 نوفمبر 1960.
-. جريدة العلم، لسان حال حزب الاستقلال المغربي، أعداد متفرقة لسنوات 1956، 1958،1957، 1960، 1962، 1978.
- جريدة العلم السياسي، جريدة سياسية مغربية شهرية، المغرب، عدد4 (أكتوبر 1982)، عدد 10 (أفريل 1983).
- صحيفة العمل، لسان حال الحزب الحر الدستوري التونسي، تونس، أعداد متفرقة لسنوات:1956، 1957،1958،1959،1961

ثانيا - باللغة الاجنبية

- L' ACTION ; 16 Avril 1956 – 23 Juin 1956 -8 Septembre 1956 -27 Mars 1957
- AFRIQUE ACTION ;13 Mai 1958 – 26 Juin 1961
- EL MOUDJAHID; ORGANE، CENTRAL du FLN،

Imprimé en yougoslavie، juin 1962-par beogradski

ZAVOD 3T : (T1 N° de1à 29) (T2 du N° 30 à 60)(T3 du N° 61 à 91)

- LE MONDE; De 1955 à 1962.
- LE MONDE - DOSsiers et documents n 203 (octobre 1992)
- L'EXPRESSE – 19 Nouvemebre 1955 - 20 Juin 1957 -9 Septembre 1960 -25 Fevrier 1961
- LE PETIT MATIN – 19 Novembre 1955 - 6 Mai 1956 – 28 Juillier 1956 – 13 Septembre 1957
- L'INFORMATION – 23 Avril 1957

محتويات الكتاب

محتويات الكتاب

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية





صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة
بمناسبة احتفالية الذكرى الخمسين للاستقلال

